الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (352)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	47
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	58
حقوق الانسان في العالم	218

حقوق الإنسان: معالجة 30 ألف قضية

المصدر: جريدة البلاد السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=103598

الرياض - واس
عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 1425هـ "30 " ألف قضية في مختلف مناطق المملكة.وأبانت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 1433هـ أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقا لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوي.وأوضح التقرير أن هناك تحسن نسبي في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر .ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوي والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها .وأكدت الجمعية من خلال عنوان التقرير حرص القيادة الرشيدة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات ، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم .وطالبت الجمعية في تقريرها بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية .

الجمعية" عالجت 30 ألف قضية في مختلف المناطق

مطالبة بوضع حقوق الإنسان" ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120629/Con20120629513579.htm

واس (الرياض)
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، مؤملة أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معينا للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق.

وأكدت الجمعية حرص القيادة الرشيدة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، مبينة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم.
إلى ذلك عالجت الجمعية منذ تأسيسها عام 1425هـ 30 ألف قضية في مختلف مناطق المملكة.
وأبانت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة لعام 1433هـ أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقا لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى.
وأوضح التقرير أن هناك تحسنا نسبيا في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر.
ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة، حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها.
واشتمل التقرير على ثلاثة أقسام، الأول عن القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان، والثاني عن مدى استجابة الأجهزة الحكومية للوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان، والثالث عن حقوق الإنسان والواقع والممارسات وتوصيات التقرير.

17 ملاحظة انتقدت تعديلات المناهج وأداء التربية:

حقوق الإنسان ترصد محاباة لمعلمين وعنفا لفظيا وجسديا في الابتدائية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120630/Con20120630513811.htm

عبدالله المقاطي (ظلم)
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن التعديلات في المناهج والمقررات، التي نفذتها وزارة التربية والتعليم خلال السنوات الماضية لم تحقق الأهداف المرجوة، كاشفة عن تلقي الجمعية العديد من الشكاوى من الطلاب وأولياء أمورهم ومن بعض المعلمين حول عدم مناسبة هذه المناهج لبعض المقررات.
ورصدت الجمعية ضمن 17 ملاحظة سجلتها حول أداء وزارة التربية والتعليم في التقرير الثالث للجمعية عن أحوال حقوق الإنسان بالمملكة الذي صدر مؤخرا، رصدت شكاوى المعلمين والمعلمات والطلاب وأولياء الأمور وملاحظات على المدارس الحكومية والخاصة.
وأوضحت الجمعية أنه: «رغم جهود الوزارة في تمكين الأفراد من الحصول على تعليم جيد فقد رصدت الجمعية جملة من الملاحظات على أداء وزارة التربية والتعليم والأجهزة التابعة لها تكشف عن قصور يعود لأسباب متعددة».
ودونت الجمعية في تقريرها الملاحظات المشتملة على الشكوى من المحاباة لبعض المعلمين والمعلمات من جهة الإدارة على حساب البعض الآخر لاعتبارات شخصية، عدم وضع قواعد ثابتة واجبة الاتباع بشأن إلحاق الأطفال الذين لا يملكون أوراقا ثبوتية –لأسباب لا علاقة لهم بها- مما قد يتسبب في انتشار الأمية بين الأفراد عديمي الجنسية، وبين أبناء مواطنين لا يحرصون على استخراج أوراق ثبوتية لأبنائهم أو يحرمون أبناءهم منها لأسباب عائلية ، ما زالت هناك شكاوى تقدم للجمعية من المعلمين والمعلمات بسبب عدم تعيينهم على المستويات التي يستحقونها أو عدم ترقيتهم إليها أو عدم مساواتهم بزملائهم رغم التقدم الكبير الذي أحرزته الوزارة في هذا المجال .

وشملت الملاحظات رصد شكاوى تتعلق بممارسة العنف اللفظي والجسدي ضد الطلاب وخاصة في المرحلة الابتدائية ، حرمان بعض المحافظات من فتح مدارس أهلية للبنات دون أسباب وجيهة، الحد من قبول أبناء وبنات غير السعوديين في المدارس بحجة عدم توافر أماكن بالمدارس، وكذلك منعهم من إكمال الدراسة في حال عدم تجديد الإقامة والتي تحدث في الغالب لأسباب تتعلق بخلافات بين الأب والكفيل أو رب العمل، التكدس الشديد في مدارس بعض المناطق بسبب قلة المدارس وعدم كفاية الفصول الدراسية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب .

كما تشمل الملاحظات التي رصدتها حقوق الإنسان سوء المباني المستأجرة للمدارس وهي لا تصلح للعملية التعليمية وتفتقد للصيانة الدورية ، شكوى المدارس في المناطق النائية من عدم توافر الوسائل التعليمية المهمة للعملية التعليمية، قلة عدد المعلمين والمعلمات في بعض المدارس ، استمرار وقوع حوادث مأساوية للمعلمات اللاتي يسافرن يومياً إلى مدارسهن في المناطق النائية مع عدم تأمين وسائل نقل مناسبة، ضعف المستوى العلمي والتربوي لبعض المعلمين والمعلمات وقلة الدورات التدريبية والتعليمية لرفع مستواهم العلمي وقدراتهم في التواصل مع الطلاب وقد لاحظت الجمعية بتقدير التوجه لاشتراط استخراج رخص للمعلمين لمزاولة مهنة التعليم .

وتتضمن الملاحظات شكوى المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الخاصة من قلة رواتبهم وتأخرها وكثرة الخصومات التي تتم بدون حق وتحميلهم أعباء تدريسية وإدارية كبيرة لا تتناسب والمقابل المادي الذي يحصلون عليه وكذلك تردد الوزارة في وضع حد أدنى لأجور المعلمين والمعلمات في هذه المدارس مما أحدث نوعاً من الاستغلال من قبل الملاك لهذا الوضع وخاصة بالنسبة للمعلمات، فالمدارس ترفع الرسوم على أولياء الأمور ولا تقابلها زيادة في الأجور أو رواتب المعلمين والمعلمات، بالإضافة إلى ملاحظة حول تحويل المعلمين إلى إداريين بقرارات إدارية لا تلتزم بمعايير الموضوعية والإنصاف، تعرض معلمين في بعض المدارس للاعتداء من قبل الطلاب دون البحث عن حلول تخفف من الاحتقان بين الطلاب والمعلمين.

وأشارت الجمعية إلى أنه رغم تأكيدها على أهمية إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج والمقررات الدراسية ،إلا أن هذا الأمر لم يتم بشكل واضح ومدروس رغم أن الوزارة قد أنشأت لجانا لحقوق الإنسان في إدارات التعليم في فترة سابقة ومطلوب منها القيام بدور في نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تعنى بها هيئة حقوق الإنسان ومع ذلك فقد لاحظت الجمعية جهودا تبذلها الوزارة لتحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم ويؤمل أن تحقق هذه الجهود أهدافها .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لتحسين أدائها ومعالجة التقصير والحد من التجاوزات

مطالبة بوضع احترام حقوق الإنسان ضمن قياس أداء الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/06/29/article_670929.html

"الاقتصادية" من الرياض

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن عدد القضايا التي عالجتها خلال ثماني سنوات "منذ تأسيسها عام 1425هـ"، بلغ نحو 30 ألف قضية في مختلف مناطق المملكة، مطالبة في تقريرها الثالث لعام 1433هـ، بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية.

وتأمل الجمعية – حسب ما جاء في تقريرها عن أحوال حقوق الإنسان في السعودية – أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معيناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق.

وأوضحت الجمعية أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقا لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى. مشيرة إلى وجود تحسن نسبي في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير، ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر، حيث اشتمل التقرير على ثلاثة أقسام، الأول: "القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان"، والثاني: "مدى استجابة الأجهزة الحكومية للوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان"، والثالث: "حقوق الإنسان والواقع والممارسات والتوصيات".

واستخدم التقرير الذي يهدف إلى رصد واقع حقوق الإنسان والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية، منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة، ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها.

ولفتت الجمعية من خلال التقرير إلى حرص الحكومة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

قالت إن المشكلة في عجز الأجهزة عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية حقوق الأفراد

تقرير: جمعية حقوق الإنسان عالجت ثلاثين ألف قضية في المملكة منذ تأسيسها

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/06/29/368314

الرياض – الشرق

قال تقرير صادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن الجمعية عالجت منذ تأسيسها عام 1425هـ ثلاثين ألف قضية في مختلف مناطق المملكة.

وأبانت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 1433هـ، أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقاً لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى.

وأوضح التقرير أن هناك تحسناً نسبياً في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير، ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر.

ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة، حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية، والزيارات التفقدية والمقابلات، وما يُنشر في وسائل الإعلام المختلفة، ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها. وأكدت الجمعية من خلال عنوان التقرير حرص القيادة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف كثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد

وتذليل الصعوبات التي تواجههم. وطالبت الجمعية في تقريرها بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، مؤملة أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معيناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتهم والحد من التجاوزات على هذه الحقوق.
واشتمل التقرير على ثلاثة أقسام، الأول عن القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان، والثاني عن مدى استجابة الأجهزة الحكومية للوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان، والأخير عن حقوق الإنسان والواقع والممارسات وتوصيات التقرير.

جمعية حقوق الإنسان تصدر تقريرها الثالث وتشير الى تحسن نسبي:

القيادة حريصة على حقوق الإنسان وصيانتها والمشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/06/29/article747670.html

الرياض-واس

عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 1425هـ " 30 " ألف قضية في مختلف مناطق المملكة . وأبانت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 1433هـ أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقا لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوي .
وأوضح التقرير أن هناك تحسنا نسبيا في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر . ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها . وأكدت الجمعية من خلال عنوان التقرير حرص القيادة الرشيدة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات ، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم . وطالبت الجمعية في تقريها بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية ، مؤملة أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معيناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق . وأشتمل التقرير على ثلاثة أقسام ، الأول : عن القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان ، والثاني : عن مدى استجابة الأجهزة الحكومية للوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان ، والثالث : عن حقوق الإنسان والواقع والممارسات وتوصيات التقرير .

قالت إن المشكلة في عجز أجهزة حكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة

30 ألف قضية عالجتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها" يبحث عن "متبرع كبد"

المصدر: جريدة سبق الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://sabq.org/WMjfde

واس – الرياض:
عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 1425هـ، 30 ألف قضية في مختلف مناطق المملكة.
وأبانت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 1433هـ أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقاً لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى. وأوضح التقرير حدوث تحسن نسبي في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير، ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر.
ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة، حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة، ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها.
وأكدت الجمعية من خلال عنوان التقرير حرص القيادة الرشيدة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم.
وطالبت الجمعية في تقريها بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، مؤملة أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معيناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق.
واشتمل التقرير على ثلاثة أقسام، الأول: عن القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان، والثاني: عن مدى استجابة الأجهزة الحكومية للوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان، والثالث: عن حقوق الإنسان والواقع والممارسات وتوصيات التقرير.

جمعية حقوق الإنسان تطالب بمنح (حافز) لمن هم فوق سن35 سنة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://www.al-madina.com/node/386806

حامد الرفاعي - جدة

أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتوسع في منح إعانة البطالة (حافز) للشرائح العمرية فوق سن 35 عاماً ودون سن استحقاق المعاش التقاعدي.

جاء ذلك في التقرير السنوي الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة بعنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) .

كما أوصى التقرير بإنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات التنموية ومتابعتها ويعطى الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر المشاريع او رداءة تنفيذها.

وطالب التقرير بحماية الحق في التعبير عن الرأي والوصول إلى المعلومة والحد من الاجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام،بالإضافة إلى الإستمرار في تأهيل وتدريب القضاة وكتاب العدل ومحاسبة المقصرين منهم.

كما دعا التقرير لتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق مساءلة اي شخص يثبت تورطه في قضايا الفساد.

كما أوصت الجمعية برصد أحياء الفقراء في المدن والهجر وحصرها ثم العمل على معالجتها وجعل سكانها في مقدمة المستفيدين من الاسكان وخدمات الضمان الاجتماعي وتسهيل قبول أبنائهم في الجامعات والكليات.

ودعت الى أن يكون أغلب اعضاء مجلس مراقبة المشاريع من رؤساء الجهات الرقابية في المملكة اضافة الى الجهات التي تتبع لها المشاريع ويعطي الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر تنفيذ المشاريع أو رداءة تنفيذها أو المبالغة في تكاليفها. وإعادة النظر في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية بالاضافة الى العمل على تمتع الناس بحقوقهم دون تمييز.

وشددت التوصيات على تعزيز الصلاحيات الرقابية لمجلس الشورى على الاجهزة والمؤسسات الحكومية دون استثناء ومنحه حق مساءلة المسؤولين والمشاركة في مناقشة الميزانية العامة للدولة والعمل على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والحرص على تدوير المناصب الحكومية وضمان وصول المؤهلين اليها وحماية الحق في التعبير عن الرأي الى المعلومة والحد والاجراءات غير النظامية في تقييد تناول قضايا الشأن العام.

وتطرقت التوصيات إلى اهمية اصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية الذي اقره مجلس الشورى وانهاء قضايا الموقوفين على ذمة قضايا أمنية باطلاق سراح من لم تثبت ادانته ومن انتهت مدة حكمهم وتعويض من بقي في السجن اكثر من مدة عقوبته والمبادرة الى احالة المتهمين منهم الى القضاء مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة.

ودعت الى توجيه كافة جهات الضبط والتحقيق والتوقيف بالالتزام الدقيق بنظام الاجراءات الجزائية ومحاسبة كل من يتجاوزه وتفعيل دور هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الانسان في هذا الشأن.

ضمان حرية التنقل وتقنين المنع من السفر وحصره فيمن يصدر بشأنه حكم قضائي مسبب وذلك لمدة محددة وحفظ حق الاعتراض للممنوع من السفر مؤكدة على اهمية الاسراع في تحسين أوضاع الاصلاحيات والسجون العامة ومعالجة مشكلة التكدس وضعف الخدمات الصحية والأخذ بالعقوبات البديلة من اجل تحقيق الهدف الاصلاحي للعقوبة والحد من سلبيات عقوبة السجن والاستمرار في تأهيل وتدريب القضاء وكتاب العدل وتفعيل التعيين القضائي.

حول نهائية لمشاكل الأوراق الثبوتية

وركزت التوصيات على وضع حل نهائي خلال مدة محددة للاشخاص والأسر الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو يحملون أوراق مؤقتة لا تمكنهم من حقوقهم في العمل او العلاج او التعليم او التنقل وقد يكون في منح ابناؤهم الهوية الوطنية حلا

مناسباً من اجل الحد من تفاقم المشكلة مع منح من يتعذر حصوله على الجنسية السعودية من الآباء إقامة دائمة لا ترتبط بكفالة ولا بدفع رسوم.
وشددت التوصيات على منع قبول الدعاوى المرفوعة للمطالبة بالتفريق بين الزوجين بسبب عدم الكفاءة بالنسب اذا كانت مرفوعة من غير الزوجين وكان عقد الزواج قد توافرت فيه أركانه وخاصة عند وجود اطفال والنظر في وضع ضوابط تمنع زواج القُصر من الجنسين ما لم تتوفر المصلحة لهما والعمل على اصدار نظام متكامل للاحداث والاسراع في اصدار نظام لحماية حقوق المستهلك. وقد اقترحت الجمعية مشروع نظام لهذا الغرض حظي بالتوجيه السامي الكريم لدراسته والاستفادة منه والعمل على اصدار نظام العقوبات من خلال تقنين احكام الفقه الاسلامي على ما هو أرجح دليلاً.
وطالبت الجمعية بتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق المساءلة أي شخص يثبت تورطه في قضايا فساد أيا كان. وحثها على ملاحظة الجوانب والموضوعات المهمة التي تكون فيها مظنة الفساد غالبة والاستمرار في مشروع الملك عبدالله الاصلاحي بما يضمن التوسع في الانتخابات البلدية وتسهيل مشاركة المرأة فيها بعد الموافقة السامية على ذلك والنظر في انتخاب بعض اعضاء مجلس الشورى وممثلي الاهالي في مجالس المناطق وتمكين كل المواطنين من الحصول على العناية الصحية في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالجودة المناسبة.
والاستمرار في نشر التعليم العالي في مختلف محافظات البلاد ومراكز مع الاهتمام بتحسين البيئة التعليمية في الجامعات واشراك الطلاب قدر الامكان فيما يخصهم من قرارات من خلال المجالس الاستشارية الطلابية.
تحسين البيئة المدرسية
وطالبت الجمعية في توصياتها بالعمل على تحسين البيئة المدرسية من حيث المقرات، المقررات، مستوى التعليم، وتحسين المخرجات، وتعزيز الارشاد والتوجيه مع الاهتمام بتعديل السلوك وادماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج الدراسية واستكمال اجراءات المملكة للعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما شددت على اهمية وضع نص يجرم الامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية النهائية من قبل بعض الاجهزة الحكومية او مسؤوليها والاسراع في تطبيق نظام القضاء التنفيذي وحث ديوان المظالم للتراجع عن قرار هيئة التدقيق مجتمعه رقم 87 لعام 1432هـ القاضي بالعدول عن الاجتهاد الذي سبق أن أخذت به محاكم ديوان المظالم بتقرير اختصاصها كهيئة قضاء إداري بنظر الدعاوي المتعلقة باعمال الضبط الجنائي الغاء وتعويضاً بحجة التفريق بين اعمال الضبط الاداري واعمال الضبط الجنائي وذلك لما في هذا التوجيه الجديد لقضاء ديوان المظالم من حرمان للافراد من اللجوء الى القضاء الاداري للمطالبة بحماية حقوقهم في حال تعسف الادارة الحكومية او تقصيرها او مخالفتها للانظمة.
وطالبت التوصيات انشاء مجلس اعلى للاسرة يهتم بكل أوضاع الاسر باعتبارها نواة للمجتمع والاسراع في انشاء مركز لقياس الاداء وتحديد مؤشرات الاداء لتكون معيناً للاجهزة الحكومية على تحسين ادائها ومعالجة تقصيرها بحقوق الافراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق والاستعجال في استكمال بناء المقرات للاجهزة الحكومية ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات للمواطنين.

حقوق الإنسان تطالب بمجلس أعلى للمشروعات والتوسع في إعانة البطالة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.al-madina.com/node/386830

حامد الرفاعي - جدة
دعت جمعية حقوق الإنسان إلى انشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات والتوسع في منح إعانة البطالة للشرائح العمرية فوق سن الخامسة والثلاثين ، ودون سن استحقاق المعاش التقاعدي.

كما أوصت الجمعية في تقريرها الثالث بعنوان أحوال حقوق الانسان في المملكة «طموح قيادة وضعف أداء أجهزة» برصد اوضاع الاحياء الفقيرة في المدن والهجر وحصرها ثم العمل على معالجتها وجعل سكانها في مقدمة المستفيدين من الاسكان وخدمات الضمان الاجتماعي وتسهيل قبول أبنائهم في الجامعات والكليات.
ودعت الى أن يكون أغلب اعضاء مجلس مراقبة المشروعات من رؤساء الجهات الرقابية اضافة الى الجهات التي تتبع لها المشروعات ، ويعطي الصلاحيات اللازمة للتغلب على تأخر تنفيذ المشروعات أو رداءة تنفيذها أو المبالغة في تكاليفها. وإعادة النظر في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية
وشددت التوصيات على تعزيز الصلاحيات الرقابية لمجلس الشورى على الاجهزة والمؤسسات الحكومية دون استثناء ومنحه حق مساءلة المسؤولين والمشاركة في مناقشة الميزانية العامة للدولة والعمل على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والحرص على تدوير المناصب الحكومية وضمان وصول المؤهلين اليها
وتطرقت التوصيات إلى اهمية اصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية الذي أقره مجلس الشورى وإنهاء قضايا الموقوفين على ذمة قضايا أمنية باطلاق سراح من لم تثبت ادانته ومن انتهت مدة حكمهم وتعويض من بقي في السجن اكثر من مدة عقوبته والمبادرة الى احالة المتهمين منهم الى القضاء مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة.
ودعت الى توجيه كافة جهات الضبط والتحقيق والتوقيف الى الالتزام الدقيق بنظام الاجراءات الجزائية ومحاسبة كل من يتجاوزه وتفعيل دور هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الانسان في هذا الشأن مع ضمان حرية التنقل وتقنين المنع من السفر وحصره فيمن يصدر بشأنه حكم قضائي مسبب وذلك لمدة محددة وحفظ حق الاعتراض للممنوع من السفر
مؤكدة على اهمية الاسراع في تحسين أوضاع الاصلاحيات والسجون العامة ومعالجة مشكلة التكدس وضعف الخدمات الصحية والأخذ بالعقوبات البديلة من اجل تحقيق الهدف الاصلاحي للعقوبة والحد من سلبيات عقوبة السجن والاستمرار في تأهيل وتدريب القضاء وكتاب العدل وتفعيل التعيين القضائي.
حول نهائية لمشاكل الأوراق الثبوتية
وركزت التوصيات على وضع حل نهائي خلال مدة محددة للاشخاص والأسر الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو يحملون أوراقا مؤقتة لا تمكنهم من حقوقهم في العمل او العلاج او التعليم او التنقل وقد يكون في منح ابنائهم الهوية الوطنية حلا مناسباً من اجل الحد من تفاقم المشكلة مع منح من يتعذر حصوله على الجنسية السعودية من الآباء إقامة دائمة لا ترتبط بكفالة ولا بدفع رسوم.
وشددت التوصيات على منع قبول الدعاوى المرفوعة للمطالبة بالتفريق بين الزوجين بسبب عدم الكفاءة بالنسب اذا كانت مرفوعة من غير الزوجين وكان عقد الزواج قد توافرت فيه أركانه وخاصة عند وجود اطفال والنظر في وضع ضوابط تمنع زواج القُصر من الجنسين ما لم تتوفر المصلحة لهما والعمل على اصدار نظام متكامل للاحداث والاسراع في اصدار نظام لحماية حقوق المستهلك .
وطالبت الجمعية بتمكين هيئة مكافحة الفساد من ممارسة مهامها بدون قيود ودعمها مالياً ومعنوياً وتعزيز صلاحياتها ومنحها حق مساءلة أي شخص يثبت تورطه في قضايا فساد أيا كان. وحثها على ملاحظة الجوانب والموضوعات المهمة التي تكون فيها مظنة الفساد غالبة والاستمرار في مشروع الملك عبدالله الاصلاحي بما يضمن التوسع في الانتخابات البلدية وتسهيل مشاركة المرأة فيها بعد الموافقة السامية على ذلك والنظر في انتخاب بعض اعضاء مجلس الشورى وممثلي الاهالي في مجالس المناطق وتمكين كل المواطنين من الحصول على العناية الصحية في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالجودة المناسبة والاستمرار في نشر التعليم العالي وتحسين البيئة التعليمية في الجامعات واشراك الطلاب قدر الامكان فيما يخصهم من قرارات من خلال المجالس الاستشارية الطلابية.
تحسين البيئة المدرسية
وطالبت الجمعية في توصياتها بالعمل على تحسين البيئة المدرسية من حيث المقرات، المقررات، مستوى التعليم، و المخرجات، وتعزيز الارشاد والتوجيه مع الاهتمام بتعديل السلوك وادماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج الدراسية كما شددت على اهمية وضع نص يجرم الامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية النهائية من قبل بعض الاجهزة الحكومية او مسؤوليها والاسراع في تطبيق نظام القضاء التنفيذي وحث ديوان المظالم للتراجع عن قرار هيئة التدقيق مجتمعه رقم 87 لعام 1432هـ القاضي بالعدول عن الاجتهاد الذي سبق أن أخذت به محاكم ديوان المظالم بتقرير اختصاصها كهيئة قضاء إداري بنظر الدعاوى المتعلقة باعمال الضبط الجنائي الغاء وتعويضاً بحجة التفريق بين اعمال الضبط الاداري واعمال الضبط الجنائي وذلك لما في هذا التوجيه الجديد لقضاء ديوان المظالم من حرمان للافراد من اللجوء الى القضاء الاداري للمطالبة بحماية حقوقهم في حال تعسف الادارة الحكومية او تقصيرها او مخالفتها للانظمة.

إعادة النظر في دور الرعاية والإيواء والأيتام
لا زالت دور الرعاية ودور الإيواء ودور الأيتام محدودة العدد وتعاني من الكثير من المشكلات سواء من حيث مبانيها أوالبرامج المعتمدة لنزلائها أو التجاوزات التي تحدث فيها وأكدت الجمعية ضرورة زيارة عدد هذه الدور وتطويرها بما يضمن تقديمها رعاية وإيواء مناسبين لمن استدعت الحاجة لجوءهم إليها كما رصدت من خلال زياراتها لعدد من دور الإيواء ودور رعاية الأيتام والفتيات ملاحظات تحول دون قيام هذه الدور بمهامها الإنسانية في مساعدة من اضطرتهم الظروف إلى اللجوء إليها وتيسير اندماجهم في المجتمع ومن أبرز هذه الملاحظات أن أغلب الدور تقع في مبان قديمة ومتهالكة وكثير منها يحتاج إلى صيانة شاملة في حين أن بعضها لم يعد صالحًا للإيواء كما شملت الملاحظات قلة عدد المشرفين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في أغلب هذه الدور أوعدم توزيعهم بالشكل المناسب وغياب البرامج لكل مرحلة عمرية من النزلاء.
كما تبين أيضا قلة الخدمات الصحية وانعدامها أحيانًا في بعض دور الرعاية مع العنف المبالغ فيه من بعض المشرفين تجاه نزلاء الدور بحجة ضبط السلوك والالتزام بالنظام وتحسين سلوكهم العدواني بالإضافة إلى سوء التغذية وضعف وسائل الترفيه.
تحسن أداء «الهيئة» رغم استمرار الشكاوى من خشونة التعامل
سجلت الجمعية تحسنًا ملحوظًا في أداء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال الفترة التالية لصدور التقرير الثاني، كما لاحظت اهتمامًا كبيرًا من رئاستها لتطوير كوادر الهيئة بما يمكنهم من القيام بمسؤولياتهم في مواجهة الأخطار التي تهدد قيم وسلوكيات أفراد المجتمع دون الوقوع في تجاوزات بحق الأفراد. وأشارت الجمعية إلى تسجيل بعض التجاوزات معها وشكوى بعض الأفراد من تعرضهم للتعدي البدني والنفسي حال إيقافهم والشكوى من انتزاع اعترافات سواءً بالإكراه أو الإغراء والوعد بالستر وتفتيش الممتلكات الخاصة كالجوالات والحواسب المحمولة دون مبرر وبشكل لا ينسجم مع الضوابط الخاصة بالتفتيش.
كما شملت التجاوزات المرصودة الخشونة في التعامل من بعض منسوبي الهيئة الميدانيين مع الحالات التي يتم ايقافها والقبض عليها في مخالفة صريحة للتعليمات القاضية بالمحافظة على كرامة الإنسان وحجز الأفراد في سيارات الهيئة لساعات طويلة قبل نقلهم لمراكز الشرطة وإجبارهم على التوقيع على محاضر الضبط دون السماح بقراءتها والمطاردة لبعض الحالات على الرغم من صدور تعميم بمنعها والتشدد في إلزام الأفراد بسلوكيات تعد محل خلافي فقهي. ودعت الجمعية إلى الاستمرار في تدريب وحسن اختيار منسوبي الهيئة وعلى وجه الخصوص العاملين في الميدان والاهتمام بسيرهم الذاتية واستبعاد كل عنصر لا يتحلى بالصبر والحكمة والقدرة على حل المشكلات في الميدان وإيجاد دليل إرشادي لتعامل العضو في الميدان مع الأخذ بالتحقيق المحايد في القضايا التي تقع فيها تجاوزات وإعلان نتائج دون تأخير.
إنشاء شرطة أسرية ومنح الحماية الاجتماعية سلطة الضبط
رصدت الجمعية تطورًا ملموسًا في أداء وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والفئات المحتاجة لتحقيق العيش الكريم وسد احتياجاتها الأساسية لافتة إلى تطوير عدة برامج مساندة منها التوسع في منح المساعدات المقطوعة لمن لا تنطبق عليهم شروط الضمان الاجتماعي، ودعت الجمعية إلى إعادة النظر في نظام الضمان الاجتماعي بما يكفل لجميع الفئات المحتاجة الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي ومن تلك الفئات المتقاعدون الذين يتلقون معاشات تقاعد زهيدة لا تسد احتياجاتهم الأساسية وكذلك الفئات العمرية التي لا تنطبق عليها شروط الضمان وليس لهم دخل ثابت.
وأكدت الجمعية على ضرورة الانتهاء سريعًا من نظام الحماية من الإيذاء والذي يناقش حاليًا في مجلس الشورى وتحويل إدارة الحماية بالوزارة إلى وكالة متخصصة مزودة بالكوادر اللازمة والصلاحيات الكاملة ومنها شرطة أسرية أو إنشاء هيئة مستقلة للحماية. كما دعت الجمعية لاعطاء منسوبي الحماية الاجتماعية سلطة الضبط وعدم الاعتماد على اللجان المشكلة من أكثر من جهة حيث ثبت عدم فعالياتها بسبب صعوبة جمعها والاستعانة بها في الوقت المناسب للتدخل من أجل حماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم كما ينبغي إنشاء مراكز أسرية في المدن الكبيرة تحت إدارة الحماية الاجتماعية.
إعادة النظر في ضوابط إعانة البطالة ونظام الكفالة
أكدت جمعية حقوق الإنسان أن استمرار البطالة وتزايد معدلاتها رغم وجود الملايين من العمال الأجانب يعد أبرز دليل على تراخي المؤسسات المعنية بالتوظيف
ودعت إلى البحث الجاد عن بدائل أكثر فاعلية من نظام الكفالة بهدف الحد من استغلال العمالة الوافدة وحرمان الموطانين من الفرص الوظيفية وتفعيل الرقابة والإشراف على سوق العمل بهدف التأكد من تحقق نسب السعودة الصادرة حسب التوجيهات وضمان التوظيف الفعلي ومنع التلاعب أوالتوظيف بأجور زهيدة لا تضمن استمرار العمالة السعودية في هذه

الوظائف وأعربت عن أملها أن يحقق برنامج نطاقات الذي تبنته وزارة العمل مؤخرًا أهدافه المتمثلة في دعم وتشجيع الشركات والمؤسسات على توظيف السعوديين من خلال تسهيل إجراءات من يفي بالنسب المطلوبة من السعودة.
وأشادت الجمعية بتوجيه خادم الحرمين بصرف إعانة للبطالة والتي سبق للجمعية وأن طالبت بها داعية إلى إعادة النظر في ظروف صرفها وعلى وجه الخصوص الشرط الخاص بالسن حيث حرم من تجاوزه الخامسة والثلاثين من الإعانة وهم شريحة كبيرة تعول أسر ولا تستفيد من مخصصات الضمان الاجتماعي مما يتطلب إعادة النظر في هذا الشرط.
كما طالبت بضرورة قيام وزارة العمل بإصدار تقرير تفتيش العمل الذي نص عليه نظام العمل المادة(206) ليكون أداء لمحاسبة المؤسسات الخاصة التي لا تحترم التزاماتها التعاقدية.
كما دعت إلى تفعيل دور صندوق الموارد البشرية الذي يقدم خدمات للمستفيدين من العاطلين.
واقترحت الجمعية إعادة هيكلة مكاتب العمل بما يجعل التوظيف أهم عنصر في عملها بدلاً من الوضع القائم حاليًا والذي يجعل هذه المهمة في مرتبة متأخرة من اهتمامات هذه المكاتب وتشكيل لجنة عليا من الجهات المعنية بالتوظيف ووزارات التخطيط والمالية هدفها وتوفير فرص للعمل وزيادة عدد الوظائف المتاحة للمواطنين في القطاعين العام والخاص بما يضمن استيعاب العاطلين عن العمل.

حديث المجالس .. تطلعات وآمال .. أمام الأمير أحمد بن عبد العزيز وزير الداخلية

المصدر: جريدة البلاد السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=103617

يكتبه: خالد محمد الحسيني :
هذه "تهنئة" أولاً لصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز وزير الداخلية باختياره من ولي الأمر " حفظه الله " لهذا المكان الهام الذي هو أحد " أذرعته " ومن سنوات طويلة ، "ثم" أضع أمام سموه الكريم هذه "الأماني" من خلال ما يتحدث به الناس وينشر في بعض الصحف المحلية والقنوات الفضائية من منطلق " وطني" ونحن نعرف " ثقل" المسؤولية والأمانة التي أسندت للأمير أعانه الله ووفقه لكل خير.
مدرسة نايف
أيها الأمير منذ أن عرفك الناس "وكيلاً لإمارة منطقة مكة المكرمة في أوائل التسعينات الهجرية وبعدها " نائباً لوزير الداخلية " عرفوا عنك الإخلاص - الحكمة - الحزم - تحقيق العدل - البُعد عن الظلم وقد تأكد ذلك عبر هذه السنوات الطويلة والتي عملت فيها مع " رجل الأمن " صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز " يرحمه الله " ذراعاً وسانداً ومؤازراً لذلك فأنت " رجل المهمة " و" رجل المرحلة " الذي يتطلّع إليك الوطن والمواطن لتحقيق آماله وطموحاته وتأكيد استمرار مظلة الأمن التي عرف بها هذا الوطن بفضل من الله تعالى ثم بإصرار وصدق توجُّه من رجال هذه الدولة بأن يكون الأمن والأمان أول علامات شموخ هذا الوطن والتي يتباها بها بين الأوطان والتي تحدَّث ولا زال كل من عرف هذه البلاد عنها حتى ذهبت صورة حقيقة نحمد الله عليها.
أرض الرسالات والحرمين الشريفين
لقد شرَّفنا الله بفضل منهُ ومنَّة لا نجدها في هذه "الدنيا" إلا في بلادنا التي اختارها مكاناً لحرمه الأمين ولرسوله صلى الله عليه وسلم حيث ولد هنا ونزل القرآن هنا وانبثق شعاع الخير من هنا لذلك فإننا " مهوى الأفئدة " ومكاناً لقبلة المسلمين في أنحاء الأرض.
الشريعة الإسلامية

ولقد اتخذت هذه الدولة منذ عهد مؤسسها جلالة الملك عبد العزيز " يرحمه الله" ، " القرآن والسنة " شريعة لها ودستوراً ومنهجاً تحكم به وهي " الدولة " الوحيدة على مستوى العالم والتي تُطبق " الشريعة " في أحكامها بما جاءت به .. والتي حققت الكثير من الاستقرار والاطمئنان .. لكل الناس سواء من أبناء الوطن أو المقيمين على أرضه.

نظام الإجراءات الجزائية

صدر نظام " الإجراءات الجزائية " بالمرسوم الملكي رقم م/ 39 في 28- رجب 1422ه في 225 مادة وشعر الناس بوجود " تنظيم " ينظم حياتهم من واقع الشريعة.

التطبيق

يا سمو الأمير يأمل الناس أن يُطبق هذا النظام كما أريد له سواء من الجهات " الضبطية " الشرطة والإدارات الأمنية الأخرى أو من كل من له علاقة بهذا النظام .. تطبيقاً " حرفياً " بعيداً عن أي اجتهادات أو استثناءات وأن تتابع " هيئة الادعاء والتحقيق " وإدارات الشرط تطبيق النظام في مراكز الشرط أو الجهات التي لها علاقة بـ "القبض " حتى يطمئن الناس ياسمو الأمير.

القيود

لايوجد نظام معروف ومحدد لوضع " القيد " للمتهمين مهما كانت " التهمة " وتقوم بعض مراكز الشرطة " بتقييد "المتهم عند إرساله إلى " هيئة الادعاء والتحقيق " حتى لو كانت التهمة " تشابك " بعيداً عن القضايا الكبيرة التي يُخشى ضرر المدعي عليه على الغير وفي ذلك ما يرتبط بـ " كرامة " المواطن أمام أسرته ومجتمعه وتتحجج "مراكز الشرطة" أن لديهم تعليمات من هيئة الادعاء، والادعاء ينفي ذلك ويضيع الأمر والتصرف لدى " الشرطة " فلماذا لا يتم إصدار أوامر واضحة وصريحة تنظم هذا الأمر حيث هو الآن تصرف لمدير قسم الشرطة أو الضابط أو غير ذلك.

الإطلاق بعد انتهاء الحكم

يتحدث الناس عن "تأخر" إطلاق الموقوفين أو المسجونين بعد انتهاء فترة الحكم .. كما أن بعض "المتهمين" لا يتم تحويلهم للمحكمة أو محاكمتهم لفترة طويلة الأمر الذي يُلقي بظلاله على المتهم أو السجين وأسرته ومستقبله.

توقيف الأقسام

حالة "التوقيف" في الأقسام في الشرط - الترحيل لغير السعوديين - المرور - سيئة جداً ورديئة ولا تتوفر فيها متلطبات العيش الصحي المقبول سواء من حيث الطلاء أو الفرش أو التكييف أو دورات المياه أو الإعاشة وتحتاج لأن تهتم كل جهة بإدارات وأقسام التوقيف والسجن لديها تقديراً للناس.

مباني السجون

مباني السجون "السجن الموحد" أو السجون العامة بعضها يحتاج إلى ترميم أوطلاء أو إدخال تجهيزات تهوية وتكييف فيها وأعداد " السجناء " في العنابر ومتابعة الوضع الصحي لها وللسجناء وتوفير أجواء مقبولة فيها.

سجناء الرأي

يتحدث الناس يا سمو الأمير عن أعداد كبيرة من الذين يطلق عليهم " سجناء الرأي " سواء في سجون المباحث العامة أوغيرها وفندت جمعية حقوق الإنسان في تقريرها الأخير أن العدد لايزيد عن 4500 سجين وسبعة سيدات ويتردد عبر القنوات الفضائية أن العدد أكبر .. هؤلاء ينتظرون نظرة الأمير والمحاكمة والتعامل بالعدل وإطلاق الأبرياء منهم .

المنع من السفر

ويتردد أن هناك من "منع من السفر" من المواطنين ولا تُعرف أسباب منعهم وإن كانت معروفة لدى جهات الاختصاص وبعض هذه الحالات مضى عليها سنوات طويلة ولا زالوا وحسب النظام الذي يوجب إعلام الممنوع من السفر عن الأسباب الأمل في سموكم في دراسة وضع هؤلاء ومحاكمتهم إذا كانت أسباب منع السفر لقضايا أو تجاوزات أو رفع المنع تقديراً لظروفهم الاجتماعية والأسرية.

المتخلفون

هذه من مشاكل بلادنا الكبيرة وتحديداً في مكة المكرمة وجدة وأعدادهم أقل في المحافظات الأخرى إلا أنهم يُشكلون خطورة أمنية واجتماعية فأعدادهم تتزايد يوماً بعد آخر حتى ظهر الجيل الثالث لهم ورغم اهتمام الدولة بهم والعمل على القبض عليهم وتسفيرهم إلى بلدانهم إلا أن الأمر في ازدياد خاصة بعض "الجنسيات" ولابد من عمل خطة من عدة جهات لدراسة ومعرفة أسلم الطرق لإخلاء البلاد منهم خاصة وبعض هؤلاء يبقى بعد الحضور للعمرة والحج مما يُساهم في زيادة الأعداد يوماً بعد آخر.

لك أيها الأمير

هذه " قضايا " أمامك أيها الأمير الذي تتجه له "الآمال" بعد الله والذي استبشر الناس بمجيئه بعد الأمير نايف " يرحمه الله " ينتظرون اهتمامك وحرصك وتقديرك وماعُرف عنك استمراراً للجهد الكبير الذي بذله الراحل " يرحمه الله " في إدارة أمن البلاد بتوفيق الله.
تطلعات تعود الناس على أن تنال اهتمام " أحمد بن عبد العزيز " الأمير والمسؤول الذي لا يترك أمراً دون معرفة ودون سؤال ودون تحقيق ودون متابعة .. إن آمالهم تنتظر ودعواتهم لك بالعون والتوفيق في كل أعمالك ..
سلمت أيها الأمير

استفتاء حقوقي" يصادق على الاستياء الشعبي من مراكز التأهيل الشامل

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=683847&issueno=12266

جدة: ياسر الأبنوي
كشف استفتاء أجرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية على موقعها الإلكتروني حول تقويم مستوى الخدمات المقدمة في مراكز التأهيل الشامل في المملكة عن شعور بالاستياء من الخدمات التي تقدمها تلك المراكز لمرتاديها من ذوي الإعاقات المختلفة.
وحسب ما جاء في نتائج الاستفتاء، صوت 73 في المائة من المشاركين في الاستفتاء على ضعف تلك الخدمات، مقارنة بـ7 في المائة فقط صوتوا بأن خدماتها مقبولة.
وطالبت الدكتورة فاطمة الزهراء الأنصاري، استشارية إدارة الأزمات والناشطة في حقوق الطفل، بأن تتولى وزارة الصحة دورها في جانب رعاية أطفال مراكز التأهيل الشامل، انطلاقا من كونها الجهة المعنية بتقديم الخدمات الصحية لجميع فئات المجتمع في المملكة، وذلك من خلال إعادة هيكلة مراكز التأهيل استنادا للخدمات التي تقدمها، فضلا عن إشراك الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة صحيا وتعليميا واجتماعيا.
واعتبرت أن هذا التضافر في الجهود سيسهم في تقديم خدمة متكاملة للأطفال المعاقين بمختلف شرائحهم، وأيضا في تقسيم العمل بين الجهات بحسب اختصاص كل جهة، ما سيخفف العبء على وزارة الشؤون الاجتماعية التي بدأ يظهر بشكل واضح تقصيرها في أداء دورها على الوجه المطلوب، وكثرت حالات العنف في مختلف مرافقها.
وأكدت أن هذا التزايد في حالات العنف في مرافق الشؤون الاجتماعية سواء المتعلقة برعاية الأطفال المعاقين أو دور الفتيات أو غيرها، يستدعي وقفة جادة تتجاوز إلقاء اللوم والنقد وتوجيه الاتهامات إلى تحديد أسباب هذه المشكلات ووضع برامج لحلها، ضمن مشروع متكامل تسهم فيه جميع الجهات.
وأوضحت الأنصاري أن المشكلة التي تعاني منها وزارة الشؤون الاجتماعية تنسحب على كل المرافق الخدمية في الدولة، إذ تصطدم أهدافها وخططها الموضوعة لخدمة المواطن والمقيم بسوء الإدارة والتنفيذ، ويؤثر ذلك على الطفل الذي يعتبر الحلقة الأضعف دائما.
وبالعودة إلى جمعية حقوق الإنسان السعودية، فقد فردت إلى جانب الاستفتاء مساحة للنقاش حول جودة الخدمات المقدمة في مراكز التأهيل الشامل، بعد أن طفت على السطح حالات اعتداء وتجاوزات وثقتها عدسات متطوعة وانتشرت بشكل واسع في أوساط المجتمع السعودية وعلى صفحات الإنترنت. وأكدت الجمعية أهمية الدور الذي تقوم به هذه المراكز التي «لا تخلو من بعض التجاوزات من قبل بعض منسوبيها مؤخرا، مما دفع بالجهات المختصة بالتوصية برفع درجة المراجعة داخل مراكز التأهيل الشامل في المملكة وأساليب منسوبيها من خلال العمل على نشر كاميرات مراقبة في جميع

مراكز التأهيل الشامل، وتطوير عمل المناوبين بشكل يمنع تكرار التجاوزات». وطرحت على المستهدفين بالبحث والنقاش استفهامات عدة تتعلق بالخدمات التي تقدمها مراكز التأهيل الشامل، خصوصا في ظل ما كفلته الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة من حقوق شاملة تضمن لهم العيش الكريم والمشاركة الفعالة في المجتمع بكل أشكالها، فجاء إنشاء هذه المراكز انعكاسا لهذا الاهتمام، لتقدم خدمات تأهيلية شاملة يتم فيها التركيز على تحليل القيود الجسمية والوظيفية وفهم تأثيراتها النفسية، وفهم الخبرات السابقة، وتحليل التفاعلات الاجتماعية والنمو الانفعالي، كما تتولى هذه المراكز اهتماما خاصا بالتأهيل للعيش المستقل من خلال إرشاد المنتفعين وتدريبهم على الاعتماد على الذات.

وطالبت الجمعية المستهدفين بالإجابة عن أسئلة 3 تحيط بعمل المراكز وما دار حولها من جدل في الآونة الأخيرة، وهي: هل خدمات مراكز التأهيل الشامل بالمستوى المطلوب؟ ما سبب القصور والتجاوزات في مراكز التأهيل؟ كيف يتم القضاء على أي تجاوزات وانتهاكات بحق المنتفعين من هذه المراكز وتطوير خدماتها؟

ويندرج تحت هذه المراكز فئات عدة منهم: المعاقون جسديا مثل المصابين ببتر في الأطراف العليا أو السفلى، والمشلولون، ومرضى القلب، والصم والبكم، وفئة الصم، وفئة البكم، وفئة ضعاف السمع، وفئة المكفوفين، وضعاف البصر، وناقهي الدرن، وفئة المعاقين عقليا: التخلف العقلي البسيط والحالات المتحسنة من المصابين بالأمراض العقلية.

حقوق الإنسان" تطالب بوضع ضمان الحريات ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية

المصدر:صحيفة الحياة الجمعة 0 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://alhayat.com/Details/414531

الرياض - «الحياة»

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، مشيرة إلى أنها عالجت 30 ألف قضية في مختلف مناطق المملكة منذ تأسيسها عام 1425هـ وحتى العام الماضي.

وأوضحت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في السعودية عام 1433هـ، أنها وثقت تلك القضايا، وصنفتها وفقاً لجملة من المعايير بحسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى، مؤكدة وجود تحسّن نسبي في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير، يتفاوت من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر.

وأشارت إلى أن هدف التقرير رصد واقع حقوق الإنسان في السعودية، والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة، إذ استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية، والزيارات التفقدية والمقابلات، وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة، ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات، وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها.

وأكدت «الجمعية» حرص القيادة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، مشيرة إلى أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة المتعلقة بحماية وصيانة حقوق الأفراد، وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

ودعت إلى وضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، معربة عن أملها أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معيناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد، وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق.

وتضمن التقرير 3 أقسام، الأول عن القيادة السعودية وتعزيز حقوق الإنسان، والثاني عن مدى استجابة الأجهزة الحكومية للوفاء بمتطلبات حماية حقوق الإنسان، والثالث عن حقوق الإنسان والواقع والممارسات وتوصيات التقرير.

الجمعية السعودية لحقوق الإنسان تعالج30 ألف قضية

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=63395&y=2012

الرياض (د ب أ) –
أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية أمس، أنها عالجت 30 ألف قضية في مختلف مناطق المملكة منذ تأسيسها عام 2004. وذكرت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة لعام 2011، أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقاً لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى.
وأوضح التقرير أن هناك تحسناً نسبياً في مجال حقوق الإنسان بالبلاد في الفترة التي يغطيها التقرير. ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف إلى ما طرأ عليها من تغيرات، إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة.

دعوا لتفعيل الحلول لإنهاء معاناتهم .. المختصون:

أوضاع أيتام قرية الأطفال تتطلب تدخل الجهات الرسمية والإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120629/Con20120629513626.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)
تعاني يتيمات قرية أطفال طيبة من التهم التي ألصقت بفتيات القرية، والتي خلقت لديهن ردة فعل عكسية، الأمر الذي يتطلب تدخلا سريعا يضمن لهن معالجة إنسانية وفقا لحلول علمية أكاديمية.. «عكاظ» تحدثت إلى عدد من المختصين في المدينة المنورة للوقوف على ما يقدمونه لإدارة القرية من حلول قالوا انها كفيلة بإنهاء إشكاليات يتيمات القرية طيبة في المدينة المنورة، وأوضحوا أنه لا بد من تعاون الجمعية في تفعيل هذه الحلول من أجل إنهاء معاناتهن التي ظلت طوال الفترة الماضية حديث الناس داخل وخارج المدينة المنورة.
تحدثنا بداية إلى شرف القرافي مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حول الحلول المرتجاة لإنهاء معاناتهن، مبينة أنه لا بد من إعادة الفتيات إلى مقر إقامتهن المخصص من قبل الجهة المعنية وفق أنظمة الرعاية الاجتماعية، مشيرة إلى أنه المكان المناسب والآمن لهن، مشددة على أنه إذا كان لا بد من معاقبتهن فيجب أن يكون عقابهن داخل حدود القرية وليس خارجها، ووفق ما نصت عليه الأنظمة الخاصة بالأحداث والقصر التي شرعتها الجهات المختصة، داعية إلى ضرورة إشراك اليتيمات في كل ما يخصهن ومشاروتهن عند أي حلول أو معالجات من خلال التعبير عن احتياجتهن، وتشجيعهن على فهم حقوقهن التى كفلتها لهن الشريعة الإسلامية السمحة والأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية، حتى يصبحن عنصرا فاعلا في المجتمع.

الاتفاقات الدولية
وأوضحت القرافي أن كافة الحقوق التي تم إقرارها للأطفال هي في حد ذاتها حقوق للأيتام. وأضافت: حقوق الأيتام جزء من حقوق الأطفال بصفة عامة وأبرز هذه المواثيق وأشملها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، مشيرة إلى أن شريعتنا الخالدة بروحها السامية وأهدافها الإنسانية ومقاصدها العليا تعزز توجهات وأهداف الاتفاقية في توفير الرعاية الخاصة والمساعدة اللازمة للطفل، إلى جانب حفظ حقوقه وحمايته وتنمية شخصيته وتطوير طاقاته، وإعداده من خلال تربية تقوم على المثل العليا من التسامح والحرية والمساواة والإخاء والكرامة والسلام، مشيرة إلى أن أبرز مواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المعنية، ما ورد في (المادة 2) الخاصة بالتزام الأطراف الموقعة عليها بأن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، وقالت إنها بذلك تفرض نوعين من الالتزامات؛ أولا احترام هذه الحقوق، وثانيا الامتناع عن انتهاكها وضمان اتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي باعتباره أصبح ملزما للدول الموقعة على هذا النوع من الاتفاقيات، مبينة أن (المادة 3) أوجبت احترام مصالح الطفل.
وأكدت القرافي أن المواثيق المنبثقة من الشريعة الإسلامية وتحديدا في (المادة 20) أن للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة، وفقا لقوانينها الوطنية، بحيث تضمن له رعاية بديلة، مشيرة إلى أن الأنظمة السعودية حفظت حقوق الطفل التي تضمنت كفالة الدولة للحقوق الأساسية للطفل مثل حقه في الحياة والحرية والكرامة والصحة والتعليم والتنشئة الاجتماعية وأنظمة القضاء وحقوق الإنسان وعدم التمييز، إلى جانب ضمانها للحقوق الشرعية والقانونية للطفل بتوفير الرعاية للأطفال الأيتام والقصر، بما يحقق المصلحة الفضلى لهم.
وأشارت القرافي إلى الأوامر السماوية التي أمرت بعدم قهر اليتيم في قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر)، وهو أمر يشير صراحة إلى وجوب الرعاية النفسية لليتيم حتى لا يشعر بأن التعاطف معه أو إعطاءه شيئا من حقوقه المقررة شرعا وقانونا مجرد تفضل وإحسان دافعه الشفقة، فيشعر بالدونية أو النقص أو الحرمان أو الإحساس بالإهانة، مبينة أن تلك المشاعر والأحاسيس تتعارض مع حق الحياة الكريمة والمستمدة من قوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم).
يفتقدون الأبجديات
من جهتها، أكدت الدكتورة عهود الرحيلي أستاذة الصحة النفسية في جامعة طيبة، بأن أيتام القرية يفتقدون لأبجديات التربية الصحيحة، التي يتميز بها الطفل العادي من خلال التنشئة الأسرية اللازمة لتعليمهم وإكسابهم المعايير والقيم والعادات والسلوكيات والأخلاق الحميدة، وقالت إن ذلك الحرمان والفقد يؤديان إلى خلل في قدرة اليتيم على التوافق النفسي مع الذات ومع البيئة الاجتماعية المحيطة، سيما أنهم يشعرون بالرفض والنبذ وما يترتب عليه من شعور بالنقص والعجز والاغتراب النفسي الناتج عن شعورهم بالوصمة.
وقالت الرحيلي إن اليتيم في القرية غالبا ما يشعر أن المجتمع ينظر له على أنه وصمة عار، وأن ذلك يترتب على ظهور مجموعة من السلوكيات العدوانية التي قد تكون مضادة للمجتمع الرافض له، وأضافت: لذلك فإن فئة الأيتام يحتاجون للإرشاد والتوجيه المضاعف من قبل الكوادر العاملة في دور وقرى الرعاية، من أجل مساعدتهم على النمو النفسي السليم، واستعادة توازنهم وتوافقهم النفسي وإكسابهم السلوكيات والعادات السليمة.
إشباع حاجاتهم
وأبانت الرحيلي أن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي إشباع حاجتهم للحب والتقدير والاحترام والحنان والرحمة والعطف، وأن القبول الاجتماعي من أهم الحاجات التي يبحث عنها اليتيم، بعيدا عن اللامبالاة والقسوة في التعامل، في حالة ارتكاب اليتيم لسلوك خاطئ، وأضافت: لعل مبدأ الثواب والعقاب في تخطي بعض السلوكيات الخاطئة وغير المقبولة قد يكون فاعلا إذ استخدم بطريقة سليمة، وفقا لعمر اليتيم وحجم السلوك الخاطئ الذي تم ارتكابه، كما أنه يجب اختيار نوع العقاب غير المؤذي ماديا أو معنويا لليتيم، بعيدا عن الضرب والتحقير، مثل الحرمان من المشاركة في رحلة ترفيهية خارجية أو المساعدة في أعمال الدار وغير ذلك.
اختيار الكوادر
وقالت الرحيلي إن ذلك يعني ضرورة اختيار الكوادر العاملة في القرية اختيارا سليما وبعد تمحيص وتدقيق مع تأهيلهم تأهيلا معرفيا يزودهم بالفهم الكافي لحاجات ودوافع اليتيم وبكيفية إشباعها، إلى جانب أهمية العلاقة بين اليتيم والكادر العامل، ما يحقق الشروط التربوية والنفسية اللازمة في التعامل مع الأيتام، من أجل مساعدتهم ودعمهم ليكونوا فئة فاعلة في المجتمع وليسوا عالة عليه.
أضعف الشرائح
من جهته، قال الدكتور غازي المطيري أستاذ كرسي الامير نايف للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، إنه من المحزن حقا أن تكون أضعف شرائح المجتمع محل ظلم واضطهاد من بعض الأفراد من مجتمع

يتحلى بصفات الرحمة والعطف والرأفة استنادا إلى ديننا العظيم فضلا عن الشيم والمروءات المتوارثة عن العرب.
وأضاف «مثل هذه التصرفات تعد ظلما لا مبرر له وتعبر في الوقت نفسه عن مدى الغفلة في بعض المؤسسات».
للأيتام حرمتان
وقال الدكتور المطيري إنه حينما نستحضر الزمان وحرمة المكان وكيف أن مثل هذه التصرفات تحدث في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن هذا يدعونا إلى أن ننظر بعين الإنصاف والمسارعة إلى حماية هذه الشريحة التي حذر أهل العلم استنادا لكتاب الله عز وجل وما في سنة رسوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، من حرمة لهذه الفئة، حيث يعد وجودها في المجتمع مجلبة لرحمة الله سبحانه و تعالى، كما في الحديث: (إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم)، مبينا أن شريحة اليتامى تستوجب الاهتمام بهم، لا سيما الفتيات منهم التي يجتمع فيها الضعف الأنثوي والانفراد اللأسري، لافتا إلى أن تكالب واجتماع هاتين الصفتين يمثل الضعف في أجلى صوره وأبين تطبيقاته.
وشدد المطيري على أنه لا ينبغي أن تمر هذه التصرفات مرور الكرام، داعيا إلى عرض المشكلة على أعلى المستويات، لتتخذ فيها الإجراءات اللازمة لمعاقبة الفاعلين.
وكانت مديرة الإشراف الاجتماعي في الشئون الاجتماعية بالمدينة المنورة فاطمة العقبي قد أكدت لـ «عكاظ» أن تقريرا عن وضع أيتام القرية رفع للوزارة وأنه سيتم النظر في جميع شكاوى اليتيمات، وأشارت إلى أن الأوضاع ستكون أفضل في القريب العاجل.

رصدت شكاوى في الأقسام وطول التحقيق وحجزا تعسفيا

حقوق الإنسان" تتوعد غير المتجاوبين بالرفع للجهات العليا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514018.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)، نواف عافت (الرياض)
أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نيتها الرفع للجهات العليا بأسماء الوزارات والجهات الحكومية التي لم تتجاوب مع استفساراتها بشأن بعض القضايا والشكاوى .
وأوضح لـ«عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أنه في حال عدم الرد من قبل بعض الجهات سيتم رفع أمرها للجهات العليا، مبينا أن الجمعية تفهم أن التأخير يعود لعدة أسباب مختلفة منها عدم توفر الإجابات على تلك الاستفسارات لدى الجهات في وقت قصير، وهذا يؤدي إلى وقت أطول أو حاجة تلك الجهات إلى معرفة دقيقة ومفصلة من الفروع أو الأقسام مما قد يؤخر الرد على تلك الاستفسارات ، واعتبر القحطاني أن عدم كفاءة بعض الموظفين وعدم قدرتهم على الرد وإعطاء التقارير الصحيحة أو المناسبة أو العرض المكتمل أحيانا يعيق الرد أو الإجابات على الاستفسارات، مشيرا إلى أن بعض القضايا تتم معالجتها بتداخلات بين بعض الجهات أو عموميتها وهذا يؤدي إلى تأخيرها وأخذ وقت طويل حتى الرد عليها ومع ذلك تقوم الجمعية بمتابعة الاستفسارات حتى يتم التجاوب والرد من تلك الجهات.
وكان تقرير الجمعية السنوي أشار إلى وجود بعض حالات الحجز التعسفي من بعض منسوبي الأجهزة الأمنية، مما يعد مخالفة صريحة للوائح والأنظمة ونظام الإجراءات الجزائية وهي اجتهادات شخصية أو استغلال للنفوذ أو نتيجة سوء فهم للأنظمة، مبينة أنها تلقت عدة شكاوى من عدم تمكين بعض الموقوفين من الاتصال بذويهم، ومعاناة بعض الأهالي من عدم معرفتهم حقيقة توقيف أبنائهم، بالإضافة إلى رصد حالات لموقوفين لمدة طويلة دون إحالتهم للمحكمة تحت مبرر استكمال التحقيق، فيما هناك حالات لعدم الاهتمام من قبل بعض الأقسام للبلاغات التي ترد إليهم، وقلة في أعداد العاملين ببعض أقسام الشرط مما ينعكس على ضعف الأداء وبطء التعامل مع البلاغات.

الاستئناف تنقض حكماً ضد مؤسسة حج وعمرة بدعوى عدم عملها بالبيع والشراء

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387280

محمد البخيت ـ الرياض

كشفت لـ «المدينة» مصادر مطلعة بديوان المظالم، عن نقض محكمة الاستئناف في الديوان بالرياض حكما صادرا من المحكمة التجارية بالديوان بالغرامة 512 ألف ريالاً في قضية تجارية ضد مؤسسة تقدم خدمات حج وعمرة وذلك بدعوى عدم الاختصاص .

وأوضحت المصادر أن محكمة الاستئناف عللت في نقضها للحكم كما جاء في لائحة الاستئناف التي تحتفظ «المدينة» بنسخة منها، أن المؤسسات التي تقوم بحملات الحج والعمرة لا تعتبر تجارية وإنما مؤسسات مدنية استثمارية لا تزاول الشراء والبيع من أجل الكسب .

من جانبه، خالف عضو لجنة الاقتصاد بمجلس الشورى الدكتور زين العابدين بري، محكمة الاستئناف بديوان المظالم باعتبار المؤسسات التي تقدم خدمات الحج والعمرة بمقابل مادي من المؤسسات الاستثمارية . وقال: هذه المؤسسات تجارية ربحية بحتة مشيرا الى ان المؤسسات المدنية هي التي تمثل الناس بدون مقابل، ولا يكون لديها دخل مادي مشترك ولا رأس مال عن طريق المساهمة ، مثل جمعية حماية المستهلك وجمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان التي تقوم بمراجعة المحاكم نيابة عن أشخاص ظلموا في جهات معينة.

من جهته، يرى المحامي والمستشار القانون أنور باخرجي، أن كل منشأة تهدف إلى الربح هي منشأة تجارية حتى لو لم يقم نشاطها على البيع والشراء مثل المكاتب التي تقدم خدمات الحج والعمرة بمقابل، والمدارس الأهلية والمستشفيات الخاصة والمزارع المنتجة للألبان والشركات العقارية

وفرق باخرجي في تكييف المنازعات القضائية التي تقام دعواها من الفرد أومن الشركات ضد المؤسسات التي تقدم خدمات الحج والعمرة ، موضحا أن المنازعة القضائية لا تكيف تجاريا إذا أقيمت الدعوى من فرد ضد مكتب خدمات الحج والعمرة وذلك بخلاف إقامتها من شركة.

حقوق الإنسان تنتقد تأخر المشروعات الحكومية وسوء التنفيذ والمبالغة في التكاليف

تزايد كشف حالات التجاوز المالي والإداري

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387249

حامد الرفاعي - جدة

كشفت جمعية حقوق الانسان في تقريرها الثالث بأن أداء الجهات الحكومية عن تزايد كشف حالات فساد إداري ومالي، كان من أبرزها تهريب منتجات نفطية وزيوت مكررة، والتلاعب في إصدار صكوك ملكية لأراضٍ في بعض المناطق.

كما شهدت الفترة الأخيرة تحسنًا طفيفًا في أداء الأجهزة الرقابية (ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق)، حيث بدأت هاتان الجهتان في إعلان تقارير تكشف تجاوزات في عدد من الأجهزة الحكومية إلا أنها وعلى وجه الخصوص (ديوان المراقبة العامة) ما زالت غير قادرتين على القيام بدورهما في الرقابة بشكل واسع بسبب نظاميهما الحاليين الذي سبق وأن طالبت الجمعية بضرورة تعديلهما لمنحهما مزيدًا من الصلاحيات لتتمكنا من القيام بدورهما بالشكل المطلوب.

ولفت التقرير إلى التأخر في تنفيذ المشروعات الحكومية وسوء التنفيذ رغم الاعتمادات المالية الضخمة وعدم الالتزام بالمواصفات المتفق عليها، فضلا عن المبالغة في تقدير التكلفة المالية للمشروعات. وانتقد التقريرحصر تنفيذ المشروعات الكبرى في عدد محدود من الشركات مما أدى إلى عدم قدرتها على تنفيذ المشروعات في المدد المحددة واضطرت إلى الاستعانة بعمالة غير مؤهلة. كما تفتقد الكثير من الشركات المنفذة التأهيل اللازم للقيام بالمشروعات الحكومية الضخمة.

شكاوى من تعديلات المناهج والتكدس وعدم التعيين على الدرجات المستحقة

دعا التقرير الثالث لجمعية حقوق الإنسان إلى معالجة التكدس الشديد في مدارس بعض المناطق بسبب عدم كفاية الفصول الدراسية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب وسوء المباني المستأجرة لافتة إلى شكوى المدارس في المناطق النائية من عدم توافر الوسائل التعليمية المهمة للعملية التعليمية.

وتطرق التقرير إلى قلة عدد المعلمين والمعلمات في بعض المدارس واستمرار وقوع حوادث مأساوية للمعلمات اللاتي يسافرن يوميًا إلى مدارسهن في المناطق النائية مع عدم تأمين وسائل نقل مناسبة.

وأشارت إلى وجود شكاوى تلقتها الجمعية من بعض المعلمين والمعلمات بسبب عدم تعيينهم على المستويات التي يستحقونها أو عدم ترقيتهم إليها أو عدم مساواتهم بزملائهم رغم التقدم الكبير الذي أحرزته الوزارة في هذا المجال.

ولفت التقرير إلى الشكوى من المحاباة لبعض المعلمين والمعلمات من جهة الادارة على حساب البعض الآخر لاعتبارات شخصية وتحويل المعلمين إلى اداريين بقرارات ادارية لا تلتزم بمعايير الموضوعية والانصاف وتعرض معلمين في بعض المدارس للاعتداء من قبل الطلاب دون البحث عن حلول تخفف من الاحتقان بين الطلاب والمعلمين.

وأوضح التقرير أن التعديلات في المناهج والمقررات لم تحقق الأهداف المرجوة حيث ورد للجمعية العديد من الشكاوى من الطلاب وأولياء أمورهم ومن بعض المعلمين حول عدم مناسبة هذه المناهج لبعض المقررات.

انتقادات لطول المواعيد وقلة الكوادر والأسرّة في المستشفيات

لفت التقرير إلى معاناة الكثير من المستشفيات خاصة في المحافظات النائية من قلة الكوادر الطبية وضعف الامكانيات بالاضافة إلى ضعف كفاءة الكادر البشري من الممارسين الصحيين بصفة عامة، وكما لفت إلى تأخر حصول المرضى على المواعيد الطبية لفترات قد تصل إلى عام كامل واستمرار بعض المستشفيات في رفض بعض الحالات المرضية الطارئة رغم وجود تعليمات بأن يحال المريض إلى المؤسسات الصحية في القطاع الخاص عندما لا يتوافر السرير في مستشفيات الدولة مشيرًا ايضًا إلى ضعف التنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة سواء التابعة لوزارة الصحة او

للقطاعات العسكرية او الجامعات بما يسهم في رفع مستوى الأداء. وتطرق إلى زيادة معدلات انتشار امراض خطيرة مثل السرطان خلال السنوات الاخيرة في بعض المناطق دون توضيح دقيق لاسباب هذه الزيادة المقلقة واستحداث مراكز متخصصة لمعالجة هذه الامراض في هذه المناطق، مشيرًا ايضا إلى قلة الاسرة مما يحول دون تقديم العلاج والرعاية الصحية اللازمة لمن يحتاجها والتسبب في تدهور الحالة الصحية للمرضى. وانتقد استمرار المراكز الصحية في مبانٍ مستأجرة معظمها قديم ومتهالك ولا يصلح لتقديم رعاية صحية وضعف مستوى العاملين فيها سواء الأطباء أو الفنيين أو الإداريين وشكوى بعض المستشفيات من قلة التجهيزات الطبية وقدم الموجود منها وضعف صيانتها رغم ما يخصص للصحة من ميزانية ضخمة.

الشؤون الاجتماعية: لن نرضى بالإيذاء.. وحقوق الإنسان تتابع التحقيق في كسر ركبة نزيلة التأهيل في ينبع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120702/Con20120702514475.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)

فتحت الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة تحقيقا في تعرض معوقة نزيلة في مركز التأهيل الشامل في محافظة ينبع لكسر في الركبة.

وكشف لـ«عكاظ» مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة حاتم بري عن تشكيل لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق حول تعرض النزيلة سارة 8 سنوات لكسر، للتعرف على الأسباب التي أدت لكسرها والمكان الذي تعرضت للكسر فيه سواء في مركز التأهيل الشامل أو المستشفى، مشددا على عدم التهاون مع المقصرين والمتسببين، وستتم محاسبتهم عند ثبوت تعرض الطفلة للكسر في المركز.

وأكد بري أن الشؤون الاجتماعية والمستشفى لن ترضيا بتعرض هذه الفئة الغالية على قلوبنا للإيذاء.

من جانبه وعدت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة شرف القرافي بمباشرة الحالة وتقصي حقائق وضع الطفلة في مركز التأهيل الشامل وجمع كافة المعلومات من مصادرها ورصد كافة الملاحظات إن وجدت، وسيتم الرفع بالتقرير لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني.

وتمسكت أسرة الطفلة سارة بطلب معرفة المتسبب في تعرض ابنتهم للكسر حيث إن الطفلة معاقة ولا تستطيع المشي أو الحركة أو النطق فكيف تتعرض للكسر مطالبين بنقلها إلى أحد المراكز في المنطقة الغربية«جدة – الطائف – الباحة» لتكون قريبة منهم لرعايتها، بدلا من تعرضها لما اعتبروه تعنيفا داخل مركز التأهيل الشامل في ينبع مطالبين سرعة كشف الحقائق ونقل ابنتهم من ينبع بعد أن أصبحت دون عائل أو قريب من أسرتها نظرا للظروف العائلية الصعبة التي تمر بها الأسرة بعد انفصال الأبوين وتقاعد عمها من ينبع.

وكانت«عكاظ» قد انفردت أمس بقصة تعرض الطفلة لكسر ركبتها وتبادل الاتهامات بين التأهيل الشامل ومستشفى ينبع الصناعية.

تعثر قضايا 6 أشهر.. و"الرقابة" تتقصى

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105180&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح
شرعت هيئة الرقابة والتحقيق في بحث أسباب عدم إنجاز قضايا منظورة منذ 6 أشهر ولم تنته بعد.
وقالت مصادر مطلعة لـ"الوطن" إن الرقابة تسعى من خلال تحركها إلى إزالة المعوقات التي تعطل سرعة الإنجاز في القضايا المتأخرة، على أن يتم إعداد تقرير مفصل حولها وترفع بنتائجها لرئيس الهيئة.
وفيما تعد "الهيئة" دراسة ثلث سنوية عن قضايا السجناء كل 4 أشهر، وأخرى نصف سنوية عن جميع القضايا الواردة لفروعها لمعرفة حجم العمل المحرز ورصد الإيجابيات والسلبيات، أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان مستشارها القانوني والمشرف على شؤونها المالية والإدارية خالد الفاخري أن غياب المعلومة قد يكون السبب الرئيس في تأخر إغلاق ملفات القضايا محملة بعض الجهات مسؤولية إبداء أقصى درجات التعاون مع المحققين.
وبين الفاخري في تصريح إلى "الوطن" أن فترة الـ 6 أشهر تعتبر مدة كافية لجمع المعلومات والوصول إلى الاستدلالات والتأكد من مضامين أي قضية لخلق تصور كامل حولها، مؤكدا على أهمية الالتزام بمدة محددة في مسألة التحقيق بالقضايا وعدم تجاوزها بأي حال من الأحوال.

حقوق الإنسان تعالج 30 ألف قضية حقوقية وتؤكد على حرص القيادة الرشيدة على تعزيز الثقافة الحقوقية

المصدر:صحيفة البلاد الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=103785

عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 1425هـ "30" ألف قضية في مختلف مناطق المملكة .
وأبانت الجمعية في تقريرها الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 1433هـ أنه تم توثيق تلك القضايا وتصنيفها وفقاً لجملة من المعايير حسب الجهة أو القطاع الذي تتعلق به الشكاوى.
وأوضح التقرير أن هناك تحسنا نسبيا في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر.
ويهدف التقرير إلى رصد واقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوي والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها .

وأكدت الجمعية من خلال عنوان التقرير حرص القيادة الرشيدة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم.
وطالبت الجمعية في تقريرها بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، مؤملة أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معيناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق..
صفحة "قضية سعودية"

توصيات بمنح اعانة حافز" للذين تزيد اعمارهم الـ35

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53373.html

فائز التمامي ـ تبوك
أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنح إعانة البطالة (حافز) فوق سن 35 عاماً ودون سن استحقاق المعاش التقاعدي وفقاً للضوابط والشروط المحددة للمستحقين للإعانة . جاء ذلك في التقرير السنوي الثالث الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وذلك في مجال أحوال حقوق الإنسان في المملكة والذي حمل عنوان (طموح قيادة وضعف أداء أجهزة) .
وبين التقرير أن 810 من نزلاء سجون المباحث العامة في المملكة يتلقون تعليمهم الجامعي بنظام الانتساب في عدد من الجامعات، غالبيتهم من نزلاء سجن الحاير بالرياض بـ 432 نزيلا، مقابل 205 نزلاء في سجن جدة و 89 في بريدة و 57 في أبها و 27 نزيلا في الدمام. وأكد التقرير أن هذه النسبة تشكل 18% من عدد النزلاء في الإصلاحيات الخمس البالغ عددهم 4396 موقوفا حتى ربيع الأول 1433 هـ ، وأضاف التقرير أن 271 موقوفا يتلقون تعليمهم العام بنظام الانتساب يشكلون نسبة 5.4%. وأشار التقرير إلى أن أعداد النساء الموقوفات حتى ربيع الأول من العام 1433 هـ لا يتجاوز سبع حالات. وفي جانب الخدمات التي تقدمها الدولة لمساعدة السجناء وأفراد أسرهم أشار التقرير إلى صرف 684 مليون ريال، 397 مليونا منها عبارة عن رواتب شهرية حتى نهاية 30 شعبان 1432 هـ للموقوفين وذويهم، فيما صرف على المطلق سراحهم 88.6 مليون.

الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان يتابعان حادثة "طفلة مركز التأهيل"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514746.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)
يتحرى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة عن أسباب تعرض معوقة في مركز التأهيل الشامل في محافظة ينبع لكسر ركبتها وذلك بعد أن بدأت المشرفة على فرع الجمعية في منطقة المدينة المنورة شرف القرافي في جمع كافة المعلومات عن الطفلة، إذ وعدت بتقديم كافة المعلومات ونتائج التحقيق أثناء زيارتها للمركز.
من جهة أخرى يواصل فرع الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة التحقيقات لمعرفة المكان الذي تعرضت له الطفلة سارة ثماني سنوات للكسر وكيف يتسلمها المركز إن كانت تعرضت للكسر اثناء عودتها من المستشفى.
وحمل عضو مجلس الشورى السابق الدكتور محمد آل زلفة وزارة الشؤون الاجتماعية التجاوزات التي تحدث للنزلاء في كافة مراكز التأهيل الشامل ودور الايواء وقال «من المؤلم أن نقرأ ونسمع في مجالسنا اليومية لأحداث تقع في أماكن يجب ان تكون من أولى الاهتمام من قبل الوزارة ويتعرض لها شريحة كبيرة وغالية على قلوبنا من معاقين او كبار في السن او مجهولي الأوبين»، وطالب آل زلفة وزارة الشؤون الاجتماعية بإعادة النظر في كافة التعاملات وتهيئة النزلاء تأهيلا متكاملا من التعليم والتدريب على كافة فنون الإبداع المختلفة.

الحنيني لـ الشرق: لا صحة لصدور حكم بإعدام المحامي المصري الجيزاوي

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/03/375205

الدمام – نعيم تميم الحكيم
أكد المحامي سليمان الحنيني، الموكّل بمتابعة قضية المحامي المصري أحمد الجيزاوي، عدم صحة الأنباء التي تواترت عن صدور حكم بإعدام الجيزاوي على إثر تهريبه حبوب مخدرة للمملكة عن طريق مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة قبل شهرين.
أوضح سليمان الحنيني لـ «الشرق» أن لائحة الاتهام بحق الجيزاوي لم تصدر بعد بشكلها النهائي ومازالت قيد النظر في هيئة التحقيق والادعاء العام في الرياض، مبيِّنا أن اللائحة ينبغي أن تُعتَمد من قِبَل الهيئة وتُرسَل لفرعها في جدة لإرسالها بشكل رسمي للمحكمة.

ولفت الحنيني إلى أن المدعي العام طالب في اللائحة بتوقيع أقصى عقوبة على الجيزاوي إلا أنها لم تُعتَمد بشكل نهائي.

• نوّه بجهود آل الشيخ في تطوير أسلوب منسوبيها..

الفاخري: (الهيئة) وجهت بمنع نقل المخالفين والمطاردات وتفتيش الجوالات

المصدر:صحيفة الجزيرة الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120702/fe5.htm

الجزيرة - سعود الشيباني:
كشف المستشار وعضو الجمعية الوطنيّة لحقوق الإنسان خالد بن عبد الرحمن الفاخري عن توجيه أصدره الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنع نقل المخالفين والتحقيق معهم بمراكز الهيئة، مؤكدًا أنه مجرد القبض على أي مخالف سوف يتم تسليمه لأقرب مركز شرطة تطبيقًا للأنظمة.
وأشاد الفاخري بجهود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأسلوب الراقي الذي تنتهجه في عمليات المتابعة والقبض على المخالفين من المواطنين والمقيمين، مؤكدًا أن معالي الشيخ عبداللطيف آل الشيخ رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عمل على تطوير أساليب القبض والنصح في جهاز الهيئة بشكل كبير.
وكشف المستشار الفاخري أن الجمعية لاحظت وبشكل كبير انخفاض الشكاوى التي ترد للجمعية مقارنة بالأعوام الماضية، وعلل الفاخري سبب ذلك يعود للجهود التي يبذلها الرئيس آل الشيخ، حيث رصدت الجمعية انخفاضًا في الشكاوى بعد تولي الشيخ عبداللطيف لرئاسة الهيئة وجهوده في إقامة عدة دورات وخطط تطويرية والبرامج التأهيلية والتوجيهات التي أنشئت الهيئة لأجلها.
وبيَّن الفاخري أن الهيئة حال تلقيها طلب الجمعية بالزيارة سارعت بالترحيب بالزيارة وتم اطلاع الوفد على جميع أقسام الهيئة والجهود المبذولة وعلى وجه الخصوص غرفة التحكم ومتابعة البلاغات.
وقال الفاخري: إن رئيس الهيئة يطبِّق المنهج العمري نسبة لعمر بن الخطاب وهي الحزم والرقابة على العاملين بالميدان ومنع التجاوزات لأيٍّ عملية قبض بحق مواطن أو مقيم أو الإساءة لشعيرة الحسبة وكذلك قبول النقد وهذا ركز عليه رئيس الهيئة الشيخ عبداللطيف آل الشيخ الذي طالب من خلاله بتزويده وجميع العاملين بالهيئة بالملاحظات والسلبيات للعمل على القضاء عليها مستقبلاً، مشيرًا إلى أن الرئيس يحرص على تكثيف الدورات التأهيلية وتطبيق الأنظمة والعمل على احترام الناس واحترام التعاليم الدينية.
وكشف الفاخري أن رئيس الهيئة وجه بالقضاء على المطاردات وتفتيش الجوالات نهائيًّا وتطبيق أساليب للضبط والتحقيق، مؤكدًا أن إنشاء قسم خاص بالهيئة لحقوق الإنسان يؤكد حرصه على احترام الناس وإعطائهم حقوق دون بخسة من قبل أي عضو.
وأضاف أن رئيس الهيئة يهتم بجانب النصيحة والرفق وعدم التهاون مع المقصرين من منسوبي الهيئة، مشيرًا إلى أن الهيئة وزعت كتيبًا عن كيفية التعامل مع المخالفين داخل الأسواق مما ساهمت في الحد من التجاوزات.

استغلوا "ثغرات النظام" و"سوء التنظيم" وفرضوا علينا شروطهم

أزمة العمالة المنزلية.. "ما في يدينا حل"!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/03/article748764.html

إعداد: د.أحمد الجميعة-سلطان العثمان-هشام الكثيري

الواضح أن استقدام العمالة المنزلية من اندونيسيا والفلبين وصل إلى طريق استعصت معه «الدبلوماسية»، و«النفس الطويل»، و«أنا أقوى منهم»، و«هم الخسرانين»، ووصلنا إلى «أزمة حقيقية»، ومحرجة، ومزعجة، ومربكة لكثير من الأسر التي تبحث عن بديل حتى لو كانت مخالفة..»المهم أبي شغالة قبل رمضان»!.

الواقع مؤسف، والصورة لا تحتاج إلى دليل..أو تعليق، ولك أن تتخيل أسراً سعودية تقف في «السوق السوداء» داخل العشوائيات تفاوض على تشغيل وإيواء ونقل عمالة منزلية مخالفة لنظام الإقامة، أو هاربة من كفلائها، وتدفع مبالغ كبيرة دون تفكير في الضرر الأمني والصحي..والأخلاقي!.

المشهد ربما لن تجدي معه حلول «شركات الاستقدام» وحدها؛ لأن هذه الشركات ولدت ضعيفة بدون (اندونيسيا والفلبين) -وهما يشكلان 80% من حجم العمالة المنزلية في المملكة-، وأسعار هذه الشركات مبالغ فيها –من وجهة نظر بعض المواطنين-، والنظام لا يزال ضبابياً حول ممارساتها في السوق –لم تفعّل بعد لائحة «خدم المنازل».

«ندوة الثلاثاء» تعالج استقدام العمالة المنزلية من زاوية جديدة ومختلفة، وهي سماع صوت الطرف الآخر في الأزمة، ومعرفة مواقفهم، وتوجهاتهم، حيث لا يزال السؤال مستمراً: (متى يفتح باب الاستقدام من اندونيسيا والفلبين؟).

أزمة خانقة!

في البداية، أكد «د.العنزي» على أن استقدام العمالة المنزلية يشكّل حالياً «أزمة» خانقة في كل منزل، حيث لا يزال الطلب أعلى بكثير من العرض المتاح من جنسيات محددة، وربما تكون غير مهيأة للعمل، أو تأخرت كثيراً عن الوصول لممارسة العمل، وهو ما ترك انطباعاً سلبياً لدى الأسر السعودية التي تبحث عن حلول نظامية دون جدوى، مشيراً إلى أن المسؤولية يشترك فيها عدة جهات؛ سواءً أكانت حكومية معنية بشكل مباشر بقضايا الاستقدام، أم جهات أهلية معنية بتوفير العمالة المنزلية، أم من «العمالة» نفسها وطبيعة عملها، وحتى نكون منصفين هناك أيضاً مسؤولية تتعلق بأصحاب العمل والأسرة التي تستقدم هذه العمالة.

وقال: إن هذه المشكلة التي نعيشها تراكمت فيها جوانب اقتصادية وأمنية واجتماعية حتى أصبحت مؤثرة على بعضها، إضافة إلى الجوانب النظامية المتعلقة بالاستقدام، حيث أثرت بشكل واضح على الجوانب الاقتصادية والمهنية بالنسبة للعمالة، كما أن عدم وضوح بعض الأنظمة أدى إلى استغلال جهات خارجية لهذا الوضع، وفرض شروط قد تكون مجحفة في حق الأسرة السعودية، وبالتالي فإن «الأزمة» ما زالت مرتبطة بحاجة الأسر التي لم يتم تلبيتها بالشكل الأمثل.

ثغرات النظام

وأوضح «الفاخري» أن قضية العمالة المنزلية تهم شريحة كبيرة من أفراد المجتمع وتأثرت ببعض الإشكالات؛ بسبب سوء التنظيم السابق، ووجود سوق عشوائي للاستقدام في المملكة، إلى جانب عدم تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل.

وقال:»على الرغم من وجود لائحة تنظيم خدم المنازل -التي أقرت في نظام العمل الصادر عام ١٤٢٦هـ على أن تصدر وزارة العمل هذه اللائحة-، إلاّ أنه للأسف هذه اللائحة لم ترَ النور إلى الآن، ما أدى إلى وجود فراغ تشريعي وتنظيمي فيما يتعلق بتنظيم وضع هذه الفئة داخل المملكة، إضافة إلى وجود إشكاليات تقع بين العامل ورب العمل وبعض الإشكالات النظامية والقانونية، التي لم توجد لها حلولاً بين أطراف النزاع سواء رب العمل أو العامل، الأمر الذي أدى إلى تفاقمها وبالتالي أصبح من الصعوبة السيطرة عليها».

وأضاف:»كما يمكن أن تكون تلك الإشكالات ادعاءات من بعض العمالة لعدم وجود جهة يلجئون إليها مما جعلهم يكررونها كثيراً، كادعائهم بوجود تجاوزات بحقهم من كفلائهم وتصعيد المشكلات حتى وصلت إلى دولهم؛ مما أدى إلى وقف إرسال العمالة من تلك الدول إلى المملكة، وبعد التحقيق في مثل هذه الحالات تم اكتشاف أن بعض هذه الحالات هي ادعاءات ليست فيها مصداقية».

وأشار إلى أن جمعية حقوق الإنسان رصدت في فترات سابقة مثل هذه الإشكالات، وسعت إلى إجراء دراسة لتنظيمها، وتحديداً فيما يتعلق بالعلاقة بين العامل ورب العمل، إلاّ أنه لا بد من وجود جهة حكومية تُعنى بتنظيم هذا السوق، ويكون دورها تنظيم العلاقة الخاصة بأمور الإدارة، وما يتعلق بالجوازات مثلاً والإقامة؛ مما يجعل العلاقة بين العامل وجهة العمل هي علاقة عمل فقط، مقترحاً وضع نظام يؤدي إلى تنظيم هذه الفئة فيما يتعلق بحضورهم إلى المملكة ومتابعة العلاقة ما بينهم وبين أرباب العمل، وبالتالي يؤدي إلى القضاء على جميع الإشكالات التي نلحظها حالياً، إلى جانب ترسيخ العلاقات الطبيعية بين العامل ورب العمل.

إيقاف العمالة نهائياً من اندونيسيا!

واتفق «هندرار» جزئياً مع ما ذكره «د.العنزي» و»الفاخري»، مبيناً أنهم في السفارة الإندونيسية على علم أن دولتهم من أهم الدول التي تصدر العمالة المنزلية إلى جميع الدول لا سيما المملكة، مؤكداً على أن الاختلاف بين المملكة واندونيسيا في تصدير العمالة المنزلية كان محل جدل ونقاش داخل إندونيسيا، كما هو الحال مع المسؤولين في المملكة، وكان هدفنا أن يكون هناك التزام ومسؤولية في تنفيذ بنود العقد المقترح من قبلنا؛ بما يضمن السلامة والحماية للخادمات من أي تجاوز، كاشفاً أن الحكومة الاندونيسية في المستقبل ستوقف إرسال العمالة المنزلية، لا سيما الخادمات اللاتي يخدمن في البيوت إلى المملكة؛ لأن ذلك من المتطلبات السياسية في إندونيسيا نحو عصر جديد من النهضة والتقدم.

وقال: نؤكد صادقين أن إرسال الخادمات إلى المملكة ساعد كثيراً في نهضة اقتصاد اندونيسيا، وبسبب التقدم الاقتصادي الذي تعيشه اندونيسيا وسعيها للانضمام لمجموعة العشرين، وفرضية التعليم لمدة ١٢ سنة هو ما يجعل معظم أفراد المجتمع الاندونيسي على علم ودراية بالأمور الحياتية التي تجعلهم لا يقبلون بالأعمال غير الرسمية ولن يرضوا بالعمل في البيوت مستقبلاً، إضافة إلى أن عوامل التمدن التي دخلت إلى المجتمع الاندونيسي وحرية الرأي واحترام حقوق الإنسان من مؤشرات إيقاف العمالة المنزلية مستقبلاً، كما أن إيقاف إرسال الخادمات إلى خارج البلاد أثر تأثيراً مباشراً في اقتصاد الدولة بنسبة قد تصل إلى (٣٠٪) خاصة في السنة الماضية، علماً أن نسبة المشكلات التي تواجهها العمالة المنزلية الاندونيسية في المملكة والبالغ عددها حوالي مليون ومائتي ألف شخص هي نسبة قليلة جداً.

وأشار إلى أن الحكومة الإندونيسية بدءاً من مطلع شهر أغسطس ٢٠١١م أوقفت مؤقتاً إرسال الخادمات المنزلية بشكل خاص، أما العمالة الأخرى الذين يعملون في الشركات والمؤسسات الرسمية فلم يتم إيقافها، مبيناً أن الحكومة الاندونيسية قدمت نموذجاً للتفاهم حول الاتفاقية، كما قدمت المملكة نموذجاً آخر لمذكرة تفاهم حول ما يمكن الاتفاق عليه بشأن العمالة المنزلية، مقترحاً أن يتم اللقاء بين الحكومتين السعودية والاندونيسية وليس لقاءً بين سفارتين.

وأشار إلى أن قانون تصدير العاملات إلى الخارج ما زال موضوعاً في البرلمان الاندونيسي لمناقشته، وقد يأخذ وقتاً طويلاً لإكمال مناقشته والتداول حوله داعياً الكفلاء السعوديين إلى «الصبر» حتى يتم فتح الباب مرة أخرى!.

ضحايا الأزمة

وذكر «م.العشري» أن موضوع العمالة المنزلية في منتهى الأهمية؛ نظراً لكونه يمس معظم منازل المملكة، مبيناً أن عدد العمالة الاندونيسية المنزلية في المملكة الذي ذكره «هندرار» -مليون ومائتي ألف- كبير جداً أي أنه بنسبة (٤٠٪)، وهذا يدل على أن عدد العمالة الذين يعلمون في المنازل حوالي ٢ مليون ونصف وهو رقم كبير في ظل أن حاجة المجتمع واعتماده على العمالة الوافدة في ازدياد.

وقال: نحن كأصحاب مكاتب استقدام نعدُ أنفسنا ضحايا للوضع الراهن للأزمة، كما أن الضحية الحقيقي هو المواطن، مشيراً إلى أن عدداً من المكاتب أوشكت على الإغلاق والإفلاس ولحقها الضرر، كما ستتضرر شركات الاستقدام إذا استمر الأمر على ما هو عليه، لهذا نريد أن تكون هذه (الندوة) قوة دفع لسن أنظمة تحفظ حقوق الطرفين (العامل وصاحب العمل)، إلى جانب التنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة خاصة السفارة الاندونيسية والفلبينية من أجل تسريع الإجراءات لحل مشكلة الاستقدام.

عمالة سريلانكا

وذكر «شومانا سارا» أن عدد العمالة السري لانكيين في جميع أنحاء العالم يزيد عن المليون، وأكثر العمالة المنزلية منهم موجودون في المملكة، ذاكراً أن هناك مشاكل تواجههم وينتظرون حلها، متمنياً أن يكون عدد العمالة السريلانكية في المملكة أكثر عدداً مما هو موجود الآن، مشيراً إلى أن التركيبة السكانية في سري لانكا تتكون من أغلبية بوذية وأقليات أخرى تشكل مع بعضها ثقافات مختلفة، وبالنسبة للعمالة التي تأتي إلى المملكة؛ نجد أن العمالة البوذية تجد صعوبة كبيرة

في التأقلم مع الطبيعة الدينية والاجتماعية للمملكة، وهو ما يتطلب من كفلاء هذه الفئة تحديداً مراعاة ذلك أثناء التعامل معهم، مستدركاً أنه رغم الاختلافات الثقافية والظروف المعيشية بين الدولتين بالنسبة للعمالة، فإن نسبة الشكاوى التي ترد إلينا في السفارة لا تزيد عن (١٠٪).

وفيما يتعلق باستيعاب الحكومة السري لانكية لاحتياجات السوق السعودي من العمالة المنزلية، وقدرتها على سرعة إرسال العمالة باعتبارها فرصة مواتية لتصدير عمالتها، قال: إن الحكومة الحالية تسعى الآن لتثقيف العمالة عن طريق التدريب قبل إرسالهم إلى الخارج، كما تسعى لتقليص تصدير العمالة إلى الخارج مستقبلاً خاصة عمّال المنازل، وهناك استراتيجية لتصدير عمالة مثقفة لأعمال أخرى غير العمل المنزلي، والعمل على تثقيف وتعليم كل أفراد الشعب حتى العمالة المنزلية ليكونون مدركين وواعين؛ لأن معظم العمالة التي تأتي الآن غير متعلمين فضلاً عن كونهم مثقفين.

وعن سبب تأخر إرسال العمالة المنزلية للمملكة؟، أجاب: إن بعض وسائل الإعلام نقلت قصصاً وأثارت مواقف جانبية؛ مما ترك تخوفاً لدى العمالة المنزلية السري لانكية للعمل في المملكة، وهذا سبب مباشر في تأخير البت بإجراءات إرسال العمالة إلى المملكة، كما نجد مشكلات كثيرة تقع بين العامل والكفيل مما يجعل الكفيل يسعى للتنازل عن عقد هذا العامل أو الخادمة خاصة حينما تهرب الخادمة إلى جهة ما!، مؤكداً على أن العلاقة بين جمهورية سري لانكا والمملكة هي علاقة قوية؛ بسبب أن عمالتنا لديكم، إضافة إلى مساعدات المملكة لسري لانكا ومواقفها الصادقة في نصرة قضايانا الدولية.

معاناة شركات الاستقدام!

وبيّن «أبوثنين» أن شركات الاستقدام تم إنشاؤها بقرار من «وزارة العمل» لحل الوضع الراهن الخاص بالاستقدام، وما يواجهه أصحاب المكاتب من مشاكل الخادمات أو العمالة أو الكفلاء أنفسهم، بحيث تأخذ هذه الشركة على عاتقها مسؤولية التفاوض والتواصل وحل المشاكل وتوفير العمالة، إلاّ أن الصورة لا تزال ضبابية للمكاتب والشركات، وكذلك الدول التي سيتم تصدير العمالة منها؛ لكونها محدودة الآن وكل يوم نسمع بإغلاق الاستقدام من دولة ما.

وقال: اندونيسيا عليها ثقل كبير من أجل توفير العدد المناسب من خدم المنازل، ولا توجد دولة بديلة حتى الآن قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل، أضف إلى ذلك أن الدول الأخرى التي تصدر العمالة غير قادرة على سد الفراغ، وهذا أدى إلى نشوء سوق داخلية تؤثر على عمل الشركات التي تريد أن تؤدي دورها المطلوب، كما أن الصورة غير واضحة للشركات، فمثلاً هل تعمل فقط على نظام الكفالة الشخصية؟ أو النظام السائد الآن عند مكاتب الاستقدام، أم ستصبح هي الكفيل؟ أو يتطور الأمر إلى إلغاء عملية الكفالة في المستقبل؟.

وأضاف:»تم منح موافقات مبدئية ل(14) شركة استقدام تقريباً، ولا يوجد إلاّ شركة واحدة حصلت على إصدار السجل، كما أن الوضع الآن من الناحية الاقتصادية بالنسبة لشركات الاستقدام متدهور –على حد تعبيره-.

وعن حجم خسائر بعض مكاتب الاستقدام؛ بسبب توقف بعض الدول عن تصدير عمالتها المنزلية، أوضح «المشرف» أن بعض المكاتب قررت الإغلاق؛ لأنها كانت تعمل على الاستقدام من إندونيسيا فقط، أما المكاتب التي عملت مُسبقاً على التنوع في الاستقدام من عدة دول فلا توجد لديهم خسائر، مبيناً أن شركات الاستقدام لا تشكّل لأصحاب المكاتب أي تحدٍ، بل العكس هناك فائدة من الطرفين المكاتب والشركات.

وعلّق «م.العشري» على ما ذكره «المشرف» حول عدم تأثر بعض المكاتب التي نوّعت الدول المصدرة للعمالة المنزلية قائلاً: لا يوجد مكتب استقدام لم يتأثر؛ لأن السوق السعودي يتشكّل من العمالة المنزلية الاندونيسية والفلبينية بنسبة (80%)، أما البلدان المستحدثة فهي لا تشكل نسبة (20%)، مما يعني أن كل المكاتب تأثرت بشكل مباشر.

تسييس وتضخيم اندونيسي!

وعلّق «د.العنزي» على ما ذكره «هيندرار» متسائلاً عن سبب سعي الحكومة الاندونيسية بشكل دائم إلى تسييس قضية العمالة مع تضخيم بعض القضايا الفردية إعلامياً، علماً أن التدخل في حرية العمل يصطدم مع الاتفاقيات الدولية، ومع اتفاقية «منظمة التجارة الدولية»؛ لأن حق العمل هو حق شخصي وهو من أبسط حقوق الإنسان التي تنص عليها مبادئ حقوق الإنسان.

وقال:»حرية العمالة وانسيابها بين الدول هي من الأشياء التي نحرص عليها، ولا شك أن العمالة الاندونيسية من الفئات التي نقدرها ويعتز بها المواطنون السعوديون، كما أنها فرصة لهم لأداء فريضة الحج والعمرة.. الأمر الآخر النظرة الدونية التي لمستها على العمالة المنزلية نسبة لعدم وعيها ثقافياً لهذا فإن الحكومة الاندونيسية ربما تسعى إلى الارتقاء بمستوى العمالة إلى عمالة مهنية متعلمة، وأنا أقدم صوت لوم للحكومة الاندونيسية لأن لها السبق بالتفوق في مجال عمالة

المنازل والمهن الأخرى، ويجب عليها أن تفتخر بهذا الجانب وألاّ تعتبره عنصر نقص تُصر على إغلاق أبوابها في هذا المجال؛ لأنه لا يوجد أحد ينافسهم في العمالة المنزلية، ونحن نعرف تأثير نقصهم على سوق العمل السعودي».

وأضاف:»إن ما تفعله الحكومة الاندونيسية ليس له أي مبررات؛ خاصة أن المملكة وفرت كثيراً من الأنظمة للعامل غير السعودي المنزلي، وهناك حماية مزدوجة له، فضلاً عن أن المملكة أصدرت نظام مكافحة الاتجار بالبشر، إلى جانب أن (مجلس الشورى) حرص على إصدار لائحة العمالة المنزلية، إذ كرّست كثيرٌ من حقوق العمالة المنزلية»، منوهاً أن نظام العمل لا ينطبق على العمالة المنزلية، لهذا أدت اللائحة دوراً يعادل القواعد الموجودة في نظام العمل، مقدماً شكره ل»هيندرار» على إشادته بالكفلاء السعوديين، مما يستدعي من الاندونيسيين توعية عمالتهم من أن أصحاب العمل في المملكة يوفرون حقوق العمالة وليس تخويفهم!.

وفيما يتعلق بالحلول، ذكر «د.العنزي» أن لدينا إشكالية كبيرة جداً في معاناة أرباب المنازل من شح العمالة المنزلية، لذا يجب أن تكون الحلول سريعة نحو فتح أسواق جديدة وأخرى بديلة لتوفير غطاء من العمالة يؤدي في النهاية إلى حل هذه «الأزمة»، مشيداً بخطوة الترخيص لشركات الاستقدام، إلاّ أنه تفاجأ بأخبار صاحبت إنشائها، حيث لم تستطع تلك الشركات من خفض قيمة تكلفة العمالة.

حماية الخادمات أولاً

وذكر «هيندرار» أن كلا الطرفين «إندونيسيا» والمملكة استفادا اقتصادياً من إرسال الخادمات إلى المملكة، إلاّ أن المشكلة تكمن في حماية حقوق الإنسان على الرغم من أنها تمثل جزءاً يسيراً من المشكلة، وهو ما جعل السياسيين الاندونيسيين يلتفون إلى القضية بشكل أكبر، حيث يعملون الآن على إرسال العمالة المهنية بدلاً من العمالة المنزلية؛ لأن الأولى لديها حماية أكثر.

وعلّق «هيندرار» على ما ذكره «د.العنزي» حول تسييس قضية العمالة في إندونيسيا قائلاً: ذلك يعود إلى ارتقاء وعي الشعب الاندونيسي؛ بسبب وجود الديمقراطية التي بدأت تنمو في إندونيسيا، والتي تعطي لهم فرصة حرية إبداء الرأي، والأمر الجدير بالذكر هو أن الحكومة الاندونيسية لا تمنع عمالتها من العمل في الخارج بل تسعى لإيجاد حماية لعمالتها.

لم نصل إلى حل!!

وتداخل «عبدالرحمن سبران» قائلاً: إن وجود العمالة الاندونيسية أدى إلى الرقي الاقتصادية لاندونيسيا؛ بسبب التحويلات التي تتم من المملكة من قبل العمالة الاندونيسية، وبالتالي يساعد وجودهم على نمو الاقتصاد الاندونيسي، حيث إن كلا البلدين مستفيدان اقتصادياً، مما يستوجب على الطرفين الاهتمام بشكل أكبر، مبيناً أن التفاوض بينهم وبين «وزارة العمل» في المملكة يسير بشكل جيد ومستمر حتى الوصول إلى حل، إذ أن كل ما يطالبون به هو حماية حقوق العمالة، مبيناً أن كلاً من الحكومتين أصدرتا مذكرة اتفاقية، ولكن المشكلة تكمن في الاجتماع بينهما.

غياب المتابعة

وقال «الفاخري» إن موضوع الحماية مهم جداً، إذ رصدت «جمعية حقوق الإنسان» إشكالية ليست متعلقة بالمواطن، بل متعلقة بالسفارة المعنية بمتابعة وضع عمالتها داخل المملكة، حيث إن هناك عمالة يأتون إلى المملكة وليس لديهم أي آلية للمتابعة مع السفارة والتواصل معها إذا تعرضوا إلى أي مشكلة تتعلق بعقود العمل، منوهاً أنها -أي السفارة- ليس لها دور فعال في كثير من الحالات، خاصة فيما يتعلق بظروف العمالة، على الرغم من أن لها دوراً ضرورياً لمتابعة عقود العمالة.

ونوّه إلى أهمية الحماية من خلال لائحة تنظم العلاقة بين الطرفين في الحقوق والواجبات، ذاكراً أن بعض السفارات ليس لها دور واضح في إرشاد وتوجيه عمالتها للحد من الهروب واللجوء إلى السفارة لطلب التدخل في المراحل النهائية، لافتاً أن بعض العمالة يأتون للعمل في المملكة لأكثر من سنتين أو ثلاث دون أن يكون للسفارة أي دور في التواصل مع عمالتها، لهذا فإن وجود جهة إشرافية تنظم العلاقة بين الطرفين مهم جداً لحل كثير من الإشكالات من أجل متابعة العلاقة بين العامل وكفيله باعتبار أن علاقته مع كفيله هي علاقة عمل فقط.

وأضاف: نحن في (حقوق الإنسان) نطالب تلك الدول التي قررت وقف تصدير عمالتها إلى المملكة برفع الوصاية على الأفراد، إذ أن كل شخص من حقه أن يقرر مصيره في العمل والأجر الذي يتقاضاه بناءً على العقد المبرم بين الطرفين.

تأخر الخادمة السري لانكية

وحول أسباب تأخر استقدام خادمة سري لانكية، قال «إي شومانا سارا»:إن الحصول على خادمة جديدة عملية صعبة ونادرة، أما الخادمة القديمة التي سبق لها الحضور إلى المملكة فهذه من السهولة بمكان الحصول عليها، كما أن هناك العديد من الخادمات لا يتم استخراج إقامات لهن ثم يتم إرجاعهن إلى بلدها، ويتم الإرجاع بعد إجراء البصمة عليها؛ مما يُصعّب من عملية عودتها إلى المملكة، وبالتالي فإن البحث عن خادمة جديدة يستغرق وقتاً طويلاً.

شركات تأمين

وعلّق «د.العنزي» على ما دار في (الندوة) إجمالاً داعياً كل طرف أن يراعي مصالحه المشروعة، وأن يحميها بأي شكل من أشكال الحماية، مشدداً على أن المملكة استطاعت أن توفر بيئة نظامية متميزة، ذاكراً أن لدينا جهات مثل «حقوق الإنسان» وأجهزة شرطية وأمنية قادرة أن توفر الحماية لكل الأطراف، ولكن لابد من دخول طرف ثالث لاستمرارية هذه العلاقة، وهو «التأمين» الذي تستطيع جميع الأطراف توفير الحماية في حالة هروب العمالة ويتم تعويض الكفلاء عن طريق شركات التأمين.. كذلك العمالة المنزلية في حاجة ماسة إلى التأمين نتيجة لبعض الممارسات التي تقع من الكفلاء مثل العنف، أو التأمين الصحي أو دفع رواتب متأخرة.

وأضاف: إن وجود طرف ثالث هو الذي سيحقق التوازن بين جميع الأطراف حتى لا نترك لكل طرف أن يحقق مصلحته الذاتية برؤية ربما يكون فيها تعسف، والحل هو أن يتم الجلوس على طاولة المفاوضات بدون تعنت من الأطراف، خاصة الجانب الاندونيسي نجده متشدداً في فرض شروط شبه تعجيزية.. ولا ننسى أننا ما زلنا نعاني من نفس فئات الجنسية التي تسعى لتحريض العمالة المنزلية للهروب ثم تقوم بابتزاز بأعمال منافية للأخلاق، والحمد لله إلى الآن لم تسجل على السعوديين جرائم الاتجار بالبشر، ولكن قد نجد إساءة معاملة أو عنف لكنه محدود جداً ولا يبرر كل هذه القطيعة.

المواطن تعلّم مخالفة النظام
في «السوق السوداء»!

حمّل "م.العشري" ضعف أنظمة الرقابة مسؤولية انتشار السوق السوداء للعمالة المنزلية، إلى جانب اضطرار المواطن لارتكاب المخالفة في تشغيل وإيواء ونقل المخالفين، بل والبحث عنهم للعمل في منازلهم دون تفكير أو خوف أو رادع؛ بسبب أزمة الاستقدام الخانقة، ومعاناة الأسر التي تزداد دون حلول.

وقال: "ماذا نفسّر إعلانات بعض الصحف عن التنازل عن خادمة أو تأجيرها؟، وربما قد نجد للتنازل إطاراً قانونياً، أما التأجير فهذا يدل على أن هناك مخالفة صريحة للقانون أو غض الطرف من الجهات الرقابية المسؤولة"، مشيراً إلى أن المواطن اضطر إلى أن يدفع مبالغ كبيرة على عمالة منزلية مخالفة، بل وتسكن معه في بيته وبين أولاده دون أن يستشعر خطورة ذلك أمنياً وصحياً وربما أخلاقياً!.

وأضاف نحن نعلم أن هناك أزمة للحصول على تأشيرة عامل وأن بعض المؤسسات غير قادرة على استخراج تأشيرة عامل، ومع ذلك نجد في الصحف إعلاناً عن ٢٠ تأشيرة للتنازل، فأين الأجهزة الحكومية المسؤولة؟.

وأوضح "أبوثنين" أن بعض المواطنين تعلموا كيف يخالفون النظام، وذلك وفقاً لعدة حالات مرصودة تعمل بأسعار مبالغ فيها، مرجعاً ذلك أن الدول المتاح الاستقدام منها تكون بأسعار عادية، في حين أن الدول الموقوفة (اندونيسيا والفلبين) تصل أسعار تأشيراتها إلى 18 ألف ريال في السوق السوداء، وربما تصل أسعار التنازل عن خادمة إلى 30 ألف ريال!.

سفارة إندونيسيا: فقدنا الاتصال ب 100 عاملة منزلية
.. والفاخري يرد: «لأنهم مخالفون» للنظام وعقد العمل!

كشف «هيندرار» أن السفارة الاندونيسية في الرياض فقدت الاتصال ب 100 عاملة منزلية من رعاياهم في المملكة، وتم تصنيفهم على أنهم مفقودون ولا يُعرف عنهم أي خبر، ولا توجد جهة في المملكة تستطيع أن تدُل عليهم.

ورد «خالد الفاخري»، قائلاً:»إن السبب يعود إلى مخالفتهم النظام وعدم التزامهم العقود الموقعة معهم من قبل كفلائهم، حيث أي شخص يدخل المملكة بتأشيرة عمل أو بتأشيرة زيارة في المقابل لديه كفيل ينظم وضعه، وبالتالي السفارة معنية بالسؤال عن هذا العامل وعن كفيله، وإذا لم يكن مع كفيله يعني أن هذا الشخص وضعه غير نظامي ومخالف للنظام».

وأضاف: إن دور السفارة يظل مهماً في متابعة عمالتها، وقد واجهنا صعوبات كثيرة عند زيارتنا السجون، إذ وجدنا عمالاً كُثر توقفت إجراءات خروجهم من السجن وتسفيرهم بسبب عدم اهتمام السفارات التي يتبعون إليها.

ويشتكي مديرو السجون من عدم تجاوب السفارات فيما يتعلق بإنهاء إجراءات عمالتها داخل السجون كتأشيرة السفر، وفي نهاية الأمر تعمل الحكومة السعودية على إعداد تذاكر لهؤلاء العمالة وتسفيرهم، وقد يساهم في ذلك بعض المحسنين لدفع بعض المبالغ لتسفير هؤلاء العمالة.

من يحمي المواطن من هروب خادمته..؟

وحول من يحمي المواطن من هروب خادمته؟، أجاب «هندرار»: كل طرف يحمي مواطنه فالحكومة الاندونيسية والسفارة تحمي العمالة التابعة لها، وتحمي المملكة المواطن السعودي، كما أن طريقة تفكير «جمعية حقوق الإنسان» هي بلا شك نفس الطريقة التي تفكر بها الحكومة الاندونيسية تجاه رعاياها، ونحن بالنسبة لنا نلتزم بالعقد الذي وضعته حكومتنا لحفظ حقوق الأطراف جميعاً خاصة الخادمات اللاتي يعملن في بيوت السعوديين.

وقال: إن أسباب هروب العمالة المنزلية تتمثل في عدة أمور أبرزها عدم الحصول على الحقوق كاملة، أو عدم الحصول على شيء مُطلقاً سواء من حيث الرواتب والإجازات، إلى جانب وجود «التنازل» وتنقل الخادمة للعمل في أكثر من مكان، إضافة إلى عدم تحمّل الخادمة الإقامة بعيداً عن أهلها، فتشتاق لهم ثم تسعى للهروب!.

وأضاف: يوجد العديد من الكفلاء السعوديين ونسبتهم كبيرة يعملون على حماية الخادمة، كما أن هناك نسبة قليلة من الكفلاء يعاملون الخادمة بما هو أقل من ذلك، والسفارة الاندونيسية تعترف أن جزءاً من المشكلات التي تتعرض لها الخادمات المنزلية هي من الخادمة نفسها،كذلك فإن طريقة اختيار الخادمة والأنظمة الموجودة في إندونيسيا ما زالت سيئة، نظراً لوجود سوق سوداء في إندونيسيا تساعد على التجارة في الإنسان.. لهذا فنحن لسنا في عجلة من أمرنا لفتح باب استقدام العاملات والخادمات إلا بعد الانتهاء من إصلاح ما كان سلبياً في إندونيسيا.

شروط الابتزاز والتعجيز!

طالبت الجهات المسؤولة في «أندونيسيا» «وزارة العمل» في المملكة بضرورة إقرار لوائح عقد العمل بين الخادمات والكفلاء، وأثارت جدلاً واسعاً بين الطرفين ولم ينته حتى الآن، نظير ما احتوت عليه من «شروط قاسية» يتم إجراؤها مع الكفلاء السعوديين، حيث اشترط الأندونسيون تضمين العقد وصف «كروكي» لمنزل الكفيل ومساحته وعدد غرفه وعدد أفراد قاطنيه ومدى سلامتهم الصحية وصورهم الشخصية، إلى جانب تعريف براتب الكفيل من جهة عمله ودخله السنوي مُصدقاً من مكتب الاستقدام الأهلي والغرفة التجارية، ناهيك عن شهادة حسن سيرة وسلوك مصدّقة من الشرطة تثبت أن ليس على الكفيل سوابق جنائية أو أخلاقية، ولم يخل العقد من توقيع الكفيل إقرار تعهد بعدم المعاملة بالعنف وانتهاك حقوق الإنسان. كما حدد العقد قائمة أعمال الخادمة المنزلية محددة ب(16) خدمة ما بين غسل وكي وتنظيف وطهي ولا يجوز للكفيل أن يطلب من الخادمة شيئاً آخر خارج تلك القائمة التي يمضي عليها إقراراً بعدم طلب شيء غير ما جاء فيها، إلى جانب اشتراط إعطاء الخادمة يوم راحة في المنزل عن كل ستة أيام تعملها في المنزل، أو إبقاؤها تعمل مقابل 50 ريالا لليوم الواحد المذكور، إضافة إلى منحها ساعات نوم أقلها ثماني في اليوم والليلة، فضلاً عن وجوب مغادرة الخادمة مع كفيلها عند سفره لقضاء الإجازة خارج المملكة. فيما اختتم العقد بتوقيع الكفيل إقراراً يعترف فيه بدور سفارة الجمهورية الأندونيسية لحماية عمالتها وتقديمها أوفر التسهيلات لهم وغيرها..!

إحالة المتسترين على أبنائهم من زيجات غير قانونية إلى القضاء

ينسبون أبناء "الأجنبية" للزوجة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105296&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

تدرس وزارة الشؤون الاجتماعية إقرار نظام ينص على مقاضاة المتسترين على أبنائهم من زيجات غير قانونية، عبر زواجهم من أجنبيات دون الحصول على موافقة وزارة الداخلية.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن دراسة النظام جاءت بعد شكاوى استقبلتها لجان الحماية من العنف، وفروع الوزارة في بعض المناطق، والمحافظات، وفروع الضمان الاجتماعي، تتضمن وجود أطفال لا يحملون الهوية، ولا توجد لهم أي أوراق ثبوتية، بسبب تعمد آبائهم إخفاء معلوماتهم كون أمهاتهم غير سعوديات، وتزوجوا بهن بطرق غير نظامية، ودون الحصول على موافقة وزارة الداخلية، مما يترتب عليه ضياع هؤلاء الأطفال، وتشردهم في حال انفصال الأبوين.

وشددت المصادر، على أن لجان الحماية من العنف في المناطق، صنفت التستر على هؤلاء الأطفال، وعدم استخراج أوراق تثبت أنسابهم، على أنه ضمن وسائل العنف المعنوي الذي يمارس ضد أطفال لا علاقة لهم بأخطاء الزواج غير القانوني، مشيرة إلى أن نسب هؤلاء الآباء أطفالهم إلى أمهات غير أمهاتهم يعتبر أيضا من العنف المعنوي.

وأوضحت أن المعمول به حاليا، هو الاعتماد على أقارب هؤلاء الأطفال لمقاضاة الأب، أو إقناعه باستخراج مستندات رسمية تثبت نسب أطفاله، ولكون بعض الحالات لا يوجد فيها من يترافع عنها أمام القضاء، جاء مقترح منح الشؤون الاجتماعية، ولجان الحماية من العنف حق الترافع عنهم، وإقامة الدعاوى القضائية ضد آبائهم.

إلى ذلك، قال مدير الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة محمد اللحياني إن "الإجراءات المتبعة لإثبات هوية أبناء المواطنين المتزوجين من وافدات، ولم يسجلوا أبناءهم ضمن هوياتهم، تبدأ بتوكيل محام شرعي لأي من أقارب الأبناء، وإقامة دعوى قضائية أمام المحكمة العامة ضد الأب لإثبات نسب الابن أو الابنة"، مشيرا إلى أن الضمان الاجتماعي يتابع دعم هذه الفئة، وصرف الإعانات اللازمة لها وفق النظام المعمول به، من توفير مأوى، ونفقه شهرية فور حصول الأبناء على هوياتهم عن طريق القضاء. ووصف المستشار القانوني، وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفخري الزواج دون تصريح وإنجاب أطفال بالظاهرة الخطيرة، وقال إن "الزواج بدون تصريح يعد مخالفة للنظام، وانتهاكا صريحا لقدسية الزواج، ينتج عنه إنجاب أطفال يعانون مستقبلا من مأساة نفسية مدمرة، وهذا النوع من الزواج يعاني المرتبطون فيه من عدم الاستقرار الاجتماعي، والإنساني، والنفسي، ويتعرضون لمشاكل لا حصر لها، وفي حالة عدم إثبات النسب قد يلجأ الأبناء إلى الانحراف، والانتقام من المجتمع".

ونصح الفخري الأزواج بمراعاه الله، والتفكير بمصير الزوجة، ونظرة المجتمع لأبنائه، وما يترتب على هذا الزواج العشوائي من مصير مجهول للأبناء قد يدفعهم لممارسة أنواع مختلفة من الأعمال المشينة.

وقالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن "قضية زواج السعوديين بدون تصاريح من جملة قضايا إنسانية يمارسها بعض المستهترين بقيمة الإنسان، وطالبت بتشديد العقوبة على الآباء والأزواج الذين يقدمون على تلك الفعلة بالعقاب والتشهير، لما فيه من تزوير، وإنكار نسب، وضياع لأحقية المحارم، والظلم الذي يقع على أبناء الأم السعودية المنسوب لها أبناء لم تلدهم.

وأضافت أن "الجمعية تلقت حالات غريبة منها إقدام الآباء بتسجيل أبناء الأم الأجنبية للزوجة السعودية، وهذا مخالف للشرع والقوانين، لأن الابن ينتسب بذلك لأم لم تنجبه، وفي حالات تتوفى الزوجة السعودية، ويرثها أبناء الأجنبية، أو تموت الأم الفعلية للابن، ولا يستطيع مولودها أن يرثها"، مطالبة بأحقية الأم الأجنبية في تسجيل مولودها في الأحوال المدنية، وسن قانون يتيح لها ذلك.

الحياة AL HAYAT

"الأمر بالمعروف": لا إجبار على توقيع محاضر "الضبط" ولا تعدي بدنياً ضد الأفراد

المصدر:صحيفة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415515

الرياض - ماجد الخميس

رفض مصدر مطلع في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الاتهامات الأخيرة التي أوردتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الذي أصدرته أخيراً، اتهمت فيها «الهيئة» بـ«الخشونة» في التعامل التي تصدر من بعض منسوبيها تجاه من يتم توقيفهم. وقال المصدر في حديث إلى «الحياة»: «إن الكثير من الملاحظات التي كانت توجه إلى الهيئة تم التخلص منها نهائياً»، وأضاف: «لا يوجد أي تعدٍ على الأفراد من الناحية البدنية أو النفسية حال توقيفهم، خصوصاً خلال الأشهر الـ6 الأخيرة».

وذكر أنه «لم يتقدم أحد بشكوى حول مطاردة منسوبي الهيئة للأفراد بالسيارات منذ أن بدأ تجريم المطاردة أخيراً»، مشدداً على رفض الهيئة لـ«عمل المتعاونين الذين يتبرعون بالعمل»، «لا نقبل أن يتقمص أحد شخصية رجال الهيئة الذين يتميزون الآن بوجود بطاقة تعريفة تحمل كل البيانات الخاصة بهم، ومن لا يحمل بطاقة ظاهرة توضح شخصيته فهو ليس من منسوبي الهيئة ولا نتحمل ما يقوم به».

ونفى ما ورد في تقرير جمعية حقوق الإنسان الثاني الذي أوضح أن هناك «شكاوى من انتزاع اعترافات، سواء أكان بالإكراه أم الإغراء والوعد بالستر»، قائلاً: «نحن جهة ضبط، وإذا تم إلقاء القبض على مخالف فإنه يؤخذ إلى الأجهزة الأمنية مع ذكر مخالفته»، مضيفاً: «لا نرضى بمثل هذه التصرفات لأن شريعتنا تحرم هذه الممارسات، ولا يوجد لدينا مثل هذه التصرفات الآن»، كما أكد تقرير الجمعية وجود «تفتيش الممتلكات الخاصة كالجوالات والحواسب المحمولة من دون مبرر وبشكل لا ينسجم من الضوابط الخاصة بالتفتيش»، غير أن المصدر قال: «نحن نعمل وفق التعليمات الصادرة في الإجراءات الجزائية، ولا نسمح بتفتيش الممتلكات الخاصة إلا في حالات معينة». وأكد المصدر عدم وجود إجبار على التوقيع على محاضر الضبط من دون السماح بقراءتها، مضيفاً: «مستحيل أن يوجد هذا الأمر، فهو ممنوع منعاً باتاً»، كاشفاً أن نحو 95 في المئة من القضايا التي تضبطها الهيئة «لا يتخذ فيها إجراء ويغلب عليها جانب الستر، ما عدا القضايا التي فيها تعدي على الذات الإلهية وأركان الإسلام والسحر والشعوذة ومروجي الخمور ومصنعيها والابتزاز والاتجار بالبشر»، مضيفاً: «إذا وقع المقبوض عليه في خطأ وهو غير محترف فإن الستر هو من يغلب، فإما يطلق فوراً بعد تنبيهه شفوياً بألا يكرر الخطأ، وإما أن يوقع على محضر يبين وقوعه في الخطأ حتى لا يكرره».

وكان من ضمن الملاحظات التي أشارت إليها جمعية حقوق الإنسان في تقريرها السنوي أخيراً، وجود «خشونة في التعامل من بعض منسوبي الهيئة الميدانيين مع الحالات التي يتم توقيفها والقبض عليها في مخالفة صريحة للتعليمات القاضية بالمحافظة على كرامة الإنسان»، و«حجز الأفراد في سيارات الهيئة لساعات طويلة قبل نقلهم إلى مراكز الشرطة»، و«المطاردة لبعض الحالات على رغم صدور تعميم بمنعها»، والتشدد في إلزام الأفراد بسلوكيات تعد محل خلاف فقهي، وورود بعض الشكاوى والتظلمات من محاولة تغيير بعض الوقائع بما يدين المتهمين ويبرئ أعضاء الهيئة.

الخارجية المصرية ترد على مزاعم زوجته وإعلاميين ومحامين متظاهرين

لا حكم بإعدام الجيزاوي .. والقنصلية حضرت كل جلسات التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514777.htm

محمد الأحمدي (جدة)

أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا ردت فيه على إعلاميين ومحامين تظاهروا منددين بحكم إعدام صدر ضد المحامي أحمد الجيزاوي المتهم بمحاولة تهريب 21 ألفا و 380 قرصا من عقار زاناكس، بعدما زعمت زوجته شاهندة فتحي بذلك مدعية أنه صدر بحقه حكم نهائي بالإعدام.

ونفت الخارجية المصرية في بيانها الرسمي على لسان الوزير المفوض والمتحدث الرسمي باسم الوزارة عمرو رشدي «لم يصدر أي حكم على الجيزاوي، ولم تبدأ محاكمته بعد ولم يحدد موعد لبدء المحاكمة، بل لم يصدر قرار اتهام بحقه ابتداء»، موضحة أن التحقيق معه «أنجز وتم بحضور المستشار القانوني للقنصلية المصرية في جدة في جميع الجلسات، إلى جانب تسهيل اتصال الجيزاوي بأسرته في القاهرة وإبلاغها بجميع التطورات، وأن هيئة التحقيق والادعاء العام لا زالت تدرس القضية، دون أن تصدر قرار الاتهام». وأشار المتحدث الرسمي للخارجية المصرية إلى أن مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية استقبل زوجة الجيزاوي وشقيقته لبحث القضية وتسلم ما لديهما من مستندات وأوراق جرى

تحويلها إلى القنصلية العامة بجدة، فيما تواصل القنصلية متابعاتها لمحاكمة الجيزاوي محاكمة عادلة، وهي لا تزال تنتظر رد زوجة الجيزاوي بشأن المحامي الذي تود توكيله للترافع عن زوجها.
في المقابل أوضح لـ «عكاظ» المستشار القانوني بفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة المحامي سليمان الحنيني أن فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة يدرس ملف القضية بعد مراجعته من قبل لجنة مختصة في الهيئة في الرياض، وسيجري الرفع به مجددا بعد الانتهاء من دراسته.

آل الشيخ: مكتب حقوقي في الأمر بالمعروف" لتلقي الشكاوى ومعالجتها

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/04/377107

الدمام – نعيم تميم الحكيم
فعّلت هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكتباً حقوقياً يختص بتلقي شكاوى الناس ودراستها وإنصافهم وإعطائهم كافة حقوقهم. وأوضح رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ لـ «الشرق» أن الهدف من تفعيل المكتب هو تنظيم العلاقة مع حقوق الإنسان وجميع الجمعيات الحقوقية الأخرى بحيث يستقبل ملاحظتهم وشكواهم ويدرسها لتلافي الأخطاء وإعطاء كل ذي حق حقه. وأفاد بأن المكتب كان موجودا ولكنه لم يفعل. وقال إن الهيئة توسعت في مهام المكتب بحيث لا تقتصر فقط على استقبال شكاوى الناس بل سيكون ذا صلة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان وجميع الجهات الحقوقية التي يوجد لديها ملاحظات حول عمل الهيئة.

عضو في الشورى ومحامٍ لـ الشرق:

نظام التنفيذ سدّ الثغرات.. وأتاح آلية واضحة لتوقيع الأحكام ومتابعتها ومنح الثقة للمستثمرين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/04/377146

الرياض – خالد الصالح

أشاد عضو بمجلس الشورى، ومحامٍ بجملة القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء، أمس الأول، ومنها نظام التنفيذ. وأوضحا لـ «الشرق» الأهمية الكبرى لنظام التنفيذ ودوره في تعزيز القضاء في المملكة، بسد عدد من الثغرات التي يستغلها من صدر بحقه حكم قضائي.

فقد أشار عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالرحمن العناد إلى أن نظام التنفيذ يشكل إضافة للنظام القضائي في المملكة، ويعالج ما لوحظ من معاناة لأصحاب الحقوق التي تصدر لصالحهم أحكام قضائية، نتيجة لمماطلة الأشخاص المتخلفين عن الدفع والسداد. وأشار في الوقت ذاته إلى أن هذا النظام سيكمل منظومة العمل القضائي في المملكة، بعد أن ظلت الأحكام الصادرة ضد البعض حبراً على ورق لا أكثر. وقال إن نظام التنفيذ يعد من أهم الأنظمة التي تحتاجها المحاكم في المملكة، لضمان تنفيذ الأحكام القضائية، وبخاصة ما يتعلق منها بالحقوق الخاصة، كأمور النفقة وإيجارات العقارات. ووصف المماطلات التي كانت تحدث في التنفيذ بأنها أدت إلى عزوف بعض المستثمرين عن الاستثمار في العقارات، خشية مواجهة صعوبات في تحصيل الإيجارات، أو إجبار الساكن على الدفع.

وأكد أنه في ظل النظام الجديد، سيصبح لقاضي التنفيذ القدرة على تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم، ويمنحه النظام الحق في الاستعانة بكل الجهات الحكومية لإجبار المحكوم عليه بتنفيذ الحكم حسب النظام الصادر، بما في ذلك الشرطة، ومنع المتهرب عن السداد من السفر، والكشف عن الأصول التي يملكها وما لديه من أموال وأملاك.

وعن إنشاء وكالة خاصة بالتنفيذ في وزارة العدل، قال العناد إن هذا الجهاز مختص بتوفير قاضٍ لكل محكمة لمتابعة تنفيذ الأحكام، بحيث يتولى تنفيذ الحكم الذي يحصل عليه الشخص، وإجبار المحكوم عليه على التنفيذ. وأضاف قائلاً يحق لقاضي التنفيذ متابعة وزارة المالية فيما يخص من تخلف عن دفع النفقة، للحسم من راتب الموظف المحكوم عليه بمقدار النفقة، ولو ماطل أحد المستأجرين لعقار معين، يحق للقاضي إغلاق هذا المحل أو إخلاءه بالقوة بالاستعانة بالشرطة وغيرها. وأبان الدكتور العناد أن نظام التنفيذ ليس له علاقة بأنظمة الرهن والتمويل العقاري، حيث يعد نظاماً مستقلاً بذاته، ويختص بمعالجة مسائل التلاعب بإيجارات العقار فقط، لكنه أيضاً يعمل لصالح الحقوق الخاصة للمواطنين، فيما يتعلق بالديون والإرث والنفقة وأي حكم قضائي تصدره المحكمة ينظم عملية التنفيذ.

من جانبه، أشار المحامي والمستشار القانوني الدكتور محمد المشوح إلى أن هذا النظام كان يترقبه الجميع، من محاميين أو جهات عدلية وقضائية، لأنه يمثل نقلة في مسيرة العمل القضائي الموجود في المملكة. وأضاف قائلاً إن بقاء بعض الأحكام معلّقة نتيجة لآلية التنفيذ البطيئة كان يمثل عقبة كبيرة واجهت من يتردد على المحاكم. وقال إن صدور اللائحة والنظام الجديد لنظام التنفيذ أمس الأول، يعزز دور القضاء، ويعطي مكانة للقضاء السعودي محلياً أو خارجياً، ويدعم الثقة لدى المستثمرين ورجال الأعمال.

وعن قرار مجلس الوزراء بفتح محكمة عامة في كل منطقة يتواجد بها قاضي تنفيذ، أشار المشوح إلى أن القرار سيدعم القاضي المكلف بتنفيذ القرارات الصادرة ومخاطبة الجهات الرسمية بشأنها، ومتابعة الآلية اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة، ما سيخدم ويعزز دور القضاء في المملكة. وقال نرجو كمحامين أن يكون لهذا النظام سرعة التنفيذ وأن يمارس قضاة التنفيذ دورهم المناط بهم، وأن تكون هناك سلطة تنفيذية قادرة على إعادة الحقوق لأصحابها، مؤكداً في الإطار ذاته

أن إنشاء وكالة خاصة بذلك في وزارة العدل أمر ضروري للإشراف على أعمال القضاة التنفيذيين ومتابعتهم، وأن يكون هناك دور رقابي على السلطة التنفيذية الموجودة.

دور نظام التنفيذ في تعزيز القضاء

• إيجابيات نظام التنفيذ:

– دعم تنفيذ الأحكام ومتابعتها بما يعزز القضاء في المملكة.

– مراقبة تنفيذ الأحكام عبر وكالة خاصة في وزارة العدل تشرف على القضاة التنفيذيين.

– يعيد الثقة لرجال الأعمال والمستثمرين في القدرة على تحصيل حقوقهم وعدم التهرب منها.

– النظام سيعطي مكانة للقضاء السعودي، محلياً وخارجياً وسيدعم ثقة المستثمرين ورجال الأعمال.

• سلبيات الأنظمة السابقة:

– تخلف المحكوم عليهم عن السداد أدى إلى تراجع الاستثمار في العقارات.

– تعددت في السابق الأحكام الصادرة لكن عدم تنفيذها أضعفت روح القضاء.

- بطء الآليات السابقة، أدى إلى تعليق تنفيذ أحكام عديدة، وأضر بأصحاب الحقوق.

حقوق الإنسان تطالب بإعادة هيكلة مكاتب العمل لتوظيف الشباب

المصدر:صحيفة الجزيرة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.al-jazirahonline.com/2012/20120703/sh14913.htm

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريره السنوي الثالث إعادة هيكلة مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل بما يجعل التوظيف أهم عنصر في عملها بدلاً من الوضع القائم حالياً والذي يجعل هذه المهمة في مرتبة متأخرة من اهتمامات هذه المكاتب.وان المسؤولية عن البطالة وعدم توفير وظائف وفرص عمل تشترك فيها وزارت العمل والخدمة المدنية وذكرت الجمعية أن مشكلة البطالة تزداد بين النساء بسبب محدودية مجالات العمل المتاحة أمامهن وعدم وجود سياسة دقيقة وحازمة لتوظيفهن، فرغم توجيهات القيادة المستمرة لزيادة فرص العمل للنساء، بقيت نسبة التحاقهن بالعمل محدودة رغم حصول مئات الألاف منهن على تعليم عال، وتكاد فرص العمل المتاحة أمام النساء تنحصر في قطاعي التعليم والصحة، ونتيجة لهذا الوضع، اضطر كثير من النساء للقبول بوظائف متدنية الأجر جداً وبشروط عمل جائرة ، وخاصة في قطاع التعليم الأهلي .

وقالت الجمعية إن استمرار البطالة وتزايد معدلاتها رغم وجود الملايين من العمال الأجانب يعد أبرز دليل على تراخي المؤسسات المعنية بالتوظيف في معالجة هذه المشكلة حيث تضيع فرص كبيرة أمام الخريجين ويحرمون من حقهم في العمل.

وأشارت إلى عدم وجود سياسة واضحة للتوظيف من البداية وكذلك ضعف كفاءة وحادات التوظيف التابعة لها لم تنجح في الماضي في معالجة مشكلة البطالة، على الرغم من أن نظام العمل وتحديداً المادة (28) قد ألزم الوزارة بتوفير وحدات لتوظيف .

وأكدت الجمعية على ارتفاع معدل البطالة في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة أعداد الخريجين الحاصلين على التعليم الجامعي أو مادون الجامعي أن حتى حاملي المؤهلات العليا في مقابل فرص العمل المحدودة المتاحة في القطاع الحكومي.

د. غنام لـ المدينة : مستشفيات للنفسية بالشرائع وبحرة ومستشفى جديد بالحجون

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387877

طالب الذبياني - مكة المكرمة تصوير - عبدالغني بشير

كشف نائب مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن عبدالله غنام عن عدد من المشاريع الصحية الجديدة التي ستحظى بها العاصمة المقدسة من اهمها مستشفى بحي الحجون ومستشفيان للصحة النفسية و 21 مركزا صحيا منها 12 مركزا صحيا في طور الاعداد و 9 مراكز صحية ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين.. جاء ذلك في حوار اجرته «المدينة» مع الدكتور حسين غنام، فإلى الحوار:

مستشفى الحجون

** أعلنت الشؤون الصحية بمنطقة مكة عن مشروع مستشفى جديد هو مستشفى الحجون ماذا عن هذا المشروع تكلفته - مدة التنفيذ - طاقته الاستيعابية؟.

* تم الإعلان عن مستشفى الحجون بالمنطقة المركزية حيث يعلم الجميع ما تشهده المنطقة من ازدياد أعداد المعتمرين والحجاج لبيت الله الحرام في كل عام، وتقدر مساحته تقريبًا بـ(10.000) متر ويقع بمنطقة الحجون بسعة (200) سرير من خلال مشروع خادم الحرمين لتوسعة الحرمين الشريفين، اضافة الى 9 مراكز صحية يتضمنها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة الحرم المكي الشريف وتقع ضمن مستويات الانفاق التي يتضمنها المشروع في كل مستوى ونفق مركزان صحيان لتصيح ثمانية مراكز اضافة الى مركز خاص بالاصابات.

وماذا عن المشاريع الصحية الجديدة؟.

** شهدت العاصمة المقدسة تنفيذ عدد من المشروعات الصحية تفوق تكلفتها مليارين و 36 مليونا ومن هذه المشروعات ما تم تنفيذه ومنها ما هو تحت التنفيذ .

فترة التعثر

**برج مستشفى الملك عبدالعزيز من المشاريع المنتظرة لكن مر بفترة من التعثر، ما أبرز الملاحظات التي تم رصدها من قبل وما رأي الشؤون الصحية حيال هذه الملاحظات ومتى سينتهي المشروع؟.

* رصدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعثر استلام المشروع وتم مخاطبة الهيئة بأن التأخير بسبب نقل الخدمات وتحويل مسارات الصرف الصحي ونقل السنترال والنداء الآلي وتحويل مسارات الكهرباء، على أن يتم استلام المشروع في نهاية هذا العام.

حقوق الانسان

** رصدت جمعية حقوق الإنسان عددا من الملاحظات عن مستشفى ابن سينا.. ما رأي الشؤون الصحية حيال هذه الملاحظات وماذا عن هذا المستشفى؟.

* تلقينا بعض الملاحظات من جمعية حقوق الإنسان عن مستشفى ابن سينا فقد تم معالجة بعض الملاحظات التي رصدتها الجمعية وسوف يتم تفادي جميع الملاحظات في المستشفى مستقبلًا وأننا نعمل سويًا لتقديم الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للمرضى والمراجعين للرقي بمستوي الخدمة إلي المستوى المأمول، وهناك مشروع لإنشاء وبناء مستشفى جديد بسعة (100) سرير وإحلال المباني القديمة الحالية.

*3 اعوام مرت على مركز صحي الزيمة وما زال متعثرا ترى ما الاسباب وهل سيتم انجازه هذا العام؟.

**مركز صحي الزيمة طلبنا من الوزارة تحويل المركز الى فئة صحي أكبر حتى يستفيد منه اهالي الزيمة مستقبلا اضافة الى مرتادي طريق السيل وهذا هو سبب التأجيل.

*مشروع مستشفى الشرائع ما زال مجرد حبر على ورق رغم طول مدة الإعلان عن المشروع ورصد ميزانيته ما المشكلة التي تواجهكم في تنفيذ هذا المستشفى وما ابرز المعلومات عن هذا المشروع؟.

**مستشفى الشرائع من المشاريع الصحية المعتمدة والجاري طرحها وترسيتها من قبل اللجنة المركزية بالوزارة وذلك بالدعم اللامحدود من قبل حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين وبتوجيهات معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة حيث تم تحديد الأرض التي يقع عليها المستشفى بمساحة تقدر بـ(332474.70م2) داخل النطاق العمراني حيث حرصنا على ان تكون المساحة كبيرة ليكون لدينا مجال في التوسع في الخدمات الطبية مستقبلًا وبسعة سريريه تبلغ 500 سرير وبتكلفة إجمالية 480 مليون ريال وبإشراف مباشر من مقام الوزارة.

مشكلة الجموم

*مستشفى الجموم أيضا يعاني ذات المشكلة التي يعانيها مستشفى الشرائع.. هل انتهت هذه المشكلة وماذا عن هذا المشروع؟.

** تم رصد مبلغ (65) مليون ريال لإنشاء مستشفى الجموم على الأرض المخصصة وكون المبلغ المعتمد غير كاف تم التعميد مؤخرًا بناءً على أمر من المقام السامي الكريم بزيادة المبلغ ليتم التعميد بمبلغ (225) مليون ريال مما سيسهم في إحداث نقلة نوعية في الخدمات الصحية المقدمة لأهالي المحافظة والقرى التابعة لها في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين.

*ماذا عن مستشفى النساء والاطفال الجديد والذي سبق لكم التصريح بقرب الانتقال اليه؟.

**مستشفى النساء والاطفال الجديد اصبح شبه جاهز وسعته 600 سرير نتمنى ان يبدأ العمل به في شهر شعبان واذا بدأنا سنبدأ بالعيادات وقد انهينا عقبة الكهرباء بفضل الله ثم بدعم سمو امير منطقة مكة المكرمة وبقي فقط التجهيزات ونحن على قدم وساق في التجهيز والاجتماعات بشأنه متواصلة كل اسبوع.

مستشفيات النفسية

**ما زالت مكة المكرمة بحاجة لمستشفيات خاصة بمرضى الحالات النفسية ونلاحظ عددا من هؤلاء المرضى يجوبون الشوارع، اليس هناك توجها لانشاء مستشفى خاص بهم لاحتوائهم والعناية بهم؟.

* هناك مشروع مستشفى للصحة النفسية بضاحية الشرائع وتحديدا في حي الخضراء بسعة 200 سرير فقط ننتظر التعميد من وزارة المالية وهناك مشروع مستشفى اخر للصحة النفسية والامل بين مكة وجدة بسعة 500 سرير وقد تم التنسيق مع امانة محافظة جدة بشأن الارض التي سيقام عليها هذا المستشفى كونه يقع في بحرة وسيبدأ العمل فيه ثم في مستشفى الصحة النفسية بالشرائع، اما مستشفى برج الملك عبدالعزيز فمن اسباب التعثر اننا قمنا بهدم جزء من المبنى فاستغرق ذلك وقتا طويلا اضافة الى صعوبة نقل الخدمات التحتية كالكهرباء والصرف الصحي والهاتف فاستغرق ذلك وقتا مما احدث نوعا من التاخير لكن هناك وعدا من المقاول لتسليمه في حج هذا العام.

حقوق الإنسان: لا صحة لوجود الجيزاوي في عنبر انفرادي إدارة سجن بريمان وفرت له مبالغ مالية لتأمين معيشته اليومية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387911

داوود الكثيري - جدة

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن إدارة سجن بريمان قامت بتوفير مبالغ مالية للمتهم المصري أحمد محمد ثروت السيد المشهور بـ»الجيزاوي» والموقوف على ذمة قضية تهريب أقراص مخدرة إلى المملكة -شأنه شأن أي سجين- كما مكنته بالاتصال بمندوبها عبر الهاتف العمومي بالسجن أكثر من مرة.
وأوضح مندوب الجمعية المكلف بمتابعة وسلامة سير التحقيق في القضية سليمان بن سالم الحنيني في اتصال هاتفي مع (المدينة) أن «الجمعية تتابع بشكل دوري قضية الجيزاوي وتتواصل مع الجهات المختصة بشأنها ومن خلال تلك المتابعة لم تسجل أي ملاحظة حقوقية بل على العكس من ذلك تماما.
وقال إن إدارة السجن وفرت له مبالغ مالية لشراء ما يريده من داخل كافيتريا السجن، إضافة إلى تمكينه من الاتصال بالجمعية وكذلك بالمستشار القانوني للقنصلية العامة بجدة ياسر علوان أكثر من مرة للنقاش حول قضيته عبر الهاتف العمومي والثابت داخل السجن، إضافة إلى توفير ثلاث وجبات رئيسية يوميا. وأضاف الحنيني: «تواصلت مع أحمد حوالي 4 مرات تقريبا منذ دخوله سجن بريمان، كان آخرها الأسبوع الماضي وسألته عن المعاملة التي يتلقاها داخل السجن، فلم يبد أي ملاحظة، بل إنه عرض علي أن أترافع عن زميل له مصري تعرف عليه داخل السجن واسمه (حامد) موقوف على ذمة قضية تهريب أيضا».
ونفى الحنيني وجود الجيزاوي في عنبر انفرادي، مفندا أنه في عنبر رقم (12) المخصص للمهربين وانه مطلق اليدين والرجلين، وليس مكبلا بالسلاسل الحديدية كما يروج البعض. وحول سبب تأخر صدور لائحة الاتهام النهائية وبداية المحاكمة قال الحنيني: «حجم قضايا التهريب المعروضة على طاولة القضاء والادعاء العام هي السبب الرئيس في ذلك».
ولم يستبعد مندوب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عددا من السيناريوهات المتوقعة في قضية الجيزاوي وما ستؤول إليه، حيث قال: «ستكون الأمور بين يدي القضاة فهم الوحيدون الذين سيقررون النطق بالحكم مجتمعين بعد صدور لائحة الاتهام النهائية والاستماع إلى أقوال الأطراف في القضية، فقد يعاقب بأحكام بديلة، أو أخرى تعزيرية كالسجن مع الجلد»، منوها إلى أن عقوبة القتل ليست الخيار الوحيد الذي ينتظره أمام القضاة فقد تصدر أحكام أخرى مخففة وذلك إذا ثبتت إدانته بشكل نهائي».

نايف وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120704/Con20120704514953.htm

معتوق الشريف

ربما يفهم البعض أن المؤسسات الحقوقية والجهات الأمنية ضدان لبعضهما البعض، وهذا ربما ترسخ نتيجة ظروف شهدتها في بعض البلدان والشعوب، لكن بكل حق أن هذا التصور هو بعيد كل البعد عن مجتمعنا السعودي،وهذا ما يدركه الممارس الحقيقي لحقوق الإنسان والعالم بمفاهيمها ودورها الاجتماعي والتنموي.
إن أصحاب هذه الذهنية التضادية يرون أن حقوق الإنسان كمؤسسات لا تستطيع أن تؤدي دورها كما ينبغي إلا عندما تنخرط في العملية السياسية وتتخذ موقف مضاد تجاه الأجهزة الأمنية على وجه التحديد، وهذا أمر مغلوط وخروجا على طابع هذه المؤسسات الحقوقية وطبيعتها ومبادئها (مبادئ باريس)، متناسين أننا دولة دستورها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأن من أهم حقوق الإنسان العيش في أمن وأمان كما نصت على ذلك المادة الثالثة من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان والذي نلمسه كمواطنين ومقيمين صباح مساء.
إن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز يرحمه الله عاش مناضلا من أجل حقوق الإنسان ليس فقط في ترسيخ حق الأمن والأمان بل في شتى الحقوق التي تكفل للإنسان كرامته وللمجتمع حقوقه،فالناظر بعين صادقة يلمس كيف يتعامل رجل الأمن مع المواطن والمقيم بدون تمييز وكيف أن وزارة الداخلية في عهد الراحل سعت إلى تثقيف أفرادها بالدورات الحقوقية ،حتى أن الناظر إلى السجون يلحظ كيف أن السجين يحظى بما نصت عليه القواعد النموذجية لمعاملة

السجناء التي تعد إحدى الآليات الحقوقية التي اتفقت عليها الأمم ناهيك عن ما يقدم لأصحاب الفكر الضال من نصح وإرشاد بغية الحفاظ على النفس وحماية الشخص من ذاتيته وما يقدم لهم من مميزات داخل السجون وخارجها، كذلك لا ننسى ونحن نقلب سريعا تاريخ نايف الإنسان الذي حفظ القرآن في صغره وتولع بالسنة المطهرة أن نشير إلى ما تقوم به جامعته من جهود بحثية وحلقات عن مكافحة الاتجار بالبشر ونشر البحوث الحقوقية وغيرها، وما يقدم للطلبة الضباط من مواد دراسية وفي مقدمتها مادة «حقوق الإنسان»، نشرا لثقافة حقوق الإنسان، وأيضا ما استجد من تعديلات على القضايا الموجبة للتوقيف حفاظا على حقوق الآخرين، وكذلك دعوته لرجال الحسبة من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن يؤدوا مهمتهم بما يليق بها وان يتعاملوا مع الناس بالأمر بالمعروف قبل النهي عن المنكر، وترسيخه حق الوصول إلى المعلومة عبر استحداث المتحدث الإعلامي، ووصيته الأخيرة وما تضمنته من توجيهات.
مهما تحدثنا عن الراحل وجهوده في مجال حماية حقوق الإنسان لا نستطيع أن نوفيه حقه..رحم الله فقيد الأمة والأمن والأمان ونصير حقوق الإنسان.

عن البطالة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120704/Con20120704514940.htm

عبدالله ابو السمح

تمثل الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل في المملكة ودول الخليج ضوءا أحمر ينذر بمشكلات خطيرة متزايدة، بل إن هذه الزيادة قد تهدد الاستقرار الداخلي، ففي تقرير لصندوق النقد الدولي (الحياة 16/5/2012) يشير إلى هذه الزيادة الخطرة ويتوقع أن يصل عدد العاطلين إلى مليوني شخص خلال الخمس السنوات القادمة، والأمر لا يحتاج إلى تقرير دولي لأن كل المؤشرات الملموسة والإحصاءات الرسمية الصادرة ومن الغرف التجارية تشير إلى هذه المشكلة. لقد قرأنا الكثير عن جهود ومشروعات للقضاء على البطالة أو الحد منها لكن بلا جدوى لأن أكثر الحلول لا تنظر إلى الأسباب الرئيسية لها، وقد أشار إلى ذلك تقرير الصندوق بأن السبب ليس في عدم توافر فرص العمل بل السبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات العمل، المدارس والجامعات تخرج أعدادا كثيرة من الشباب ولكن مستواهم التعليمي ضعيف في الغالب ولعدم ارتباط التعليم بمتطلبات العمل، أغلبه نظري أدبي، والعلمي لا يستند إلى معامل وتدريب، هذه المشاريع بمليارات الدولارات خلقت ملايين الوظائف وشغلت بالأجانب من أنحاء العالم حسب التقرير المذكور، وهنا الإشكالية.
سنمتلك مشروعات عظيمة، سنستورد من يديرها ويصونها، تسأل بحزن وأين التدريب؟ ولماذا لم يفرض الشباب ولو على حساب الحكومة للحضور أثناء البناء ليتعلموا؟ لا أحد يجيبك..
في نفسي سؤال: لماذا لا يفرض نوع من الإجبار على التدريب؟ أرغموهم على التدريب والالتزام والمواظبة لإيجاد جيل عامل.

رِدَّة حمقاء وضعف أداء!

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/04/377072

محمد آل سعد

«طموح قيادة وضعف أداء أجهزة» كان هذا عنوان التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتأكيد قد سبقه تقريران، ولا يزال هذا التقرير يتحدث عن الضعف في أداء بعض الأجهزة الحكومية. الغريب أنَّ هذا الضعف يزداد كلما زاد انتقادنا لتلك الأجهزة، فهل نتوقَّف عن النقد، ثم نقيس النتائج، لنرى الفرق؟!

قد يكون التقصير عجزاً، وقد يكون حالة مزاجية، وهذا مرض، كفانا الله وإياكم.

ما يزيد الأمر سوءاً هو عدم قيام بعض الهيئات الرقابية بدورها المأمول، إذ يقتصر دور بعضها على متابعة دفاتر الدوام، وبعض المهام التي تفسدها المجاملات في كثير من الأحيان، كما أن مجلس الشورى ينبغي أن يكون دوره الرقابي رادعاً، وليس مجرد استدعاء لبعض المسؤولين، للاستيضاح.

بالتأكيد لا يوجد خلل في الأوامر الملكية، ولا في قرارات مجلس الوزراء، ولا في اللوائح والأنظمة، لكنَّه في بعض الذين يقومون على التنفيذ، والواقع يشهد بذلك، وإلاَّ فبماذا يُفسَّر تفاوت الأداء من جهاز لآخر، إنهم الأشخاص القائمون عليه، بكل تأكيد.

ينتابني شعور سلبي بأن أتوقف عن النقد، فإن استسلمتُ وفعلت فهي ردَّة حمقاء، لا تُغتفر، يصاحبها ألمٌ (يعتصرني) كلما تذكرت أنَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لا يريدنا بهذا الضعف.

فإما سلبية نكراء، وضعف أداء، وإما ردّة حمقاء، تلك حالة يُجَسِّدها قول أبي فراس:

يقول أُصيحابي الفرار أو الردى
فقلتُ هما أمران أحلاهما مُرّ.

إلى وزارة التعليم العالي ووزارة الخدمة المدنية

كيف ستكون حال المبتعثين المتزوجين من أجنبيات الذين لم تُصرف مكافآت لزوجاتهم؟

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387761

د. سهيلة زين العابدين حماد

حمل لي بريدي الإليكتروني عدة رسائل من بعض الموظفين السعوديين المبتعثين للدراسة في الخارج، المتزوجين من غير سعوديات، تحمل معاناتهم من عدم صرف مكافآت لزوجاتهم، مع أنّ قرار مجلس الوزراء رقم(54)، وتاريخ 1405/3/25هـ، يعطي لزوجة المبتعث حق صرف المخصصات الشهرية وبدل العلاج وتذاكر السفر في حالة إقامتها معه بغض النظر عن جنسيتها، وسبق هذا القرار قرار مجلس الوزراء رقم 1556 في 1395/11/13هـ على الموافقة على علاج زوجات المبتعثين السعوديين الأجنبيات على نفقة الدولة، كما تضمن خطاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم 3/3441/ف، وتاريخ 1394/11/5هـ إعطاء معالي وزير التعليم العالي صلاحية صرف تكاليف علاج زوجة الطالب المبتعث للدراسة غير السعودية.

فلستُ أدري على أي أساس تستند بعض الملحقيات الثقافية في عدم صرفها مكافآت لزوجات المبتعثين غير السعوديات على قرار رقم 37 / 16/ 4969، وتاريخ 1405/10/6هـ التي تدعي أنّه لا يجيز صرف أي مبالغ مالية لزوجات المبتعثين غير السعوديات؟ فقد بحثتُ عن هذا القرار في موسوعة الأنظمة السعودية الصادرة من هيئة الخبراء، وفي موقع هيئة الخبراء ووزارة التعليم العالي فلم أجد له وجودًا؛ إذ يُلاحظ أنّ تاريخ القرار الأخير الذي استندت عليه إحدى ملحقياتنا التعليمية في عدم صرف مكافآت لزوجات المبتعثين الأجنبيات يأتي بعد أقل من سبعة أشهر لقرار مجلس الوزراء رقم (54) الصادر بتاريخ 1405/3/25هـ، بينما القرار المستند إليه في عدم الصرف صادر بتاريخ 1405/10/6هـ، فهل يعقل ان يصدر قرار يلغي قرارًا صادرًا خلال هذه الفترة الوجيزة في أعمار القرارات؟

هذا وإن كان هذا القرار قد صدر بالفعل، فبماذا نفسر موافقة معالي وزير التعليم العالي بصرف بدل علاج للزوجة إذا كانت غير سعودية الجنسية أسوة بما يصرف للزوجات بتاريخ 1413/11/13هـ شرحًا على خطاب وكيل الوزارة للشئون الإدارية والمالية رقم 13355/1/7 وتاريخ 1413/11/12هـ؟

كلنا يعلم مدى ارتفاع تكاليف المعيشة في دول الابتعاث خاصة في أوربا واليابان، والمكافآت التي تصرف حاليًا للمبتعثين والمبتعثات لا تغطي متطلبات الحياة الضرورية من مسكن وملبس ومأكل ومشرب ومواصلات وعلاج، ومصاريف أخرى، والطلبة والطالبات ممن يتمتع أهاليهم بسعة مالية يُساعدون أولادهم وبناتهم ماليًا، ولكن الذين لا يستطيع أهلهم مساعدتهم ماليًا يُعانون من عدم تغطية تلك المكافآت احتياجاتهم الضرورية، فكيف ستكون حال المتزوجين من أجنبيات الذين لم تُصرف مكافآت لزوجاتهم؟ وكيف سيركزون في دراستهم، وهم يُعانون من قلة ذات اليد في أرض الغُربة؟

لقد سبق وأن زاد خادم الحرميْن الشريفيْن الملك عبد الله مكافآت الطلبة المبتعثين بنسبة 50% ،وذلك عندما التقى ببعض الطلبة المبتعثين في الولايات المتحدة الأمريكية، ووقف على حقيقة أوضاعهم المالية، ولكن الأسعار آخذة في الارتفاع، ولا سيما السكن الذي يقتطع الجزء الأكبر من تلك المكافآت، والحاجة الآن تدعو إلى زيادتها.

هذا وإن كانت وزارة التعليم العالي تمنع المبتعثين للدراسة إلى الخارج من الزواج من غير سعوديات أثناء فترة ابتعاثهم، فهذا لا يعني أنّه لا تصرف مكافآت لزوجات المبتعثين غير السعوديات الذين تمّ ابتعاثهم بعد زواجهم منهن، وبموافقة

وزارة الداخلية، كما أنّ هناك نقطة جديرة بالطرح، وهي لماذا تُعامل ابنة المواطنة السعودية من أب غير سعودي معاملة أجنبية الأبويْن، فيُمنع المبتعث من الزواج منها مثلها مثل الأجنبية الأبويْن، دون اعتبار لأمها السعودية؟؟
فيكفي أنّ أبناء وبنات المواطنات السعوديات من آباء غير سعوديين محرومون من حق الابتعاث، ومن الالتحاق بأقسام الدراسات العليا في الجامعات السعودية الحكومية!
وكل ما أرجوه من وزارة التعليم العالي ووزارة الخدمة المدنية مراجعة أسماء المبتعثين من طلبة وموظفين للدراسة في الخارج المتزوجين من أجنبيات قبل ابتعاثهم، والتأكيد على الملحقيات التعليمية والشركات والمؤسسات التي لديها مبتعثون من ضمن هذه الفئة بصرف مكافآت لزوجاتهم.

مجلس أعلى لتنفيذ المشاريع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/03/article748720.html

عابد خزندار

كنت قد كتبت مقالاً في صحيفة الرياض في العدد رقم 16063 الصادر بتاريخ 26 رجب 1433 الموافق 16 يونيو 2012 ، اقترحت فيه إنشاء هيئة عامة ملحقة بالديوان الملكي لمتابعة تنفيذ الأوامر السامية، وذلك لما لوحظ من أن العديد من الأوامر السامية لا تنفذ فور إصدارها، أو تنفذ بعد حين، وكما قلت في هذا المقال فإن مجلس الوزراء لم يكن غافلاً عن الموضوع فقد استمع في إحدى جلساته إلى تقرير إحصائي دقيق وشامل أعده قطاع متابعة الأوامر والقرارات بالديوان الملكي يتعلق بنتائج متابعة هذا القطاع للمشروعات التنموية والخدمية لدى عدد من الوزارات ، أي أن مثل هذه الهيئة موجودة في الديوان وتقوم بالواجب المنوط بها، وهذا التفكير راود الكثير من الهيئات والكتّاب، فقد دعت جمعية حقوق الإنسان إلى إنشاء مجلس أعلى لمراقبة تنفيذ المشروعات، ودعت إلى أن يكون أغلب مجلس مراقبة المشروعات من رؤساء الجهات الرقابية، إضافة إلى الجهات التي تتبع لها المشروعات ، ويعطى للمجلس جميع الصلاحيات اللازمة للتغلب على تنفيذ المشروعات أو رداءة تنفيذها ، أو المبالغة في تكاليفها ، وإعادة النظر في نظام المناقصات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية ، أي أن مثل هذا المجلس كما قلت موجود ، وما عليه سوى متابعة العمل الذي يقوم به ، وسنلمس النتائج بعد حين.

الألياف البصرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120702/Con20120702514401.htm

عبدالله ابو السمح

في واحد من المجالس أبدى بعض الحضور تأففا وضجرا من كثرة الحفريات في جوانب الشوارع، وخصوصا تلك التي جرى تجديد أسفلتها. هذه الحفريات تجريها إحدى شركات الاتصالات، ويبدو أن ذلك مشروع لتمديد شبكة لـ«الألياف البصرية» التي تجعل خطوط الهاتف أسرع كثيرا من الأسلاك القديمة وأكثر جودة.
سرعة الاتصالات السلكية أصبحت ضرورية جدا للاتصالات الإلكترونية للبنوك والأعمال التجارية، ومعروف أن الإدارة الإلكترونية لجميع أنشطة الأعمال والوزارات أصبحت من الضروريات في المعاملات الحديثة، والسرعة في الاتصال والجودة أمران هامان لإنجاح الإدارة الإلكترونية، كما هو في الاتصال بـ«الإنترنت». قبل عام وعدت شركة الاتصالات بإدخال سرعات عالية للاتصال باعتماد «الألياف البصرية»، وهي وسيلة (سلكية) تتحمل سرعات عالية للموجات أو الذبذبات، وحتى تاريخه، ورغم كل هذه (الحفريات) التي يتحملها السكان لم يصدر بيان واحد يشرح للناس ماذا يجري؟ ومتى يتم التوصيل للأماكن؟ إن اعتماد سرعات عالية للاتصالات تطور ممتاز، والتحدث عنه يزيل كل لبس، ويجعل الناس يتحملون كل (الخربقات) وضجيج آلات الحفر بسعادة ورضا، أصدروا بيانات أو انشروا إعلانات في الصحف بدلا من هذا الغموض.

الخروج من نفق العجز

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120630/Con20120630513895.htm

عبده خال

(من يمدح العروس) هو مثل عام يعطي معناه من موقعه الذي يقال فيه وبه من اللمز ما يشير إلى قصور حاد يتم تغطيته من خلال مدائح أهل العروس لعروستهم المتواضعة وهذا ما فعلته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الذي اشتمل على ثلاثة أقسام.
وقد سبق لي الحديث عن تقريرها في عمومياته وخاصة عجز الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم ومطالبتها لتلك الأجهزة باحترام حقوق الإنسان وضمان حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية.

إلا أن ما حملني للعودة إلى جمعية حقوق الإنسان وتقريرها هو القسم الثالث من التقرير حين تذكر الجمعية أنها عالجت ثلاثين ألف قضية منذ تأسيسها عام 1425هـ ولو أن الجمعية استخدمت كلمة «تلقت» بدلا من «عالجت» لكان تقريرها صائبا، فكثير ممن لجأ إلى الجمعية لم يجد منها الدور الإرشادي من خلال توجيه المشتكي إلى الجهة المعنية بقضيته من غير أن يكون لها دور يذكر، كما أن الكثيرين ممن يلجأ إليها تعجز أن تقدم له يد العون بتوفير محام (من غير تكلفة) أي أن دورها أشبه بدور قسم الوارد والصادر، ولأنها ارتضت بهذا الدور فقد تحولت هي إلى «شاكي»، فبدل أن يشتكي الفرد أصبحت الجمعية المنتدب للشكوى الجماعية..

ولو أن الجمعية عالجت ثلاثين ألف قضية لما جاء في قسميها الآخرين شكوتها المرة من عجز وقصور الأجهزة الحكومية ولكان دورها نافيا لعجز الأجهزة الحكومية وتقصيرها في حقوق الإنسان، كما لو أنها عالجت فعليا ثلاثين ألف قضية لقلنا لها كثر الله خيرك وبيض الله وجهك، لكن هذا غير صحيح والأصح أنه عرضت عليها 30 ألف قضية.. كم من هذا العدد حل لا نعرف.

أمنيتنا أن يكون لجمعية حقوق الإنسان دور فاعل لا يقف عند عرض مشاكل اللاجئين إليها والصراخ بدلا عنهم بل يجب أن تكون لها قوة دافعة في تحقيق وجودها الفعلي وحماية حقوق الفرد لكي نفاخر بها كعروس.

وقعت اتفاقية تعاون مع المملكة .. مفوضية الأمم المتحدة:

الملك عبدالله مثال يحتذى في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120628/Con20120628513375.htm

معتوق الشريف (جدة)

أكدت الأمم المتحدة ممثلة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مثال يحتذى به على المستوى العالمي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ورفعت المفوضة السامية نافي بيلاي شكرها لخادم الحرمين الشريفين لدوره البارز في دعم حقوق الإنسان عالميا، وقالت:«أشكر الملك عبدالله على دعمه لنشاطات المفوضية السامية لحقوق الإنسان».

وأضافت:«دائماً ما نستشهد بدعم وجهود خادم الحرمين الشريفين كمثال يحتذى به في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لما يتمتع به من دور قيادي في العالم».

وبينت لدى توقيعها عن المفوضية مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة والمفوضية أمس في المقر الأوروبي للأمم المتحدة، أن جزءا من دعم الملك عبدالله سيتم توجيهه لإنشاء وتطوير موقع للمفوضية على شبكة الإنترنت باللغة العربية ليخدم الطلاب والباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان في كل مكان ويثري المحتوى العربي على شبكة الإنترنت في مجال حقوق الإنسان.

وأشادت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي بما تشهده المملكة من تطور كبير يعكس جهود خادم الحرمين الشريفين على الصعيدين المحلي والدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقالت:«سعيدة بتوقيع هذه المذكرة المهمة وأتطلع إلى العمل مع هيئة حقوق الإنسان والتعاون لتنفيذ ما تضمنته من برامج».

من جهته أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان الذي وقع الاتفاقية عن المملكة مع المفوضية،سعي المملكة للاستفادة من خبرات المفوضية السامية وبرامجها المختلفة.

وقال:«مذكرة التفاهم بين المملكة والمفوضية تأتي في إطار جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأضاف:«المذكرة هي إحدى نتائج زيارة المفوضة السامية للمملكة ولقائها بخادم الحرمين الشريفين ،حيث تم تشكيل فريق خبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومن هيئة حقوق الإنسان لدراسة أوجه التعاون المشترك والتي اشتملت عليها هذه المذكرة».

وبين د.العيبان أن مذكرة التفاهم تتضمن العديد من أوجه التعاون الفني في مقدمتها قيام الهيئة بتنفيذ برامج وأنشطة متخصصة بالتعاون مع المفوضية من أجل تعزيز القدرات الوطنية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في القطاعات المختلفة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وإعداد أدلة استرشادية لهذا الغرض،وقال:«مذكرة التفاهم تمت في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية الغراء،وستعمل الهيئة مع كافة الجهات الحكومية والأهلية لتحقيق أهداف هذا التعاون».

الجزائية" تصدر أحكاماً على بقية متهمي المنهج التكفيري"

المصدر: جريدة اليوم الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53124.html

غازي القحطاني ـ الرياض
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها التي عقدتها يوم الاربعاء أحكاماً ابتدائية على بقية المتهمين الذين وجه لهم الادعاء العام تهما باعتناق المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، والانضمام إلى خلية إرهابية داخل البلاد
تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي بزعامة المتهم الأول لمساعدته في القيام بعملية إرهابية في الكويت تستهدف القوات الأمريكية هناك وتصوير منشآت نفطية لاستهدافها وتمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية وشراء وحيازة الأسلحة والذخائر والافتئات على ولي الأمر والخروج عن طاعته وتأييد معتنقي فكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي واعتقاد صحة وسلامة منهج هذا التنظيم القائم على التكفير المنحرف واستحلال الدماء المعصومة والأموال المصونة.
ومثل أمام المحكمة المتهم " الرابع " في الخلية ، حيث أدانته المحكمة بالانضمام إلى خلية إرهابية داخل البلاد للقيام بعملية إرهابية داخل دولة الكويت وشروعه في ذلك من خلال اجتماعه بعدد من أعضاء الخلية منهم المتهم الأول وقيامه باستئجار منزل لذلك الغرض. كما أدانته المحكمة بجريمة غسل الأموال وحيازة الأسلحة وذخيرتها، وبموجب ما نسب إليه من اتهامات أصدرت المحكمة حكماً ابتدائياً بتعزيره بالسجن ثلاث عشرة سنة ابتداءً من تاريخ توقيفه، بالإضافة إلى ما يصدر من ولي الأمر لحيازة الأسلحة بدون ترخيص وبعد خروجه من السجن يمنع من السفر خارج البلاد ثلاث عشرة سنة، ومصادرة الأسلحة المضبوطة بحوزته وأخذ التعهد بعدم العودة لمثل ما بدر منه والابتعاد عن مواطن الشبه، وإلا سوف يعرض نفسه لعقوبة أشد.
وقرر المدعي العام والمدعى عليه الاعتراض على الحكم وطلبا تسليمهما نسخة من قرار الحكم وتمكينهما من تقديم لائحتي اعتراض وأجاب فضيلة رئيس الجلسة طلبهما وأفهمهما أن مدة الاعتراض ثلاثون يوماً بدءا من التاريخ 1433/8/17هـ أو من تاريخ تسلمهما نسخة قرار الحكم عند تعذر تسلمهما في التاريخ المحدد، وفي حال لم يقدما اعتراضاً خلال هذه المدة فسوف يرفع الحكم إلى محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة دون لائحة اعتراض.
حضر الجلسة أحد أقارب المدعى عليه وممثلو هيئة حقوق الإنسان ومراسلو وسائل الإعلام المحلية.

وفد حقوق الإنسان يشيد بأرامكو

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://www.al-madina.com/node/386697

عبدالله المانع ـ الظهران تصوير - علي الهاشم
قدّم المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل شكره لأرامكو السعودية؛ لمنح الهيئة فرصة حقيقية للتعريف بحقوق الإنسان، ويأتي في مقدمتها أبجديات حياة المجتمع الإسلامي الأول الذي أسسه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، على أساس من التآخي الإنساني والإيماني. وقال خلال زيارته لبرنامج

أرامكو السعودية الثقافي في مقره بمدينة الظهران بصحبة وفد من أعضاء الهيئة إن أرامكو السعودية جامعة متنقلة لقدرتها على دمج العلم والثقافة والمعرفة، مشيرًا إلى قدرتها في تحقيق التغيير الإيجابي عن طريق رفع مستوى الوعي الشامل صحيًّا وأمنيًّا ومعرفيًّا وبيئيًّا للمساهمة في التقدم العلمي والصناعي للمملكة. وتوقف الوفد مليًّا خلال الزيارة عند واحة الأجيال، حيث التحدّي نحو عالم المعارف والعلوم، وبلورة كل معاني التطوير الذاتي والمهني، وذلك عبر مجموعة متناغمة من نشاطات التعلم التي تساعد على تحقيق التقدم في الحياة المهنية، وإثراء الحياة الشخصية.

المملكة توقع مذكـرة تفاهــم مـع المفوضية الســامية لحقوق الإنسان

المصدر:صحيفة الندوة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20120628136317&display=1

الرياض:الندوة
وقعت المملكة العربية السعودية أمس مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة والمفوضية ، وذلك في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف .
ووقع المذكرة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي .
وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان في تصريح صحفي عقب مراسم التوقيع أن المذكرة تأتي في إطار جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، مبيناً أن المذكرة أحدى نتائج زيارة المفوضة السامية للمملكة ولقائها بخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - حيث تم تشكيل فريق خبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومن هيئة حقوق الإنسان لدراسة أوجه التعاون المشترك التي اشتملت عليها هذه المذكرة.
وأفاد أن المذكرة اشتملت على العديد من أوجه التعاون الفني أبرزها : " قيام الهيئة بتنفيذ برامج وأنشطة متخصصة بالتعاون مع المفوضية من أجل تعزيز القدرات الوطنية ، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة ، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في القطاعات المختلفة ذات الصلة بحقوق الإنسان ، وإعداد أدلة استرشادية لهذا الغرض وذلك كله في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية الغراء " ، مؤكداً أن الهيئة ستعمل مع جميع الجهات الحكومية والأهلية لتحقيق أهداف التعاون .
وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان سعي المملكة للاستفادة من خبرات المفوضية السامية وبرامجها المختلفة .
وأشادت المفوضة السامية لحقوق الإنسان من جانبها بما تشهده المملكة من تطور كبير يعكس جهود خادم الحرمين الشريفين على الصعيدين المحلي والدولي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، متطلعة إلى العمل مع هيئة حقوق الإنسان والتعاون لتنفيذ ما تضمنته المذكرة من برامج .
وقالت : " دائماً استشهد بدعم وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - كمثال يحتذى به في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، لما يتمتع به من دور قيادي في العالمين العربي والإسلامي ".
وعبرت معالي المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن شكرها لخادم الحرمين الشريفين لدعمه لنشاطات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، مشيرة إلى أن جزءً من هذا الدعم سيتم توجيهه لإنشاء وتطوير موقع للمفوضية على شبكة الإنترنت باللغة العربية الذي سيخدم الطلاب والباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان في كل مكان ويثري المحتوى العربي على شبكة الإنترنت في مجال حقوق الإنسان .

حقوق الإنسان" : إيقاف كاشيرات مكة" انتهاك لحق المرأة في العمل

المصدر:صحيفة الحياة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415110

جدة - عبدالرحمن باوزير

أوضح مسؤول الشؤون الإعلامية لهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي أن حادثة إيقاف الفتيات العاملات في مهنة محاسب صندوق «كاشير» من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحجة الاختلاط، تعد انتهاكاً لحق المرأة في العمل، مؤكداً أن الهيئة ستتعامل مع القضية حسب القنوات الرسمية والقانونية. وقال المعدي لـ «الحياة»إن هيئة حقوق الإنسان لم تتطلع على تفاصيل القضية من الجانبين، موضحاً أن ممارسة المرأة للعمل حق مشروع لها ومكفول قانونياً ويجب أن يسهل بتعاون من المجتمع، وأن المرأة نصف المجتمع ولا يمكن أن تنهض أمة معزول نصفها عن العمل.

واعتبر أن عمل المرأة وإيجاد دخل بعمل شريف مطلب مهم وحق أصيل من حقوق الإنسان، وأنه يجب على المؤسسات الحكومية والأهلية إشراك المرأة في هذه النهضة القوية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين، مضيفاً «أعتقد أنه أكبر دافع وأكبر شراكة كون المرأة أصبحت تشارك في صنع القرار السياسي من خلال مجلس الشورى والمجالس البلدية، فبالأحرى أن تحظى المرأة بفرصتها كالرجل في العمل في هذه الأماكن التي يُنظر بعين الاعتبار كثير من الضوابط التي تنظم عمل الجنسين».

وأضاف «كلي ثقة في مكاتب العمل أو حتى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصوصاً ما يبذله رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهود توعوية وتثقيفية في نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل الهيئة، وهذا مشجع».

وعند سؤاله حول الخطوات العملية التي ستقوم بها هيئة حقوق الإنسان تجاه قضية «كاشيرات مكة»، أجاب «لا يمكن لهيئة حقوق الإنسان أن تكون نائبة عن مكاتب العمل التي يجب أن تمارس دورها في هذا الاختصاص». وأفاد بأن مؤسسات الدولة مؤسسات تكاملية لها أنظمتها وقوانينها التي تعمل في إطارها، فبالتالي فإن عدم استجابة مكاتب العمل لهذه الشكاوى والتظلمات فسيكون لهيئة حقوق الإنسان تدخل في هذه القضية. من جهته، أكد الكاتب والمستشار الإداري بسام فتيني لـ «الحياة» أن ما حدث شيء مؤسف، وترى مؤسسة حملة «كفايه إحراج» فاطمة قاروب في حديثها إلى «الحياة» أن وضع المرأة في العمل محمي رغم تجرؤ بعض المحتسبين الذين امتلكوا سلطة غير نظامية استمدوها من أنفسهم، يجعل موقف النساء ضعيفاً وهم من يخلق هذه القضايا.

وقالت قاروب إن الأهالي والنساء العاملات يحبذون البعد التام عن مثل هذه المشكلات تجنباً لتبعات اجتماعية أخرى. وشددت على ضرورة استيعاب مجتمعي على أن المحتسبين ليس لديهم أي صلاحية بمنع أو تدخل من دون إجراء وزاري أو أوراق رسمية، وأنه إذا تم استيعاب ذلك فسيحد من مدى فاعلية جرأتهم في بعض القضايا. وأضافت «ينقصنا في المجتمع وعي تام وحقيقي في ضرورة التعامل الرسمي وأن التصرفات الاحتسابية من المفترض أن لا يتم تنفيذها إلا بأمر رسمي ومستندات قانونية، ومن حق أي مواطن إذا لاحظ أي ضرر أو إشكالية في سير الصورة القانونية في عمل النساء أن يرجع بأدلته إلى مكتب العمل وسيتم التعامل مع الشكاوى بشكل قانوني وسليم». من جهتها، اعتبرت الكاتبة المهتمة بشؤون المرأة الدكتورة أميرة كشغري في حديثها إلى «الحياة» أنه لابد أن تكون القوانين واضحة ويكون تنفيذها أوضح، مبينة أن المرأة ما زالت وستظل هي الحلقة الأضعف إلى مرحلة معينة في المجتمع بشكل عام.

"حقوق الإنسان" تعرف بأدوارها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105151&CategoryID=5

أبها: الوطن
وظف فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير برامج وفعاليات مهرجان أبها، للتعريف بأدوار الهيئة ونشر ثقافة الحقوق لدى أهالي المنطقة وزوارها.
وأوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف العام على فرع منطقة عسير الدكتور هادي بن علي اليامي أن عروض فعالية الهيئة بالمنطقة انطلقت أول من أمس على مسرح الأسرة والطفل بالمفتاحة ضمن فعاليات مهرجان أبها يجمعنا 1433، في خطوة للتعريف بدور الهيئة في خدمة المجتمع وتجسيدها كعمل فني يخاطب كافة الأعمار، لافتاً إلى افتتاح مقر للهيئة في جميع أماكن إقامة فعاليات المهرجان، يضم منشورات وكتيبات تعريفية للتواصل مع الزوار وتقديم الخدمات لهم، بجانب عرض العمل في عدة مواقع مختلفة على مدى أيام المهرجان ليتسنى لزوار المهرجان حضوره.
وكانت فعاليات الهيئة تضمنت مسابقات وجوائز وعرضا مسرحيا يحكي قصة الأبناء المعنفين من قبل آبائهم وكيفية تدخل هيئة حقوق الإنسان ووضع حلول للمشكلة، فيما أدى العمل مجموعة من الممثلين على مستوى المنطقة، بالإضافة لوقفات إنشادية لمنشدين متميزين، في حين ساهمت صحيفة عسير لايف الإلكترونية بالعمل عبر إعدادها للكادر التمثيلي والإنشادي وإخراج العمل المسرحي.

حقوق الإنسان تُثقف السيدات وتستقبل شكاواهن في مهرجان صيف أبها

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/03/375244

أبها – سارة القحطان
تشارك هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير بجناح تعريفي تثقيفي ترفيهي في معرض الأسر المنتجة المقام ضمن فعاليات مهرجان أبها يجمعنا لعام 1433هـ.
واستقبل الجناح الذي استهدف الأسرة والطفل ويشرف عليه عدد من موظفات هيئة حقوق الإنسان، مجموعة من الاستفسارات تم الرد عليها في حينه بما يتوافق مع تنظيم الهيئة، بالإضافة إلى عدد من الشكاوى التي تم تحويلها إلى القسم النسائي بهيئة عسير للبدء في متابعتها وفق آلية عمل استقبال الشكاوى بشكل عام.
كما تم خلال الجناح استقبال عدد كبير من الزائرات، إلى جانب مجموعة من الأطفال الذين شاركوا في الرسم والتلوين من خلال كتب الرسم والألوان التي وزعت ضمن أكياس هدايا احتوت على «كابات» تحمل شعار فعاليات هيئة حقوق الإنسان، وألعاب تتناسب مع مختلف الشرائح العمرية للطفل، بالإضافة إلى رسائل توعوية تثقيفية حول حقوق الطفل تحاكي قدراتهم الاستيعابية بطريقة مبسطة تتبعها بعض الرسومات التوضيحية لكل رسالة.

لرفضها تعيين خريجات التربية المنتسبات

الخدمة المدنية تطعن في مصداقية التعليم العالي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514565.htm

مقبل العمراني (تبوك)

طعنت وزارة الخدمة المدنية في مصداقية وزارة التعليم العالي متمثلة في الجامعات بعد رفضها تعيين خريجات كليات التربية بنظام الانتساب بحجة أن الدرجة العلمية اللاتي حصلن عليها غير تربوية، بالرغم من أنهن قدمن للخدمة المدنية شهادات التخرج، موضحا بأن الكلية التي تخرجن منها تربوية، بالإضافة إلى تزويدهن التعليم العالي بسجلاتهن الأكاديمية للتأكد من المواد التربوية التي درسنها.

وقال مدير عام التوظيف بوزارة الخدمة المدنية عطا السبيتي: يمكن للحاصلات على المؤهل الجامعي عن طريق الانتساب التقدم للمفاضلات التي تعلنها الوزارة سواء كانت إدارية أو تعليمية، مستبعدا وجود تفرقة بين الطالبات المنتظمات والمنتسبات عند التقدم.

ونفى وجود أية تفرقة بين المتقدمات باستثناء الوظائف التعليمية، حيث إن الأولوية للترشيح عليها وفقاً للضوابط التي ترد من وزارة التربية والتعليم وتشترط مؤهلا تربويا.

من جانبه، أشار الباحث في حقوق الإنسان الدكتور مازن العنزي إلى أن وزارة الخدمة المدنية عممت على فروعها بعدم ترشيح حملة الشهادة الجامعية بالانتساب للوظائف التعليمية، مطلقة بذلك عبارتها الشهيرة «كل منتسب غير تربوي حتى لو كان تخرج من كلية تربوية» ضاربة بذلك لائحة الوظائف التعليمية عرض الحائط، وغير آبهة بجامعات المملكة وكلياتها التربوية التي خرجت طلبتها وفق برامج أكاديمية معتمدة، فارضة وصيتها على مخرجات التعليم العالي.

عضو مجلس إدارة في الهيئة لـ"الاقتصادية":

عضو المهندسين السعوديين": الرئيس حوّل الهيئة إلى تصفية حسابات"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/04/article_672063.html

خالد الغربي من الرياض

أكد لـ "الاقتصادية" المهندس سعود الأحمدي عضو هيئة المهندسين السعوديين، نائب رئيس مجلس الإدارة في الدورة السابقة "الثالثة" وأحد الأعضاء المتهمين من الرئيس المستقيل، بأن الادعاءات، التي حصلت عليها "الاقتصادية"، حول المخالفات والملاحظات التي اكتشفت ورفض الكشف عنها في حسابات الهيئة تعود إلى الدورة الثانية حينما كان المهندس العمرو أميناً عاماً لها، غير صحيحة.

وقال الأحمدي إن مجلس إدارة الهيئة بقيادة المهندس صالح العمرو، تحوّل إلى مجلس "تصفية حسابات"، حيث ألغيت قرارات اتخذها المجلس السابق دون النظر إلى مصلحة الهيئة التي أؤتمن عليها، منها - على سبيل المثال - مبنى الهيئة الذي صُرفت عليه مبالغ وبُذلت فيه جهودٌ.

وأوضح العمرو أن رئيس المجلس قام بتسريب معلومات خاطئة ومضللة نقلها عنه أحد أعضاء الهيئة على صفحته في موقع تويتر، فُسّرت على أنها "تكذيب" للوزير و"تشكيك في نزاهته"، مشيراً إلى أن قيام رئيس المجلس المهندس العمرو، بنشر ما يحدث داخل الهيئة إعلامياً، تجاوز خطير يضر بعمل الهيئة وسمعتها، وهذا دليل على عدم حرص المهندس العمرو على مصلحة الهيئة والمهندسين.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

مازالت سيناريوهات الاتهامات المتبادلة بين أعضاء هيئة المهندسين السعوديين بالفساد مستمرة، وقدم على أثرها المهندس صالح العمرو رئيس مجلس إدارة هيئة المهندسين السعوديين استقالته الأسبوع الماضي، فيما خرج المهندس سعود الأحمدي عضو الهيئة الحالي نائب رئيس مجلس الإدارة في الدورة السابقة "الثالثة" أحد الأعضاء المتهمين من الرئيس المستقيل، ليرد على الادعاءات التي حصلت عليها "الاقتصادية" بأن المخالفات والملاحظات التي اكتشفت ورفض الكشف عنها في حسابات الهيئة تعود للدورة الثانية حينما كان المهندس العمرو أمينا عاما لها.

من جانبها، أكدت وزارة التجارة والصناعة، أن المساءلة القانونية لا تعفي أحدا من مسوؤلي الهيئة أو حتى رئيسها المستقيل، وأنها ستستكمل الإجراءات النظامية من خلال اللجنة المشكلة بقرار وزير التجارة بكل حيادية وشفافية.

وقال المهندس الأحمدي إن المجلس السابق (الدورة الثالثة) قام بتعيين الأمين العام الحالي، وتم تغيير مدير الشؤون المالية، الذي اكتشف عند إعداد الحساب الختامي وجود ملاحظات على حسابات الهيئة، تعود إلى الدورة الثانية، ولم يظهرها المحاسب القانوني للهيئة الذي عينته الجمعية العمومية بناء على توصية من مجلس إدارة الدورة الثانية والأمين العام في الدورة الثانية (المهندس صالح العمرو) ومدير الشؤون المالية السابق.

وأضاف: عندما علم المجلس السابق (مجلس الدورة الثالثة) بوجود هذه الملاحظات أصر على إظهارها للجمعية العمومية بشفافية تامة، على الرغم من محاولات المحاسب القانوني لإخفائها وعدم إظهارها. وهذه من الحالات النادرة الحدوث في مجالس الإدارة على وجه العموم، إذ إن المعتاد أن يأتي التحفظ على الحسابات من المحاسب القانوني، لكن في هذه الحالة حاول المحاسب القانوني إخفاء الملاحظات وأصر مجلس الإدارة على إظهارها للجمعية العمومية.

حول الهيئة السعودية للمهندسين بين الأحمدي أن التحقيق حوى كثيرا من المغالطات، كما أنه نقل وجهة نظر طرف متهم بالتعدي، ونظرا لأن المهندس العمرو أقحم اسم "الأحمدي" عدة مرات في التحقيق المذكور، وبصفته عضو مجلس الإدارة.

وشدد الأحمدي، على التفريق بين أخطاء وقعت نتيجة اجتهاد وأخطاء وقعت نتيجة ممارسات مخالفة لنظام الهيئة السعودية للمهندسين ولوائحها التنفيذية، كما يجب التفريق بين اتهام بموجب قرائن ومستندات ودلائل واضحة واتهام كيدي يهدف صاحبه لتشتيت الانتباه وإبعاد التهمة عنه، لذا فإن الشكاوى المرفوعة من بعض أعضاء الهيئة ضد رئيس مجلس الإدارة للدورة الرابعة المهندس العمرو كانت بسبب اتهامه بارتكاب تجاوزات مالية وإدارية واستغلال للسلطة عندما كان أميناً عاماً للهيئة، مبينا أنه كرد فعل قام بعض المهندسين بتقديم شكاوى ضد بعض أعضاء مجلس الإدارة السابق، والأحمدي أحدهم، وهي شكاوى كيدية لا تستند إلى أي دليل وإنما هي "تخرصات" من "نسج الخيال"، قائلا : "لو كان لديهم دليل لقدموه مع شكواهم، وأحتفظ بحقي الشرعي والقانوني ضد هذا التجاوز".

وأكد الأحمدي أن جميع شكاوى مجلس الإدارة أرسلت لوزارة "التجارة والصناعة"، بناء على طلب وإصرار من المهندس العمرو رئيس مجلس الإدارة، باعتبارها الجهة المشرفة على الهيئة.

واعتبر الأحمدي أن مجلس إدارة الهيئة بقيادة المهندس صالح العمرو تحول إلى مجلس "تصفية حسابات"، حيث ألغيت قرارات اتخذها المجلس السابق دون النظر إلى مصلحة الهيئة التي أؤتمن عليها، منها على سبيل المثال مبنى الهيئة الذي صرفت عليه مبالغ وجهود، وقد اعترض بعض أعضاء المجلس على مثل هذه التصرفات التي تضر الهيئة وسمعتها.

ولفت العمرو إلى أن الدكتور توفيق الربيعة زار الهيئة واستمع إلى المشاكل والخلافات بين الأعضاء لرأب الصدع، إلا أن هذا قوبل بالرفض من رئيس المجلس وبعض الأعضاء، قائلا :" قام وزير التجارة والصناعة بزيارة الهيئة يوم السبت 2 حزيران (يونيو) 2012، واجتمع مع مجلس الإدارة، وبحث معنا بعض القضايا التي تهم الهيئة والمهندسين، وعلى

رأسها كادر المهندسين وسبل دعمه، وتطوير الهيئة والعمل الهندسي، وفي الوقت نفسه طرحنا على الوزير وجود خلافات وإشكالات في عمل المجلس، ومن أهمها التهم الموجهة لرئيس المجلس، وطلبنا من الوزير بصفته المشرف على عمل الهيئة، حسب نظامها الصادر من مجلس الوزراء، أن يتدخل لحل إشكالات المجلس، التي أثرت سلبا على أداء الهيئة وعملها الذي تقوم به، وسعى الوزير لحل هذه الإشكالات ورأب الصدع، وقدم اقتراحات قوبلت بالرفض من رئيس المجلس وبعض أعضاء المجلس".

وأشار إلى أن وزير التجارة والصناعة شكل لجنة للتحقيق في الشكاوى المرفوعة إلى الوزارة من رئيس مجلس الإدارة، وأن اللجنة أصابت المهندس صالح العمرو "بالصدمة" عندما شرعت في مباشرة مهامها لأنها قد تأتي بما يكره، حيث سلمته الاتهامات ليرد عليها، لذا بادر المهندس صالح إلى تقديم استقالته من رئاسة وعضوية مجلس إدارة الهيئة، "مستبقا قرار اللجنة"، وصاحب ذلك إحداث ضجة إعلامية لإبعاد الشبهة عنه، وقام بإلقاء التهم جزافاً وتصوير نفسه أنه وقع ضحية لتآمر الآخرين عليه، واستطرد قائلا : " لو كان واثقاً من براءته لقدم رده على الاتهامات وانتظر حتى تنتهي اللجنة من عملها".

وأوضح أن رئيس المجلس قام بتسريب معلومات خاطئة ومضللة نقلها عنه أحد أعضاء الهيئة على صفحته في موقع تويتر، فسّرت على أنها "تكذيب" لوزير التجارة و"تشكيك في نزاهته"، مشيرا إلى أن قيام رئيس المجلس المهندس العمرو بنشر ما يحدث داخل الهيئة إعلاميا، تجاوز خطير يضر بعمل الهيئة وسمعتها، وهذا دليل على عدم حرص المهندس صالح على مصلحة الهيئة والمهندسين.

من جهته، اتفق الدكتور عمر الخولي المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان مع ما ذهبت إليه "التجارة" بأن قبول الاستقالة لا يعني عدم المسؤولية ومساءلته إبان فترة تولي الرئاسة وكذلك الأعضاء، مبينا أن النظام الأساسي للهيئة هو الذي يحدد العقوبات على المخالف.

ولفت الخولي إلى أن الهيئة هي المظلة القانونية التي تحوي أبناء المهنة، ولدت بعد معاناة وكان الأجدر بها بعد تلك المعاناة الاستثمار والرقي بها، مبينا أن ما يحصل فيها من المتنازعين من خلال تيارين وإهمال عملها الأساسي مؤسف للغاية.

وكانت "التجارة والصناعة قد قالت في بيان نشرته "الاقتصادية الأحد الماضي: "بالنظر إلى أن الهيئة تعاني ضعف الأداء ومشكلات كبيرة تعوق مسيرتها، أصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة برئاسة سعادة وكيل الوزارة للشؤون القانونية، والأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ومدير عام الموارد البشرية وذلك للتحقيق مع رئيس مجلس الإدارة الحالي فيما نسب إليه من تجاوزات".

وأضافت: "وقد باشرت اللجنة مهامها حيث تم استدعاء رئيس مجلس الإدارة الحالي للمثول أمام اللجنة، وحضر الاجتماع المقرر بتاريخ 1433/7/26هـ وقدمت له لائحة التجاوزات للرد عليها، وطلب مهلة للرد حيث حدد له موعد جديد بتاريخ 1433/7/29هـ، إلا أنه لم يحضر وقدم اعتذاراً يطلب فيه التأجيل، وحدد له موعد آخر هو 1433/8/5هـ. وفي الموعد المحدد قدم خطاباً للجنة افتتحه بالاعتذار عن حضور الاجتماع ورد على التجاوزات الموجهة له وختمه بأنه تقدم لوزير التجارة والصناعة بطلب الاستقالة من منصبه كرئيس لمجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين السعوديين اعتباراً من 1433/8/5هـ".

مكة المكرمة: متخصصون يبحثون مكافحة التسول والاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/04/article_672058.html

"الاقتصادية" من جدة

كشف عضو في هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، عن قيام متخصصين بمحاولة وضع تصور علمي ممنهج لمكافحة ظاهرة التسول، وخاصة التسول المرتبط في جريمة الاتجار بالأشخاص.

وكان الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة وافق على إقامة ورشة عمل عن علاقة التسول بجريمة الاتجار بالبشر، وتستضيفها الغرفة التجارية الصناعية في جدة الإثنين 1433/8/26هـ في قاعة عبد القادر الفضل، بحضور مسؤولي الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وأعيان المجتمع وتنظمها هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة.

وأوضح مازن بن محمد بترجي عضو مجلس الهيئة المشرف العام بالهيئة في منطقة مكة المكرمة أن الورشة التي تهدف للتعريف بظاهرة التسول من حيث خطورتها وأشكالها وأنواعها يعدها الدكتور خالد بن سليم الحربي من جامعة نايف الأمنية، وتركز على حجم انتشار هذه الظاهرة وارتباطها بالأنماط الإجرامية المختلفة والفئات الاجتماعية التي تمارسها ودرجة وعي المجتمع بخطورتها.

وخلص إلى أن التعريف بجرائم الاتجار بالأشخاص مرتبط بالتعريف العلمي وفقاً للمعايير الدولية وهناك التعريف المحلي وفقاً لنظام مكافحة الاتجار بالأشخاص السعودي، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة أخذت في الانتشار عالمياً ومحلياً ولها علاقة بظاهرة التسول عموماً وتسول الأطفال على وجه الخصوص.

ونوه بترجي بأن الورشة التي تخاطب العاملين في الأجهزة الأمنية ذات العلاقة ومكاتب مكافحة التسول وهيئة التحقيق والادعاء العام وإمارة منطقة مكة المكرمة والجمعيات الخيرية والتطوعية وأفراد المجتمع ستتوصل إلى تصور علمي ممنهج لمكافحة ظاهرة التسول بشكل عام والتسول المرتبط بجريمة الاتجار بالأشخاص.

يذكر أن ظاهرة الاتجار بالبشر تعد أحد التحديات الكبرى التي تواجه دول العالم في عصر العولمة، حيث اتخذ ضعاف النفوس من ممتهني هذا النشاط الإجرامي من الأعضاء البشرية سلعاً تجارية يتم بيعها بمبالغ مالية طائلة .

ولما كانت الشريعة الإسلامية تتسم بالغاية القصوى من الرقي الحضاري والإنساني فقد حرمت الجرائم المنظمة بصورها كافة كما حرمت كل ما يؤدي إلى الوقوع فيها كما تضمنت القوانين الوضعية والمواثيق والاتفاقيات الدولية أحكاماً تجرم الاتجار بالأشخاص بجميع صوره وأشكاله.

بهدف غرس الثقافة الحقوقية لدى المشاهدين

"حقوق الإنسان في عسير" تشارك بمسرحية ضمن مهرجان أبها

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/Uckfde

نادية الفواز -سبق –أبها:
قدمت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير أمس عرضها التمثيلي للمرة الثانية بنفس المضمون والرسالة وبالتعاون مع فريق عمل عسير لايف الذي عمل على إعداد عرض تمثيلي يتم تقديمه ضمن مهرجان أبها يجمعنا لهذا العام 1433هـ بمسرح مركز المعارض.
وتخلل العرض مقاطع إنشادية تحمل عبارات حقوقية لكل من الأب والطفل اللذين شاركا في العرض التمثيلي للتركيز وبإيحاء تثقيفي على المتلقي من حيث ما على أفراد الأسرة من حقوق وواجبات وما لهم ليتحقق بذلك مفهوم المطالبة بالحق دون الإخلال بركن إعطاء الحق الذي تسعى إليه هيئة حقوق الإنسان ضمن إطار برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.
وتم خلال الفعالية التي نفذتها هيئة عسير عدد من الأنشطة الفكرية، كالمسابقات التي تم على ضوئها توزيع جوائز احتوت على كتب تلوين وألوان وكابات حملت شعار الهيئة بالإضافة إلى جوائز للأسر الحاضرة للفعالية.
الجدير بالذكر أن فعاليات هيئة حقوق الإنسان مستمرة حتى الأسبوع القادم حيث سينتقل العرض المسرحي لأماكن مختلفة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة في برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

استجابة لتوجيهات عليا .. رصد فوري للمتلاعبين بالأسعار ومحاسبتهم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120630/Con20120630513858.htm

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)

حددت لجنة ثنائية مكونة من وزارة التجارة ووزارة الشؤون البلدية والقروية عددا من الضوابط لتكثيف الرقابة على جميع المراكز والأسواق التجارية، قبل حلول وأثناء شهر رمضان المبارك، وذلك لضبط الأسعار ومحاسبة المخالفين.

وبحسب الخطاب، الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، فإن عددا من الفرق الميدانية في مختلف مناطق المملكة سوف تباشر على الفور تكثيف دورها الرقابي في مراقبة الأسعار، وذلك في جميع مراكز وأسواق بيع المواد الغذائية، إضافة إلى الأسواق التجارية الأخرى. تضمنت الضوابط حصر تفاوت الأسعار بين الكثير من المواد الغذائية، إضافة إلى التعامل الفوري مع جميع البلاغات والشكاوى الواردة من المواطنين عن رصد تلاعب في الأسعار أو مواد غذائية منتهية الصلاحية، كما تضمنت الضوابط رصد فوري لجميع المخالفين أو المتلاعبين في الأسعار قبل شهر رمضان المبارك ومعاقبتهم، إضافة إلى تشديد الرقابة على الأسواق والمراكز التجارية خلال الفترة التي تسبق شهر رمضان وأثناء الشهر الكريم، كما تضمنت التوصيات تحديد آلية مشددة لمراقبة أسعار السلع ومكافحة الغش التجاري.

جاء ذلك بعد صدور توجيهات من الجهات العليا، مجددا لكافة الجهات الرقابية كوزارة التجارة والشؤون البلدية والقروية، بتشديد الرقابة على المراكز والأسواق التجارية لضبط الأسعار ومحاسبة المخالفين، بعد أن لوحظ استمرار ارتفاع أسعار الكثير من المواد الغذائية ووجود تفاوت كبير في أسعار بعض المواد الغذائية بين المراكز والأسواق التجارية، في ظل عدم وجود رقابة كافية على الأسواق لضبط الأسعار.

وعلمت«عكاظ» أن وزارتي الشؤون البلدية والقروية، والتجارة أبلغتا كافة فروعهما بمختلف مناطق ومحافظات المملكة بتنفيذ التوجيهات الجديدة واتخاذ مايلزم حيال ضبط الأسعار.

نافياً تحديد موعد لدراسة الرسوم .. رئيس لجنة التعليم الأهلي لـ عكاظ":

لا أحد مجبراً على الدفع للمدارس الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120630/Con20120630513810.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

كشف لـ «عكاظ» رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي والتدريب في مجلس الغرف السعودية الدكتور عبدالرحمن الحقباني عدم تلقيهم أية دعوة حتى الآن للمشاركة في وضع ضوابط تحديد رسوم المدارس الأهلية، وقال الحقباني «لم يتم التواصل معنا حتى الآن لا من قبل ولا من بعد، ولدينا طلبات من مئات المدارس والملاك يطالبون بالتدخل ونحن وعدناهم بذلك».

وأضاف الحقباني «نتطلع من وزارة التربية والتعليم أن تدعونا للمشاركة في الاجتماعات التي تخص ضوابط رسوم المدارس الأهلية، والخروج بحلول تكون مناسبة ومرضية للجميع»، مشيرا إلى أن المسئولين في الوزارة على درجة عالية من الوعي، «ونحن في اللجنة متأكدون أننا سنصل إلى الضوابط التي تحقق مصلحة الجميع من ملاك وطلاب ومعلمين».

وأشار إلى أن رسوم بعض المدارس تتجاوز 60 ألف ريال، فيما برامجها لا تتفوق على مثيلتها لمدرسة رسومها تصل إلى 20 ألف ريال فقط، «وهذا التحدي الذي يقابل الوزارة حيث إنها على أي أساس ستضبط به الرسوم، فسقف الرسوم سيحرج الوزارة كثيرا».

وأصر الحقباني على التأكيد على أن المدارس الأهلية لم تزد رسومها للربح، بل من أجل تطبيق القرار 121 لتغطية زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين والسعوديات بعد صدور الأمر الملكي رقم (أ/ 121) وتاريخ 1432/7/2هـ، الذي جاء من أحكامه وضع حد أدنى لرواتبهم 5 آلاف ريال و 600 بدل نقل، مؤكدا حتمية خروج مدارس من السوق « 30 % فقط من المدارس الأهلية رفعت الرسوم، والباقية بقيت رسومها مثلما هي حتى بعد صدور القرار، والوزارة الآن ستتحكم في الإيرادات والصرف، ويجب أن تكون هناك دراسة علمية لمعرفة أدوات التقييم».

وأكد على أن «ما يتعلق بتنظيم الرسوم فهو يحتاج لتأمل ونظر، فهل هذا الاستثمار أساسي يجب التحكم بأسعاره، أم تكميلي، ومن أراد أن لا يدفع فهو ليس مجبرا على ذلك، والتعليم الحكومي مجاني». وأضاف الحقباني «في الحقيقة نحن نسعى ونتأمل من الوزارة دعم التعليم الأهلي والتوسع في، حيث إن دول الخليج تؤمن القرض والأرض لملاك المدارس الأهلية، ولا بد أن نتذكر أن التعليم الأهلي هو أحد اقتصاديات البلد»، مشيرا إلى أنه «بحسب إحصائيات مصلحة الإحصاءات والدخل فإن كل شيء ارتفع الصحة والأسعار والإيجار، إلا التعليم فهو أقل تلك المجالات ارتفاعا وهذا بالأرقام».

يذكر أن مجلس الوزراء قد قرر أن تتولى وزارة التربية والتعليم مراجعة الرسوم الدراسية المقررة من المدارس الأهلية وذلك وفقا لما تضعه الوزارة من ضوابط في هذا الشأن، وللوزارة طلب تعديل تلك الرسوم بما يتوافق مع تلك الضوابط. وأكدت بعده الوزارة أن ضوابط رسوم المدارس الأهلية ستعلن خلال شهرين، وأن زيادة الرسوم للطالبات والطلاب في المدارس الأهلية لن يسمح بها في أي مدرسة بعد صدور قرار مجلس الوزراء إلا بموافقة من وزارة التربية والتعليم.. بعد أن كان دورها فنيا فقط.

كشف معاناة المخازن من نقص حاد في السعة والأداء .. المزروع لـ «عكاظ»:

أسعار الأدوية في المملكة الأقل عالمياً .. و29 مستودعاً طبياً في 8 مناطق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120630/Con20120630513814.htm

حازم المطيري (الرياض)

كشف وكيل وزارة الصحة للإمداد والشؤون الهندسية الدكتور صلاح المزروع خطة لإنشاء 29 مستودعا طبيا في ثماني مناطق بالاستفادة من تجارب الشركات الأوروبية والأمريكية في صناعة الأدوية، بينما تستوعب المرحلة المقبلة 100 مستودع، معترفا بأن البنية التحتية للمستودعات في وزارة الصحة عانت سابقا من نقص حاد في السعة وأحوال التخزين الطبي الصحيح.

وأوضح المزروع في حواره لـ«عكاظ» أن هناك تبادلا بين وزارة الصحة والقطاع الخاص في توفير بعض العلاج في سبيل خدمة المرضى، مؤكدا أن أسعار الأدوية في المملكة الأقل عالميا، مقللا من مخاوف ارتفاعها.

وبين المزروع أن وزارة الصحة لا تقبل كتابة أي دواء خارج دليل الوزارة أو غير مسجل في هيئة الغذاء والدواء السعودي، مستدركا «إن الوزارة تستورد الأدوية غير المسجلة عند الضرورة القصوى بعد طلب إذن استيراد من هيئة الغذاء، خصوصا في حال لم يتوافر لديها البديل».

• ما توجهات وكالة وزارة الصحة للإمداد والشؤون الهندسية المقبلة نحو الجودة الشاملة في التموين الطبي؟

• الجودة الشاملة هدف منشود تطمح إليه جميع قيادات الوزارة بتوجيه الوزير، ونحن بدورنا بدأنا بوضع خطط لجميع الإدارات التابعة لنا مثل التموين الطبي، إدارة التجهيزات، إدارة الصيانة والنظافة، إدارة المشتريات والإدارات الأخرى لكي يتناسق عملها تكميليا مع بعضها، إذ راجعت الإدارة العامة للتموين الطبي أصنافها من الأدوية واللوازم والمستهلكات الطبية وتجديد أنواعها وقوائمها الجديدة وضمها في كتالوجاتها الطبية، بما يفي باحتياجات المستخدم وتطلعاته لخدمة المريض، وعمل دورات تدريبية لقيادات هذه الأقسام لمساعدتها في إنجاز المهام المناطة بها على أكمل وجه، ورفع مهاراتهم في التغيير والتجديد، وإعطائهم الفرصة للاطلاع على ما هو موجود عالميا بزيارة المعارض وحضور المؤتمرات الطبية العالمية للاطلاع على أفضل المستجدات العالمية للأدوية واللوازم المستهلكة، ويعد هذا بداية للنفير القادم لعمل النقلة النوعية التي بدأت بوادرها في الظهور، ما أسهم في إحساس المريض والممارس الصحي بالتغيير الحاصل في نوعية الأدوية والتجهيزات الطبية الأخرى في مستشفيات وزارة الصحة.

• حدثنا عن استعانتكم ببيوت الخبرة الأجنبية في إنشاء (29) مستودعا طبيا، والمناطق التي ستحظى بها؟

• المستودعات الطبية أهم سبيل للنجاح في تقديم الخدمة الطبية للمستشفيات في الوقت المناسب والتخزين الكافي، كما أن البنية التحتية للمستودعات في وزارة الصحة عانت سابقا من نقص حاد في السعة التخزينية وأصول التخزين الطبي الصحيح من تبريد ونقل وطاقة تخزينية قليلة، ما حدا بنا لمراجعة هذه البنية التحتية ودراسة احتياجات المناطق، ودفعني ذلك لزيارة تلك المناطق ودخول المستودعات القديمة والمتهالكة، وبذلك تم الرفع لوزير الصحة للموافقة لإطلاق ومراجعة البنية التحتية للمستودعات، وتمت الموافقة منه لرفع الطاقة التخزينية وبناء مستودعات نموذجية عالية التجهيز ذات كفاءة عالية في التبريد وسعة تخزينية عالية تصل إلى 2225 «طابلية» في المستودع الواحد وارتفاع الأرفف يصل

إلى تسعة أمتار، كما جرى زيارة مستودعات لشركات عالمية في صناعة الأدوية الأمريكية والأوروبية، واقتبسنا مواصفاتها لنطبقها على مستودعاتنا التي ستعمل على إنشائها بيوت الخبرة في بناء المستودعات لتكون تحفة فنية من حيث الترفيف والتكييف والتبريد والرافعات الشوكية، وجرى إطلاق (29) مستودعا تم البدء في بنائها في ثماني مناطق، وتستوعب المرحلة المقبلة 100 مستودع طرحت بعد مراجعتها من إدارة المشاريع.

• منح مديرو الإمداد الطبي صلاحيات لتتماشى مع حوسبة العمل وربطه بالحساب الآلي لمراقبة المخزون بتلك التقنية، حدثنا عن ذلك؟

• كان لتقنية المعلومات الدور الأكبر في مراجعة الحاسب الآلي في إدارة التموين وربط هذه المناطق مع إدارة التموين الطبي في الرياض، وكان للدور الفعال لتقنية المعلومات في مراجعة هذه الأجهزة وحوسبتها الأثر في إعطاء المناطق الحرية في تدوير المخزون دون الرجوع للإدارة العامة للتموين الطبي وتسهيل عملية مراقبة المخزون لمراجعة البنود الراكدة أو القريبة والانتهاء من تدويرها ومناقلتها بين المناطق المحتاجة لها، وهناك تطوير جديد مستقبلي موعودين به لعمل نقلة نوعية في هذا المجال.

• هل المستودعات الطبية المستحدثة قادرة على حل مشكلة نقص الأدوية في صيدليات المستشفيات؟

• نحاول جاهدين على عدم وجود أي نقص في الأدوية، وراجعنا البنية التحتية للمستودعات الطبية في التموين الطبي لكي تساعد على رفع المخزون الطبي في هذه المستودعات لأكثر من ثلاثة إلى ستة أشهر، وهذا سيساهم في رفع طاقة التخزين، وبالمقابل سيقلل من نقص الدواء أو صعوبة تخزينه بكميات كافية كما في السابق، وسيعكس تواجد الأدوية بكميات كافية حسب حاجة المستشفيات.

• كيف ستتغلبون على عدم وجود بعض الأدوية النادرة، ولماذا لا تكون لديكم خطة لتوفيرها وتخزينها لحين الحاجة إليها؟

• موضوع الأدوية غير المسجلة أو غير المدرجة في دليل الوزارة لها نظام خاص للتوفير، فالوزارة لا تقبل كتابة أي دواء خارج دليل الوزارة أو غير مسجل في هيئة الغذاء والدواء السعودي SFDA، وذلك لعدم إحراج الوزارة وتوفير الوقت والجهد على المريض في البحث عنه، ولكن عند الضرورة القصوى تستورد الوزارة الأدوية غير المسجلة أو غير الموجودة في الدليل بطلب إذن استيراد من هيئة الغذاء والدواء وطلب فسح لها من الهيئة، إذا كانت حيوية ومهمة، ولا يوجد لها بديل، وهناك خطة في حالة تكرر طلب هذا الدواء تدرجه إدارة التخطيط الصيدلي بالوزارة في الدليل وطرحه في مناقصة خاصة لتوفيره لجميع الممارسين الصحيين واستيراده بصفة خاصة لهؤلاء المرضى بعد التأكد من عدم وجود بدائل مسجلة بالمملكة.

• هل ستستعينون بأطقم سعودية لإدارة المستودعات الطبية التي ستنشأ حديثا أم سيتم استقدام خبرات أجنبية من الخارج، خصوصا أن تلك المستودعات مصممة على أحدث الطرز المعمارية؟

• تدار هذه المستودعات بأطقم سعودية مدربة، وسندرب الأطقم الجديدة لتديرها، ولا أعتقد أننا سنستعين بأي خبرات أجنبية، فالفريق الموجود حاليا يحتاج لقليل من التدريب ورفع أداء أجهزة الحاسب الآلي، ولكن إذا احتاج هذا الموضوع لاستقدام خبرات أجنبية فنحن لا نتردد في طلب المساعدة والاستفادة من استشارة شركات الخبرة في هذا المجال.

• كيف تدعم صيدليات المستشفيات إذا كانت هناك حاجة لذلك؟

• هناك دائما دعم لصيدليات المستشفيات من حيث نوعية الأدوية وتواريخها الجديدة وتدوير ذوي الخبرة من الصيادلة وأمناء العهد لإعطائهم فرصة للتدريب في الصيدليات والمستودعات لتنمية الخبرة في تلك الصيدليات.

• ما أوجه التعاون بينكم وبين هيئة الغذاء والدواء، وهل هناك استعانة بمختبرات الهيئة؟

• نحن وهيئة الغذاء والدواء منظومة واحدة، نتماشى مع قوانين الهيئة في تسعيرة الأدوية وتوفيرها لدى الوكلاء المعتمدين في المملكة، كذلك مساعدتنا في اختيار الشركات الموثوق بها والمسجلة لدى الهيئة، كما أننا نتلقى من الهيئة بصورة دورية تحليل هذه الأدوية واجتيازها لاختيار الجودة من قبل الهيئة قبل استخدامها، وهذا يساعد الوزارة للاطمئنان على نوعية وجودة الدواء وسلامته للتمكن من صرفه للمريض بعد هذه النتائج المرسلة لنا من قبل الهيئة، وهنا أود أن أشير إلى أن وجود الهيئة يعتبر مفخرة للمملكة، بعد أن أصبحت مرجعا عالميا يلجأون له في الشرق الأوسط، ونفتخر أن هيئة SFDA وصلت للعالمية في القرارات في تسجيل ومراقبة الأدوية في العالم.

• وماذا عن أمناء العهد المستفيدين من منحة المكرمة الملكية؟

• إنجاز إعطاء أمناء العهد المستفيدين هو مكرمة ملكية دعمها وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، والفضل لله ثم للقيادة في الدولة، ورفع معاناة هؤلاء المستفيدين من هذه النسبة والذين كانوا متضررين سابقا من عدم الرفع لهم.

• وكيف سارت جولاتكم لمعرفة مدى توافر الأدوية في الصيدليات؟

• كان لزياراتنا لعدد من المناطق واللقاء مع مديري التموين الطبي والمديرين الطبيين في بعض المستشفيات الفضل في مراجعة الأدوية المطلوبة والقديمة ومحاولة إدخالها لدستور الأدوية الجديد، إذ سمعت منهم عن ملاحظاتهم ومدى رضاهم عن توفير الأدوية.
• هل يوجد دعم آخر لصيدليات مستشفيات القطاع العام؟
• نعم، نحن مشتركون مع القطاع الخاص لخدمة جميع المرضى، وهناك تبادل بين وزارة الصحة والقطاع الخاص في مساعدتهم لتوفير بعض الأدوية لهم كنوع من السلفة المستردة إذا دعت الحاجة لها.
• كم صنف دواء جرى تسجيله في دليل الوزارة الجديد؟
• سجل أكثر من (350) صنفا جديدا، وجرت مراجعة أدوية العناية المركزة والمتعلقة بالأمراض النفسية، ومراجعة أدوية الإسعافات والمراكز الصحية وغيرها، وهناك إضافات جديدة قادمة للأدوية لمراجعتها وتجديدها حسب حاجة المرضى.
• هل للمستودعات الطبية التي ستنشأ حديثا علاقة بارتفاع أسعار الأدوية؟
• كلا، ليس لهذه المستودعات دخل في ارتفاع الأسعار، فالأدوية تحكمها تسعيرة المصانع والمواد الأولية وتغيير العملة المالية بين الدول.
• وهل تخشون ارتفاع أسعار الأدوية عالميا؟
• لا أعتقد أن هناك تخوفا لارتفاع الأسعار عالميا، لأن هذا تحكمه قوانين دولية، وتأثير السوق العالمي للأدوية والمنافسة الشديدة بين الشركات، والأسعار المقدمة للمملكة هي أقل من كل الدول، وهذا بفضل الله ثم هيئة الغذاء والدواء السعودي التي تحاول دائما البحث عن أفضل الأسعار وأفضل الأدوية العالمية ومصانعها.
• ما حقيقة الكتاب الذي تعتزم الوزارة إصداره عن إنجازاتها؟
• تشهد الوزارة وبشهادة الجميع نقلة نوعية في جميع المجالات، ولا أخص إدارة بعينها، بل أستطيع أن أجزم بأن المنصفين الذين عرفوا الوزارة بدأوا يشهدون بالتطور والتحرك في جميع المجالات، وأخص بعض الإدارات مثل تقنية المعلومات، إدارة التموين، إدارة المشاريع، إدارة الشؤون المالية والإدارية، المستشفيات، المشتريات، الصحة الوقائية، الصحة العلاجية، الأسنان والأشعة وغيرها، هذا على سبيل المثال لا الحصر، فجميع هذه الإدارات تم عمل حصر لبعض إنجازاتها خلال السنوات الأربع الماضية في كتاب يحكي عن رجال وقيادات ولجان ترجمت هذه الإنجازات على أرض الواقع، كما يبين هذا الكتاب الخطة التي وضعها الوزير ومن خلفه جميع قيادات الوزارة من نواب ووكلاء ووكلاء مساعدين ومديرين عامين ومن معهم لإنجاح هذا الإنجاز الذي يعود بالفخر لجميع العاملين بالوزارة.

لجنة من 4 وزارات تتقصى الأحوال الاقتصادية في دول الابتعاث

زيادة مكافآت المبتعثين لمواجهة غلاء المعيشة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120629/Con20120629513803.htm

عبدالله آل هتيلة (جدة)

تبحث لجنة رباعية برئاسة وزارة الخارجية إعادة النظر في تقييم مكافآت الطلاب والطالبات المبتعثين في الخارج، وبما يجعلها تتناسب مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في هذه الدول. وبين مصدر مطلع أن اللجنة المشكلة من وزارات الخارجية والتعليم العالي والمالية والخدمة المدنية تعكف حاليا على دراسة النواحي الاقتصادية في جميع الدول التي يتواجد فيها المبتعثون لتحديد المكافآت والوصول إلى صيغة تكفل للطلاب الحياة الكريمة والاستقرار النفسي ليكون التحصيل العلمي منسجما مع التوجهات الهادفة إلى خلق بيئة آمنة بعيدا عن المخاوف المعيشية.

وتأتي هذه الدراسة بعد شكاوى وردت لوزارة التعليم العالي عبر ملحقياتها من مبتعثين ومبتعثات تشير إلى أن المكافآت التي يحصلون عليها لا تتناسب وغلاء الأسعار في السلع والخدمات في بعض الدول.

بنك التسليف يضيف شرطا "تعجيزيا" لقروض سيارات الأجرة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120629/Con20120629513646.htm

علي بن غرسان، خالد الحميدي (مكة المكرمة)
أضاف البنك السعودي للتسليف والادخار شرطا تعجيزيا لمنح قروض المستفيدين من مسار الأجرة والنقل الفردي، يتمثل في تأمين كفيل غرم وأداء لا يقل ثلث راتبه عن قيمة قسط المستفيد، الأمر الذي تسبب في تعليق قروض كثيرة لعدم مقدرة المستفيدين الحصول على موافقة كفلاء من ذوي الرواتب الشهرية العالية.
وأكد لـ«عكاظ» مدير فرع البنك السعودي للتسليف والادخار في العاصمة المقدسة عبدالعزيز بخاري إضافة شرط تأمين كفيل غرم وأداء لا يقل ثلث راتبه عن قيمة قسط المستفيد للضمانات اللازم تقديمها للحصول على القرض، وعلى أن يكون الكفيل من الموظفين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية، موضحا أن المركبة التي تتم الموافقة على منح المستفيد قرضا لها تبقى ملكا للبنك إلى حين سداد كامل رصيد التمويل، إضافة إلى تسجيل رخصة المركبة باسم البنك مقرونا باسم المستفيد الذي يسجل كمستخدم فعلي للمركبة.
من جهته، أوضح لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في بنك التسليف والادخار، أن إضافة هذا الشرط الجديد جاءت كخطوة تصحيحية بعد أن تخلى أحد الصناديق عن تغطية الضمانات لهذا النوع من القروض.
يذكر أن النطاق التمويلي لقروض مسار الأجرة والنقل الفردي يراوح بين 200 ألف ريال ونصف مليون ريال كحد أقصى، ويهدف إلى دعم الأفراد السعوديين عن طريق تقديم التمويل الفردي لهم للعمل على سيارات الأجرة والنقل المدرسي أو شاحنات ومعدات النقل الثقيل بأنواعها، شريطة أن يتولوا مزاولة هذا النشاط بأنفسهم ولحسابهم الخاص.

المحامي الدولي هاني زهدي لـ "عكاظ": ظروف المتهم تحدد العقوبة

محكمة أمريكية تدين الدوسري .. والحكم يصدر في أكتوبر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120629/Con20120629513785.htm

محمد المداح (واشنطن)
أدانت محكمة أماريلو الفيدرالية في ولاية تكساس الشاب السعودي خالد الدوسري (22 عاما) بالتخطيط لتنفيذ اعتداءات على أهداف أمريكية بينها منزل الرئيس السابق جورج بوش الابن في تكساس ومراكز نووية وسدود، بحسب ما أعلنته وزارة العدل الأمريكية، لافتة الى أن المحكمة ستنطق بالحكم في التاسع من شهر أكتوبر المقبل، بعد أن قررت هيئة المحلفين بعد عدة جلسات أن المتهم مذنب في محاولة الحصول على قنبلة لاستخدامها في أهداف داخل الولايات المتحدة.

ووصف محاميه القرار بأنه مخيّب للآمال خاصة أن موكله لم يحاول صناعة قنبلة كما أنه لم يمتلك قنبلة في الأصل، مشيراً إلى أن الدفاع سيستأنف الحكم الذي سيصدر بحق المتهم الذي قد يواجه حكما بالسجن مدى الحياة وغرامة قدرها 250 ألف دولار.

وتعليقا على القضية قال لـ «عكاظ» هاني زهدي المحامي الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية والممارس العام أمام المحاكم الفيدرالية الأمريكية وولاية لوزيانا إن قرار المحكمة الفدرالية أمس الأول بخصوص الدوسري كان قرارا بالإدانة، لافتا الى أنه تتبع الإدانة مرحلة أخرى هي مرحلة البحث عن كافة الأدلة والظروف والملابسات المتعلقة بالمتهم طبقا للقانون الأمريكي قبل فرض العقوبة. وفي هذه الحالة ينظر القاضي إلى ما يطلق عليه بـ «مؤشرات فرض العقوبة» وهو قانون إجرائي مكتوب يحدد للقاضي كيفية فرض العقوبة على الحالات المماثلة لهذه الحالة حيث يقوم القاضي بفرض العقوبة المناسبة بما لا يتجاوز الحقوق الإنسانية. والحقوق الإنسانية هنا هو أن يتم استعمال في بعض الأحيان الرأفة أو لا رأفة أو عقوبة مشددة أو عقوبة غير مشددة وكذا الظروف المحيطة بالمتهم مثل وضعه الاجتماعي وحالته الصحية وأمور أخرى كثيرة ينظر إليها القاضي عند فرض العقوبة. وأضاف المحامي زهدي طالما أن هذه القضية أمام المحكمة الفيدرالية الأمريكية فإنها تخضع للقانون الجنائي الفيدرالي الأمريكي الذي أقصى عقوبة يعاقب عليها القانون هو السجن مدى الحياة ، لكن يمكن للمحكمة فرض عقوبة أقل من السجن مدى الحياة إذا ما كان البحث قبل فرض العقوبة قد أفضى إلى ملابسات أو مضمون تخفف من الحكم بأقصى العقوبة. وفي حال اعتراف المتهم بالتهم المنسوبة إليه فإن النقض الوحيد المتاح أمامه عقب فرض العقوبة هو أن تكون العقوبة مجحفة في حقه وهنا يحق لمحامي المتهم أن يلجأ للنقض ويحدد أن العقوبة لا تتناسب مع المؤشرات المفروضة بالقانون وفي هذه الحالة تنظر محكمة النقض في تعديل العقوبة إلى عقوبة أقل.

وكان الدوسري اعتقل العام الماضي بعدما انتابت شكوك تاجر مواد كيميائية حاول الدوسري أن يشتري منه مادة الفينول المركز، المسموح بيعها لكن يمكن استخدامها في صنع قنبلة.

المدعي رفض قرار الإعلام" وطالب بنصف مليون

الإدارية" تبطل حكما بتغريم شركة تعدت على الحقوق الفكرية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120629/Con20120629513576.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أبطلت المحكمة الإدارية في ديوان المظالم قرارا لوزارة الثقافة والإعلام يغرم شركة كبرى 10 آلاف ريال لاعتدائها على حقوق فكرية لمواطن.

واعتبرت المحكمة قرار الوزارة بتغريم الشركة لثبوت استغلالها الحقوق الفكرية لمواطن دون إذنه وموافقته، مخالفا للقواعد النظامية، حيث إن الوزارة نظرت للمخالف ولم تنظر لصاحب الحق وما لحقه به من ضرر يستوجب على وزارة الثقافة والإعلام النظر فيه.

وأكدت المحكمة أن كل ضرر بالغير يلزم فاعله ولو كان غير مميز بضمان، لاسيما أن القاعدة الفقهية نصت على أن الضمان منوط بالتعدي، وأن إذن المالك في التصرفات يسقط الضمان. وقد ثبت للدائرة القضائية أن القرار الطعين خالف القواعد الشرعية والنظامية الأمر الذي يستوجب إلغاؤه.

وكان مواطن أقام دعوى أمام وزارة الثقافة والإعلام يطالب فيها بتعويضه ماديا إثر ما قامت به شركة كبرى من التعدي على حقوقه الفكرية ونشرها لإعلان في القنوات الفضائية دون علمه ودون إذن منه، لتحال القضية إلى لجنة النظر في مخالفات حقوق المؤلف التي استمعت إلى أطراف القضية.

وأوضح المواطن في دعواه أن الشركة تعدت على حقوقه الفكرية ونشرت إعلانات في القنوات الفضائية ونشرت بروشورات وإعلانات في الطرق تتضمن صورته للترويج لأحد البرامج التابعة للشركة دون أن تمنحه مستحقاته المادية، وصادق ممثل الشركة على صحة الدعوى، مبينا أن الشركة الشهيرة صورت وأنتجت مادة دعائية لتملك سيارات للسعوديين، وأنها لم تقصد الربح المادي من المشروع، واصفا الدعاية ضمن برامج خدمة المجتمع. وبين ممثل الشركة في رده أن شركته بشهرتها الواسعة أشهرت المواطن صاحب الدعوى ولم يكن هو من قام بإشهار الشركة، مشككا في صحة دعوى المواطن، والذي بدوره أكد على أن الشركة وعدته بمنحه مستحقاته عقب تصوير الإعلان، إلا أنه فوجئ بنشر الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة دون علمه أو إذنه.

وبعد أن درست اللجنة ملف القضية انتهت بتوقيع عقوبة الغرامة بحق الشركة بواقع عشرة آلاف ريال لثبوت تعديها على الحقوق التي يحميها نظام حماية المؤلف، كما أقرت اللجنة بأخذ التعهد على الشركة بعدم العودة لما بدر منها، والالتزام بالأنظمة والتعليمات مستقبلا، ورفض ماعدا ذلك من طلبات.

إلا أن المدعي صاحب الشكوى اعترض على قرار اللجنة أمام ديوان المظالم على اعتبار أن الحكم لم ينصفه، إذ لم تحكم اللجنة بتعويضه واكتفت بالنظر في الحق العام فقط، مطالبا بتعويضه نصف مليون ريال في الحق الخاص. ويأتي قرار المحكمة الإدارية ليلزم الوزارة بإعادة النظر في دعوى المواطن المدعي في الحق الخاص. وقال المحامي والمستشار القانوني سعد المالكي إن ديوان المظالم بهذا الحكم متى ما اكتسب القطعية يكون قد ألزم وزارة الثقافة والإعلام إعادة النظر في قرارها في دعوى المواطن وما طالب به من تعويض في الحق الخاص، كون لجنة النظر عالجت الحق العام وأهملت الحق الخاص.

ضحايا "مسددي القروض" معلمات

المصدر: جريدة الوطن السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=105003&CategoryID=2

جدة: سعود البركاتي

في الوقت الذي ألزمت فيه مؤسسة النقد "ساما" كافة البنوك ومحلات الصرافة بإنشاء وحدة مستقلة ومتخصصة لمراقبة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتبليغ عنها، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن 50% من شكاوى مخالفات عمليات سداد القروض، قدمتها معلمات لوحدات التحريات وهيئة التحقيق والادعاء العام.

وشددت "ساما" على موظفي البنوك وضع البيانات بالعملية المبلغ عنها في متناول السلطات المختصة حتى لا يكونوا عرضة للجزاء، في حين تضمنت شكاوى المعلمات المتضررات من مسددي القروض، تسجيل شيكات ضدهن بمبالغ تفوق المبالغ التي تم سدادها عنهن في البنوك، مما أوقعهن بين الالتزام بسداد مبالغ غير مستحقة نظاما، أو دخول السجن بتهمة إصدار شيكات دون رصيد، بعد أن أبرمن صفقاتهن دون مسوغات قانونية.

دخلت الإجراءات الأمنية والبنكية لرقابة عمليات غسل الأموال والأعمال المشبوهة، التي ينفذها "مسددو القروض" لاستغلال حاجة بعض المواطنين وتحميلهم مزيدا من الديون، حيز التنفيذ عبر استقبال شكاوى المتضررين من هذه العمليات عبر وحدات التحريات المالية بالبنوك، وهيئة التحقيق والادعاء العام.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن 50% من شكاوى تبعات عمليات سداد القروض قدمتها نساء، معظمهن معلمات، لوحدات التحريات وهيئة التحقيق والادعاء العام، وأن شكاواهن تضمنت تسجيل شيكات ضدهن بمبالغ تفوق المبالغ، التي

تم سدادها عنهن في البنوك بمعدل الضعف، مما أوقعهن بين الالتزام بسداد مبالغ غير مستحقة شرعا لهؤلاء المسددين، أو دخول السجن بتهمة إصدار شيكات دون رصيد.
وأوضحت المصادر أنه بالرغم من أن هذه العمليات تتم في الخفاء دون مسوغات قانونية، إلا أنه في حال تقديم الشكوى من المتضرر، واكتشاف استغلال المسدد للمواطن بغرض المتاجرة، ودون ترخيص للوساطة المالية، فإن ما يتبع هذه العملية من عقود وشيكات تكون باطلة كونها بُنيت دون نظام قانوني.
إلى ذلك، تضمنت قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تلقتها الأسبوع الماضي كافة البنوك المحلية ومحلات الصرافة وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة، آليات الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، باعتبار أن التبليغ عن أي عملية أو نشاط مشتبه به، يعد عنصرا هاما لتعزيز قدرة السلطات المختصة على استخدام المعلومات المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.
وطالبت مؤسسة النقد "ساما" البنوك ومحلات الصرافة في هذه اللائحة، بالالتزام بالتبليغ عن العمليات المشتبه بها، بموجب نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقواعد مؤسسة النقد، وأنه يجب على كل موظف في حالة اكتشافه أو اشتباهه بعملية غسل أموال أو تمويل إرهاب أن يبلغ وحدة المراقبة الداخلية لغسل الأموال، وأن يضع كافة الوثائق والبيانات والعمليات ذات الصلة بالعملية المبلغ عنها في متناول السلطات المختصة.
واعتبرت اللائحة أن قيام الموظفين في البنك أو محل الصرافة بالتلميح أو تنبيه أو مساعدة أي عميل أو فرد يشتبه بضلوعه في أي أنشطة غسل أموال يعد بمثابة جريمة جنائية، وأن الموظف المبلغ سيعفى من أية مسؤولية نتيجة تبليغه للجهة المختصة عن هذه الشبهة سواء ثبتت صحتها أو لم تثبت.

محافظ ضباء: رصدنا متحايلين على "السعودة" بـ"عمال نظافة"

أكد توطين حلقات الخضار والأعلاف والأسماك بالكامل

المصدر: جريدة الوطن السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=104948&CategoryID=5

تبوك: عبدالقادر عياد
في الوقت الذي أصبحت فيه حلقات الخضار والأعلاف والأسماك تدار بأيدي شباب سعوديين في محافظة ضباء؛ أكد المحافظ مساعد السديري أن ذلك مرده إلى استمرار الحملات على هذه الأسواق وملاحقة الوافدين ومشغليهم، مؤكداً رصدهم لمتحايلين على السعودة بتشغيل عمال وافدين بدعوى قيامهم بأعمال النظافة أو التحميل.
وأضاف السديري، أن حراك السعودة الذي تشهده المحافظة الذي أسفر عن سعودة كامل حلقات الخضار والأسماك والأعلاف جاء بتوجيه من أمير المنطقة الأمير فهد بن سلطان، حيث شكلت لجان لمتابعة تطبيق ضوابط السعودة في هذه الأسواق. مشيراً إلى أن اللجنة استمرت في متابعة الأسواق وأخذ التعهدات والغرامات على كل من يثبت تشغيله لوافدين، مما اضطرهم أخيراً إلى التوجه إلى تشغيل الشباب السعودي، لافتاً إلى أن نجاح الشباب السعودي في إدارة هذه الأسواق يحتاج إلى فترة انتقالية تسمح له باكتساب الخبرة والقدرة على التحمل، إضافة إلى تشجيع المواطنين الآخرين.
ولم ينف السديري محاولات بعض التجار التحايل على السعودة عن طريق إيجاد وافدين بحجة ممارستهم لأعمال النظافة أو التحميل، مشيراً إلى أن ذلك سيفتح الباب مستقبلاً للاستعانة بهم في أعمال البيع، وهو الأمر الذي كان حاصلاً في تلك الأسواق، إلا أنه أكد على منع وجودهم تحت أي تبرير.
وطالب السديري الشباب باستغلال الفرص المتاحة لهم في هذه المجالات، وألا يعلقوا مستقبلهم بالوظائف، وقال "كثير من الشباب يمضي سنوات عمره في انتظار الوظيفة، بينما يستطيع أن يمارس هذه الأعمال المربحة، حتى يحصل على

الوظيفة المناسبة" مؤكداً أن كثيرا من التجارب الناجحة جعلت الشباب يستمرون في هذه الأعمال واتخاذها كمصدر أساسي لمعيشتهم.

أواصر: 3 آلاف أسرة سعودية في الخارج أحوالهم متعثرة

الزواج من الخارج يضع السعوديين تحت طائلة "الابتزاز" المستمر

المصدر: جريدة الوطن السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=104951&CategoryID=3

الرياض: نايف الرشيد

كشف رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر" الدكتور توفيق السويلم عن وجود 6100 أسرة سعودية منقطعة في الخارج تقدم المساعدات إلى 3100 منها، فيما تعثر تقديم المساعدة إلى 3000 أسرة. يأتي ذلك في الوقت الذي كشفت فيه دراسة بحثية أصدرت نتائجها الجمعية أمس أن السعوديين الذين يتزوجون بشكل غير نظامي في الخارج يقعون فرائس لعمليات نصب وابتزاز.

وشدد السويلم في تصريحات خاصة لـ"الوطن" أمس على ضرورة التنبه للتبعات التي تنتج عن الزواج العشوائي بالخارج وظهور علامات الانحراف الجنائي أو الأخلاقي على أبناء تلك الزيجات.

وبين أن الجمعية تتابع الرعايا السعوديين في 30 دولة في العالم يكثر بها السعوديون. ولفت السويلم إلى أن الجمعية لا تتحفظ على الزواج من الخارج، ولكنها تؤكد على ضرورة احترام العلاقة الزوجية وعدم التهاون في أداء المسؤوليات والواجبات، إضافة إلى ربط الأسر بسفارات خادم الحرمين الشريفين. وأشار إلى وجود جهود مضنية لإلحاق أبناء المتضررين ببرامج الابتعاث الخارجي، إضافة إلى التنسيق مع سفارات خادم الحرمين الشريفين لمتابعة أوضاعهم.

وبين أن عدم إطلاع المواطن سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج على حالات الزواج يأتي ضمن دوافع الخشية من معرفة الأسرة بهذا الزواج. ولفت إلى أن الجمعية أجرت نحو 16 دراسة بحثية شاملة تناولت موضوعات منها تأخر الزواج وحالات العوانس، إضافة إلى متابعة حالات الطلاب الذين يذهبون إلى الدراسة في الخارج إما إلى أوروبا أو عدد من الدول المتقدمة.

وكانت الجمعية أعلنت أمس، عن نتائج دراسة أعدتها لقياس حقيقة الكلفة التي يتكبدها السعوديون نتيجة زواجهم من الخارج، وأخضع لها أكثر من 100 سعودي. وخلصت الدراسة إلى أن هؤلاء يقعون تحت طائلة الابتزاز المستمر من الزوجة وأهلها، ويتكبدون تكلفة باهظة بخلاف ما كانوا يتصورون.

وعرضت الدراسة التي أعدها نخبة من الباحثين السلبيات الناجمة عن زواج أبناء المملكة من الخارج والتي شملت التكاليف المادية الباهظة والتي تفوق في كثير من الأحيان تكاليف الزواج في المملكة، ومنها نفقات السفر المتكرر، ومتطلبات الإقامة في بلد الزوجة وكذلك استقدام أقارب الزوجة للزيارة أو أداء العمرة والحج على نفقة الزوج. وتضمنت سلبيات الزواج العشوائي من الخارج والتي رصدتها الدراسة تعرض الأزواج السعوديين لابتزاز مستمر من قبل الزوجة وذويها الذين يرون في هذا الزواج صفقة أو مشروعا يجب أن يدر عائدا لا يتوقف.

وكشفت الدراسة من خلال إفادات بعض الأزواج السعوديين ممن تزوجوا من الخارج أن عددا من الزوجات كن في الأصل متزوجات وعلى ذمم أزواج آخرين من بني جلدتهن وأنهم اكتشفوا أن الزواج لم يكن أكثر من وسيلة للحصول على المال أو المجيء إلى المملكة ومن ثم الحصول على الجنسية السعودية. وأوضحت الدراسة أن الكثير من الزوجات يتغير سلوكهن ومعاملتهن لأزواجهن بعد قدومهن للمملكة والحصول على الجنسية.

ولفتت الدراسة إلى معاناة الأزواج والأبناء نتيجة اختلاف القيم والعادات والتقاليد في بلد الأم عنها في المملكة، بالإضافة إلى عدم حصول كثير من أبناء المتزوجين من الخارج - بطرق غير نظامية - على الوثائق التي تثبت هويتهم تبعا لجنسية الآباء السعوديين، مما يصعب من حصولهم على فرص التعليم والرعاية الصحية في بلدان أمهاتهم وخاصة في حال وفاة الأب أو انفصاله عن الأم.

وأشارت الدراسة إلى أن عددا من أبناء المواطنين الذين تزوجوا من الخارج، سقطوا في مستنقع الجريمة - بعد انفصال الوالدين لعدم وجود من يرعاهم أو ينفق عليهم وبعضهم تعرض لتأثير جهات سعت لطمس هويتهم الإسلامية، في بلدان الأم في غياب الأب. وأرجعت الدراسة أسباب زيادة نسبة العنوسة بين الفتيات السعوديات في جانب منها إلى تنامي ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج والتي حرمت الآلاف من بنات الوطن من حقهن في الزواج وبناء أسرة وجعلتهن عرضة لأمراض الاكتئاب والاضطراب النفسي والسلوكي.

وحددت الدراسة عددا من الأسباب التي تغذي ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج، وفي مقدمتها المغالاة في المهور ومتطلبات الزواج في المملكة من سكن وأثاث والتي تفوق قدرة كثير من الشباب الراغبين في الزواج.

• الرقابة والتحقيق" ترصد تغيب • مديري إدارات" وتكثف أعمالها صيفاً

المصدر:صحيفة الحياة السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://alhayat.com/Details/414800

جدة - فهد الحسني

رصدت هيئة الرقابة والتحقيق خلال جولات ميدانية لمراقبة دوام موظفي الدولة في عدد من القطاعات خلال فترة الصيف الحالي تغيب موظفين رسميين على مستوى مدير إدارة، مدير قسم، موظفين من ذوي المراتب الدنيا في قطاعات حكومية حيوية لها علاقة مباشرة بالجمهور.

وكثفت الهيئة من جولات منسوبيها على القطاعات الحكومية كافة لرصد حضور وانصراف موظفي الدولة والقضاء على ما سمته بـ «التسيب الوظيفي».

وكشف مصدر في الهيئة لـ «الحياة» عن رفع بعض اللجان المختصة بمراقبة دوام موظفي الدولة في مناطق الرياض، مكة المكرمة، والشرقية ملاحظات حول تغيب عدد من موظفي الدولة وانصراف آخرين قبل انتهاء وقت الدوام الرسمي، إضافة إلى رصد نفس الملاحظات في مدن ومحافظات أخرى.

وأوضح المصدر أن الهيئة سجلت الملاحظات كافة في دفاتر الضبط وسيتم اتخاذ ما وصفها بالإجراءات النظامية الصارمة الكفيلة بمعاقبة أي موظف حكومي تقاعس عن تأدية عمله الموكل إليه، ورصد ما تتخذه الأجهزة الحكومية من إجراءات تجاه الموظفين المتسيبين.

وقال: «إن حالات التأخير في دوام مسؤولين كبار على مستوى مدير إدارة ومديري أقسام من بين الملاحظات المرصودة».

ونفى المصدر أي تأخر في مراقبة أداء موظفي الأجهزة الحكومية، مؤكداً أن لدى الهيئة خططاً مرنة ومحكمة تخولها القيام بجولات مفاجئة وليست جولات مجدولة على الأجهزة الحكومية كافة حسب الأنظمة والتعليمات التي تسير عمل الهيئة، وهذه الخطط لا تقتصر على فترات الإجازات الصيفية بل تشمل كذلك مراقبة دوام الموظفين خلال شهر رمضان المقبل وإجازة العيد.

وأكد أنها تشمل أيام السنة كافة ويتم خلالها الرفع بالملاحظات التي يتم تسجيلها على الموظفين في القطاعات كافة بمختلف مراتبهم الوظيفية دون استثناء، مشيراً إلى أن هناك موظفين متقدمين لإداراتهم بأعذار طبية وظروف خاصة غيبتهم عن أداء أعمالهم يتم رصدها، والتحقق مع إداراتهم منها، فعملية المراقبة ليس هدفها التسلط بقدر ما تهدف إلى ضمان تأدية موظفي الدولة لواجباتهم الوظيفية للمواطنين والمستفيدين.

وأفصح عن تلقي الهيئة شكاوى بعض المواطنين في إدارات محددة حول تأخر موظفين أو عدم وجودهم على مكاتبهم، مضيفاً «ويتم التعامل مع هذه الشكاوى بشكل فوري إذ يتم رصد أي ملاحظة ترد دون تأخير، إضافة إلى الجولات المستمرة التي تقوم بها الهيئة في مدن ومحافظات المملكة كافة».

وأتاح نظام تأديب الموظفين لهيئة الرقابة والتحقيق مراقبة دوام منسوبي الجهات الحكومية التي لها علاقة مباشرة مع الجمهور بحيث تتولى الهيئة بمختلف فروعها القضاء على ظاهرة عدم الانضباط والتسيب الوظيفي وتنمية الرقابة الذاتية لدى منـسوبي الأجهزة الحكومية المختلفة، وخولها النظام إعداد خطابات إبلاغ نتائج تلك الجولات مع رصد الظواهر المتعلقة بدوام الموظفين، إضافة إلى المتابعة الدورية لدوام الأيام السابقة لجولات الهيئة، ومتابعة ما تتخذه الأجهزة الحكومية على ما أبلغت به من قبل الهيئة من ملاحظات في ما يتعلق برقابة الدوام.

مدينة الملك فهد الطبية لمواطن: لا يوجد لدينا استشاري مسالك بولية"

المصدر:صحيفة الحياة السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://alhayat.com/Details/414817

الرياض - تركي العقيل

من جهته، قال رئيس اللجنة الطبية في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي إن الحق باق لمن حصل له خطأ طبي، في الحصول على التعويض، ولكن بعد المرور على الهيئة الطبية الخاصة بالأخطاء الطبية الموجودة في الوزارة الصحية.

وقال الحازمي في حديث إلى «الحياة» أمس: «أي خطأ طبي له آلية معينة في المعالجة، فتقدم التقارير المدعومة بالمستندات للهيئة الطبية الشرعية والتي يصادق على قراراتها مجموعة يترأسهم قاضي استئناف، وينظر هل حصل فيها خطأ طبي وما هي ظروفها، وهل سببه فعلاً إهمال طبي، فإن شُك أنه خطأ طبي يقدم للهيئة، من خلال مدير الشؤون الصحية في المنطقة، وينظر في أمره»، مضيفاً: «إذا تأكد أنه خطأ فينظر من هو الطبيب الذي قام بالعملية، والجهة التي يعمل فيها، وينظر في حجم العقوبات التي تضعها على المنشأة، والجزاءات التي استحقها المتضرر بنظام الممارسة الطبية، والتعويضات التي يستحقها».

وأكد أنه «قبل التساؤل عن توافر استشاريين أو متخصصين في أي منشأة فإنه ينظر إلى المنشأة الصحية هل هي مركز رعاية أولية أو مستشفى عام، وكم سعته، وهل هو تخصصي أو مستشفى مرجعي، ولكل منشأة تعريف، هو الذي يملي أن يكون هناك استشاري لكل تخصص، وهناك مستويات مختلفة للمنشآت الصحية، فالمنشآت المرجعية من المهم أن يكون فيها متخصصون وكذلك المستشفيات العامة والتخصصية».

العمل" تتجه لتطبيق برنامج جدارات" لإتاحة فرص الترقيات لموظفيها

المصدر: جريدة اليوم الخميس 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53212.html

غازي القحطاني ـ الرياض

تتجه وزارة العمل لتنفيذ برنامج الجدارات والذي يقوم بتنفيذ آلية الترقية بالمسابقة بين موظفي الوزارة، حيث ستكون الترقيات متاحة لكل الموظفين بعد أن كانت غير متاحة حيث يقوم البرنامج على تطبيق مبدأ العدالة والشفافية بين موظفي الوزارة.

والذي سيسهم في تقديم حلول جوهرية تتمثل في إمكانية نقل الموظفين إلى أعمال أخرى بعد الحصول على برامج تدريبية وتطويرية بعد تحديد ميول كل موظف ليتم التأهيل المناسب حتى يصل الموظف إلى مرحلة الحصول على الحوافز والمكافآت التي سيتم رصدها للمتفوقين المجيدين والمبدعين في أعمالهم، ومن أهم أهداف هذه الآلية اختيار الأشخاص الذين لديهم جدارات ومن ثم احتمالية تطويرهم لجدارات عالية وهذا التوجه يؤكد على شفافية الوزارة وعدالتها في اختيار وترقية من يستحق فمعرفة ما يتيحه العمل للموظف وما يتيحه الموظف لنفسه تعد المحرك الرئيسي في الوصول إلى الرغبة الحقيقية في الحصول على الترقية.

كما تعمل الوزارة جاهدة على أن يكون هناك تطابق بين الوظيفة وميول الموظف للوصول إلى أفضل النتائج من خلال قياس درجات العبء الوظيفي التي تندرج ضمن برنامج الملاءمة الوظيفية وهناك برنامج اليوم الكامل مع الموظفين والمراجعين وفيه سيقوم عدد من قيادات الوزارة على رأسهم الوزير والنائب ووكلاء الوزارة بزيارات ميدانية لجميع مكاتب العمل في أنحاء المملكة وذلك دعماً لعمليات التواصل البناء والمباشر في مواقع العمل لتذليل العقبات.

يشار الى أن برنامج «جدارات» التدريبي الذي تعمل به العديد من الجهات في تطوير وترقية مواردها البشرية يهدف الى تنمية وتطوير الجدارات والمهارات الشخصية لدى المتدربين.

إضافة الى إكساب المتدربين مهارات حديثة ومتنوعة ومن متطلبات جدارات سوق العمل وتحقيق الهدف الاستراتيجي للكلية في الرفع من مستوى مخرجاتها وإكسابهم الاحترام لدى سوق العمل.

ويتضمن عادة من ست عشرة جدارة والتي ثبت أنها تميز المتفوقين في الشركة، بحيث تشكل أساس التفوق في العمل الذي يُبنى عليه تنقيح جميع تطبيقات الموارد البشرية، مثل: قرارات الاختيار ، والتعيين، والترقية، وتخطيط المسارات الوظيفية، وتحديد الاحتياجات التطويرية والتدريبية للموظف، ولهذا اتجهنا لبناء القاموس ليكون المرجع الأساسي لتطبيقات الجدارة على مستوى الجهة المعنية بتنمية موارادها البشرية، حيث يتضمن المواصفات القياسية للمتفوقين في العمل التي تم تصنيفها من خلال ثلاث مجموعات للجدارات والتطبيقات ذات العلاقة بها وهى :

الطاقات الداخلية: الجدارات ذات العلاقة بالموارد الداخلية للمدير، وهي: دوافع الإنجاز، القدرة على التكيّف، الحس الاستثماري، الثقة، الالتزام، الاهتمام بالسلامة.

ملكات ذهنية: الجدارات التى توضح كيفية معالجة المدير للمعلومات المتاحة له واستخدامها وهي: التفكير التحليلي، التفكير الشمولي، الخبرة التخصصية.

العلاقات بالآخرين: الجدارات التي تحدد الطريقة التي يتناول بها المديرون علاقاتهم مع الآخرين داخل الشركة وخارجها (الرؤساء، الزملاء، المرؤوسون، العملاء) وهي: مراعاة الآخرين، قيادة التغيير، خدمة العملاء، تطوير الآخرين، التأثير على الآخرين، المصداقية، العمل الجماعي.

مكافحة الفسادتتدخل في قضية تعيين خريجي الحاسب الآلي

التربية حولت وظائفهم لـ(مساعد إداري) وحرمتهم منبدل الحاسب

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387065

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

تدخلت هيئة مكافحة الفساد في قضية تعيين خريجي الحاسب الآلي المعينين في وزارة التربية والتعليم بعد أن قامت الوزارة بتغيير مسمى وظائفهم من»مسجل معلومات»إلى «مساعد إداري» وتعيينهم على المرتبة السادسة بدلا من المرتبة السابعة :» حسب تصنيف وزارة الخدمة المدنية وحرمانهم من بدل الحاسب الآلي.

وتلقى الموظفون المتقدمون بالشكوى اتصالات هاتفية من الهيئة للاستفسار عن وضعهم الوظيفي ومطالبهم الرئيسية.

وقال كل من سامي الربيعي وعلاء السليماني ومصلح الشيخي وعبدالمحسن الثبيتي وعامر عرب وحامد عيدروس وفريد الثبيتي لـ(المدينة) إنهم تقدموا بشكواهم إلى هيئة مكافحة الفساد بعد أن سدت كافة الطرق أمامهم للحصول على حقوقهم الوظيفية التي سلبتها وزارة التربية والتعليم على حد قولهم مشيرين إلى أن نظام الخدمة المدنية ينص على تعيين خريج الحاسب الآلي على المرتبة السابعة الدرجة الثالثة.

وأضافوا قائلين:» تم تثبيت زملائنا المتعاقدين ضمن الأوامر الملكية كلا على ما يستحقه حسب النظام بينما تم تعيننا على وظيفة (مسجل معلومات) بالمرتبة السادسة» مشيرين إلى أن وزارة التربية والتعليم قامت بتغيير مسمى وظائفهم من (مسجل معلومات) إلى (مساعد إداري) وحرمانهم من بدل الحاسب الآلي لافتين إلى أن زملائهم في الوزارات الأخرى تم تعيينهم على المرتبة السابعة الدرجة الثالثة.

وأبانوا أن قرار تحويل وظائفهم إلى مساعد إداري ترتب عليه إلغاء بدل الحاسب الآلي المقدر بـ 15% من إجمالي الراتب الأساسي مشيرين إلى أن التشكيلات المدرسية التي اعتمدها سمو وزير التربية والتعليم تضمنت مسمى مسجل معلومات من خريجي الحاسب الآلي.

من جهته قال مصدر في وزارة التربية والتعليم إن الوزارة ليست الجهة المخولة بالترشيح لشغل الوظائف التي تضمنها الأمر الملكي الكريم مشيرا إلى أن التصنيف يتم من قبل وزارة الخدمة المدنية وهي الجهة المسؤولة عن هذه الوظائف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مسؤول لـ"الاقتصادية" : لا يجوز أن يطولهم أي تكاليف علاجية

قانونيون: الحديدية" ملزمة بعلاج وتعويض ركاب القطا

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/06/29/article_670926.html

محمد الشهري من الرياض

أكد لـ "الاقتصادية" قانونيون أن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ملزمة وفقا للقوانين الدولية والمحلية بعلاج وتعويض ركاب قطار الرياض - الدمام، الذي وقع له حادث أمس الأول نتج عنه وفق إحصائيات أولية إصابة نحو 40 راكبا، مشيرين إلى أن على المؤسسة أن تتحمل جميع التكاليف العلاجية والأضرار التي لحقت بالركاب، كما أنها ملزمة بتحمل أي أضرار أخرى كأضرار لحقت بالأمتعة أو الممتلكات الخاصة بالمسافرين على متن قطاراتها، وذلك في حال لم تكن المؤسسة مؤمنة على قطاراتها تأمينا شاملا، ومن ضمن هذا التأمين الشامل التأمين على الركاب ضد أي أضرار تحصل بسبب الحادث الذي تعرض له القطار.

وأوضح علي العساف مدير الإدارة القانونية في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض وجدة، أن مبدأ التعويضات للركاب في أي نقل عام في جميع أنحاء العالم، أمر إلزامي وموجود في معظم الدساتير والقوانين والعرف الدولي، عن أي أضرار تلحق بركاب أي وسيلة نقل عامة أو بالآخرين وبالمنشآت، ولذلك فعلى الجهات المعنية المتسببة في الحادث مثل المؤسسة العامة لسكة الحديد أن تتحمل علاج المصابين وتعوضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها.

من ناحيته قال الدكتور فهد العنزي عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى، "لا ينبغي بأي حال من الأحول أن يطول أي راكب أي خسارة أو مديونية أو تكاليف مادية، وخاصة العلاجية، أو من أي نوع آخر من جراء هذا الحادث".

في مايلي مزيد من التفاصيل:

أكد لـ "الاقتصادية" الدكتور فهد العنزي عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى، أن على المؤسسة العامة للخطوط الحديدية أن تتحمل جميع التكاليف العلاجية والأضرار التي لحقت بالركاب، كما أنها ملزمة بتحمل أي أضرار أخرى كأضرار لحقت بالأمتعة أو الممتلكات الخاصة بالمسافرين على متن قطاراتها، وذلك في حال لم تكن المؤسسة مؤمنة على قطاراتها تأمينا شاملا، ومن ضمن هذا التأمين الشامل التأمين على الركاب ضد أي أضرار تحصل بسبب الحادث الذي تعرض له القطار.

وقال: "إن كانت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية مؤمنة على قطاراتها، فعلى شركة التأمين أن تتحمل جميع الأضرار التي لحقت بالركاب، وذلك باعتبار أن حوادث القطارات تعتبر من حوادث السير، وبالتالي فإنها ملزمة بعلاج المصابين تحت بند وثيقة التأمين الشامل.

وحول تعويض الركاب بقيمة التذاكر، أوضح العنزي، أن هذا الإجراء ملزم ومفروغ منه لأن الغاية من حصولهم على التذاكر لم تتحقق وهي وصولهم إلى الموقع المقصودة بأمان، وبالتالي هذه مسألة قانونية أخرى، مشيرا إلى أن هناك أضرارا متنوعة قد تحصل غير الأضرار الجسدية كالأضرار المتعلقة بأمتعة الركاب، وجميعها يجب التعويض عنها، ولكن الأضرار الجسدية هي التي يتم التعويض عنها في المقام الأول.

وقال: "لا ينبغي بأي حال من الأحول أن يطول أي راكب أي خسارة أو مديونية أو تكاليف مادية، وخاصة العلاجية، أو من أي نوع آخر من جراء هذا الحادث.

وفيما يخص توزيع المصابين بين المستشفيات الحكومية والخاصة، قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى: "إن أهم شيء في ذلك عدم تحمل المصابين أي تكاليف علاجية، ومن يتحمل ذلك هو الجهة المتسببة في الحادث أو الجهات التي تحملت تكاليف علاجهم سواء كان ذلك بالاتفاق مع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية أو مع غيرها".

من جهته، أوضح علي العساف مدير الإدارة القانونية في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض وجدة، أن مبدأ التعويضات للركاب في أي نقل عام في جميع أنحاء العالم، أمر إلزامي وموجود في معظم الدساتير والقوانين والعرف الدولي، عن أي أضرار تلحق بركاب أي وسيلة نقل عامة أو بالآخرين وبالمنشآت، ولذلك فعلى الجهات المعنية المتسببة في الحادث مثل المؤسسة العامة لسكة الحديد أن تتحمل علاج المصابين وتعوضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها.

اليوم.. العمل" تطبِّق المرحلة الثانية من تأنيث المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120630/fr2.htm

الجزيرة - سفر السالم:
تبدأ وزارة العمل بدءاً من اليوم في تطبيق قرار تأنيث المحال النسائية المتخصصة في بيع أدوات التجميل، والمحال التي تبيع الملابس الداخلية وأدوات التجميل ضمن مبيعات أخرى، وهي الجزء الثاني من خطة تأنيث المستلزمات النسائية الذي بدأ في المحال المتخصصة في بيع الملابس الداخلية النسائية فقط، الذي طُبّق في شهر صفر الماضي. وتستهدف وزارة العمل من هذا الإجراء فتح آفاق عمل للمرأة السعودية وسط بيئة مناسبة تحافظ على كرامتها، من خلال ضوابط صارمة، تمنع دخول الرجال أو الاختلاط بهم. وبذلت وزارة العمل خلال الفترة الماضية جهوداً كبيرة من خلال التواصل مع المستثمرين لتهيئة مواقع العمل للسعوديات؛ حيث ألزمت صاحب العمل بأن يحجب رؤية ما بداخل محل بيع المستلزمات النسائية إذا كان المحل مخصصاً للنساء فقط، ويُمنع الرجال من دخوله، ويُحْظَر على صاحب العمل حجب رؤية ما بداخل المحل إذا كان مخصصاً للعوائل. ومن بين الشروط أن يُحْظَر على صاحب العمل توظيف عاملين وعاملات معاً في محل واحد، ويُستثنى من ذلك المحال متعددة الأقسام، التي يجوز لها توظيف العاملين والعاملات متى كانوا في أقسام مختلفة، ويجب في هذه الحالة ألا يقل عدد العاملات في المحل عن ثلاث عاملات في الوردية الواحدة.

(الجزيرة) أثارت القضية بعد تداول مقطع "فيديو" برأس تنورة

عمالة جائلة تصنع حلوى "شعر البنات" في غرف سكن شعبي

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120630/ln38.htm

الدمام - سلمان الشثري

تمكنت وكالة الخدمات ممثلة بالإدارة العامة لصحة البيئة بأمانة المنطقة الشرقية، بالتعاون مع بلدية رأس تنورة، من ضبط شبكة عمالة جائلة تبيع «حلوى شعر البنات» عبر تمركزها عند إشارات مرورية في الدمام، ورأس تنورة، إضافة إلى ضبط المصدر الذي يقوم بتوزيع كميات الحلوى على الباعة المخالفة.

وتعود التفاصيل بعد ضبط الجهات الرقابية في بلدية رأس تنورة عاملاً متجولاً يعمل في إحدى المستشفيات يقوم ببيع «حلوى شعر البنات» عند إشارات المرور، واتضح بعد التحقيق معه من قبل بلدية رأس تنورة أن مصدر المنتج في حاضرة الدمام بحي البادية. وبعد الشخوص على الموقع لوحظ وجود عامل يعمل لدى إحدى الشركات الخاصة الكبرى يقوم بتوزيع المنتج على الشارع العام، وتم ضبطه ومصادرة الكمية. كما تم الاستدلال من العامل على (مصدر المنتج) وهو عبارة عن منزل شعبي قديم بحي الجلوية.

وبعد مداهمة الموقع وتفتيشه تبين أنه عبارة عن غرفة تصنيع لحلوى شعر البنات، إضافة إلى آلات ومعدات تستخدم لإعداد الحلوى وأكياس من السكر، وبعض الصبغات الصناعية والتي تم مصادرتها.

من جهته أكد مدير العلاقات العامة والإعلام والمتحدث الرسمي لأمانة المنطقة الشرقية محمد الصفيان، على حرص أمانة المنطقة بتقصي العمالة الجائلة التي تبيع هذه المواد الغذائية لمنعها وتطبيق العقوبات اللازمة عليهم، واتخاذ الغرامات المستحقة عليهم وفق لائحة العقوبات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

هذا وكانت (الجزيرة) رصدت قبل نحو شهر مقطع فيديو لإحدى عربات نقل النفايات تجوب شوارع محافظة رأس تنورة، وهي تحمل أكياساً لحلويات الأطفال بهدف بيعها بالمتنزهات.

أسرة فرد في أمن الطرق أصيب أثناء العمل تناشد نقله إلى الرياض

المصدر: جريدة الشرق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/06/30/369563

الدمام – الشرق

ناشدت أسرة أحد أفراد قوة أمن الطرق في المنطقة الشرقية، صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز وزير الداخلية نقله إلى أحد مستشفيات الرياض، على إثر إصابة بليغة تعرض لها أثناء قيادته لدوريته الأسبوع الماضي.

وقالت أسرة الجندي فهد صالح الشمري إن ابنها منوم منذ الثلاثاء الماضي في مستشفى الدمام المركزي بعد إصابته بكسور في فقرات في الظهر، يحتاج إلى تدخل عاجل والنقل إلى مستشفيات الرياض المتخصصة أو أي مستشفى آخر في الخارج، خاصة في ظل نصيحة الأطباء بضرورة نقله فوراً. وبيّن شقيقه محمد صالح الشمري أن أخاه أصيب وهو يؤدّي واجبه الوطني، عندما حاول استيقاف أحد المخالفين فتعرّضت الدورية للانقلاب، ونقل إلى المستشفى. وقال إن الأطباء رأوا خطورة إجراء العملية في الدمام، وناشد وزير الداخلية قائلاً «هو ابن الوطن، ولن يبخل عليه بشيء».
وقال الشمري كلنا فداء للوطن، نفديه في السراء والضراء، مثمنا اهتمام قيادة أمن الطرق التي رفعت برقية عاجلة إلى الأمن العام منذ اللحظات الأولى للحادث.

أوصاه والد الفتاة بالالتزام بالصلاة ووضعه شرطاً في العقد

جميل" تزوج مقابل عشرة مصاحف داخل سجن "بريمان" وأنجب طفلين

المصدر: جريدة الشرق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/06/30/369548

جدة – خالد الصبياني
تزوج النزيل المواطن جميل في سجن بريمان في جدة مقابل عشرة مصاحف من القرآن كمهر لزوجته، التي عقد قرانه عليها وهو داخل السجن، حيث أوصاه والد الفتاة بالالتزام بالصلاة ووضعه شرطاً في العقد.
وأكد النزيل لـ»الشرق»، أنه مسجون منذ 13عاماً، وقد صدر بحقه حكم شرعي بالقتل تعزيراً، مبيناً أنه نادم أشد الندم على سبب وجوده في السجن. وزارت «الشرق» زوجة النزيل، التي بينت أنها تزوجته قبل خمسة أعوام، حيث يتم لقاؤها معه من خلال الخلوة الشرعية داخل السجن، مبينة أنها أنجبت منه عناد وجوري، وأنها حامل وستلد خلال الأشهر القليلة المقبلة. وذكرت أنها تعيش حالة من الحزن وأنها موكلة أمرها لله – تعالى – مبينة أن ابنيها يسألانها عن عودة والدهما للمنزل دائماً، فهما متعلقان به كثيرا، وتوضح «أنهما يجلسان حول والدهما في السجن ويتقطع قلبي عليهما». من جانبه أوضح الاختصاصي الاجتماعي عبدالله مزمومي بسجن بريمان، أن النزيل جميل موجود داخل السجن منذ 13 عاما، وأنه يتمتع بخلق عال ومحافظ على صلاته، فهو رئيس العنبر على السجناء الآخرين، يواسيهم وينظر لاحتياجاتهم، سائلا العلي القدير أن يعوضه خيرا عن كربته.

مكافحة الفساد" تطالب مديريات الشؤون الصحية بأسباب تعثر المشروعات

المصدر: جريدة الشرق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/06/30/369900

أبها – عبده الأسمري
طالبت هيئة مكافحة الفساد مديريات الشؤون الصحية بمناطق المملكة بتقديم تقارير فنية عن المستشفيات المعتمدة في الميزانيات السابقة ومدى الإنجاز الذي تم بشأنها. وعلمت «الشرق» أن الهيئة خاطبت مديري الشؤون الصحية بعد الكشف عن قصور وتأخير في تنفيذ بعض المباني التي شخص إليها مندوبون من الهيئة.
وأكد مصدر لـ»الشرق» أن هناك مساءلات لمديريات الصحة عن تداعيات تأخير تشغيل بعض المستشفيات رغم اكتمال المباني ووجود تأخير في تنفيذ بعض المرافق في بعض المستشفيات وخصوصاً سعة الخمسين سريراً التي أقرتها الصحة في عدد من المراكز التابعة لمحافظات المناطق. وأكد المصدر أن وزارة الصحة طلبت من بعض مديريات الشؤون الصحية مبررات لتأخير بعض المشروعات وعدم جدولة مشروعات معتمدة وطالبت بعقوبات على المقاولين المتقاعسين عن العمل وفق أنظمة ولوائح العقود ومساءلة مديري مشروعات ومسؤولي أقسام حول بعض مكامن الخلل الذي كشفت عنه هيئة مكافحة الفساد.

استحدثتها الوزارة لإبعاد الطلاب عن طريق الموت".. فنقلتها إدارة التعليم لوسط المدينة

المصلحة العامة تحرم سكان ثمانية أحياء في جدة من مدرسة ثانوية

المصدر: جريدة الشرق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/06/30/369208

جدة – محمد النغيص
أبدى سكان حي القرينية بمنطقة الخمرة بجنوب جدة دهشتهم من قرار إدارة التربية والتعليم بنقل المدرسة الثانوية، التي استحدثت مؤخراً بالحي إلى وسط المدينة، الأمر الذي أربك حساباتهم وحسابات الأحياء السبعة المجاورة التي كانت ستستفيد من المدرسة.

وقال عدد من السكان لـ»الشرق» إنهم غير مدركين حتى الآن الأسباب الحقيقية التي بُني عليها هذا القرار، بعد أن حصلوا عقب سنوات طويلة من المطالبات على موافقة وزارية باستحداث مدرسة ثانوية «مسائية» تضاف إلى المدرسة المتوسطة القائمة حالياً، وهو ما وضع حداً لقلقهم ومعاناة أبنائهم الذين يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة ثانوية في حي القوزين الذي يبعد عنهم عشرين كيلومتراً، ويسلكون خلالها ما أطلق عليه «طريق الموت» الذي تقطعه عشرات الشاحنات، وهو ما أوقع بعضهم ضحية للحوادث المرورية.

وقال على الحربي إنهم صدموا من قرار الإدارة الذي أبلغوا به قبل حوالى أسبوعين، وهو ما أفسد عليهم فرحتهم وجعلهم في حيرة من أمرهم، على الرغم من أن الموافقة الوزارية صدرت باستحداث هذه المدرسة بحيهم.

وأضاف صالح سوعان إن مسؤولين قاما بزيارة موقع المدرسة للوقوف عليها بعد استحداثها بشهرين، ورفعا تقريراً للإدارة، مشيراً إلى أن السكان رفعوا شكوى باسمهم إلى إدارة التربية للتظلّم من قرارها. ولفت إلى أنهم الآن يعانون في تسجيل أبنائهم في المدارس للعام الدراسي المقبل، بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للمدارس أو بعدها عن الحي أو عدم توفر أبسط الخدمات بها، من ملاعب ومختبرات وغيرها.

وذكر محمد الأسمري أنه من المفترض أن تخصص قطع أراض في كل مخطط لبناء المدارس بدلاً من عملية البحث التي تقوم بها الوزارة لاحقاً لبناء المدارس أو اللجوء لاستئجار المباني.

أما مبارك البلوي فأشار إلى أن المدرسة المشار إليها استحدثت في الحي، وعين لها مدير ومدرسون، لكنها ودون سابق إنذار سُحبت منهم.

من جانبه أكّد المتحدث الرسمي باسم إدارة التربية والتعليم في جدة عبدالمجيد الغامدي لـ»الشرق» أنه وبالرجوع إلى الجهات المختصة تبيّن أن قرار نقل المدرسة جاء للمصلحة العامة، حتى تخدم أكبر شريحة ممكنة من الطلاب.

جيل جديد ينتظر إتاحة فرصة" أمام توجس موظفين على وجه التقاعد"

صراع الأجيال في العمل!

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/06/30/article748004.html

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي

تتعاقب الأجيال جيلاً خلف آخر، وتزداد الفجوة بين كل واحد منهما باختلاف المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية، مما صعّب إمكانية قبول كل فرد من بين جيلين مختلفين لطريقة تفكير الآخر، فضلاً عن إمكانية أن يحتل الشاب موقع من سبقه عمراً واقترب موعد الإحالة إلى التقاعد.. ما شكل صراعاً بين الأجيال في معظم مجالات العمل، حيث أصبح بعض كبار وقدامى الموظفين غير مقتنعين بكيفية عمل الموظفين الجدد الذين بدورهم يرون أن وجود تلك الفئة قد عطّل من طاقاتهم المتوقدة للعمل بروح شابة ومتحمسة..

"الرياض" تناقش عبر هذا التحقيق الفجوة بين الأجيال في المجالات الوظيفية من الناحية النفسية.

تعارض فكري

بآمال كبيرة وفكر مشع، تحصلت "أمل" على فرصة عمل في إحدى المنشآت بعد تخرجها في الجامعة، إلاّ أنها وجدت الواقع مختلفاً عمّا حلمت به ورسمته في مخيلتها، نظراً لاتساع الفجوة العمرية بينها وبين زميلاتها اللاتي سبقنها في العمل، والتعارض الفكري بينهن، فضلاً عن نظرات استحقار منهن لها، إلى جانب التقليل من فكرها وعملها، بغية كبح جماح حماستها المتقدة نحو مستقبل أفضل بدماء جديدة تساعد المنظومة على التغيير والتجديد.

وقالت: "تعرضت يوماً إلى أزمة ربو حادة أجبرتني على عدم المجيء للعمل يومها، وفي صباح اليوم التالي تفاجأت بإنذار على مكتبي من مدير القسم؛ نتيجة وشاية مغرضة من إحدى الزميلات كان هدفها إحباطي وزعزعة توازني فكريا وعمليا، ما يجعلني أعاني دوماً من تلك النميمة المغرضة من (شللية) العمل، على الرغم من أن أدائي الوظيفي يُصنّف بالممتاز في بداياتي بعد أن تفوقت على من سبقني بعشرات السنين".

محاولة تهبيط

ولم تكن "أريج" أوفر حظاً من "أمل"؛ فطبيعة عملها الميدانية وحماسها المُتقد جعلها تعمل لساعاتٍ طوال من دون كللٍ أو ملل، وبعد جهد يومين متواصلين تفاجأت بخطاب منع؛ وذلك لأن إحدى زميلاتها القديمات أكدت للمسؤول أن "أريج" لم تعمل أي شيء، وكانت تسبب ربكة في العمل، مبينةً أن الإثبات كان أصعب من الوشاية نفسها!.

أحزاب قديمة

ولغة الرفض الصامتة لأي موظف جديد امتدت لتطال الشاب "أحمد"، حيث أن طاقاته المتفجرة بالعطاء والإصرار دفعته للعمل وهو لايزال طالباً على مقاعد الجامعة ليطبق ما تعلمه مهنياً؛ بهدف اكتساب الخبرة والمهارة نتيجة التجربة، إلاّ أن "الأحزاب القديمة" في عمله كانت تعترض طريقه وتحاول التقليل من شأنه وعمله الواضح؛ نتيجة خوفهم من الطاقة الجديدة المتدفقة التي ستكشف الفرق بين قدرات كل فرد منهم، ما جعلهم يقللون من أعماله، ويذكرون له أنه سبق لهم أن عملوا مثلما عمل منذ فترة طويلة، وأن أفكاره مكررة وقديمة، بل يطالبون مسؤوليهم بتجاهلها؛ لأنها مطروحة منذ أعوام، مبيناً أنهم عندما يرون علامات الإعجاب والتشجيع من المسئولين يحاولون التقليل منه بنظرية "تذكرني بنفسي وبشبابي"!، وكأن لسان حالهم يقول "لم تعمل شيئاً جديداً" بينما هو خلاف ذلك، مشيراً إلى أنه لا ينكر فضل بعضهم ممن مدّ له يدُ العون في بداياته ودعموه بخبراتهم نحو الأمام بعبارات التشجيع والتأييد، وتبنّوه عملياً بإنارة الطريق أمامه وتجنيبه الأخطاء.

حسد النجاح

وأكدت "ندى سالم" أن بدايتها كانت حماسية على الرغم من صغر سنها وقلّة خبرتها العملية، فكانت ترغب العمل في أي منشأة نسائية كبيرة ذات سمعة مرموقة، حتى ابتدأت في وظيفة أخصائية علاقات عامة في إحدى القطاعات الخاصة المهتمة بتنظيم المعارض، وبحكم عملها نجحت في تكوين شبكة واسعة من العلاقات مع المستثمرات والشخصيات الاعتبارية من القيادات النسائية؛ الأمر الذي جعل صاحب الشركة يعتمد عليها اعتماداً كلياً في التعامل مع هؤلاء؛ فبدأت تظهر بوادر "الغيرة" و"الحقد" بين الموظفات القديمات وصاحبات الباع الطويل في مجال العلاقات، ما جعلهنّ يطلقن عبارات ساخرة محاولة لتهبيط مستوى حماسها مثل "الحماس الزايد موب زين!".

وأشارت إلى أنها اجتهدت وقدمت كل ما يضمن تميزها في المجال، حيث كانت تقضي ساعات طوال بعد انتهاء ساعات دوامها الرسمي لتقديم خطط تطويرية إلى جانب كيفية توطيد العلاقات مع الأشخاص المستهدفين، إلاّ أن تلك الضغوطات المستمرة والتلصص من قبل الزميلات ذوات الخبرة أجبرتها على ترك المجال والتوجه للقطاع الحكومي، حيث تعمل الآن مشرفة في قطاع التعليم وجميع من هم في هذا القطاع كبار في السن ولهم خبرات واسعة في هذا المجال نتيجة لتوقف التعيين فترة طويلة من الزمن، فكانت زحمة من التساؤلات تحيط بها "لماذا تم تعيينها مشرفة رغم أن خبرتها لا تتجاوز العام؟"، وبعض كان يعزو ما تحصلت عليه بجهدها إلى "الواسطة".

وقالت: "تفاجأت يوماً بورقة على مكتبي كتبت فيها إحدى الموظفات "ما طار طيرٌ وارتفع إلاّ وكما طار وقع!"، ما جعلني أعاهد نفسي ألاّ ألتفت لأي شخص يحاول أن يكسّر مجاديفي، وسوف استمر في تطوير نفسي علمياً وعملياً ما دمت أتنفس!".

تغيّر الأجيال

وشددت "د. سميرة الغامدي" - أخصائية نفسية - على أن التغيير وضخ الدماء الشابة أمر مطلوب لأي منظمة، إذ لابد للجيل الناشئ أن يمنح فرصته في تطوير وتجديد الأعمال، ما يتطلب من كبار الموظفين والجيل القديم أن يستوعبوا فكرة ضخ الدماء المتجددة وطبيعة الحياة البشرية، وأن كل شيء مهما ارتفع فإنه لابد أن يأتي يوم ويبدأ نحو التنازل وينخفض أوج بريقه، مبينةً أن استمرارية الحياة مشروطة بالتغيير وقدوم أجيال وذهاب من قبلها، كما أن الكبير في السن لا يمكن أن يستمر في تقديم نفس عطاء الشاب.

وقالت:"يجب أن يستوعب الطاقات الشبابية رفض كبار السن لوجودهم، إلى جانب محاولة احتوائهم والاستفادة من خبراتهم الواسعة والثمينة، إضافة إلى الرجوع إليهم في أي مشكلة تواجههم، فمن ناحية نفسية يشعر الكبير بالأمان عندما

يجد أن الشباب يستعينون بهم ويطلبون مشورتهم في كل أمر قد يواجهونه، وهنا يتحول الرفض لدعم وتشجيع بطريقة ذكية من دون إجحاف حقوقهم وتاريخ منجزاتهم".
وأضافت أن عدم التوافق الفكري بين جيلين مشكلة أزلية تحتاج إلى حُسن إدارة وزيادة وعي من قبل الكبار والشباب والمنشأة نفسها؛ ما يتطلب لمواجهة تلك الفجوة أن يعي كل جيل متطلبات الجيل الآخر وظروفه، ذاكرةً أن من الأخطاء التي تقع بها المنشآت هي فكرة الأفضل والأسوأ بين جيلين مختلفين، فلا يمكن مقارنة شاب بكامل طاقته وحيويته بموظف كبير تجاوز الأربعين من العمر، منوهةً أن التصالح مع النفس خاصة من قبل الكبار، ومن هم على وجه التقاعد مهم جداً، مشددةً على أن التجديد مطلوب ولكن ليس على حساب إلغاء وجود الكبار، إذ إن التجديد التكميلي هو المفترض.

مستشفى "قبه" لا يزال مركزاً صحياً متواضعاً!

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/06/30/article747992.html

الأسياح، تقرير- سعود المطيري

ناشد أهالي مدينة «قبة» بالقصيم المسؤولين وعلى رأسهم وزير الصحة لحل مشكلة مستشفاهم سعة (30) سريراً - الذي تم تحويله من مركز صحي إلى مستشفى عام 1407هـ-، عندما صدرت التوجيهات بزيادة الكادر الطبي وإنشاء مبنى متكامل يليق بحجم المستشفى بدلاً من مبنى المركز الصحي الذي تم إنشاؤه قبل (31) عاماً، ولا زال المستشفى يعمل داخل هذا المبنى المجهز كمركز صحي منذ تاريخ افتتاحه أيّ ما يقارب ال(26) عاماً ولم تحل المشكلة، وهي فترة شيد فيها مستشفيات عملاقة وأبراج طبية متقدمة في مختلف أرجاء البلاد.

وذكر عددٌ من أهالي المدينة ل»الرياض» أنّهم عند مراجعة مديرية الشؤون الصحية ب»القصيم» التي أفادت أنّ الموضوع مرفوع لوزارة الصحة منذ أكثر من عشر سنوات، مبينين أنّ الوضع لا زال كما هو ولم يتغيّر، مع زيادة الحاجة إلى تطوير المبنى وازدياد عدد المراجعين سنوياً.

وقالوا يفترض أن يخدم نحو (16) ألف نسمه هم سكان «قبة» وما يتبعها من قرى وبوادي، والتي سيضاف إليها شركات ستباشر عملها قريباً قرب المدينة، حيث يعمل بعضها في إنشاء وصيانة سكة حديد «الزبيرة» وأخرى تعمل في مجال التعدين، إضافةً إلى أنّ مدينة «قبة» يمر بها عددٌ من الطرق الرئيسة والإقليمية، وقد تكرر أن نقلت حالات إسعافية نتيجة الحوادث المرورية من المستشفى إلى مراكز صحية صغيرة ب»الأسياح»، فالمستشفى لا يستطيع تقديم واجبه الإسعافي لحالات حرجة بسبب رداءة وضيق المبنى فيحولها إلى مراكز صحية حتى تقدم لها الإسعافات الأولية وتنقلها ل»بريدة» التي تبعد (150) كيلو مترا!.

بعد زيارته لمدارس حملة محو الأمية في مراكز قطاع الرحبة بتبوك البراك: حملات محو الأمية مستمرة حتى آخر أميّ ونسبة الأمية انخفضت إلى 2٪ في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 شعبان 1433 هـ - 29 يونيو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/06/29/article747728.html

شواق – علي القرني تصوير – محمد البحيصي

التقى وكيل وزارة التربية والتعليم لشئون تعليم البنين الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك يوم أمس يرافقه مدير عام التربية والتعليم بالإنابة الدكتور عمر بن أحمد أبو هاشم بالدارسين الملتحقين بالحملة الصيفية للتوعية ومحو الأمية بقطاع الرحبة بمنطقة تبوك واطلع على برامج وفعاليات الحملة التعليمية والصحية والاجتماعية التي انطلقت قبل نحو شهر وتستمر حتى نهاية هذا الشهر.

واستمع إلى شرح من المدير التنفيذي للحملة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الشريف عن إحصائيات وبرامج الحملة وشاهد الدكتور البراك سير الحصص الدراسية داخل الفصول واطلع على التجهيزات المقدمة للحملة كما تحدث مع الدارسين ومدى استفادتهم من برامج الحملة الشاملة واجتمع بمشرفي ومعلمي الحملة وأكد على أهمية مواصلة جهودهم لإنجاح برامج الحملة حتى تصل إلى أهدافها النبيلة في توفير التعليم لمن فاتهم قطار التعليم من كبار السن وشملت الزيارة مدارس الحملة في كل من مراكز شواق، شغب، الديسة، العجاج والبديع.

وأكد وكيل وزارة التربية والتعليم لشئون تعليم البنين في نهاية الزيارة قوله " محو الأمية بتوجيه من قادة هذه البلاد بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومتابعة من سمو وزير التربية والتعليم تتحدث عن قصص من النجاح الأمية في بلادنا قبل أربعين عاما كانت تتجاوز نسبة 65% واليوم ولله الحمد نحتفي بنسبة 4% وهو رقم لم نكن نصل إليه لولا توفيق الله ثم المتابعة الدقيقة من أجهزة الدولة عموما ومشاركتها وزارة التربية في تلك الحملات بتغطية جميع مناطق المملكة بقراها وهجرها بمحو الأمية".

وتابع قائلا "في الوقت الذي تفتح فيه بلادنا كل يوم بين مدرسة أو مدرستين في كل الأماكن لأبناء المملكة ووصلت نسبة الالتحاق نحو 98.7% ومع ذلك لم ينسَ كبار السن الذين فاتهم قطار التعليم فأصبحت هناك حملات محو أمية شاملة ولا تنتهي الحملة التي تجاوز مدتها شهرين إلا وقد أتقن كبار السن الكثير من المعارف والمهارات ونحن مستمرون في هذه الحملات حتى آخر أمي إن شاء الله".

وأختتم حديثه بقوله " سعادتي بالغة بأن أقف على احد البرامج الحيوية والمهمة لوزارة التربية والتعليم المتمثل في حملات محو الأمية وهو برنامج سنوي يقام صيف كل عام ونحن اليوم في قطاع الرحبة وفي مركز شواق وتضم برنامجا من برامج محو الأمية ويضم القطاع عدة مراكز أخرى يشارك فيها عدد كبير من الدارسين البعض منهم تجاوز منهم التسعين عاما والحملة منوعة وشاملة وتتضمن الجانب التعليمي والصحي الطبي والعلاجي وتخدم الجانب البيطري بما يتعلق بمواشي هؤلاء الدارسين وتتعلق بالبعد الاجتماعي من خلال دراسة حالاتهم الاجتماعية وتخدم أمورا شتى تتعلق بأمور الحياة".

ورافق وكيل الوزارة في زيارته مدير عام تعليم الكبار بوزارة التربية بالإنابة عجلان بن صالح الصايل ومدير إدارة الإشراف التربوي بتعليم تبوك ماجد بن عبدالرحمن القعير ومدير تعليم الكبار بتعليم تبوك محمد بن سعيد القحطاني ومدير إدارة الإعلام التربوي بتعليم تبوك سعد بن عائض الحارثي.

مقعد يعيش مع أبويه الطاعنين في السن بغرفة شعبية بثلوث المنظر "الأسمري" يريد كرسياً متحركاً لتحقيق أمنيته بالصلاة في المسجد

المصدر: جريدة سبق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://sabq.org/gRjfde

عبد الرحمن الشهري – سبق – ثلوث المنظر:
"سالم علي طالع الأسمري" رجل مقعد لا يقدر على الحراك بسبب نقص التروية إلى الأطراف السفلية من جسمه، وازداد الأمر سوءاً بعد إصابته بتصلب في الساقين بسبب عدم وصول الدم إليهما بشكل مستمر.
ويقول الأسمري عن حالته: "أشكو بثي وحزني إلى الله أولاً.. ثم إلى أهل الخير لمساعدتي، فأنا رجل مقعد لا أستطيع قضاء حاجتي أو الحراك من على سريري إلا بواسطة والديّ الطاعنين في السن، فهما يبلغان التسعين، إضافة إلى أن والدي مكسور الساق (أعرج) ووالدتي معاقة في إحدى فقرات العمود الفقري على أثر حادث مروري."
وأضاف: "لدي أخوات طاعنات في السن إذ يبلغن من العمر 65 عاماً."
وقال الأسمري: "أمنيتي الوحيدة الصلاة في المسجد المجاور لمنزلي، ولكنني لا أستطيع بسبب عدم وجود كرسي متحرك يسهل مهمة الوصول للمسجد، وكذلك إيجاد منزل ملائم لأسرتي الصغيرة."
وأوضح: "نحن نقطن الآن في غرفة شعبية يعلوها الطين تخر علينا مياه الأمطار أثناء هطولها، ونذهب إلى المنازل المجاورة لحين توقفه."
وأضاف: "ليس لدينا دخل إلا إعانة الضمان الاجتماعي، والحمد لله على قضائه وإحسانه."
وختم الأسمري: "ما أتوجس منه دائماً في حال نشوب حريق في المنزل -لا سمح الله- فإنني لا أستطيع الحراك أو إنقاذ نفسي أو أن أدفع عنها الأذى، فلا حول ولا قوة إلا بالله."

المفاوضات بين الرياض وجاكرتا وصلت إلى مراحلها النهائية

توقعات بقرب انفراج أزمة استقدام العمالة المنزلية الإندونيسية

المصدر: جريدة سبق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://sabq.org/aRjfde

متابعة – جدة:

توقعت مصادر في جاكرتا قرب انفراج أزمة استقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا.

وبحسب المصادر، فإنه من المتوقع بدء عودة العمالة المنزلية الإندونيسية إلى المملكة خلال الأيام القليلة المقبلة.

ووفقاً لتقرير أعده الزميل حمدان الحربي ونشرته "عكاظ"، قالت المصادر إن المفاوضات بين الجانبين السعودي والإندونيسي وصلت إلى مراحلها النهائية، وتم التلاقي في معظم النقاط التي كانت تشكل عقبات في الوصول إلى اتفاقية نهائية، وينتظر فقط توقيع الاتفاقية النهائية بين الجانبين، والتي لم تحدد الجهة التي ستوقعها من الجانب الإندونيسي، خصوصاً وأن هناك صراعاً بين وزارة العمل التي كانت الجهة المعنية بالتفاوض وشؤون العمال وحمايتهم، ووزارة الخارجية، التي بحسب مصادر إندونيسية تسعى لأن تكون هي الجهة الموقعة، وربما يستدعي الأمر تدخل الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو لتحديد الوزارة التي توقع الاتفاقية.

وبحسب المصادر، فإنه من المتوقع أن يقوم وزيرا العمل والخارجية الإندونيسيان بزيارة قريبة إلى المملكة للتوقيع النهائي، خصوصاً وأن مجلس الوزراء السعودي أعلن تفويض وزير العمل أو من ينيبه، لتوقيع اتفاقيات مع الدول المرسلة للعمالة، خاصة مع دولتي إندونيسيا والفلبين، الذي جاء بعد أن وافق المجلس على الإطار العام للاتفاقية المتعلقة باستقدام العمالة المنزلية.

وبحسب مسؤولين في اتحادات تصدير العمالة الإندونيسية، فإنهم تلقوا تعليمات بالدفع في تجهيز العمالة الراغبة بالسفر إلى المملكة للعمل، ومن المتوقع أن تبدأ هذه الاتحادات بضخ العمالة في سوق العمل السعودي خلال مدة أقصاها 3 أسابيع فور رفع الحظر، لكن يتوقع بداية أن يتم الانتهاء من التأشيرات المعلقة في السوق، ومن ثم استئناف إصدار التأشيرات.

يذكر أن المملكة كانت تستقدم ما بين 15 و20 ألف عاملة إندونيسية شهرياً، ويصل العدد في ذروة المواسم إلى 25 ألف عاملة، ما يجعل المملكة من أكبر أسواق العالم في استقطاب العمالة الإندونيسية.

وبسبب الإيقاف، أغلق أكثر من 80 % من مكاتب تصدير العمالة الإندونيسية في العاصمة جاكرتا وضواحيها أبوابها وتم تسريح موظفيها، بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدوها والتي تقدر بملايين الريالات، بعد قرار إيقاف استقدام العاملات المنزليات الإندونيسيات للمملكة.

طلاق يكشف قضية تزوير متورِّط فيها8 يمنيين وامرأة سورية

سعودي يبيع هويتَيْ ابنه وشقيقته المتوفيَيْن ليمني استقدم بهما أشقاءه

المصدر: جريدة سبق السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://sabq.org/GQjfde

فهد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:

تحقق إدارة البحث والتحري الجنائي بشرطة العاصمة المقدسة في قضية تزوير وانتحال هوية مواطن ومواطنة متوفيَيْن والقيام باستخراج سجل تجاري باسمهما واستخراج الهوية الوطنية الحديثة "البصمة" والزواج من امرأة أجنبية.

وحصلت هذه القضية ببيع بطاقتَيْ المواطن والمواطنة المتوفيَيْن من ولي أمرهما السعودي بمبلغ ٥٠ ألف ريال لمقيم يمني الجنسية؛ فاستقدم أشقاءه على أنه كفيلهم، ثم فتح محال تجارية وشركة حج وعمرة.

وتفيد المعلومات الحصرية التي حصلت عليها "سبق" بأن مواطناً يسكن شرائع المجاهدين توفيت شقيقته وابنه قبل ١٣ عاماً، وكان يجاوره مقيم يمني الجنسية؛ فتم الاتفاق بينهما على بيع بطاقتَيْ المتوفيَيْن للمقيم اليمني بمبلغ ٥٠ ألف ريال، ولم يبلغ المواطن عن وفاتهما.

وبناء عليه أقدم اليمني على استخراج وثائق نظامية من خلال الهوية الوطنية الحديثة "البصمة"، واستخراج رخصة قيادة وجواز سفر وجميع الوثائق المطلوبة والمستخدمة للمواطن.

كما قام بفتح سجل تجاري لممارسة الأعمال التجارية وفتح محال غذائية ومغاسل ملابس وغيرها، وفتح أيضاً شركة حج وطوافة، وتمكن من استقدام أشقائه على أنهم عمال، وكذلك أقرباؤه الذين يزيدون على ٢٠ شخصاً من المقيمين.

وحدثت مشكلة بين المزوّر وزوجته، قام إثرها بطلاقها والزواج من امرأة أجنبية (سورية)، وقام بسحب الهوية المزورة للمواطنة المتوفاة، وحاول إعطاءها لزوجته الجديدة، لكن ذلك كشف خطط العصابة واستغلالها الهويتَيْن الوطنيتَيْن.

وتلقت الجهات الأمنية بلاغاً عن القضية، وتم تتبع المعلومات والقبض على العصابة، وعددهم سبعة رجال، أحدهم سعودي، والبقية من الجنسية اليمنية، إضافة إلى امرأتين هما زوجتا المزوّر (يمنية وسورية).

وأكدت الزوجة الثانية السورية في التحقيقات أنها تزوجت من سعودي وليس لها علم بالقضية من الأساس.

ولا يزال الجميع رهن التوقيف والسجن، ولا تزال التحقيقات جارية لدى إدارة البحث والتحري الجنائي بالشرطة بحي العزيزية قبل إحالة الجميع للمحكمة الشرعية.

الأسرة تطالب بالتحقيق.. وشوبير: لسنا مسؤولين

كسر ركبة طفلة معوقة .. وتأهيل ينبع والمستشفى يتبادلان الاتهامات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514020.htm

عبدالعزيز الربيعي(ينبع)

أصيبت طفلة من نزيلات مركز التأهيل الشامل في محافظة ينبع، بكسر في الركبة لم يتضح المتسبب فيه، بعدما نفى المركز أي علاقة له بالحادثة، مؤكدا أنه تسلم الطفلة من مستشفى الهيئة الملكية على هذا الشكل.

وكانت الطفلة سارة -8 سنوات- التي تعاني من ضمور في المخ وعدم القدرة على النطق، تم إلحاقها بمركز ينبع، بعد عدم توفر مكان شاغر لها في مركز التأهيل بجدة.

وحسب الأسرة التي تعيش في الباحة فإن والد الطفلة تلقى اتصالا من المركز يفيدهم بنقلها إلى مستشفى الهيئة الملكية لتردي حالتها وتعرضها لتشنج، حيث فوجئ الأب بعد وصوله إلى المركز بتعرضها لكسر في الركبة، ووجود جبيرة على موقع الكسر، وبالاستفسار عن الأمر، نفى المركز علاقته به، الأمر الذي يفتح باب التساؤلات عن المتسبب في الأمر.

واستغربت الأسرة عدم معرفة المركز بالمتسبب في الكسر، داعية إلى التحقيق في الواقعة، لتحديد ما إذا كان الكسر حدث في المركز أم أن المستشفى تسلمها بإصابتها دون أن يحقق في الأمر ويسجل محضرا بالواقعة.

وأعربت الأسرة عن أملها في نقل الطفلة من مركز التأهيل الشامل في الباحة أو جدة أو الطائف لتكون قريبة من أسرتها ولحمايتها من الخطر.

من جانبه نفى مدير مركز التأهيل الشامل بالنيابة أحمد شوبير تعرض الطفلة النزيلة للكسر داخل المركز، مؤكدا أنها نقلت للمستشفى للعلاج فقط، وأن التحقيق جار لمعرفة الأسباب.

وتعذر الوصول لمدير مستشفى ينبع الصناعية لوجوده في إجازة بينما لم يجب نائبه على اتصالات «عكاظ».

المصحة تبرأت منهم والسكان يطالبون بتطويقهم

5 يثيرون المتاعب في المحجر .. ولا حرج

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514028.htm

عبدالرحمن باراس (جدة)

5 مرضى نفسيين في حي المحجر القريب من مستشفى الصحة النفسية، أصبحوا من علامات وملامح الحي الشعبي المزدحم. لا أحد يعرف من أين جاءوا وإلى من ينتسبون لكن الأهالي يتفقون ويعرفون أن الخماسي مصدر قلق ورعب لأطفالهم ونسائهم بل لكبارهم وصغارهم حتى أن الآباء فرضوا الإقامة الجبرية على أفراد عائلاتهم حتى لا يتعرضوا للسوء على أيدي الخمسة. ومع ذلك فليس على المريض حرج.

الأهالي يتساءلون إن كان هؤلاء الخمسة من هاربي مصحة حي المحجر، ويدعمون تساؤلاتهم بوجود هؤلاء في محيط المستشفى، لكن المتحدث الرسمي في المصحة النفسية الدكتور إبراهيم العلوي، ينفي ذلك قطعيا ويقول إن هؤلاء ليسوا من الهاربين بل وليدو الشارع يسكنون تحت الجسور وفي البيوت المهجورة، وفي غالب الأحوال هم من ضحايا الحبوب المنشطة التي تسمى (أبيض) لا علم لنا بهم ولا علاقة لهم بالمشفى ولم يبلغنا أحد عنهم، في المستشفى 128 سريرا مخصص فقط للنزلاء من رابغ والقنفذة وجدة ونواحيها.

مسكنهم .. باب منزلي

عيد الصبحي أحد سكان الحي يصرخ: أحد هؤلاء اتخذ من أسفل منزلي مرقدا ومسكنا، أحال المكان إلى بؤرة للأوساخ والفضلات فضلا عن إزعاجه للأسرة ومحاولاته الاعتداء على ممتلكاتي فحاولت إبعاده أكثر من مرة لكنه يمضي ثم يعود وقد ازداد عنادا يحمل طعامه وشرابه ثم يقذف مخلفاته على باب منزلي.

ويضيف الصبحي إن أحد الخمسة يتواجد بشكل دائم في محيط المسجد ويزعج المصلين عند إقامة الصلاة ويصدر أصواتا غريبة ومزعجة ثم ينهي فاصل الازعاج بمفردات ظل يرددها عقب كل صلاة.

ذات المواقف التي يواجهها الصبحي يواجهها يوميا المواطن علي الحكمي الذي يقول إن واحدا من الخمسة ينام على باب منزله فحاول إبعاده بالحسنى والدخول في حوار معه لكنه لا يستجيب وأحيانا يقرع جرس الباب ثم يهرب قبل أن يعود ثانية إلى فعلته. وصار بعبعا مخيفا لأهل المنزل وللأطفال الذين ظلوا محبوسين في المنزل مخافة تعرضهم للأذى والاعتداء.

اعتداء على هنود

حالة أحمد عطية تختلف إذ تعرضت سيارته للتهشيم والتلف بواسطة أحد المعتوهين الخمسة في حي المحجر لكن الاعتداء على المركبة تطور إلى اعتداء عليه بالضرب فاضطر إلى إبلاغ الشرطة التي اقتادت المعتوه إلى مستشفى الصحة النفسية.

ويضيف أنه كرر فعلته مع عمال بوفيه من الجنسية الهندية فنالوا نصيبهم من الضرب فضلا عن تعرض واجهة متجرهم إلى التهشيم فاضطروا إلى إغلاقه والرحيل من المحجر كما تعرضت متاجر جملة ومنازل إلى الاعتداء فمن يحمي السكان والتجار من هؤلاء؟

أخطر اعتداء حدث لطفلة تعرضت إلى هشيم الزجاج وأصيبت في ساقها وتم استدعاء الشرطة لكن الغرابة تكمن أن المعتوه يدخل المستشفى ثم يخرج ثانية كما يقول الأهالي، ويشكو البائع الهندي عبدالعزيز من تصرفات معتوهي المحجر ويقول: إنهم اعتدوا عليه أكثر من مرة وسلبوا من متجره الحلوى والسجاير ولا يستطيع أن يفعل شيئا ولو تجرأت بالمقاومة لن يحدث خير حسب تعبيره.

مواجهة مع الممرضات

العم عمر الرجودي أحد أقدم سكان الحي يقول لم أر منذ أن سكنت في الحي مثل هذه الأحداث. حتى النساء لم يسلمن من خطرهم .. وتقول إحداهن: في طريق عودتي إلى منزلي تعرض لي أحد المعتوهين حاملا زجاجة فخفت على نفسي واستنجدت بالمارة فهرب إلى الجهة المقابلة.
ممرضة في أحد المستشفيات تقول إن معتوها ظل يقف على بوابة السكن ثم يغلقها مانعا الممرضات من الدخول والخروج قبل أن يتراجع بعد تدخل سكان الحي.
الصغار في المحجر لم يسلموا من خطر المعتوهين الخمسة الذين يفرضون الأتاوات عليهم يوميا .. والطريف أن الآباء باتوا يهددون أطفالهم باستدعاء المجنون حال خروجهم عن الأدب واللياقة.
يعود المتحدث الرسمي في المصحة للقول إن استلام المريض يتم وفق آليات محددة ويحدث ذلك من ذويه أو عن طريق الأهالي لكن الملاحظ أن أغلب الأهالي لا يعودون إلى استلام مرضاهم بعد استكمال علاجهم ومع ذلك يتم معاملتهم بالحسنى والرقة .. معترفا في ذات الوقت بوجود حالات هروب محدودة من المصحة.

البعض يفضلونها أجنبية.. والجهر بـالسر" نهايته طلاق وعنوسة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514027.htm

عكاظ (جدة)
سجلت مديرية شؤون صحية في إحدى المحافظات أكبر من 25 حالة تحرش بممرضات خلال الفترة الماضية فيما احتفظت ضحايا التحرش بأسرارهن خوفا من الطلاق والعنوسة. ولم يتوقف الأمر عند التحرش اللفظي والجسدي بل وصل إلى حد الاعتداء بالضرب على ممرضات من قبل المراجعين بحجة التقصير في أداء مهامهن . وكانت لجنة مختصة في الصحة اقترحت دراسة أوضاع الممرضات وإلزامهن بالرداء المحتشم وتتابع الوزارة التزام المستهدفات بمعايير وشروط الوظيفة ومع ذلك سجلت الجهات الصحية إقبالا متزايدا من العنصر النسوي على وظائف التمريض مقارنة بالذكور ما يعني جدية الفتيات في العمل الشريف والمنتج برغم النظرة السلبية .
وكانت إحصائيات غير رسمية كشفت أن 80 % من السعوديين (رجالا ونساء) يفضلون الممرضة الأجنبية بسبب مأزق الثقافة والعادات والتقاليد فالممرضة السعودية تكون دائما تحت المجهر والمراقبة وتواجه انتقادات من المرضى بسبب ما يسمونه بالتجهم الدائم على النقيض من الأجنبية دائمة الابتسامة.

أمضى 18 عاماً خلف القضبان ورزق بطفلة عمرها30 شهراً

رقبة عريس سجن الطائف معلقة" بلقاء الخميس

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514179.htm

عبد الله المقاطي (ظلم)
يتحدد مصير عتق رقبة عريس سجن الطائف الخميس المقبل، بعدما أعلنت قبائل حرب أنها ووفود من قبائل أخرى ومن أهل الخير، ستتوجه إلى قبيلة سبيع، لطلب العفو عنه وعتق رقبته، بعدما اقترب موعد تنفيذ حكم القصاص، عقب بلوغ ابن القتيل سن الرشد.
واتفقت القبائل على الاجتماع ومناشدة أهالي الخير للتدخل بالشفاعة لإنقاذ رقبة عوض عيد الحربي، بعدما ظل وراء السجون لمدة تتجاوز 18 عاما، حيث احتفل داخله بزفافه في شوال من عام 1428هـ، من كريمة زميله في السجن، والذي نفذ فيه القصاص بعد زواج ابنته بأشهر، فيما رزق السجين داخل السجن بمولودة، تبلغ حاليا من العمر سنتين ونصف.
وستتوجه قبائل حرب إلى قبيلة سبيع، لطلب العفو من ذوي الدم، في لقاء يعقد بحضور الشيخ سعد بن عبدالرحمن الشهمة السبيعي والشيخ مشاري بن ناصر السبيعي.
وجدد السجين عوض الحربي مناشدته لذوي الدم بالعفو عنه لوجه الله لكي لا تفقده زوجته وطفلته، مؤكدا من خلف القضبان لـ«عكاظ» بأن الصداقة بينه والقتيل كانت قوية وأن الخطأ وحده السبب في وقوعها.

الغابة أنقذت أحدهم.. والخاطفون حاولوا الاستيلاء على جوازات السفر.. خطّاب لـ «عكاظ»:

4 ملثمين أمطرونا بالرصاص ورأينا الموت بأعيننا في ضواحي نيروبي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514199.htm

فالح الذبياني (نيروبي – هاتفيا)، فهد اليحيى (جدة)
«أمطرونا بالرصاص، وحشرونا في مقعد سيارتنا الخلفي والبنادق مصوبة نحو صدورنا، وانطلقوا بنا إلى وجهة غير معلومة قبل أن يتوقفوا فجأة وينفتح لنا أمل الفكاك منهم»، بهذه العبارة بدأ الدكتور ماجد خطاب أحد السعوديين الذين

تعرضوا لحادثة الاختطاف من قبل مجهولين في ضواحي العاصمة الكينية نيروبي حديثه لـ«عكاظ» كاشفا حقائق عن رحلة المعاناة مع الاختطاف قبل أن يفلتوا من أيدي الخاطفين.

يقول خطاب «ذهبت بصحبة اثنين من أصدقائي إلى رحلة سياحية في ضواحي العاصمة نيروبي، وكنا نسكن في فندق على مدخل المدينة، وفي إحدى الليالي وبينما الساعة تقترب من الواحدة ليلا وبينما نحن مع السائق عائدين إلى الفندق، فوجئنا بسيارة تلاحقنا وتحاول استيقافنا، عندها تنبه سائقنا لخطورة الموقف، وانطلق مسرعا متجاهلا كل نداءات المركبة التي تلاحقنا».

وزاد «فجأة فوجئنا بوابل من الرصاص ينهمر كالمطر على مركبتنا، ولم يكن أمام السائق في هذا اللحظة سوى التوقف، عندها أدركت أنا وصديقاي عاطف إسماعيل وعادل محمد إبراهيم أننا في محنة، ترجل سائقنا واستسلم للخاطفين، ونزلنا نحن من السيارة ووقفنا على ناصية الطريق الذي لم يكن به أحد غيرنا».وأضاف «فجأة نزل من السيارة التي كانت تلاحقنا أربعة ملثمين مدججين بأسلحة ثم أمسكوا بنا والمسدسات موجهة إلى صدورنا ورؤوسنا وحشرونا في مقعد سيارتنا الخلفي، ثم استقلها سائق وآخر مصوب نحونا البندقية، وتحرك رفيقيهما بسيارتهم وفجأة توقفوا وبدأت رحلة المقاومة من قبلنا».

وبين أن «مقاومتنا للجناة تنوعت حيث حاولنا التفاوض معهم في بادئ الأمر إذ استولوا على ما معنا من نقود وحاولوا أخذ الحقائب التي في حوزتنا ومصادرة جوازات السفر، وفي هذه اللحظة فر أحد زملائي إلى حديقة مجاورة لموقع الاشتباك، ثم انطلق خلفه شخصان من الملثمين يحاولان الإمساك به، بينما أطلقوا النار علينا فأصيب أحد أصدقائي في بطنه والثاني في فخذه، وانطلقنا بسرعة نحو المدينة التي لم يكن الفندق يبعد عنها أكثر من نحو كيلومتر واحد فقط، وبينما نحن نسير بسرعة كانوا يطلقون النار على مؤخرة المركبة، وعندما وصلنا الفندق فتحت لنا البوابة ووجدنا رجال الأمن المعنيين بحماية أمن الفندق والنزلاء وروينا لهم القصة».

وعن حالة صديقه الذي فر إلى الغابة وتبعه اثنان من الملثمين قال «عاد بفضل الله إلى الفندق بعد نحو عشر دقائق من وصولنا».

وأوضح أن «السفارة السعودية في نيروبي وفور تبلغها بحادثة الاعتداء علينا، تحركت فور ونقلت المصابين إلى مستشفى أكا خان الذي باشر فورا إجراء الإسعافات الأولية للمصابين، وتقديم الخدمات العلاجية لهما بمستوى جيد وبتواجد دائم من السفارة، حيث زارنا في المستشفى السفير السعودي غرم الغامدي كما تواجد معنا وعلى مدار الساعة ضيف الله الظاهري أحد مسؤولي السفارة السعودية».

وعن موعد عودتهم إلى المملكة أوضح خطاب «أمنت لنا السفارة السعودية تذاكر السفر والحجوزات المناسبة ومن المتوقع أن نقلع عند الرابعة عصرا من نيروبي إلى جدة حيث سنصل إلى مطار الملك عبدالعزيز الدولي عند الساعة التاسعة ليل السبت (البارحة)». وعما إذا كان ما تعرضوا له بدوافع إجرامية قال «أعتقد وزملائي يشاركونني الأمر أن الجناة هدفهم البحث عن المال فقط، وهذا ما حدث فقط، أما نحن فليس لنا أعداء لأننا لم نضر أحدا طوال إقامتنا في كينيا».

وكان المتحدث الإعلامي بسفارة خادم الحرمين الشريفين في نيروبي صرح أمس الأول أنه «تعرض ثلاثة من المواطنين السعوديين صباح يوم الخميس 1433/8/8هـ، للاعتداء من مجموعة مسلحة في محاولة خطفهم، وسرقتهم أثناء عودتهم إلى الفندق الذي يقيمون فيه، حيث تعرض أحدهم لإصابة أسفل الحوض، وتعرض الآخر لإصابة أسفل البطن، أما الثالث فلم يتعرض لأذى ولله الحمد. وبين المتحدث أن المصابين حالتهم مستقرة ومطمئنة ولله الحمد، ويجري حاليا ترتيب نقلهم للمملكة غدا بمشيئة الله تعالى، والترتيب مع وزارة الصحة في المملكة لاستقبالهم واستكمال علاجهم. وقد شرعت السفارة بنيروبي فورا في إجراء اتصالاتها مع السلطات الكينية المختصة لمتابعة التحقيقات والقبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة، وتهيب السفارة بالمواطنين الكرام توخي الحيطة والحذر في تحركاتهم والتواصل مع السفارة لتقديم النصح والمشورة لهم.

وتشهد العاصمة نيروبي حوادث عدة ضد سياح وعاملين، كان آخرها وفاة شخص وأصابة آخر فيما خطف أربعة أجانب يعملون في المجال الإنساني مع سائقهم بأحد مخيمات اللاجئين في داداب شرق كينيا بالقرب من الحدود الصومالية.

وأوضح المسؤول في الشرطة الإقليمية فيليب ندولو أن مهاجمين أطلقوا نيران أسلحتهم تجاه سائق سيارة تابعة لمجلس اللاجئين النروجي وسيطروا على سيارته وفروا باتجاه الحدود الصومالية، وأضاف ندولو أن السائق الذي يرجح أن يكون من الجنسية الكينية لقي مصرعه متأثرا بجراحه فيما أصيب شخص آخر، وفي وقت لاحق كشفت السلطات الكينية عن هوية العاملين في المجال الإنساني الذين تم اختطافهم في وقت سابق بمخيم داداب للاجئين بالقرب من الحدود الصومالية، وأوضح المسؤول في الشرطة الإقليمية الكينية فيليب ندولو أن المخطوفين هم كندي ونروجي وباكستاني وفلبيني.

يذكر أن «عكـاظ» شهدت، البارحة، لحظة وصول المعتدى عليهم إلى مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة على متن رحلة الخطوط السعودية رقم 430 القادمة من نيروبي، وكان في استقبالهم عدد من ذويهم، فضلا عن فريق طبي كامل وأربع سيارات إسعاف لنقل المصابين. من جهته، أوضح الدكتور سامي باداوود، مدير الشؤون الصحية في جدة، أنه وبحسب التعليمات فقد تم إرسال فريق طبي إلى المطار لاستقبالهم ومرافقتهم إلى مستشفى الملك فهد العام في جدة، موضحا أنه تم التنسيق مع المستشفى مسبقا لتجهيز أسرة لهم والكشف عليهم وإصدار تقرير كامل ومفصل عن كل حالة.

دعم 10 آلاف مبادرة فردية بـ5 مليارات سنويا

توطين 40٪ من وظائف المشاريع المتوسطة والصغيرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514089.htm

فارس القحطاني (الرياض)

حصلت «عكاظ» على نسخة من مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على أن من أهداف هذه الهيئة، العناية والاهتمام بتطوير ودعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم التنمية المستدامة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي بما يؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية لإيجاد فرص عمل لقطاع الشباب. وفي ما يلي مواد النظام:

الفصل الأول: التعريفات والأهداف ومهام الهيئة: المادة الأولى: يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

المجلس: المجلس الاقتصادي الأعلى.

الرئيس: رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الهيئة: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المحافظ: محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النظام: نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المنشأة: أي كيان مرخص له بممارسة نشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي، ويشمل ذلك الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو النشاط العائلي في المهن.

المادة الثانية: تنشأ بموجب هذا النظام هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري لتحقيق أغراضها، وترتبط بالرئيس ويكون مقرها الرئيس في مدينة الرياض ولها إنشاء فروع أو مكاتب داخل المملكة لأداء مهامها.

المادة الثالثة: تهدف الهيئة إلى:

- العناية والاهتمام بتطوير ودعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ودعم التنمية المستدامة.
- زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي بما يؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية لإيجاد فرص عمل لقطاع الشباب.

المادة الرابعة: تشمل مهام الهيئة دون حصر ما يلي:

إعداد الاستراتيجية الوطنية للدولة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفعها للمجلس للموافقة عليها وتنفيذها.

اقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة البيئة، لتفعيل وتحسين المناخ الاستثماري لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفعها إلى المجلس لاعتمادها.

التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتطوير وتعديل واقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات والتشريعات اللازمة بما يمكن الهيئة من أداء مهامها.
إنشاء مركز معلومات متكامل يحتوي على قواعد للمعلومات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى المملكة مع تحديثها دوريا، وإجراء المسوحات الإحصائية والدراسات.
تكوين جهازها الإداري في جميع مناطق المملكة من الكفاءات المتميزة والمؤهلة لتطوير وتقديم جميع أنواع الحضانة والتدريب المالي والفني والتسويقي والإداري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
تأمين القروض اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على موافقة الهيئة.
وضع الحدود العليا لتمويل المشاريع التي تصنف كمشاريع صغيرة ومتوسطة.
الإشراف على جميع مراحل تنفيذ المنشأة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المنشأة لأهدافها إلى حين استعادة كامل قيمة تمويل المشروع المقدم عن طريقها.
إجراء التقييم للجدوى الاقتصادية لجميع المشاريع التي تقوم بتمويلها سواء بمبادرة من الهيئة أو بطلب من قبل المتقدم لطلب القروض.
إصدار جميع متطلبات الترخيص للمنشأة من قبل مركز الخدمة الشاملة في الهيئة.
تحديد فترات استحقاق القروض الإجمالية الممنوحة بما يتناسب مع كل مشروع.
دعم الحاضنات التقنية والتجارية والصناعية في جميع مناطق المملكة وخاصة المناطق البعيدة.
دعم المبادرات الفردية الخلاقة والموجهة نحو تطويع التقنية والمعرفة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية.
وضع خطة خمسية لرفع معدل مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في توطين الوظائف للقوى البشرية والوطنية.
الإشراف على برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تطرحها الجهات الحكومية والخاصة، والترخيص لهذه الجهات بطرح برامجها.
تعزيز التعاون والتنسيق بين المملكة والدول الأخرى بما يحقق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة.
تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والفعاليات المتعلقة بشؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاركة فيها والعمل على تفعيل نتائجها.
وضع معايير خاصة تحكم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعاملين معها لضمان عدم سوء استخدام للحوافز والتسهيلات الممنوحة للقطاع.
القيام بدور الوسيط في تسوية النزاعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض الأخرى وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
أي مهام أخرى تسند إلى الهيئة نظاما.
المادة الخامسة: يضع مجلس الإدارة ضوابط ومعايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويجوز له تعديلها تبعا لتطور الظروف الاقتصادية والمالية وسوق العمل.
الفصل الثاني مجلس إدارة الهيئة واختصاصاته:
المادة السادسة:
يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من: أ) المحافظ ويكون نائبا لرئيس مجلس الإدارة، ب) ممثل من وزارة التجارة والصناعة، ج) ممثل من وزارة المالية، د) ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط، هـ) ممثل من وزارة العمل، و) ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ز) ممثل من مؤسسة النقد العربي السعودي، ح) ممثل من مجلس الغرف التجارية والصناعية، بالإضافة إلى عضوين (2) من القطاع الخاص، يعينان بقرار من الرئيس بناء على اقتراح من وزير المالية، ويجب ألا تقل مرتبة ممثلي الأجهزة الحكومية في المجلس عن الخامسة عشرة.
تكون مدة العضو في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، وتحدد مكافآت حضور جلسات مجلس الإدارة بقرار من الرئيس.
المادة السابعة: مجلس الإدارة هو السلطة المعنية بشؤون الهيئة والإشراف على إدارتها وتصريف أمورها واتخاذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام هذا النظام، وله على وجه الخصوص ما يلي:
اعتماد السياسات العامة التي تسير عليها الهيئة لتحقيق أغراضها واعتماد البرامج اللازمة لذلك.

الإشراف على أعمال الهيئة المالية والإدارية ومراجعتها.
اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة ولوائحها الداخلية والمالية والإدارية.
اعتماد ضوابط تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمتعها بالحوافز والمميزات التي تقررها اللوائح.
إقرار مشروع الميزانية العامة السنوية للهيئة وحساباتها الختامية وتقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي، تمهيدا لرفعها إلى الرئيس.
تشكيل اللجان من أعضاء مجلس الإدارة وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهمات المنوطة بها.
اقتراح تعديل هذا النظام والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بتطوير وتفعيل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
إصدار اللوائح والقواعد اللازمة لتطبيق هذا النظام.
تفويض المسؤولين عن إدارة الهيئة في إبرام العقود والاتفاقيات بأنواعها في حدود القواعد التي يضعها مجلس الإدارة.
قبول التبرعات والهبات والمنح والإعانات.
المادة الثامنة:
يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة أربع مرات في السنة على الأقل.
على رئيس مجلس الإدارة دعوة المجلس إذا طلب ذلك نصف الأعضاء على الأقل، ويجب أن تشتمل الدعوة على جدول الأعمال.
يشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة أو من ينيبه من الأعضاء، ويصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس الجلسة.
لمجلس الإدارة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم وخبراتهم، دون أن يكون لهم حق التصويت، ويثبت مداولات مجلس الإدارة وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الجلسة والأعضاء الحاضرون.
لا يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قرارات بطريق عرضها على الأعضاء متفرقين إلا في حالة الضرورة، ويشترط عندئذ موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة على القرارات كتابة، وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع لإثباتها في محضر الاجتماع، ويجوز للعضو الذي يعترض على أي قرار أن يثبت اعتراضه مسببا في المحاضر.
لا يجوز للعضو أن يفشي سرا يتعلق بعمل الهيئة ونشاطاتها مما أطلع عليه بحكم عضويته في مجلس الإدارة.
المادة التاسعة: يكون للهيئة محافظ بمرتبة وزير يعين بأمر ملكي، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة وتسيير أعمالها وتتركز مسؤولياته في حدود ما ينص عليه هذا النظام وما يقرره مجلس الإدارة، ويمارس الاختصاصات الآتية:
الإشراف على الإعداد لاجتماعات مجلس الإدارة.
متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة.
الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة ومشروع الحساب الختامي والتقرير السنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
الإشراف على منسوبي الهيئة طبقا للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
اقتراح خطط الهيئة وبرامجها والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة عليها.
تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية الأخرى وغيرها.
يجوز للمحافظ تفويض بعض هذه الصلاحيات والمهمات إلى المسؤولين في الهيئة.
المادة العاشرة:
يؤسس في الهيئة مركز الخدمات الشاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يحتوي مكاتب اتصال تضم ممثلين متفرغين لجميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بشؤون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وللمجلس تحديد الدوائر الحكومية ذات العلاقة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة، والقيام بإصدار جميع التراخيص والموافقات اللازمة لمزاولة وبدء النشاط، وعلى تلك الجهات تفويض ممثليها بممارسة الصلاحيات التي تتضمن سرعة تقديم الخدمات، وفق ما يحدده المجلس.
يعمل مركز الخدمة الشاملة المذكور أعلاه تحت إشراف المحافظ، ويقوم بتسهيل وتسريع إنهاء جميع متطلبات واحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فترة زمنية قصيرة.
الفصل الثالث: الموارد المالية للهيئة:
المادة الحادية عشرة:
يكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر وفقا لترتيبات إصدار الميزانية العامة للدولة، وتتكون الموارد المالية للهيئة من المصادر التالية:
الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة في ميزانيتها السنوية.

الإيرادات التي تستوفى نظير الخدمات التي تقدمها الهيئة في مجال اختصاصها.
ما يقبله مجلس الإدارة من هبات ومساعدات وتبرعات ووصايا وأوقاف.
عوائد استثمارات الموارد المالية المتاحة للهيئة.
الموارد الأخرى التي يخصصها النظام لها أو يقرر المجلس إضافتها إلى أموالها.
المادة الثانية عشرة:
تحفيظ الهيئة بإيراداتها وتصرف منها مباشرة على نشاطاتها المختلفة.
تودع أموال الهيئة في حساب مستقل لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، يصرف منه طبقا للوائح المالية للمؤسسة، وللهيئة فتح حسابات في البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة.
تكون جميع مصروفات الهيئة المتعلقة بتحقيق أغراضها من مواردها المالية المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا النظام.
الفصل الرابع: استقطاب رأس المال:
المادة الثالثة عشرة: تسوق الهيئة محليا وعالميا فرص الاستثمار المتاحة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأي من الفعاليات ذات العلاقة بالتسويق الاستثماري، بالتنسيق والتعاون مع ممولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
المادة الرابعة عشرة: يحق للهيئة إبرام الاتفاقيات اللازمة مع الأطراف ذات الاختصاص لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقا للأنظمة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
الفصل الخامس: أحكام ختامية:
المادة الخامسة عشرة:
السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ هذا النظام وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.
المادة السادسة عشرة: ما عدا المحافظ يطبق على العاملين في الهيئة نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.
المادة السابعة عشرة: يرفع وزير المالية خلال تسعين يوما من بداية كل سنة مالية إلى المجلس تقريرا سنويا عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في خطة الهيئة السنوية خلال السنة المنقضية وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها.
المادة الثامنة عشرة: يعين مجلس الإدارة مراجع حسابات أو أكثر من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعو الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة.
المادة التاسعة عشرة: يصدر مجلس الإدارة اللوائح والقواعد اللازمة لتطبق هذا النظام، وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها.
المادة العشرون: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد 90 يوما من تاريخ نشره.
سعودة 40% من الوظائف في نهاية الخطة الخمسية التاسعة
ميزانية سنوية لا تقل عن 5 مليارات لـ 10 آلاف مبادرة فردية
أكدت مسوغات إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي أقرها مجلس الشورى الأسبوع قبل الماضي، والتي حصلت «عكاظ» على نسخة من مشروع نظامها، أن من أهم أهداف الهيئة العمل على إنجاح هذا القطاع في المملكة ومواكبته للتجارب الدولية والمشاركة في الناتج المحلي، مشيرة إلى أن ذلك يتأتي عبر: إنشاء هيئة وطنية عامة ذات صفة اعتبارية وإمكانية مؤثرة من خلال: وضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان عدم سوء استخدام لهذه الاستراتيجية، أن يكون لدى الهيئة جهاز فني متخصص لوضع المعايير التقنية والمعرفية اللازمة، وضع ضوابط محددة لتحديد عدد من المنتجات الصناعية والخدمات والنشاطات التجارية، أن يتم تحديد أعداد محددة وبميزانية محددة سنويا لا تقل عن خمسة مليارات ريال ولعشرة آلاف مبادرة فردية، أن تقوم الهيئة بكل الإجراءات اللازمة نحو قيام الشباب بإنشاء منشآتهم الصغيرة والمتوسطة من خلال مراكز للخدمات الشاملة بالهيئة وفروعها، أن يكون لدى الهيئة أحدث الإمكانيات التقنية والإدارية، أن يتم تصنيف وتحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المراد إنشائها بحيث يكون ذلك وفقا لنسب معينة كما يلي:

منشآت لتوفير وظائف لقطاع التشغيل والصيانة، منشآت متخصصة للمبادرات الفردية والمتميزة بمعايير عالمية، منشآت ذات قيمة مضافة للاقتصاد تعتمد على تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية، منشآت تستثمر القدرات العلمية والمعرفية لقطاع الشباب المؤهل، منشآت موجهة نحو استغلال الموارد الطبيعية والكوادر البشرية للمناطق المختلفة.
أن يتم تحديد تحقيق نسبة مساهمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، أن تبلغ نسبة إجمالي الوظائف للمواطنين في هذه القطاع في نهاية الخطة الخمسية التاسعة 40 في المئة من إجمالي وظائف المواطنين في الدولة، أن تكون نسبة 50 في المئة من الإنفاق الحكومي الاستثماري والخاص موجها نحو تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة القيام به وتذليل جميع الصعوبات، أن تحقق جميع المنشآت الكبيرة والقطاع العام شرط أن تكون نسبة 40 في المئة من احتياجاتها الإنشائية والخدمية والشرائية عن طريق المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
نائب وزير العمل يطلق ورشة دعم برامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة
يفتتح نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني اليوم، ورشة عمل ينظمها مشروع دعم برامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوزارة في فندق الماريوت بالرياض.
ويهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساندة لبرامج تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لمختلف القطاعات، وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف هذه المبادرات، والخروج بنظام اقتصادي متكامل لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات في جميع مناطق المملكة.
كما أن ورشة العمل تأتي امتدادا لما اتفق عليه من قبل وزراء المالية، والتجارة والصناعة، والاقتصاد والتخطيط، والشؤون الاجتماعية إضافة إلى محافظ مؤسسة النقد العربي والهيئة العامة للاستثمار، بشأن توحيد الجهود وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الوزارات والجهات العاملة في خدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص، وتقديم الدعم والمساندة لها وتذليل العقبات التي تواجهها في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة منها. وتتضمن الورشة عددا من المحاور من أهمها شرح المبادرات التي تعنى بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أعدت من خلال الدراسة التي قامت بها «مجموعة بوسطن الاستشارية»، ومدى مواءمتها مع البرامج السبعة التي تم تحديدها من قبل أعضاء المجلس الاستشاري للمشروع في الاجتماع الأول الذي عقد في شهر مايو الماضي، والخروج بتوصيات لتحديد الأدوار التي ستقوم بها الوزارات والجهات العاملة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وآليات الدعم المطلوبة.
يذكر أن عددا من الوزارات ستشارك في ورشة العمل، إضافة إلى وزارة العمل التي ترعى الفعاليات من بينها وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة العامة للاستثمار.

بأمر الملك: جامعة للتكنولوجيا بجدة و9 كليات جديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514008.htm

واس (الرياض)
صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس التعليم العالي ـ حفظه الله ـ على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته (السبعين).
وأوضح وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري أن المجلس وافق على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته (السبعين)، من أهمها الموافقة على إنشاء جامعة الأعمال والتكنولوجيا الأهلية بجدة، وذلك بعد أن استوفت الجامعة جميع الشروط المطلوبة لتحويلها من كليات إلى جامعة.
وأفاد الدكتور العنقري أن مجلس التعليم العالي ناقش موضوع مساهمة المملكة بتمويل العديد من الكراسي العلمية في عدد من الجامعات الغربية، ونظرا لتنامي الطلبات الواردة من عدد من الجامعات على مثل هذه الكراسي، ومكانة المملكة المتميزة وثقلها السياسي والاقتصادي وإسهامها في كل ما من شأنه تعزيز الاتصال الثقافي مع العالم الغربي، وتصحيح

الصورة المغلوطة عن العرب والمسلمين، وبناء على توجيهات سامية تلقتها وزارة التعليم العالي، قامت الوزارة بإعداد دراسة تفصيلية شاملة للموضوع خلصت فيها إلى عدد من التوصيات التي تضمنت بعض الإجراءات لتنظم أسلوب وكيفية الدعم الذي تسهم به المملكة في تمويل هذه الكراسي، بالإضافة إلى الإشراف عليها وتقييم أدائها، وقد تم عرض هذه القواعد والتوصيات على مجلس التعليم العالي واتخذ قرارا بالموافقة على القواعد المنظمة لعمل كراسي البحث العلمية السعودية الدولية، وكذلك الموافقة على التوصيات التي انتهت إليها الدراسة التي أعدتها وزارة التعليم العالي حول موضوع الكراسي العلمية.

كما وافق المجلس على إنشاء (تسع) كليات جديدة في عدد من الجامعات وفق ما يلي:

ـ الكلية الجامعية بمركز أضم التابع لمحافظة الليث تابعة لجامعة أم القرى، وتضم ثلاثة أقسام هي: قسم العلوم الأساسية (الرياضيات، الأحياء)، وقسم علوم الحاسب الآلي، وقسم اللغة العربية.

ـ تحويل قسم الأنظمة بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز إلى كلية مستقلة بمسمى كلية الحقوق، وتضم قسمين هما: القانون الخاص، والقانون العام.

ـ كلية الطب بمحافظة بيشة تابعة لجامعة الملك خالد، وتضم (11) قسما، هي: الجراحة، صحة الطفل، الطب الباطني، علم وظائف الأعضاء، الكائنات الدقيقة والطفيليات الإكلينيكية، الكيمياء الحيوية الإكلينيكية، طب الأسرة والمجتمع، أمراض النساء والولادة، علم الأمراض، التشريح، وعلم الأدوية.

ـ كلية الهندسة بمحافظة بيشة تابعة لجامعة الملك خالد، تضم ستة أقسام هي: الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الهندسة المدنية، الهندسة الكيميائية، الهندسة المعمارية، والهندسة الطبية الحيوية.

ـ كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي بمحافظة حفر الباطن تابعة لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وتضم قسمين هما: علوم وهندسة الحاسب الآلي، وهندسة البرمجيات.

ـ الكلية الجامعية بمحافظة صبيا تابعة لجامعة جازان، وتضم تسعة أقسام، هي: التمريض، الأشعة، الكيمياء، الرياضيات، اللغة الانجليزية (ترجمة)، علوم الحاسب، المحاسبة، رياض الأطفال، والتربية الخاصة.

ـ كلية العلوم والآداب بمحافظة عيون الجواء تابعة لجامعة القصيم، وتضم خمسة أقسام هي: الفيزياء، الرياضيات، الحاسب الآلي، التربية الخاصة، والأنظمة.

ـ كلية البترول وعلوم الأرض بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وتضم أربعة أقسام هي: هندسة البترول، الجيولوجيا، الجيوفيزيا، وهندسة التعدين.

ـ كلية طب الأسنان بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض، تضم ثلاثة أقسام، هي: علوم طب الأسنان الأساسية، علوم طب الأسنان الوقائية، علوم طب الأسنان السريرية.

وشملت قرارات مجلس التعليم العالي الموافقة على إعادة هيكلة كلية العلاج الطبيعي بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، حيث تم تغيير اسمها إلى (كلية الصحة وعلوم التأهيل)، وتضم بعد الهيكلة أربعة أقسام، هي : علوم التأهيل، علوم الصحة، التقنيات الطبية، وعلوم الاتصال الصحي.

كما وافق المجلس على إنشاء بعض المعاهد والعمادات والمراكز والأقسام في بعض الجامعات، تضمنت معهد الإبداع وريادة الأعمال بجامعة أم القرى، معهد البحوث والدراسات الاستشارية والتدريب بجامعة الجوف، عمادة الدراسات الجامعية للطالبات بجامعة الحدود الشمالية، عمادة الاتصالات وتقنية المعلومات بجامعة الدمام، مركزين بحثيين في كل من كلية العمارة والتخطيط، وكلية التمريض بجامعة القصيم، مركز الدراسات الإنسانية والإدارية بجامعة المجمعة، قسم التأمين وإدارة المخاطر بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثلاثة أقسام أكاديمية في عمادة السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود لا تمنح درجات علمية، وهي (مهارات اللغة الإنجليزية، العلوم الأساسية، ومهارات تطوير الذات)، إضافة إلى إنشاء قسم الموارد البشرية في كلية الأعمال جامعة الملك عبدالعزيز، ودمج قسم (الهندسة الحرارية وتقنية المياه) و(قسم هندسة الإنتاج وتصميم النظم الميكانيكية) في كلية الهندسة بجامعة الملك عبدالعزيز في قسم واحد يسمى (قسم الهندسة الميكانيكية).

كذلك وافق المجلس على تغيير أسماء عدد من الكليات والأقسام في بعض الجامعات تضمنت تغيير أسماء كل من (كلية العلوم الإدارية) بجامعة الدمام إلى (كلية إدارة الأعمال)، (قسم التفسير) في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية إلى (قسم التفسير وعلوم القرآن)، (قسم التربية) في كلية التربية بجامعة الملك سعود إلى (قسم السياسات التربوية) مع استمرار القسم بالإشراف على تخصص رياض الأطفال.

وبين وزير التعليم العالي أن المجلس وافق على مشروع مذكرة تفاهم بين جامعة الملك سعود وجامعة تشارلز في براغ بجمهورية التشيك.
كما وافق على قرارات المجلس الخاصة بإنشاء وكالة جامعة تبوك للفروع، وتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس وكلاء لبعض الجامعات، أو التجديد لبعض المكلفين، حيث وافق على إنشاء وكالة جامعة تبوك للفروع وتكليف الدكتور عويض بن حمود العطوي وكيلا لهذه الوكالة، وتجديد تكليف الدكتور أحمد بن صالح الطامي وكيلا لجامعة القصيم للشؤون التعليمية، تكليف الدكتور عبدالله بن مصطفى مهرجي وكيلا لجامعة الملك عبدالعزيز، تكليف الدكتور سعود بن عبدالقادر طاهر وكيلا لجامعة طيبة للأعمال والإبداع المعرفي، وتكليف الدكتور طلال بن مسلط الشريف وكيلا لجامعة شقراء.
وناقش مجلس التعليم العالي عددا من التقارير السنوية لبعض الجامعات، ووافق على رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء، وهي التقرير السنوي لجامعة الجوف للعام 1431/1432هـ ، والتقرير السنوي لجامعة نجران للعام 1432/1433هـ، التقرير السنوي لجامعة الدمام للعام 1430/1431هـ، بالإضافة إلى موافقة المجلس على تمديد خدمة (10) من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات.
ورفع د. العنقري الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين على تفضله بالدعم غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي، واختتم تصريحه بالقول «إن تفضل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي ـ أيده الله ـ بالموافقة على هذه القرارات يأتي تجسيدا لاهتمامه السامي الكريم، واهتمام سمو ولي عهده الأمين ـ حفظهما الله ـ بمسيرة التعليم في هذا الوطن المجيد، وازدهارها، وتسخير جميع الإمكانات لتطويرها، وبما يمكن من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة بالعطاء في سبيل خدمة وبناء الوطن والمواطن والسير بهما لآفاق الرقي والتطور».

أمانة القصيم تبرر إغلاق جسر مشاة بغياب الإنارة

مصادر لـ"الوطن": مخاوف التحرش بالنساء وراء القرار

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105045&CategoryID=5

بريدة: أمين الغبيوي
أدى إغلاق جسر المشاة بطريق الملك عبدالله بن عبدالعزيز بحي الصفراء بمدينة بريدة إلى تذمر العديد من المارة وعابري الطريق الذي يعتبر حيويا ومكتظا بالسيارات ليل نهار، فيما بررت مصادر الإغلاق بشكاوى البعض من استغلال الجسر مكاناً للتحرش بالنساء لعدم وجود الإنارة بداخله.
وطالبت أم محمد" متسوقة برفقه أبنائها ـ التقتها "الوطن" ـ إلى سرعة افتتاح الجسر، مؤكدة أن الطريق يعتبر خطرا للغاية، وتابعت "طريق الملك عبدالله يعتبر شريانا وسط المدينة ومزدحما بالسيارات لا يمكن عبوره بشكل سليم إلا بواسطة الجسر".
من جانبه، دعا تركي بن سعود إلى سرعة فتح جسر المشاة لأهميته ووقوعه بوسط المدينة ويعبره الكثير من المارة، خصوصاً أن مرتادي الأسواق والمحال التجارية يحتاجون لعبوره متنقلين بين جانبي الطريق، وتساءل عن سبب افتتاحه قبل إغلاقه طالما أنه لم يكتمل تجهيزه وتابع "كان من المفترض ألا يفتتح طالما أنه سوف يغلق"، خصوصاً أن الجسر يفتقد للإنارة الداخلية مما يثير المخاوف من عمليات التحرش بالنسبة للنساء.
في المقابل، ذكرت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن السبب الذي دفع أمانة منقطة القصيم إلى إغلاق الجسر يعود إلى تلقيها مجموعة من المطالبات بالإغلاق خوفا من حدوث مضايقات وتحرش للنساء لافتقاد الجسر للإنارة الداخلية كذلك بسبب تصرفات المراهقين الذين جعلوا ممرات الجسر أرقاما للتواصل ولأهداف غير مشروعة.

إلى ذلك، أكد المتحدث الرسمي لأمانة القصيم يزيد المحيميد أن عدة شكاوى وملاحظات من قبل المواطنين وردت للأمانة بسبب عدم وجود إنارة داخلية بالجسر، محملا شركة الكهرباء المسؤولية في تأخر افتتاحه وقال "الأمانة بانتظار تزويد الجسر بتيار للكهرباء ليتسنى لنا تشغيله وتهيئته للمستفيدين".

"تعزير المفحطين" أحكام رادعة لـ"سائقي الموت"

مدير مرور القصيم: الحكم القضائي ضد "مطنش" سيساهم في التوعية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=105101&CategoryID=4

بريدة: تركي المحارب

هواية الموت .. ما إن يذكر هذا المصطلح، حتى يتبادر إلى الأذهان الهواية القاتلة "التفحيط"، تلك الهواية التي حصدت العديد من الأرواح، وأنهت حياة شباب في عمر الزهور، وفي كل مرة ينجم عن ممارستها مقتل أشخاص، يثار الجدل حولها من جديد، إلا أن الرأي العام أعادها إلى الواجهة من جديد بعد صدور حكم القتل بالإجماع على المفحط الذي اشتهر بتسميته "مطنش" بعد تسببه في وفاة شخصين.

تأييد الحكم

وفيما أثار الحكم الصادر من محكمة محافظة عنيزة بالإجماع على قتل المفحط مطنش التأييد من قبل المواطنين والمسؤولين، الذين رأوا في هذه العقوبة ردعا لممارسي تلك الهواية المميتة، وحقنا لدماء الأبرياء، أكد مدير مرور منطقة القصيم العقيد محمد بن صالح المزيني في حديث لـ"الوطن" بأن الحكم القضائي سوف يساهم في توعية ممارسي التفحيط، مطالبا إياهم بأخذ العظة والعبرة، وإدراك سلبيات التفحيط وخطره على الشباب والمجتمع، لافتا إلى أن مثل هذه الأمور لا يجب التساهل فيها، كما أن أي مفحط معرض لمثل هذه العقوبة.

وأشار المزيني إلى أن عقوبات التفحيط تشمل مصادرة السيارة والغرامة ومضاعفة العقوبة في حال تكرارها فضلا عن إيقاف المفحط، وهذا بحد ذاته يعد جزاء لممارس العملية، متوقعا بأن هذا الحكم سيكون له صدى واسع بين أوساط المفحطين، وسيسهم في ردعهم، وأخذ الحيطة والحذر من ممارسة مثل هذه الهواية الخطرة، مبينا أن المتابعة الميدانية لها دور في التقليل من ممارسة التفحيط، من خلال الضبط والمراقبة عبر الدوريات المرورية والمرور السري.

وأوضح المزيني بأن الحكم الصادر بحق "مطنش" سوف يساهم في التقليل من نسب التفحيط بين أوساط الشباب، مؤكدا أن هيئة الجزاءات أصدرت أحكاما للمخالفات المرورية تضمنت إيقاف ثلاثة مفحطين في إدارة المرور ببريدة، ومصادرة ثلاث سيارات بالبكيرية ورياض الخبراء ومحافظة عنيزة خلال العام الجاري.

وأضاف بأنه إذا ثبت على الممارس تهمة التفحيط أكثر من ثلاث مرات يتم مصادرة السيارة بعد الرفع للحاكم الإداري وإحالته للمحكمة الشرعية.

عقوبة رادعة

من جانبه أكد المشرف على مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالقصيم أحمد السعيد أن مثل هذه الأحكام تعد عقوبة رادعة، في الوقت الذي أخذت فيه هذه الظاهرة بالانتشار، معتبرا أن العقوبة التي صدرت على المفحط بمحافظة عنيزة هزت أوساط الشباب الممارسين للتفحيط، وستجعل الشخص الذي يمارس هذا الفعل يفكر كثيرا قبل القيام به، والاستهار بأرواح الآخرين، وهو ما من شأنه أن يساهم في الحد من هذه الظاهرة، متمنيا أن تكون هناك عقوبات أخرى تصدر عن

إدارة المرور كسحب الرخصة كما هو معمول في بعض الدول، وتعزيز التوعية بين أوساط الشباب، وإعداد جلسات حوارية مفتوحة في هذا الجانب.

ونوه السعيد إلى أن أمير منطقة القصيم سبق وأن عقد جلسة حوارية مع 100 شاب، تناولت محور التفحيط وإيجاد ساحات معروفة ومنظمة إلى جانب التواجد الأمني، لافتا إلى أن الشباب بحاجة مستمرة للحوار، في الأمور التي تتعلق بهم، وقال إن العقوبة قد تؤدي دورا مع الشخص المستهتر الذي لا ينفع معه الحوار، خاصة من يكرر فعل هذه الممارسة، وهو الأمر الذي يتم الرجوع فيه للأحكام الشرعية.

واقترح السعيد أن يشارك في مثل هذه الحوارات متخصصون من إدارات المرور، واختصاصيون اجتماعيون، علاوة على المهتمين بالحوارات، وتعقد جلسات متعددة تتطرق لموضوع التفحيط ويؤخذ آراء المشاركين، كما اقترح أن تتناول تلك الجلسات أنواع العقوبات الرادعة، معتبرا أن دور المرور في هذا الجانب لا يزال ضعيفا جداً، متسائلا عن سبب عدم وجود نظام ينص على سحب الرخصة بعد تجاوز نقاط معينة، وطالب بفرض عقوبات على المتجمهرين في ساحات التفحيط بحيث لا تقتصر العقوبة على المفحط فقط، سواء بفرض غرامة أو تطبيق عقوبة الإيقاف، مبينا أن المفحط إذا لم يجد جمهورا وتشجيعا فلن يتشجع لممارسة تلك الهواية، وأكد على ضرورة اتخاذ قرارات من القيادات والمسؤولين والدولة حيال هذه القضية، خاصة بعد تحولها لظاهرة.

مسؤولية مشتركة

وحول الأسباب الاجتماعية المؤدية لظاهرة التفحيط يرى السعيد أن المسؤولية تشترك فيها عدة جهات ومؤسسات اجتماعية على رأسها ولي أمر الشاب، وإهماله لرعاية أبنائه وعدم وجود رعاية داخل المنزل، وضرورة تفعيل الحوار والنقاش داخل الأسرة، علاوة على الدور الملقى على عاتق مؤسسات التعليم العام والجامعات في إجراء دراسات حول هذه الظاهرة، وأن تتحول لاحقا إلى منهج يتناول الظواهر السلوكية غير المناسبة، ووصف السعيد دور خطباء المساجد بأنه ضعيف، مشيرا إلى أنه لا يوجد توعية مناسبة من خلال الخطب تلامس اهتمامات الشباب، وركز السعيد على دور المؤسسات الثقافية كالنادي الأدبي واللجان الاجتماعية من خلال تخصيص جلسات حوارية لشباب الحي.

وأشار السعيد بأن مركز الحوار الوطني بالقصيم انتهى من 21 جلسة حوارية بمهرجان صيف بريدة، وكان هناك جلسات أمنية حول التفحيط، وقال "لمسنا من ذلك أن من دوافع التفحيط وجود فراغ كبير لدى الشاب يريد أن يملؤه ويحاول إبراز ذاته، في ظل عدم وجود برامج تهتم بالشباب، إضافة إلى أننا نلحظ من خلال الحوار مع الشباب بأن المخالفات المرورية لا تردعهم، إلا أن مصادرة السيارة والإيقاف هي ما تمثل هاجسا لديهم.

إلى ذلك أيد عايد الشمري الحكم الصادر بالقتل على المفحط، نظرا لقيامه بإزهاق الأرواح، مؤملا أن يكون في ذلك عظة وعبرة لأمثاله ممن يمارسون التفحيط دون خوف أو وجل، مطالبا بتعميم الأحكام الشرعية على من يثبت قيامهم بالتفحيط وتعريض حياة الآخرين للخطر. وعلق منصور السالم على القضية بقوله إن السبب الرئيسي في هذه الظاهرة هم رفقاء السوء الذين لا يأتي منهم الخير أبدا، مشيرا إلى أن التفحيط يعد من أنواع إلقاء النفس في التهلكة مثله مثل المخدرات والقيام بالسرقات، مطالبا بأن تشمل هذه العقوبات كل من يمارس التفحيط.

"سجل وطني" لتوثيق الأخطاء الطبية

هيئة التخصصات: نسبة تزوير الأطباء صفر

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105021&CategoryID=5

تبوك، جدة: علاء الياسي، نجلاء الحربي

يتجه مجلس الشورى إلى دراسة إنشاء "سجل وطني" لتوثيق الأخطاء الطبية التي يرتكبها الأطباء في كل المستشفيات، فيما أكدت هيئة التخصصات الصحية القضاء على "الأطباء المزورين" نهائياً.

وكشف عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئية الدكتور عبدالله زين العتيبي لـ"الوطن" أن اللجنة تقدمت بطلب للمجلس لإيجاد "سجل وطني" أو "مدونة " للأخطاء الطبية يتم من خلالها توثيق حالات الأخطاء الطبية عن طريق حصر عددها في كل المستشفيات الحكومية والأهلية.
وأمام مخاوف المرضى من تزايد تفشي الأخطاء الطبية، اعتبر الناطق باسم "التخصصات الصحية" عبدالله الزهيان قضايا تزوير الأطباء من الماضي، بسبب ما تضعه الهيئة من شروط صارمة واختبارات دقيقة للحصول على رخصة مزاولة المهنة، مؤكداً أن القطاع الصحي بات آمنا، وأن نسبة التزوير فيه الآن تكاد تكون صفرا.
كشف عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئية الدكتور عبدالله زين العتيبي لـ"الوطن" أن لجنة الشؤون الصحية والبيئة تقدمت لمجلس الشورى بطلب لإيجاد "مدونة للأخطاء الطبية" يتم من خلالها توثيق حالات الأخطاء الطبية عن طريق حصر عددها في جميع المستشفيات الحكومية والأهلية. وأوضح العتيبي أن التقرير الذي قدم لمجلس الشورى يوصي بإيجاد إما سجل وطني أو مدونة توثق هذه الأخطاء. وأضاف أن المقترح وجد قبولا من قبل أعضاء مجلس الشورى الذين رفعوا به للمقام السامي ووزارة الصحة، وما زلنا في انتظار صدور قرار من وزارة الصحة لإيجاد هذه المدونة. وأكد العتيبي أن قضايا الأخطاء الطبية في المستشفيات من القضايا الشائكة وذلك لعدم وجود سجل يوثق عدد الأخطاء الواقعة في المستشفيات أو الأسباب المؤدية لها، وتوجه اللجنة الصحية في مجلس الشورى لإيجاد هذه المدونة يسهل وضع آلية تساهم في إيجاد حلول إيجابية للقضاء على الأخطاء الطبية مستقبلا ومنع حدوثها.
وكشف أن عدم وجود توثيق لقضايا الأخطاء الطبية يعود لعدة أسباب منها ضعف آلية رصد الأخطاء وطريقة التبليغ عنها لذلك فإن إيجاد مدونة للأخطاء الطبية يساهم في دراسة أسباب وقوع هذه الأخطاء والعمل على إيجاد حلول إيجابية لنزع جذور هذه المشكلة. ومن جهته كشف رئيس الهيئة الشرعية الصحية الأساسية بجدة القاضي عبدالرحمن العجيري لـ"الوطن" أنه تم تأجيل النظر في 64 قضية "خطأ طبي" جديدة إلى شهر شوال المقبل، موضحا أن القضايا المؤجلة بمعدل 4 جلسات أسبوعية للهيئتين الحكومية والأهلية، وأضاف أن هذه الأخطاء تتفاوت بين أخطاء طبية في الجراحة، والولادة وأخرى تتعلق بالتخدير، إلى جانب أخطاء جراحة أعصاب. وتذمر العجيري من توقف عقد جلسات الهيئة الشرعية الأساسية كل عام لمدة 3 أشهر، كاشفا أن أسباب هذا التأجيل ترجع لعدم وجود محكمة مستقلة للنظر في قضايا الأخطاء الطبية، ولعدم تفرغ أعضاء الهيئة الشرعية وقلة عددهم. وطالب العجيري بأهمية وجود جهة من قبل وزارة الصحة يكون اهتمامها متابعة الأخطاء الطبية للتحقيق في مسبباتها، كاشفا أنه في حال ترك أحد أعضاء الهيئة موقعه سيستغرق البحث عن بديل آخر وقتا طويلا لعدم رغبة العديد من الأطباء والأكاديميين في الالتحاق بالهيئة الشرعية الطبية حتى لا يتم الالتزام بالعمل فيها بصفة مستمرة.. وأشار العجيري إلى أنه يجب على وزارة الصحة الإسراع بإيجاد آلية سريعة للقضاء على الأخطاء الطبية فأرواح البشر تحتاج منا كل التعب والجهد لنحافظ عليها.
ودعا إلى أهمية إعادة تشكيل اللجان الشرعية بتخصيص أعضاء متفرغين للهيئة وأهمية ربط معلومات الأطباء بكافة المستشفيات عن طريق الحاسب الآلي، بحيث يكون هناك مرجعية يتم من خلالها ربط الهيئة الشرعية بموقع يضم جميع معلومات الأطباء ويتم من خلاله معرفة مسيرة عمل هؤلاء الممارسين للطب والأخطاء الطبية التي ارتكبوها خلال فترة عملهم بالمستشفيات بمختلف مناطق المملكة، وأكد أن هناك ما يقارب 4 أطباء تمكنوا من الهروب خارج المملكة بعد ارتكابهم أخطاء في حق مرضى أودت بحياتهم، وأرجع تمكن هؤلاء الأطباء من الهرب لضعف الرقابة من قبل وزارة الصحة على مرتكبي الأخطاء الطبية، ولعدم وجود رادع يمنع سفرالأطباء المطلوبين في قضايا الأخطاء الطبية المختلفة، وطالب بإيجاد عقوبة رادعة للأطباء الهاربين خارج المملكة والمتسببين في حدوث أخطاء طبية قد تكون قاتلة للمرضى داخل المستشفيات، ولا بد من إيجاد عقوبات صارمة على مالكي المستشفيات الذين يمكنون الأطباء من العمل وإجراء عمليات جراحية دون الحصول على تراخيص طبية.

الموت يطارد "تأهيل المدينة"

الشرطة تسجل قضية الاعتداء الثانية ضد "المركز"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105079&CategoryID=3

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي

فتحت شرطة المدينة المنورة أمس تحقيقاً موسعاً في بلاغ بتعرض طفل من نزلاء تبوك بمركز التأهيل الشامل بالمدينة للضرب والتعنيف داخل القسم النسائي بالمركز، وتواصل مسلسل الوفيات داخل المركز بوفاة نزيل من سكان المدينة الأربعاء الماضي عقب تدهور صحته داخل المركز ونقله إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة ومنها إلى مستشفى الدار الخاص.

وكان مواطن من تبوك قد فوجئ عند زيارة ابنه المعاق بالمركز والذي لم يتجاوز عمره الثانية عشرة وعليه آثار تعنيف وضرب بمناطق مختلفة من جسده، مما دفعه للتقدم ببلاغ لشرطة المنطقة لإثبات حالة ابنه.

وأكد الناطق الإعلامي في شرطة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام أن الشرطة تلقت بلاغاً من مواطن يدعي تعرض ابنه النزيل بمركز تأهيل المدينة للضرب والتعنيف، وعلى الفور توجهت الدوريات الأمنية للتحقق من بلاغ المواطن وإعداد محضر بذلك، وأشار الغنام إلى أن التحقيقات الأولية جرت بمركز شرطة الخالدية، وتقرر إحالة كامل ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء لإكمال المقتضى النظامي والشرعي بحق من تثبت مسؤوليتهم عن الحادث، موضحاً أنه سيتم عرض الطفل على الطب الشرعي لإثبات حالته الصحية.

ومن جهة أخرى تواصل مسلسل الوفيات بمركز التأهيل بالمدينة حيث توفي نزيل عشريني ليلة الأربعاء الماضي بمستشفى خاص بالمدينة، وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بمركز التأهيل بالمدينة أن النزيل يدعى برجس المطيري وهو من سكان المدينة المنورة، وقد تردت حالته الصحية قبل أسبوعين داخل المركز لتنقله إدارة المركز لمستشفى الملك فهد بالمدينة، حيث قرر الأطباء فور وصوله إدخاله للعناية المركزة، وفي محاولة من الشؤون الاجتماعية بالمدينة لتدارك الأمر قررت استلامه ونقله من مستشفى الملك فهد الحكومي لمستشفى الدار الخاص الواقع بحي قباء بالمدينة على حسابها الخاص.

وقال خال المتوفى محمد المطيري: إن برجس توفي نتيجة إصابته بضيق شديد في التنفس، حيث تم نقله إلى مستشفى الملك فهد، وعندما علمت إدارة المركز بأن المستشفى قرر تنويمه بالعناية المركزة، طلبت نقله إلى مستشفى الدار الخاص على نفقتها، حيث توفي هناك.

وأكدت المصادر أن إدارة مركز التأهيل الشامل بدأت في إحالة النزلاء المعاقين للمستشفيات الخاصة بعد أن دعمت الوزارة المركز بمبلغ مليون ريال، وجاء ذلك ضمن القرارات العاجلة التي اتخذتها الوزارة للتصدي لحالات حوادث الوفاة المتزايدة وتردي حالة النزلاء الصحية المفاجئ داخل المركز عقب وصول نزلاء تبوك للمدينة.

تشكيل لجنة شرعية لتنظيم "التحول الجنسي"

المصدر: جريدة اليوم الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53298.html

اليوم - الرياض
كشفت مصادر مطلعة لـ " اليوم" ، عن تشكيل لجنة حكومية جديدة تضم مختصين في المجالات الطبية والأمنية والشرعية لوضع تنظيم لكيفية التعامل مع حالات التحول الجنسي في المملكة في جميع نواحي تلك الحالات على ان تتعاون مع الجمعيات الفقهية في هذا الموضوع
ووفقا للمصادر فإن هذا الإجراء يأتي بناء على ما لوحظ في الآونة الأخيرة من كثرة عدد حالات طلب التحول الجنسي من أنثى إلى ذكر والعكس وماتحتاج إليه تلك الحالات من تعاون من الجهات ذات العلاقة نظراً لطبيعة الحالات ومايعتريها من آثار نفسية واجتماعية وجسدية قبل وبعد إجراء التحول ، كانت مصادر إعلامية قد ذكرت أن وزارة الصحة أصدرت قراراً يقضي بإلزام المستشفيات والمراكز الأهلية بعدم اتخاذ أي قرار يتعلق بإجراء عملية "تغيير جنس" إلا بعد التنسيق مع الجهات المختصة في الوزارة ممثلة في وكالة الوزارة للخدمات العلاجية، كما ابلغت الوزارة مديري المستشفيات والمراكز الأهلية عبر عدة تعاميم احدها صادر عن مجلس الغرف السعودية ، يتضمن التنبيه على العاملين في القطاع الصحي بضرورة الالتزام بما جاء في القرار، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن قرار وزارة الصحة صدر بناء على خلفيات معاملة متعلقة بمحاولة "تغيير جنس" لإحدى المواطنات
ووفقا لاحد المختصين فإن آلية تحويل الجنس تبدأ من ذكور إلى إناث بفحص الكرموزومات التي تحمل الجينات الوراثية، ولوحظ لدى بعض تلك الحالات وجود ازدواجية جنسية، وهؤلاء تكون لديهم مشكلة كبيرة لا يستطيعون أن يتحولوا إلى ذكور أو إلى إناث بسهولة ، فعلى سبيل المثال قد تكون هناك حالة يكون فيها التركيب النفسي لدى صاحبها رغبة ملحة للتحول من أنثى إلى ذكر رغم أنه يبدو للعيان على أنه امرأة مكتملة الأنوثة لديها ثديان كاملان ولديها جهاز تناسلي خارجي كامل ورحم كامل لكن في الوقت عينه لا توجد لديها عادة الحيض ولها تكوين جسمي رجولي "هيكل عظمي كرجل" ، ففي مثل هذه المشكلة لا يوجد حيض عادة لدى صاحبة الحالة و لم يأتها الحيض بتاتا ، ومع الفحص بالموجات الصوتية أو الأشعة المقطعية يتبين أن لديها مبيضا وعندها نقوم بأخذ عينات من هذا المبيض من خلال أجهزة المنظار أو الفتح الجراحي يظهر أن هذا المبيض يحتوى خلايا من نسيج الخصية، وفي مثل تلك الحالات يتم الرجوع إلى رغبة صاحب الحالة نفسها ومدى رغبته في اجراء التحول الجنسي ، وذكر أن الكثيرات من مرضاه رفضن التحول إلى رجال وأبدين رغبتهن في بقاء الوضع على حاله، وعندئذ يكتفى كاطباء بإخبارهن باستحالة الانجاب ولكن يجب إشعارها أنها لن تنجب إطلاقا ويتم إزالة الخصية بدون الرحم لحمايتهن من الإصابة بالسرطان
ويصعب طبيا تجاهل كثير من الأمراض التي قد تصيب بعض المرضى الذين يجرون عمليات التحول الجنسي كإصابة مبيض المرأة بالسرطان مما يستدعي إزالة المبيضين بصورة كاملة ، وقبل ذلك يتم عمل فحص تحليلي ونسيجي كامل للمبيضين للقضاء على أي خلايا سرطانية أو خبيثة في نسيج الخصية أو المبيض وبالتالي ستتم عملية استئصال الرحم وإجراء تعديل للجهاز التناسلي بإيجاد قضيب لصاحبة الحالة من خلال أخذ جزء من نسيج العضلي المتبقي من البطن ، وفي مثل تلك الحالة تستطيع صاحبة الحالة التي كانت أنثى أن تتحول إلى ذكر، وبالتالي قدرته على ممارسة الجنس والشعور باللذة الجنسية عند الزواج
وعن الحالات الأكثر صعوبة والمتمثلة في وجود رجل "يحدث لديه انقلاب نفسي وعصبي ولديه رغبة في التحويل إلى أنثى وبالتالي يتغير أسلوب حياته وتتغير تصرفاته وسلوكه مرجعا ذلك إلى وجود خلل نفسي يدفع صاحب الحالة إلى الرغبة في التحول الجنسي إلى الأنثى ولا يرغب في الاختلاط بالرجال إطلاقا ويظل صاحب مثل هذه الحالة يتردد على الجراحين وقد يسافر إلى بلدان أجنبية للبحث عن علاج لتحويله إلى أنثى، وقد شهدت مثل تلك الحالات منها رجل اعتاد

أن يستخدم كل الوسائل التي تستخدمها المرأة كالمكياج والعطورات والملابس وفي مثل تلك الحالات يتم دراسة الحالة نفسيا لتقرير امكانية تحويله إلى أنثى أو معالجته نفسيا"
يذكر أن عمليات "تغيير الجنس" غير جائزة شرعاً وغير مسموح بإجرائها في المملكة سواء بأخذ موافقة أو من دونها ، إلا أن العمليات التي تجرى في المملكة هي عمليات "تصحيح للجنس" وليس تغييراً له، وهي ذات نسب بسيطة جداً، يتم اكتشاف غالبيتها بعد الولادة

تعيين خريجات "المتوسطة" في وظائف مساندة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53299.html

عبدالرحمن إدريس ـ جدة
انتهت اللجنة المكلفة بدراسة قضية خريجات الكليات المتوسطة من الإجراءات الخاصة بالمعاملة من جميع جوانبها، وعلمت "اليوم" أنه سيصدر القرار الموضّح لخلفية التأجيل الذي ارتبط بعدم مواءمة الدبلوم للتدريس بالابتدائية، مقارنة بما تم اعتماده مؤخرا في اختيار البكالوريوس والتخصص التربوي إلزاميا في التعيينات الجديدة ، ومن المتوقع حسب مصادر تربوية أن تخضع التعيينات لهذا الاعتبار خاصة بمضي فترة طويلة من الانقطاع بعد الحصول على الدبلوم، وبالتالي فإنه لا مجال للقبول المباشر بوظائف التدريس نظرا لما يترتب على هذه الاعتبارات من تأثير سلبي على استراتيجيات التطوير ، علاوة على وجود أعداد كبيرة من الجامعيات التربويات في قائمة انتظار التعيين وتستعد وزارة التربية والتعليم لجدولة أسماء 9 آلاف خريجة كلية متوسطة في برنامج التوظيف حسب الشواغر التي ستصدر التوضيحات الخاصة بها خلال هذا الاسبوع، وتقوم وكالة الشئون المدرسية بالوزارة حاليا بالمراجعة النهائية لملف المعاملة الأطول عمراً في التأجيلات منذ تخرّج دفعات الكليات المتوسطة بالمناطق
وكان مجلس الشورى تبنّى مشروع التوصية للتعليم بحيثيات تفاعلت إنسانيا في المساعي الهادفة إلى إيجاد حلٍّ للمشكلة بنظرة إنسانية تبحث عن مخرج لهذه الفئة ، وتم النظر في إمكانية الاستفادة من الخريجات في الوظائف المساندة ومناقشة العمل على إعادة تأهيلهن للتدريس بعد حدوث الأخطاء التي لا تتحملها الطالبات بسبب إلغاء الكليات من الخدمة، وهو ما يُحتّم استيعابهن أسوة بما تحقق لخريجات معاهد المعلمات مؤخرا
و أشار المتحدث الرسمي باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين، أن خريجات الكليات المتوسطة من الكفاءات التربوية المؤهلة لشغل الوظائف التعليمية التي تحدِّدها ـ كماً وكيفاً ـ وزارة التربية والتعليم، وطبقاً لما يتوافق مع كادر المعلمين والمعلمات ، موضحاً أن لدى وزارة الخدمة المدنية قوائم مكتملة بأسماء الخريجات المتقدِّمات لشغل الوظائف التعليمية، وسوف تبادر الوزارة فوراً بالتعيين بناءً على ما يعتمد من الشواغر المطلوبة من وزارة التربية والتعليم

بيوت مهجورة بالأحساء تتحول إلى أوكار للمجرمين والمخالفين

الأهالي يشتكون من خطورتها.. والأمانة تتحرك لإزالتها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387301

زهير الغزال - الأحساء

تحولت المباني المهجورة بمحافظة الأحساء سواء كانت بيوتا قديمة، أو آيلة للسقوط إلى «بؤر وأوكار» للمخالفات والممارسات المرفوضة اجتماعيًا، وملاذًا آمنًا لفئة من الشباب المستهتر والعمالة المخالفة، وهو ما يمثل خطرًا مستمرًا للسكان المجاورين لتلك المباني.ووصف العديد من المجاورين لتلك المباني أنها أصبحت مأوى لفئة تمارس داخلها خاصة في ساعات الليل أفعالًا يعاقب عليها القانون، بالإضافة إلى تجول عمالة سائبة ومخالفة بين أزقتها الضيقة بحرية كاملة ممّا يشكّل خطرًا على الأهالي، داعين الجهات المعنية بالعمل على إزالة تلك المباني القديمة بالمحافظة، كخطوة نحو تطهيرها من كافة الممارسات المرفوضة.

«المدينة» تجوّلت في تلك البيوت، ورصدت بعض المخالفات التي تحدث فيها على لسان الأهالي المجاورين لها، ونقلت مطالبهم أيضًا للجهات المختصة. وأكد العديد من المجاورين للمباني المهجورة قيامهم بالاتصال بمالكيها لتنظيفها أو إزالتها دون جدوى، منوّهين بأن تركها على حالها يشكل ناقوس خطر يترصد بالجميع، ودعوا إلى سرعة تدخل شرطة الأحساء لوقف التعديات التي تقوم بها بعض الفئات بحق المجتمع.

واتفق المجاورون على أن المباني المهجورة إن بقيت على حالها ملاذًا للهاربين، فسوف تزيد معدلات الجريمة، مشيرين إلى انتشار الروائح الكريهة إلى المساكن المجاورة لها، خاصة وأن بعضها تحوّل إلى «مكب للنفايات».وناشد عدد منهم الجهات المعنية بترحيل العمالة المخالفة الموجودة، والعمل على تطوير المنطقة وتنظيفها، وإزالة المباني الآيلة للسقوط، وإعادة سفلتة شوارعها، وعمل أرصفة وتأهيل شبكات الإنارة، وفتح الشوارع التي أغلقت بسبب تراكم الأنقاض على غرار الأحياء الأخرى.

وفي بداية حديثه طالب علي بن عبدالله البحراني الجهات المسؤولة بالتصدّي لما أسماه «أوكار الجريمة» المنتشرة بالمحافظة، وتشكل خطرًا على العوائل منوّهًا إلى أن غالبية البيوت المهجورة تحوّلت إلى «ملجأ» للمطلوبين والمراهقين يمارسون فيها العديد من المحرمات مثل تناول المسكرات وغيرها ناهيك عن قيام عمالة سائبة بالاختباء بداخلها بعيدًا عن أعين الأمن.

ولفت البحراني إلى أن الروائح الكريهة والقوارض تنتشر في تلك البيوت، داعيًا أمانة الأحساء إلى اتخاذ خطوات جادة وسريعة لتنظيفها.

ويشاركه نفس الرؤية تقريبًا المواطن حسين بن علي البراهيم، والذي يقول: «العديد من الأحياء القديمة بالمحافظة باتت ملاذًا لعمالة وافدة تقيم بداخلها بشكل غير قانوني، ناهيك عن مجاورة بعضهم لأسر تقيم بتلك الأحياء مما يشكل حالة من الفوضى والقلق للأهالي ويهدد سلامة الأسر التي تقطن بهذه الأحياء، وأوضح أن بعض أصحاب البيوت القديمة غير قادرين على هدمها لارتفاع تكلفة الهدم ماديا «منوّهًا إلى مسؤولية الأمانة تجاه هذه المشكلة،

أمّا المهندس سلمان بن محمد البراهيم أحد سكان حي الكوت بمدينة الهفوف فيشير إلى أن مخاطر البيوت المهجورة تأتى كونها تفتح مجالًا واسعًا لانتشار الجريمة منوّهًا إلى أهمية إخلائها من العمالة الهاربة وترميمها أو إزالتها بشكل يحفظ السلامة العامة للمجاورين، ولفت إلى أهمية مبادرة الجمعيات الخيرية والطوعية بالمساعدة بحل مشكلة البيوت القديمة من خلال ترميمها وتحويلها إلى منازل صالحة للسكن. ومن جهته أهاب صلاح اليوسف ومحمد الأحمد بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتدخل، وحل المشكلة، داعين إلى تكاتف الجهات المعنية في هذا الشأن، لوقف الممارسات الشائنة التي تحدث بتلك المنازل المهجورة وإلزام أصحابها بإزالتها.

ويسرد أحمد بن عايش الخليفة من سكان بني معن بالأحساء قصته مع تلك المأساة قائلًا: «إنه يجاور منزلًا مهجورًا منذ سنوات سبب له إزعاجًا كبيرًا بتجمع النفايات فيه، وكذا الخوف من استغلاله في أغراض غير مشروعة من قبل ضعاف النفوس». وعبر الخليفة عن استيائه الشديد من عدم وجود حلول لهذه البيوت من قبل الجهات ذات العلاقة، رغم مطالب المتضررين منذ سنوات بإزالتها وتطهيرها، إلاّ أن تلك الجهات لم تخرج بقرار إيجابي يسهم في إزالة خطر هذه البيوت.
ويطالب عبدالله بن علي الراشد، الجهات المسؤولة بالبحث عن أصحاب هذه البيوت وإلزامهم بوضع حلول لها، إمّا بتحسينها، أو بإزالتها بدلًا من تركها، مبينًا أن المنازل المهجورة تشكّل هاجسًا خطرًا على مجاوريها، وهى مهيأة للجوء أصحاب النفوس الدنيئة ليعملوا فيها ما لا يخطر على البال.
أمّا المهندس نبيل بن علي الوصيبعي مدير المركز الإعلامي بأبحاث النخيل والتمور بالأحساء فيرى أن موضوع المباني المهجورة موضوع معقد جدًا ومرعب للغاية؛ لأن هذه البيوت أصبحت وكرًا للفاحشة والتستر والإضرار بالصحة في ظل تكاثر الحشرات والدواب الممرضة. وقال: «لنا في حي الكوت المثل الأعلى فهذا الحي مقابل لأهم قطاع حكومي على الإطلاق وهو الإمارة، وكنا نأمل إزالته لتوفير مواقف لمراجعي الإمارة ولكن الآن -ولله الحمد- هناك مبنى جديد للمحافظة وأيضًا هناك أسواق محيطة كالقيصرية والسبيعي والسويق تحتاج كلها إلى مواقف».
وأشار الشيخ عبدالمنعم بن عبدالعزيز الحسين إمام وخطيب جامع بمحافظة الأحساء ورئيس قسم الحاسب الآلي بإدارة التربية والتعليم إلى أن المشكلة تفاقمت مع الإهمال، وهو ما أدّى إلى زحف العمالة لبعض المباني المتهالكة، وقال: «عدم صيانتها وتراجع اهتمام الخدمات البلدية بالأحياء القديمة مثل صيانة الصرف الصحي وشبكة المياه أو تمديدات الهواتف وخطوط الإنترنت فاقم المشكلة»، مشيرًا إلى أن هذه البيوت تشكل خطرًا على بيئة الحي الاجتماعية والأخلاقية والأمنية، وينبغي أن تلاحظ الجهات الأمنية تلك المنازل، كما أن هناك أدوارًا أخرى يجب أن تتم في مواجهة المشكلة من مثل دور عمدة الحي ودور لجنة التنمية الاجتماعية ودور جماعة المسجد بقيادة الإمام، حيث إن هذا المنزل قد يكون مأوى للحشرات والقوارض، أو يكون مأوى لفئات متخلفة أو هاربة أو تجمعات شباب أو عمالة أو مخزنًا لمسروقات مؤقتًا أو محطة.
وشدد على خطة تطويرية للأحياء والعناية تشارك فيها الجهات الخيرية، وأيضًا الأمانة أو البلدية مع توجيه القطاع الخاص العقاري والتطويري والخدمي للعناية بها كطرح خدمات استثمارية مثل ما قامت به هيئة الاتصالات من طرح مناقصات تمديد شبكات انترنت في الأماكن التي لا تشكل عائدات استثمارية جيدة للشركات في المدن والقرى والهجر البعيدة.
والى ذلك باشرت لجنة الحصر المباني الآيلة للسقوط في أمانة الأحساء عملها في إزالة عدد من تلك المباني في المدن والقرى بعد تلقيها بلاغات عدد من المواطنين، وبعض الجهات الحكومية، واستهدفت في قرارات الإزالة عددًا من المباني التي تقع ضمن دائرة المباني الخربة، وذات العيوب الإنشائية، والتي تشكل خطرًا على سلامة السكان.
وعن آليات عمل أمانة الأحساء في التعامل مع المباني القديمة، والآيلة للسقوط، أكد مدير العلاقات العامة والإعلام والمتحدث بأمانة الأحساء بدر بن فهد الشهاب أن الأمانة تعمل وفق برامجها وخططها الخدمية، وبشكل مستمر على حصر ومعالجة الجوانب المتعلقة بالمباني الآيلة للسقوط عن طريق لجنة مخصصة لذلك، تضم في عضويتها أعضاء من (الإمارة، الأمانة، مديرية الشرطة، إدارة الدفاع المدني).

"المشروعات المتعثرة".. بين اتهامات الحكومة وحقوق المقاولين!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387415

طالب الذبياني - مكة المكرمة

القضية:

أصبح تعثر المشروعات هاجسًا يقلق مسؤولي الجهات الحكومية، فيما يرى بعض المقاولين ان تعثرهم ناتج عن بيروقراطية الجهات ذات المشروعات وتعقيد إجراءات الصرف من جهة وطول إجراءات استخراج تأشيرات العمالة من جهة أخرى ممّا يعيق المشروعات.

المشكلة

أجمع عدد من المسؤولين والخبراء والأكاديميين على ان من اهم اسباب تعثر المشروعات عدم تطوير آليات نظام المنافسات والمشتريات الذي مر عليه اكثر من 30 عاما، اضافة الى ضعف كفاءات بعض المقاولين، وبطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بطرح المشروع وترسيته وضعف الإشراف على التنفيذ وطول اجراءات استخراج تأشيرات العمالة والاستعانة بمقاولي الباطن.

الحل

* تطوير نظام المنافسات والمشتريات بشكل عاجل
* الاستعانة بشركات عالمية تسهم في حل المشكلة
* اعادة النظر في آلية ترسية المشروعات الحكومية
* لابد من اقرار الكادر الهندسي كجزء من الحل
* الاسراع في دفع المستحقات المتأخرة للمقاولين

مازالت الاتهامات متبادلة بين الجهات الحكومية وبين المقاولين فيما يتعلق بتعثر المشروعات وكل جهة تلقي بالكرة في ملعب الاخرى .

ويرى البعض ان العقد المطبق حاليًا في المشروعات العامة هو عقد الاشغال العامة الذي يرونه من اسباب تعثر المشروعات باعتباره عقد اذعان غير عادل يضغط على المقاولين ولا يحرص على حقوقهم. واشار المشاركون في هذا الاستطلاع الى ان العدالة في صياغة العقود وتحديد ما على كل طرف من مسؤوليات وما له وما عليه يعد أمرًا ضروريًا لتفادي تعثر المشروعات والحد من الامور المتعلقة بنقص التأهيل والخبرة.

وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حددت على لسان رئيسها الدكتور محمد الشريف 4 أسباب وراء تعثر المشروعات الحكومية هي عدم الاعتناء باعداد مواصفات المشروعات وشروطها واسناد المشروعات بالباطن وضعف الاشراف عليها وضعف كفاءة أعضاء لجان الاستلام الابتدائي والنهائي للمشاريع.

يلخص الدكتور بسام أحمد غلمان وكيل كلية الهندسة للشؤون الاكاديمية بجامعة أم القرى رئيس اللجنة العلمية اسباب تعثر المشروعات في 3 أمور هي اسباب ادارية تتمثل في اللوائح والانظمة والقوانين التي تحكم المشروعات واهمها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وهذا النظام مر عليه اكثر من ثلاثين عاما لم يجر عليه أي تعديل ويحتاج لتطوير وتعديل وإضافات ليواكب متطلبات اليوم الهندسية والتقنية والنظامية.

أما السبب الثاني من أسباب تعثر المشروعات فهو السبب الفني والمتمثل بعدم وجود كوادر فنية مؤهلة لإدارة المشروعات خصوصا المشروعات الريادية الكبرى.

فيما يكمن السبب الثالث في تعثر المشروعات في الاسباب المالية وصعوبة تعامل الجهات ذات العلاقة بصرف المستحقات للمقاولين حيث تطول اجراءات الصرف ويكون هناك نوع من المماطلة فيصبح هاجس المقاول هو كيف يحصل على مستحقاته وينجز عمله بل يحاول بعض المقاولين الخلاص من المشروع فيما يلجأ البعض من المقاولين إلى

الاقتراض والتمويل ويواجه بصعوبة ثانية من لدن الجهات الممولة تتمثل في شروط الاقتراض والتمويل التعجيزية فيبقى المقاول في دوامة بين الجهات ذات العلاقة بالمشروع والجهات الممولة من بنوك وغيرها.
وقال إنه لابد من اقرار الكادر الهندسي والاهتمام بتأهيل وتدريب المهندسين والفنيين العاملين في ادارات العقود والمشروعات و ينبغي اعادة النظر في اجراءات صرف مستحقات المقاولين وتسهيل اجراءات اعتماد مخصصات المشروعات وتذليل الصعوبات امامهم فيما يخص التمويل والاقتراض لتغطية متطلبات المشروعات المالية.
آلية ترسية المشروعات
من جانبه قال الدكتور فيصل الشريف، استاذ العمارة الاسلامية بجامعة ام القرى رئيس فرع الجمعية السعودية للعقار بمكة المكرمة نائب رئيس المجلس البلدي بمكة في دورته السابقة،: عند الحديث عن تعثر المشروعات لابد أن يشترك في المشروعات عدد من الجهات ففي الجهات الحكومية هناك ادارات المشروعات وترسيتها على المقاولين وهناك امر لا يغفل هو كفاءة المقاولين انفسهم اضافة الى خبرة المهندسين المشرفين على المشروعات وهناك حراك يسير باتجاه ايجابي لمعالجة التعثر من خلال استثمار ابناء البلد في هذا القطاع فهناك كثير من المبتعثين يدرسون الآن خارج الوطن ويحضرون الماجستير والدكتوراه في مجالات هندسية تعالج مثل هذه المشاكل التي تواجه المشروعات.
واضاف هناك اكثر من (170) ألف مهندس بالمملكة منهم نحو (140) ألف مهندس غير سعودي وهناك توجه من الدولة بعدم منح الإقامة أو تجديدها لأي مهندس مقيم إلا بعد ان يسجل مهنيا بالجمعية السعودية للمهندسين حتى يتم التأكد من شهادته والجامعة المتخرج منها ويعطى درجة مهنية توافق اختصاصاته.
وأوضح أن المؤسسات والشركات التي تقوم بالمشروعات تعتبر رأس مال وطني ويجب دعمها ووضع الأنظمة المطورة لها للارتقاء بأدائها سواء من قبل وزارة العمل بدعمها بالقوى البشرية أو من قبل وزارة المالية بالاسراع في دفع المستخلصات المالية.
اما نائب رئيس المجلس البلدي بمكة المكرمة الدكتور محمد العميري فقال: ان اسباب تعثر المشروعات يكمن في عدم وجود المنافس المؤهل من المقاولين وبطء الاجراءات المالية من قبل جهات المشروعات اضافة الى ان بعض المقاولين ليس لديه سيولة مادية تيسر له العمل ريثما يحصل على مستخلصاته فيتوقف العمل وبالتالي يتعثر المشروع كما ان بيروقراطية استخراج تاشيرات العمالة وطول اجراءاتها تعد عائقا من العوائق. واقترح الدكتور العميري فتح المجال أمام الشركات العالمية للمنافسة على المشروعات وسيسهم ذلك في حل المشكلة ويرفع من مستوى اداء الشركات المحلية.
4 جهات ضالعة
وأشار رجل الأعمال المعروف رئيس اللجنة العقارية بغرفة مكة التجارية الصناعية الشريف منصور ابو رياش الى 4 جهات ضالعة في تعثر المشروعات هي الجهات المرسية وديوان المراقبة العامة ووزارة العمل والمشرفون على المشروعات فالجهات المرسية من المفترض ان يعطي المقاول الذي رسى عليه المشروع خلفية تامة عن مناطق المشروعات ومواقعها وطبيعة تضاريسها ومناخها حتى يتمكن المقاول من العمل او ينسحب من البداية قبل البدء وبالتالي يستدعى مقاولا اجدر واكثر كفاءة فهناك مقاولون لايعلمون عن مناطق المشروعات خصوصا المشروعات الواقعة في مناطق نائية وعند زيارتها يتفاجأون بصعوبة المنطقة وتضاريسها فيتوقفون عن العمل نتيجة هذه الاسباب فيتعثر المشروع.
من جانبه قال رجل الأعمال المعروف عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة عضو لجنة المقاولين الشيخ سعود الصاعدي إن تعثر المشروعات يكمن في عدد من الأسباب على رأسها الناحية المادية حيث تجد بعض المقاولين يعجز عن الوفاء بمتطلبات المشروع لقلة السيولة لديه ويبتعد عن الاقتراض من الجهات الممولة فينتظر انجاز المستخلصات التي تتأخر احيانا مما يتسبب في تعثر المشروع فعلى المقاول ان يكون لديه ما لا يقل عن 30 % من قيمة المشروع كسيولة مادية ليواصل العمل ولا ينتظر المستخلصات.
كما أن من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات مسألة استخراج التأشيرات فكثيرا ما نواجه صعوبة خصوصا في ظل وجود النطاقات التي فرضتها علينا وزارة العمل فانا كمقاول بحاجة لأيدٍ عاملة لإنجاز مشروعي وعند التقدم بطلب عدد من العمال تفرض علي نسبة السعودة وإلا اصبحت في النطاق الاحمر فيتعطل العمل في المشروع بسبب نقص الايدي العاملة.
مدير مشاريع "الأوقاف": الضمان البنكي أهم المشاكل
قال مدير عام المشروعات بفرع وزارة الشؤون الاسلامية بمنطقة مكة المكرمة المهندس سيف الدين بخاري إن من الاسباب التي تؤدي الى تأخر المشروعات تغيير مكان المشروع بعد ترسيته في المناطق النائية حيث نتفاجأ بأن الموقع الذي تم اختياره إما غير مأهول بالسكان او ان هناك ما يجبرنا على نقله لموقع آخر فتبدأ الاجراءات من جديد مما يؤخر المشروع اضافة الى طول اجراءات الترسية.

وأضاف أن المشروعات التي تبلغ قيمتها خمسة ملايين فأكثر لابد من ان يكون المقاول المتقدم مصنفا ومعتمدا أما المشروعات الأقل من هذا المبلغ فيتقدم لها مقاولون يكتفى بوجود السجل التجاري لديهم وفتح مقر لهم فاحيانا يكون المقاولون المتقدمون من هذه العينة للمشاريع ذات القيمة الاقل من خمسة ملايين حديثي خبرة وليس لديهم تأهيل كاف مما يعيق المشروعات اضافة الى تأخر البعض في ايجاد الضمان البنكي.

عضو شورى: 25 % من المشروعات "متعثرة"

أرجع المهندس محمد القويحص عضو مجلس الشورى اسباب التعثر في تنفيذ المشروعات إلى ضعف كفاءات بعض المقاولين، وبطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بطرح المشروع وترسيته وضعف الإشراف على التنفيذ وعدم توفر أراضٍ ونقص الاعتمادات المرصودة للمشاريع وافتقاد بعض الأجهزة الحكومية للخبرات العلمية في الإعداد الفني والهندسي للمشاريع، إضافة إلى ضعف الجهاز الإشرافي الحكومي على المشروعات.

وأشار القويحص إلى أن تأخر ما نسبته 25 % من إجمالي عدد المشروعات، مؤكدا أن دراسة ملاحظات أسباب تعثر وتأخر تنفيذ المشروعات بينت عدم كفاءات أسلوب إدارة المشروعات الحكومية بسبب مشكلات وعوائق إجرائية وإدارية وفنية أدت إلى تأخير تنفيذ المشروعات وعدم تحقيق التنمية وعدم الاستفادة القصوى من الميزانية المالية وعدم تطبيق مفهوم الجودة الشاملة لمستوى التنفيذ.

العمل تطلق المرحلة الثانية من تأنيث المحلات النسائية

ضمن جولات ميدانية وتفتيشية مكثفة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387312

عبدالله المانع - الدمام

بدأت وزارة العمل يوم أمس في تنفيذ المرحلة الثانية من قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية وأدوات المكياج؛ تطبيقًا للقرار السامي رقم 121 القاضي بقصر العمل فى هذه المجالات على السعوديات.

واوضح مصدر مسؤول في وزارة العمل أن الوزارة أقرت بتسجيل عدد من المخالفات ضمن المرحلة الأولى لتطبيق القرار على محلات الملابس الداخلية، مشيرًا إلى أنه تمّ اتخاذ عقوبات بحق عدد من الشركات وأصحاب المحلات المخالفة وتم إيقاف خدمات الوزارة العمل عن البعض والاكتفاء بفرض غرامةٍ مالية على البعض الآخر لافتا أن عددا كبيرا من مفتشي الوزارة قاموا بجولات ميدانية وعمليات تفتيش ومراقبة مكثفة على المحلات، لتقييم الوضع الفعلي والتأكد من تطبيق القرار على أرض الواقع وعدم التسهل في هذا الموضوع.

وابدى عدد كبير من السعويات لـ «المدينة» عن ارتياحهن بهذه الخطوة التى تأتي استكمالا لخطوات تأنيث محلات المستلزمات النسائية، مشيرين إلى انها حققت مستويات قياسية من حيث النجاح، وتمكين الفتيات من انجاز المهمة.

وقالت سيدة الاعمال الهنوف الدوسري ان الموظفات السعوديات اثبتن جدارتهن في البيع في هذه الاماكن وتمكنن من التدريب والتعليم والاستفادة من عمل المراة ولوحظ أن هناك محلات مستلزمات نسائية تعمل بها فتيات سعودية استطعن من تحقيق متطلبات العمل، بفترة قصيرة، ويأتي هذا كله تتويجا للجهود التي قامت بها وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني والجهات الداعمة للفتيات.

أما خلود الغامدي بكالوريوس محاسبة فقالت: خطوة الوزارة بتأنيث المحلات النسائية خطوة جيدة تستحق الشكر عليها ونحن تم تدريبنا على البيع والشراء واستقبال الزبائن والتعامل معهم، فالتجربة التي نراها في محلات بيع المستلزمات ومستحضرات التجميل مثال حي وشاهد على بدء تغيير فكر الفتيات في الالتحاق في المهن المتنوعة ضمن ضوابط وبيئة مناسبة تتناسب مع طبيعتهن كنساء.

اما نورة الخالدي فقالت يأتي تنفيذ المرحلة الثانية من قرار تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية وأدوات المكياج لتوفير فرص عمل للفتيات يسهم في تقليل معدلات البطالة التي ينم عنها العديد من الظواهر السلبية التي تنعكس على المجتمع مضيفة ان العمل وفق ضوابط شرعية وبيئة مناسبة يعطي الفرصة لكثير من الفتيات الالتحاق بهذه الوظائف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التأمينات: سنتان لضم خدمات المثبتين على الوظائف الرسمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 4 شعبان 1433 هـ - 24 يونيو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/01/article_671367.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أصبح بإمكان الموظف الذي عمل في القطاع الحكومي ثم انتقل إلى القطاع الخاص أو العكس، الاستفادة من خدماته في كلا القطاعين وذلك عبر نظام "تبادل المنافع" لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. مع إمكانية نقل الخدمات إلى نظام التقاعد المدني للاستفادة منها، ويشترط لضم الخدمات أن يتقدم المشترك بطلب الضم خلال سنتين من تاريخ التحاقه بالعمل في النظام الأخير.

وقد أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن إمكانية استفادة موظفي البنود الذين تم تثبيتهم على وظائف رسمية، وكانوا مشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية، من نظام "تبادل المنافع" بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، الذي يتيح لهم نقل خدماتهم إلى نظام التقاعد المدني للاستفادة منها.

وقال عبد الله محمد العبد الجبار مدير عام الإعلام التأميني في المؤسسة، إن نظام تبادل المنافع يتيح الفرصة للموظف الذي عمل في القطاع الحكومي ثم انتقل للعمل في القطاع الخاص أو العكس الاستفادة من خدماته في كلا القطاعين عند تسوية مستحقاته التقاعدية مستقبلاً، مشيراً إلى أنه سيساهم في إعطاء مجال أكبر لتنقل الخبرات السعودية بين القطاعين، ويساعد في دعم برامج التوطين التي تسعى الدولة لتحقيقها. وأوضح العبد الجبار أنه يشترط لضم الخدمات أن يتقدم المشترك بطلب الضم خلال سنتين من تاريخ التحاقه بالعمل في النظام الأخير، وألا يكون المشترك قد تسلم مكافأةً أو معاشاً طبقاً للنظام الأول عن مدة اشتراكه المطلوب ضمها، وألا تقل مدة الاشتراك في النظام الأول عن عام.

وأشار مدير عام الإعلام التأميني في المؤسسة إلى أنه لا يستفاد من ضم الخدمة لاستحقاق معاش التقاعد المبكر قبل بلوغ سن 60 عاماً في النظام الأخير، ما لم تكن أسباب الضم ناتجة من التخصيص أو كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز أو التنسيق من الخدمة.

وبين العبد الجبار أن عدد الطلبات الموافق عليها لضم مدد الاشتراك والمحولة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى المؤسسة العامة للتقاعد بلغ 99.170 طلباً، بينما بلغ عدد الطلبات الموافق عليها والمحولة من المؤسسة العامة للتقاعد إلى "التأمينات" 6.445 طلباً، داعياً من يرغب ضم خدماته سرعة التقدم بطلب الضم خلال المهلة التي حددها النظام وهي سنتين من تاريخ الترسيم.

بائعون متجولون يحوّلون أبواب الجوامع إلى مراكز للبيع في عسير

المصدر: جريدة الشرق الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/01/371660

أبها – سعيد آل ميلس

حوَّل عديد من باعة الخضراوات والفواكه، الساحات الموجودة أمام أبواب المساجد إلى مراكز لعرض وبيع بضاعتهم، مستغلين خروج المصلين وخصوصاً بعد صلاة الجمعة التي تشهد وجوداً أكبر للمصلين وتكون حركة البيع والشراء فيها متوفرة.

وأكّد أحد الزبائن لـ»الشرق»، حرصه على الشراء مما يعرض أمام أبواب المساجد، نظراً لنظافة أغلب المعروض، وكذلك ضمان عدم تخزينه، وأضاف «تجد أغلب العمالة يبدأ منذ الصباح الباكر في تجهيز بضاعته وهي طازجة وليست مبيّتة أو خلاف ذلك، وإنما تؤخذ من المزرعة في اليوم نفسه وتُغسل وتعرض للبيع مباشرة».

وحول مدى سلامتها من بعض الجراثيم والميكروبات، قال «من يضمن لنا الموجود في بسطات أسواق البلدية، وكلها متشابهة، بل إن هذه من وجهة نظري أجود نظراً لأنها لا تخضع للتنقيع في الماء لكي تكون رطبة باستمرار كما يفعل بعض أصحاب البسطات».وأوضح أن ما يُعرض في الأسواق لا يخضع للتفتيش والمراقبة من مراقبي البلديات، وأضاف «خلال سنوات لم أجد مندوباً للبلدية يراقب أسواق الخضار لأنها منتجات ليست مؤرّخة بزمن معيّن لكي يحدّد صلاحيتها من عدمه، فتجد نشاط أغلب مراقبي البلديات في المحلات التجارية التي يوجد على بضائعها زمن نهاية صلاحية محدَّد وما سواها لا يوجد أي نشاط يُذكر».أما أحد الباعة من الجنسية البنجلاديشية، فأوضح أن المصلين يتوجهون في الغالب بعد الانتهاء من الصلاة إلى منازلهم، وتكون وجبة الغداء بعدها مباشرة، لذلك تجد بعضهم يحرص على أخذ بعض الخضراوات والفواكه الصيفية لتقديمها على سفرة الغداء، مبيناً أن الطلب على الخس والجرجير يجد رواجاً واسعاً.

من جهته، أكّد مدير الرقابة الصحية بأمانة منطقة عسير إبراهيم درويش، أن فرق الرقابة تتابع مثل هذه المخالفات عن كثب وبجولات مستمرّة، مبيناً أن الفرق تقوم بسحب إقامة العامل الوافد فوراً إذا تمّ رصده يقوم بالبيع، ويحال إلى مكتب العمل لتطبيق نظام المخالفات عليه حسب الأنظمة المتبعة.

معظمهن مطلقات وأرامل ومعروضاتهن تستهوي الأجانب

بائعات سوق الثلاثاء الشعبي في أبها يطالبن بتقليل الإيجارات وزيادة الحراسات

المصدر: جريدة الشرق الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/01/371404

أبها – سارة القحطاني

يوفر سوق الثلاثاء الشعبي في مدينة أبها مصدر دخل لكثير من المسنّات اللاتي يعملن بائعات في السوق، ويتوجهن إلى مقر الأسواق الشعبية في المنطقة يومياً لعرض منتجاتهن التراثية، ما عدا يوم الثلاثاء من كل أسبوع، حيث يتوجهن إلى مقر سوق الثلاثاء، وتؤكد البائعات إقبال السياح الأجانب على شراء المعروضات القديمة التي تستهويهم كثيراً، ويدر عليهن البيع دخلاً يفي باحتياجاتهن ومصروفات أسرهن، فمعظمهن مطلقات وأرامل يبحثن في السوق عن لقمة العيش والحياة الكريمة، في السوق الذي يبلغ عمره أكثر من 25 عاماً.

معروضات تراثية

ويتصدر التراث العسيري معروضات السوق، فتجد اللباس العسيري القديم، إضافة إلى الثياب العسيرية المطرزة، والحلي الفضية القديمة، فضلاً عن الأواني الفخارية، وبعض الأغذية الطبيعية مثل السمن البلدي، والعسل بأنواعه كالسدرة وعسل الشوكة وغيره، والبخور بمختلف أنواعها، ويشهد يوم الثلاثاء تحديداً ازدحاماً كبيراً، لاسيما خلال ساعات الصباح الأولى.

وتكثر في سوق الثلاثاء الشعبي السيدات معدات الأطباق الشعبية، اللاتي يحضرنها من الصباح الباكر استعداداً لبيعها، مثل الخبز البر، خبز الذرة، الدخن، والسمسم، كما يصطحبن معهن أيضاً بعض المنسوجات اليدوية التراثية، كالمنقوشات المصنوعة يدوياً، والطفشة، والحلي، والبهارات، ثم يتوجهن إلى سوق الثلاثاء الشعبي، ويعرضن منتجاتهن.

مطالبات البائعات

وأوضحت أم عبدالله رضاها رغم قلة الدخل الذي تحصل عليه مقابل بيع منتجاتها، حيث لا يتجاوز في كثير من الأحيان ستين ريالاً، باستثناء يوم الثلاثاء الذي ترتفع فيه إيراداتهن إلى أعلى من ذلك بكثير، وتتراوح قيمة بعض قطع الحلي التي تبيعها كالقلائد مثلاً بين مائتي ريال إلى 300 ريال للواحدة.

وتطالب أم محمد وأم خالد بإعادة النظر في الإيجارات السنوية المفروضة عليهما وعلى زميلاتهما، وشددتا على ضرورة تخفيضها، وأشارتا إلى أنهما طالبتا مراراً بتخفيضها دون استجابة، وتبين البائعتان أن معظم زميلاتهما إما مطلقات أو أرامل، وبالتالي هن معيلات لأسرهن، لذلك نناشد المسؤولين مراعاة أوضاعنا والنظر إلى معاناتنا.

وترغب البائعة أم أحمد في إعادة هيكلة السوق بحيث يغلب عليه الطابع التراثي المستوحى من تصاميم المنطقة الجنوبية، كما ناشدت بضرورة زيادة الحراسات الأمنية في السوق، وتحسين المواقف، واتفقت البائعات على استمتاعهن بالبساطة والعفوية التي تميز السوق الشعبي عن غيره، وتضفي عليه نكهة خاصة.

إقبال السياح

ويحظى السوق بإقبال السياح، نتيجة إعجابهم بالمقتنيات التراثية التي تتوفر فيه، سواء من الأجانب كالأوروبيين والآسيويين، أو حتى الخليجيين، فضلاً عن المصطافين من المواطنين القادمين من مناطق مختلفة من المملكة، ويقبل المتسوقون على اقتناء القطع المميزة، كالخناجر بأشكالها، والتنور، والمشغولات اليدوية كالقطف وهي قطعة شبيهة بالحقيبة تستخدم لحفظ القهوة وغيرها، والثوب العسيري بألوانه وتطريزاته المستوحاة من التراث الجنوبي، والطواجن الفخارية المطلية، والتحف التي تعد نماذج مصغرة للبيوت الجنوبية المصنوعة من الفخار، حيث يشتريها البعض لوضعها في المتاحف، أو في المنازل.

61٪ من السعوديين يعملون ثلاث ساعات يومياً أثناء عطلتهم الصيفية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/01/article748252.html

الرياض-الرياض

كشف استطلاع للرأي اجرته شركة ريجس العالمية أن 61% من السعوديين يعملون اثناء عطلتهم الصيفية لهذا العام بمعدل ثلاث ساعات يوميا بدلا من قضاء الوقت مع عائلاتهم واصدقائهم.

وأظهر الاستطلاع ان 51% من السعوديين لا يستطيعون التوقف عن العمل خلال الإجازة الصيفية من خلال استخدام الاتصالات الهاتفية اليومية واجراء المراسلات البريدية، في الوقت الذي أكد فيه 16% فقط أنهم لن يعملوا أكثر من ثلاث ساعات خلال اليوم.

وبين الاستطلاع الذي شمل 80 دولة وشارك فيه 16 ألف شخص، أنه لن يكون باستطاعة أكثر من نصف العاملين في منطقة الشرق الأوسط الاستمتاع اثناء اجازتهم الصيفية كما يجب، بل سيكون عليهم التكيف مع العمل ثلاث ساعات يوميا كل يوم، بينما سيستمر 24% بالعمل أكثر من ثلاث ساعات يوميا خلال العطلة.

وأن هناك الكثيرين ممن يلتصقون بهواتفهم الذكية وحواسيبهم المتنقلة، حيث قال 50% من المشاركين في الاستطلاع انهم سيستمرون بالعمل مع تقليل نسبته.

ويعد أخذ اجازة من العمل ضروريا لتعزيز الروابط الأسرية والشعور بالاسترخاء، وما اذا كان العامل يشعر بصحة جيدة وقادر على الانتاج أو قد أجهزت عليه كثرة الأعمال. ومع التقارير المتزايدة التي تبين أن العقل الذي يقع تحت الضغط بشكل دائم يعتبر أرضا خصبة من أجل مزيد من أعراض القلق غير الصحية، فانه يبدو من المهم جدا للعاملين أن يتوقفوا عن العمل كل فترة لكسر روتين العمل في المكتب.

وقالت نائبة الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في ريجس السيدة جوانا بوشل: ان التطورات التي تتم في قطاع التقنية تعني ان يبقى العاملون دوما على اتصال مع اماكن اعمالهم ، وتغريهم للتحقق من بريدهم الالكتروني وبالتالي انجاز المهام التي تتبعهم اينما ذهبوا بسهولة. مع توفر الهواتف الذكية واجهزة الحاسوب المتنقلة والانترنت في أي مكان ، فانه اصبح من الصعوبة فعلا أن يتم غلق هذه الأجهزة ، لكن تبقى هناك حقيقة واحدة دائما وهو أن أخذ استراحة، وتخصيص وقت للراحة، مع العائلة والأصدقاء هو أمر حيوي لتبقى الصحة جيدة.

طاقات تُهدر بسبب تقييم يتم في أقل من ثلاث ساعات

القبول الجامعي.. قياس القدرات" يحدد مصيرك!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/01/article748191.html

جدة، تحقيق - عبدالرزاق الزهراني

مع بداية كل إجازة صيفية يبدأ لدى الكثير من خريجي وخريجات الثانوية العامة هاجس الخوف من عدم القبول في الجامعات، في وقت أصبح حلماً لا يستطيع تحقيقه إلاّ من كانت نتائج اختبار القدرات والقياس لديه عالية، ليوصد الباب أمام أصحاب النسب المتدنية، حتى وإن كانت نتائجهم في شهادة الثانوية العامة بتقدير أمتياز!.

وعلى الرغم من اجتهاد الجامعات بقبول الطلاب، وفتح المجال أمامهم لمواصلة تعليمهم، إلاّ أن الآلية المتبعة تحتاج إلى "إعادة نظر"، لضمان تخريج عقول وكوادر مميزة تخدم احتياجات المجتمع في بعض التخصصات كالطب والهندسة مثلاً، فقد أثبتت الدراسات منذ زمن طويل أن حاجة سوق العمل لخريجي الأقسام العلمية تكون بنسبة (80%)، بينما حاجته للأقسام الأدبية (20%)، ومع ذلك مازالت نسبة خريجي الأقسام العلمية (20%)، وخريجي الأقسام الأدبية (80%)!.

وأكد الخبراء على أن تجاهل نتائج (12) عاماً دراسياً، والالتفات إلى نتيجة اختبار مدته ساعتين غير منطقي بتاتاً، لاسيما وأن "اختبار القدرات" يعتمد على "سرعة البديهة"، مطالبين بتقسيم الاختبار على جميع المراحل التعليمية (ابتدائية- متوسطة- ثانوية)، بحيث يكون بعد الحصول على شهادة الصف السادس الابتدائي اختبار قدرات بما يتناسب مع سن الطالب، وبعد الانتهاء من المرحلة المتوسطة اختبار آخر، وبعد المرحلة الثانوية اختبار أخير، وعند التقدم للجامعة تجمع نتائج الاختبارات الثلاثة وتمنح للطالب.

"الرياض" تطرح الموضوع، للبحث عن حلول من شأنها أن تسهل قبول الكثير من الطلاب والطالبات، ليساهموا في دفع عجلة التنمية ببلادهم بدلاً عن ملايين الأجانب.

إعادة نظر

في البداية قال "د.يوسف العارف" -ناقد-: إن آلية القبول في الجامعات في الوقت الحالي تحتاج إلى إعادة نظر سريعة، فليس من العدل بمكان أن تهمش الجامعات قيمة شهادة الثانوية العامة، تلك الشهادة التي أمضى الطالب (12) عاماً من عمره وهو يسعى للحصول عليها، وبالتالي لا يكون لها النصيب الأكبر في تحديد نسب القبول، مضيفاً أنه لا توضع لها سوى (20) درجة فقط من درجات المفاضلة، بينما يعطى اختبار القدرات والاختبار التحصيلي (80)درجة!، مبيناً أنه يتوجب على وزارة التربية والتعليم الدفاع عن شهادتها ومخرجاتها، مع إعادة قيمة اختبار الثانوية كما كانت عليه في السابق، كما أنه يتوجب على الجامعات أن تعترف بشهادة الثانوية العامة الأعتراف اللائق بها، مقترحاً أن يكون المعدل تراكمي في كل سنوات المرحلة الثانوية، وأن تكون شهادة الثانوية العامة هي المعيار الأول والأخير في التسجيل والقبول بالجامعات، ويكون اختبار القدرات والقياس بعد انتهاء السنة التحضيرية في الجامعة، ليتحدد القسم الذي يليق به مستوى كل طالب.

وأوضح "م.جمال برهان" أن آلية القبول في الجامعات في وقتنا الحاضر تخالف كل خطط التنمية الشاملة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، حيث أن بلدنا مازال بحاجة ماسة إلى الآلاف من الأطباء والمهندسين، ومع ذلك عدد القبول في تلك الأقسام قليل جداً، بل ولا يتناسب مع احتياجات سوق العمل، بينما تخرج الجامعات الآلاف من طلاب الأقسام الأدبية سنوياً، والذين لا يفيدون سوق العمل، لتتزايد نسب البطالة في المجتمع، مبيناً أننا في وطن واحد ويجب أن نعمل بقلب واحد لدفع عجلة التنمية الشاملة في بلادنا، مع عدم وضع العقبات والعراقيل أمام قبول الطالب في الجامعات.

توافق طردي

وأكد "صالح الغامدي" -مشرف تربوي- على أنه من المفترض أن يكون هناك توافق طردي بين مخرجات جامعاتنا من العقول والكوادر البشرية، وبين احتياجات مجتمعنا في التخصصات العلمية كالطب والهندسة مثلاً، وكذلك على مستوى

سوق العمل واحتياجاته، مما يحقق تقدم عجلة التنمية في وطننا الغالي، مضيفاً أن هناك خللاً واضحاً يجعل كل ما يُبنى على مخرجات التعليم غير سليم، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بمسيرة الطالب الدراسية كان يجب أن يكون هناك تطبيق لاختبارات الميول والاتجاهات في سن المرحلة الابتدائية، مع تنمية تلك الميول طيلة مراحل الطالب الدراسية وكأنها بمثابة فترة تهيئة واستعداد لنوع الدراسة الجامعية، كما ماهو معمول به في ألمانيا، حيث تجري تلك الاختبارات لطلابها من الصف الرابع الابتدائي، ناهيك عن أساليب بعض المعلمين الخاطئة الذي تتتمثل في حصر الاختبارات في بعض الملخصات والملازم وتحديد المنهج في بعض الأبواب، الأمر الذي ينعكس على درجات الطالب في اختبارات التحصيل والقدرات، إضافةً إلى المفاهيم السلبية لدى بعض الطلاب عن تلك الاختبارات، إلى جانب عامل الوقت والسرعة التي لا يجيده الكثير من الشباب، وبطبيعة الحال ينعكس ذلك على النتيجة النهائية للطالب، والتي تتحكم في نوع دراسته الجامعية، والتي قد تقصيه عن بعض التخصصات العلمية كالطب والهندسة، مشيراً إلى أن ذلك يُعد إهداراً للعقول البشرية المحلية، وتعطيلاً لمسيرة البناء وعجلة التنمية.

محك أساسي

وذكر "الغامدي" أنه للخروج من هذا المأزق ولتحقيق العدالة والإنصاف في هذا الجانب، ولعدم إهدار الطاقات البشرية المحلية، وللمساهمة في دفع عجلة التنمية، فإنه يرى قبول الطلاب الحاصلين على تقدير جيد جدا مرتفع فما فوق في كلية الطب والهندسة، واعتبار السنة الأولى سنة تحضيرية ومحكاً أساسياً لقياس قدرات الطلاب الحقيقية، خاصةً أن ميول الطلاب واهتماماتهم تتجه في هذا السن نحو الوضوح والاستقرار، مضيفاً أنه مع دراسة فكرة تطبيق اختبارات الميول والاتجاهات لطلاب المرحلة الابتدائية ورعايتها، مع توجيه الطلاب طيلة سنواتهم الدراسية حسب ميولهم، لكون ذلك يمثل جزءاً من احتياجاتهم النفسية، الأمر الذي يضمن لنا وجود دافع ذاتي معطياته تتوافق مع الاحتياجات النفسية والميول لكل طالب، وهذا كفيل بتحصيل ايجابي، مشدداً على أنه يزداد الأمر إيجابية حينما تتوافق مخرجات جامعاتنا في تأهيل الكوادر البشرية مع الاحتياجات الفعلية لمجتمعنا ومتطلباته.

أين الإمكانات؟

وعن إنخفاض أعداد المقبولين في الأقسام العلمية بالجامعات، قال "د.سالم باعجاجه" -اقتصادي-: إن الأمر يعود إلى عدم توفر الإمكانات المطلوبة في الأقسام العلمية، فعلى سبيل المثال كلية الطب تحتاج إلى إمكانات عالية جداً، ولعدم توفرها تضطر الجامعات إلى قبول أعداد قليلة في الأقسام العلمية حسب إمكاناتها السنوية، وبالتالي يترك القبول حسب المفاضلة لأصحاب النسب العالية فقط، حيث لا يوجد طريقة أخرى عادلة سوى المفاضلة حسب الدرجات العالية، مضيفاً أن مما يثلج الصدر أن بعض الجامعات أغلقت العديد من الأقسام الأدبية؛ نظراً لعدم حاجة سوق العمل لها.

وأوضح "د.حسين سندي" أن تجاهل نتائج (12) عاماً دراسياً والالتفات إلى نتيجة اختبار مدته ساعتين غير منطقي بتاتاً، مضيفاً أن ما تفعله بعض الجامعات من تهميش للشهادة الثانوية مقابل تفضيل درجات اختبارات القدرات والقياس والتحصيلي أمر غير مبرر، لاسيما وأن اختبار القدرات يعتمد على سرعة البديهة، التي تُعد موهبة، إضافةً إلى أنه يعتمد على إدارة الوقت، متسائلاً: كيف نطالب من لم يتجاوز عمره (18) عاماً أن يكون خبيراً في إدارة الوقت، مع العلم أننا كمجتمع بأكمله نفتقر إلى الخبرة في إدارة الوقت.

أقسام علمية

وأشار "د.سندي" إلى أن الطالب قد يمر بظروف صحية أو نفسية تجعله يخفق في اختبار القدرات، مشدداً على أنه لا يطالب بإلغاء اختبار القدرات، ولكن يجب أن يقسم إلى أقسام، ويشمل كل مراحل الطالب التعليمية (ابتدائية- متوسطة- ثانوية)، مضيفاً أن خطط التنمية الشاملة طالبت منذ زمن طويل بربط خريجي الجامعات بسوق العمل، وأثبتت الدراسات منذ زمن طويل أن حاجة سوق العمل لخريجي الأقسام العلمية بنسبة (80%)، بينما حاجته للأقسام الأدبية (20%)، ومع ذلك لازالت نسبة خريجي الأقسام العلمية (20%)، وخريجي الأقسام الأدبية (80%).

وأكد على أن الدولة سهلت كل الإمكانات، ورصدت مبالغ بأرقام فلكية لدعم التعليم، ولكن بعض الجامعات ليس لديها الترشيد الأمثل في صرف تلك المبالغ، حيث كانت تصرف في السابق على فخامة التصميم العمراني للجامعة وضخامة المباني، وهذا الأمر ترك أثر سلبياً على هذه القضية؛ لأن الطالب بالأقسام العلمية يكلف (10) أضعاف ما يكلف طالب الأقسام الأدبية، مضيفاً أن الأقسام العلمية تحتاج إلى إمكانات هائلة من معامل وتجهيزات، الأمر الذي يجعل الجامعات تحدد أعداد قليلة في القبول للأقسام العلمية، ولو أن تلك الجامعات رشدت صرف ميزانياتها واهتمت في بناء قاعات ومعامل للأقسام العلمية، لكان في ذلك الأمر خير للوطن والمواطن، لافتاً إلى أن الجامعات في السنتين الأخيرتين بدأت تتوجه إلى ترشيد صرف ميزانياتها، الأمر الذي يبشر بالخير.

وعد المحامين بحصر معوقاتهم وتذليل الصعوبات ..

وزير العمل يطالب بتفعيل مكاتب الصلح لتقليل قضايا العمال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/01/article748254.html

جدة- ياسر الجاروشة

اقترح وزير العمل المهندس عادل فقيه تفعيل مكاتب الصلح لمساعدة الهيئات العمالية على حصر الخلافات والمشاكل التي تواجه كل العاملين في القطاع الخاص بهدف تقليل القضايا العمالية المنظورة أمام الهيئات العمالية والمساهمة في إيجاد حلول سريعة لبعض القضايا التي يستغرق الحكم فيها فترات طويلة، فيما حث المحامين على المشاركة في صياغة اللوائح والقرارات.

واستعرض مع أعضاء لجنة المحامين بغرفة جدة المعوقات التي تواجه المحامين والمواطنين في التعامل مع خدمات وزارة العمل وإيجاد المقترحات والحلول لها، بهدف خدمة المواطن وتسهيل الإجراءات بصورة أفضل، حيث فاجأ الوزير الحاضرين بإلمامه الكامل بكل المعوقات التي تواجه المحامين، مؤكدا لهم أن العمل يجري لحصرها وتذليلها.

وكشف وزير العمل عن إعداد مدونة للقرارات الصادرة من قبل الهيئة للاستناد عليها كمرجعية وللاستفادة منها في الخلافات العمالية، مؤكداً أن الوزارة ترغب في أن يكون هناك مترجمون لبعض الجنسيات التي لا تتحدث اللغة العربية، بهدف إنصاف هذه الجنسيات والحفاظ على حقوقهم.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل على إنشاء وتأسيس بوابة إلكترونية تتضمن أبرز اللوائح والقرارات والانجازات التي تتطلع بها، وتكون بمثابة همزة الوصل مع المواطنين والمقيمين.

من جانبه، شدد رئيس لجنة المحامين بغرفة جدة ياسين خياط على ضرورة تفعيل دور المحامي، بحيث يقتصر الترافع على المحامين المرخصين، مؤكدا أن لذلك تأثيراً إيجابياً من خلال التنظيم وتقديم المذكرات خلال مراحل المرافعات.

صحة جازان: إنشاء مبنى جديد بتكلفة 33 مليون ريال

في طوارئ مستشفى العارضة.. المرضى يقتسمون الأسرّة!

المصدر: جريدة سبق الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://sabq.org/USjfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:

أبدى عدد من مراجعي قسم الطوارئ بمحافظة العارضة تذمرهم من الوضع المزري للمستشفى، وسوء الخدمات المقدمة، إضافة إلى قدم المبنى وعدم قدرته على تلبية التوسع الحالي للمحافظة وزيادة عدد السكان.

وأوضح أحد المراجعين، ويدعى محمد علي العامري، أن ما يحدث في المستشفى يعد أمراً مأساوياً، وخاصة في قسم الطوارئ، وقال: "تم تنويم ابنتي الصغيرة مع طفل آخر على سرير واحد دون مراعاة لما قد ينتج من نقل للعدوى إذا كان أحد الأطفال مصاباً بمرض لا قدر الله"، مضيفاً "نحن في دولة -أعزها الله- لا تبخل بأي شيء في سبيل خدمة المواطن".
وبدوره أوضح المواطن عايض إبراهيم سكيني أن "قسم الطوارئ بالمستشفى عبارة عن غرفة مساحتها لا تتجاوز 5×6 وبها سبعة أسرة، وعلى بعض الأسرة مريضان، وأنا مرافق لطفل تم وضعه على سرير مع طفل آخر، فأين الجودة الشاملة التي تبحث عنها وزارة الصحة؟!".
من جانبه أشار مدير العلاقات العامة والإعلام الصحي بصحة جازان بالإنابة، محمد الصميلي، لـ"سبق" إلى أن العمل جار على إنشاء مشروع مستشفى جديد بدل المبنى القديم بمبلغ 33 مليون ريال.
وأكد أن الشؤون الصحية تعمل على دراسة جدوى تمديد العمل في بعض مراكز الرعاية في قطاع العارضة في الفترة المسائية لتخفيف الضغط على طوارئ مستشفى العارضة العام.

في أعقاب تقرير "سبق" حول "إهانتهما" وتعرضهما لمحاولة اغتصاب المعتقلان السعوديان ببغداد يُنهيان إضرابهما بعد تنفيذ مطالبهما

المصدر: جريدة سبق الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://sabq.org/OTjfde

سبق– الدمام:
في أعقاب تقرير نشرته "سبق" الأسبوع الماضي عن إضراب سجينين سعوديين في العراق عن الطعام، نفذت السلطات العراقية مطالب السجينين، وأعادتهما إلى عنبر سجناء العرب، وجرى معاملتهما معاملة جيدة من قِبل السجانين، إضافة إلى فتح ملف تحقيق عن تعرضهما لمحاولة اغتصاب.
وعلمت "سبق" من مصادر مطلعة أن المعتقلين اللذين يقبعان في سجن يسمى "التاجي" في بغداد أنهيا إضرابهما يوم الخميس الماضي، بعد إضراب عن الطعام دام ستة أيام، واستجابت له السلطات العراقية أخيراً.
وأشارت المصادر إلى أن السلطات العراقية وعدت المعتقلين السعوديين ببحث مطالبهما الأخرى، وفتح ملف تحقيق عن تعرضهما للاغتصاب.
وكانت "سبق" نشرت تقريراً عن إضراب المعتقلين بالعراق عن الطعام، والمحكوم على أحدهما بالإعدام؛ احتجاجاً على ظروف اعتقالهما، وسوء المعاملة التي يتلقيانها من سجانيهما، حيث قاموا بتعريتهما لمحاولة اغتصابهما.

تم الانتهاء من البناء قبل عام ونصف.. والتأثيث قبل خمسة أشهر

فقراء الليث يطالبون بتوزيع وحدات مشروع الأمير سلطان الخيري عليهم

المصدر: جريدة سبق الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://sabq.org/aUjfde

عوض الفهمي- سبق- الليث:
طالب أهالي محافظة الليث من الفقراء والأرامل والمساكين، المسؤولين بمؤسسة الأمير سلطان الخيرية، بتوزيع الوحدات السكنية لمشروع الأمير سلطان الخيري بالمحافظة، والتي يصل عددها إلى 200 وحدة سكنية، خصوصاً أن إنشاء الوحدات تم الانتهاء منه قبل عام وسبعة أشهر، بينما تم الانتهاء من التأثيث قبل خمسة أشهر، كما أن التيار الكهربائي تم إيصاله للمشروع، وهو جاهز حالياً بانتظار أمر التشغيل.
وأضاف الأهالي أن المواطنين الذين تم اعتماد أسمائهم ورفعها كمستحقين للإسكان الخيري من أجل توزيعها عليهم، هم من ذوي الدخل المحدود من الفقراء والأيتام والأرامل الذين ما زالوا يسكنون بالإيجار حتى الوقت الحالي في ظل الغلاء الفاحش في أسعار العقار على الرغم من الانتهاء من المشروع الخيري وجاهزيته للتوزيع.
وأكدوا أن بعض الوحدات السكنية بدأت جدرانها تتصدع، مشيرين إلى أن بعض الأثاث بها قد يتعرض للتلف مع مرور الأيام بسبب وجوده داخل وحدات سكنية مغلقة في ظل ارتفاع درجات الحرارة العالية.
وأعرب المستحقون للوحدات السكنية عن تمنياتهم بتسلمها قبل حلول شهر رمضان المبارك لينعموا بصوم شهر الخيرات في منازل يملكونها.

عجزٌ في عربات "الطاقة" وراء تعليق رحلتين يومياً

"الخطوط الحديدية": الفصل والسجن للمتورّطين في حوادث القطارات

المصدر: جريدة سبق الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://sabq.org/sUjfde

متابعة- الهفوف:
أوضح الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالنيابة المهندس حمد العبد القادر، أمسن أن المؤسسة وقعت عقوبة الفصل "إنهاء الخدمة" والسجن بمدد زمنية متفاوتة، والحسم التأديبي لمجموعة من قائدي القطارات ومساعدي قائدي القطارات ومجموعة من الموظفين في المؤسسة، بعد ثبوت تورطهم ومسؤوليتهم في حوادث القطارات السابقة.
ووفقاً لتقريرٍ أعدّه الزميل عدنان الغزال ونشرته "الوطن"، قال العبد القادر: إن درجات العقوبة تفاوتت تبعاً لحجم المخالفة والمسؤولية المترتبة عليها، دون أن يعطي أعداداً إحصائية في ذلك، موضحا أن من بين المخالفات التي أوجبت على المؤسسة تطبيق العقوبات في تلك الحوادث "السرعة، وعدم اتباع التعليمات المنظمة لحركة سير القطارات في المسارات الحديدية"، لافتا إلى أن جميع قائدي القطارات والمساعدين والموظفين الآخرين المعنيين بحركة القطارات، أخضعوا لدورات تدريبية مكثفة على التعليمات المنظمة لحركة القطارات، وجرى تزويدهم بكتيبات لتلك التعليمات للالتزام بها وتطبيقها دون تهاون.
وأضاف العبد القادر، أن المؤسسة تطبق على موظفيها العقوبات المالية من خلال حسم الحوافز الشهرية لفترة زمنية محددة، وكذلك حسم أيام من مرتباتهم، بجانب زيادة الحوافز المالية للموظفين المثاليين والمتميزين وتكريمهم بصفة دورية.
وأبان العبد القادر، أن لجنة التحقيق في ملابسات الحادثة الأخيرة، تواصل أعمالها لتحديد حجم الخسائر الناتجة عنه وتحديد المسؤولية، وتضم اللجنة مجموعة من الأعضاء من مختلف الإدارات في المؤسسة، بجانب هيئة الخطوط الحديدية، دون أن يعطي أي تفاصيل أخرى في ظروف وملابسات أسبابه، بيد أنه أكد أنه سيتم الإفصاح عن النتائج عند الانتهاء من كامل التحقيق.
وأرجع العبد القادر أسباب تعليق الرحلتين رقم 4 التي تغادر الرياض عند الساعة 10:38 صباحاً، ورقم 9 التي تغادر الدمام 8:17 مساءً، إلى حدوث عجز في عربات "الطاقة" التابعة للمؤسسة بعد تضرر عربتين للطاقة في الحادثة الأخيرة، ولا تزال العربتان بموقع الحادثة، الأمر الذي استلزم قيام المؤسسة بتعليق رحلتين "ذهاباً وإياباً"، وتجري فرق الصيانة في المؤسسة أعمالها على قدم وساق لإصلاحهما وإرجاعهما للخدمة مرة أخرى، متوقعا أن يتم رفع التعليق خلال الأيام الثلاثة المقبلة، وعودة جدولة الرحلات كما كانت سابقاً، موضحا أن عربة الطاقة تحتوي على مولدات كهربائية لتشغيل القطار، وتحتاج كل رحلة إلى عربتين للطاقة لتشغيل القطار.

الرياض": تجمع لـ70 خريجاً أمام الصحة"

المصدر:صحيفة الحياة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415094

الرياض - سعد الغشام
تجمع نحو 70 خريجاً من المعاهد والكليات الصحية أمس (السبت) أمام وزارة الصحة في الرياض، وطالبوا مسؤوليها بوظائف حكومية أسوة بزملائهم من التخصصات نفسها، وأكد عدد من الخريجين الذين التقوا نائب وزير الصحة للتطوير، أنه أبلغهم بأن الوزارة ليست مسؤولة عن تعيينهم، وأنها مسؤولية وزارة الخدمة المدنية.
وأكد عدد من الخريجين لـ«الحياة» أنهم قابلوا نائب الوزير للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم ومدير التوظيف بالوزارة محمد المويس، وأكدا لهم أن مسؤولية التوظيف في القطاع الحكومي هي وزارة الخدمة المدنية، مشددين على أن وزارة الصحة ليست مسؤولة عنهم وتخلي مسؤوليتهم من ذلك، وأوضح عدد من الخريجين أن وزارة الصحة ما زالت تتعاقد مع مقيمين من الخارج، وأن لجان التعاقدات ما زالت تجذب المؤهلات الصحية من الخارج وتحمل مثل مؤهلهم لتعيينهم في تلك الوظائف.
وأكد الخريج أحمد شرار لـ«الحياة» أن نائب الوزير للتخطيط والتطوير، أكد لهم أن هناك لجنة خاصة ثلاثية تدرس وضعهم الوظيفي في القطاع الحكومي، وأن اللجنة لم تنتهِ من أعمالها حتى الآن. بدوره طالب الخريج تركي العتيبي وزارة الصحة بتوظيف زملائه في القطاع الحكومي، وأضاف أن هناك أكثر من 20 ألف وظيفة حكومية على التشغيل الذاتي لم تعلنها وزارة الصحة، ولم تشغلها بالخريجين، مشيراً إلى أن بعض تلك الوظائف يشغلها مقيمون من جنسيات مختلفة.
وقال مشاري الحربي (فني أشعة): «لقد مللنا من مطالبة وزارة الصحة بعدم توظيفنا في القطاع الخاص، ولا سيما أن عدداً من زملائنا تم تعيينهم في القطاع الخاص، برواتب تتفاوت ما بين 2000 و 2500 ريال في الشهر مع زيادة ساعات العمل لديهم»، وأضاف أنه وزملاءه سيستمرون في الحضور أمام مبنى وزارة الصحة وفروع المديريات الصحية في المناطق إلى حين تلبية مطالبهم.
يذكر أن وزارة الخدمة المدنية أعلنت أخيراً تعيين 14 ألفاً من خريجي وخريجات الدبلومات الصحية في وظائف حكومية وأهلية، إذ وجّهت 4 آلاف منهم إلى وزارة الصحة، و4 آلاف إلى جهات حكومية أخرى، و6 آلاف إلى القطاع الخاص.

الخدمة المدنية":عطل في النظام الإلكتروني يؤجل مطابقة بيانات 1500 متقدمة

المصدر:صحيفة الحياة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415070

الرياض – سيف السويلم
تسبّب عطل في النظام الإلكتروني الخاص بمطابقة الوظائف المحدّثة بالأمر الملكي لوزارة التربية والتعليم، في إحداث فوضى داخل مقر الإدارة العامة للفرع النسوي في وزارة الخدمة المدنية بالرياض أمس، ما أدى إلى تذمّر الكثيرات من

تنظيم الوزارة لإنهاء المطابقة، فيما طالبت مسؤولات في الفرع المتقدمات اللاتي وصل عددهن إلى 1500 متقدّمة، بالعودة مجدداً اليوم (الأحد) إلى المطابقة، وحتى يوم الأربعاء.

وأوضحت إحدى المتقدمات لـ«الحياة» (فضّلت عدم ذكر اسمها) أنها قطعت إجازتها وعادت إلى الرياض يوم الجمعة لتتمكن من مطابقة أوراقها لدى الخدمة المدنية، مضيفة: «الخدمة المدنية أعلنت أسماء المتقدمات اللاتي تتطلب أوراقهن المطابقة يوم الأربعاء الماضي، إذ تلقيت رسالة هاتفية في ذلك اليوم، وقررت العودة إلى الرياض، حتى لا يتم استبعادي في حال عدم الحضور، وأخيراً تُصدم بسوء في التنظيم وتعطّل النظام».

وأضافت أن الخدمة المدنية أكدت في بيانها على ضرورة استلام مستند لإثبات استلام الوثائق من الموظفة المختصة بعد انتهاء عملية المطابقة، مبيّنة أن مختصة طلبت منها ترك ملفها من دون إعطائها مستند إثبات، وبعد سؤالها عن المستند أجابتها بأنه لا يوجد لديهم مستندات.

وقالت متقدمة أخرى لـ«الحياة»: «المشرفة طلبت إبقاء ملفات المتقدمات لدى الموظفات المختصات، على أن تتم مراجعتها ومطابقتها إلى حين عودة النظام للعمل، وبالتأكيد أن ذلك يشعرنا بالتخوّف، فما الذي يضمن لنا مطابقة جميع الملفات؟».

وتساءل زوج إحدى المتقدمات محمد القشيري عن أسباب تخصيص يوم واحد لمنطقة الرياض، علماً أنها لا تشمل مدينة الرياض وحدها، وأن عدد المتقدمات كبير.

وقال: «يبدو أنه لم يكن هناك استعداد جيد من الخدمة المدنية لاستقبال المتقدمات المرشحات، فحتى وإن تعطّل النظام الإلكتروني يفترض أن تكون البدائل متوافرة، علماً أنها ليست المرّة الأولى التي يتعطل فيها النظام مع استقبال الفرع النسوي للمتقدمات، فهذه الحال حدثت سابقاً، ومن غير المعقول أن تتم دعوة جميع المتقدمات من منطقة الرياض في يوم واحد، وفي نهاية الأمر يقال بأن النظام متعطّل».

إلى ذلك، أكد المتحدث باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين، أن استلام ملفات المرشحات من دون إتمام عملية المطابقة يعتبر كافياً، منوّهاً بأن النظام قد عاد للعمل بعد العطل الذي أصابه، وأن المطابقة ستتم، وإرسال نتائجها عبر رسائل هاتفية لجميع المتقدمات خلال هذا الأسبوع، مبدياً اعتذاره على ما حدث.

وقال في حديث لـ«الحياة» أمس: «كان هناك خطأ في النظام يتعلّق بتوزيع مرشحات منطقة الرياض، وهذا الخطأ تم تصحيحه ومعالجته في وقته، والموظفات استلمن جميع ملفات المرشحات، وعددهن يزيد على 1300 مرشّحة، وأرسلت الوزارة لهن جميعاً رسائل هاتفية تفيد باستلام الملفات الورقية، وسيتم العمل على مطابقتها ثم إرسال نتائجها، إضافة إلى تسليم مستندات إثبات يدوية، ومن لم تستلم مستنداً فلا ضرر عليها، لأن مجرّد تسليمها لملفّها يعتبر كافياً، ومن أرادت الاطمئنان فيمكنها الحضور إلى الفرع النسوي والتأكد من مطابقة أوراقها خلال هذا الأسبوع».

وأوضح أنه تم الإعلان من خلال الموقع الإلكتروني عن ضرورة مراجعة الموقع للاطلاع على مواعيد المطابقة التي سبق أن دعت الوزارة إليها يوم الأربعاء الماضي، لافتاً إلى أن الوزارة اتّخذت خطوة إعادة تقسيم المرشحات على الأيام الأربعة القادمة، من دون أن يشمل هذا التقسيم من تم استلام وثائقهن أمس.

وحول الفترة القصيرة بين إعلان أسماء المرشحات وتحديد موعد المطابقة، ذكر الخنين أن الخدمة المدنية تسير وفق جدولة محددّة وملزمة بالتقيّد بها.

وأضاف: «نحن نسير وفق متطلبات العام الدراسي، وعلينا إنهاء جميع أموره من حيث عمليات الترشيح والمطابقة، ولهذا قد تحدث بعض هذه الإجراءات».

وكانت وزارة الخدمة المدنية أعلنت نهاية الأسبوع الماضي عن انتهائها من المفاضلة الأولية للوظائف الإدارية النسوية التي أحدثت بالأمر الملكي، المتضمن الحلول العاجلة لمعالجة أوضاع المعَدين والمعَدات للتدريس، والتي بلغ عدد ما خُصّص منها للوظائف الإدارية النسوية 11 ألف وظيفة، وحددت الأسبوع الجاري لمطابقة البيانات في مختلف فروع ومكاتب الخدمة المدنية في المملكة.

أسلاك عارية في العشوائيات .. الكهرباء تعترف والسكان في خطر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120702/Con20120702514284.htm

أحمد السلمي (جدة)

أقرت شركة الكهرباء في جدة، على لسان مديرها المهندس عبدالقادر الشيخ، بتمديد الكيابل الكهربائية في الأحياء العشوائية على سطح الأرض دون طمرها في الحفر. وترجع الشركة تصرفها إلى «اعتداءات البعض على الشبكة بحثا عن الطاقة الإضافية. والإجراء مؤقت، لأن الحفريات تحتاج إلى تصاريح من البلدية والشركة تسعى إلى ذلك».

أسلاك عارية نصف عام

الحالة تتضح بصورة جلية في منطقة شرق جدة، حيث تتمدد الأسلاك على سطح الأرض، ما يرجح حدوث حالات صعق وإصابات ولا سيما للأطفال، إذ بقيت بعض الأسلاك والكيابل على حالها لأكثر من نصف عام، برغم النداءات التي أطلقها السكان للشركة بضرورة معالجة الحالات، حتى لا تحدث كارثة لا يفيد بعدها عض بنان الندم. وتعود شركة الكهرباء لتقول إن 70 % من قطوعات التيار تعود لهذا السبب، لكن علي الأحمدي، سالم السلمي، وسالم المالكي (من سكان حي قويزة الشعبي) لا يتفقون مع رأي الشركة، ويقولون لـ «عكاظ» إنه مهما كانت المبررات والدوافع فإن بقاء الأسلاك العارية والمكشوفة تحت أقدام أطفالهم وقريبة من منازلهم يعد مخاطرة كبرى على السلامة العامة، فضلا عن الحرائق المحتملة، فالأسلاك مهما بلغت شدتها وقوتها، فإنها معرضة للتلف بسبب عوامل التعرية والمطر وخلافها.

مسارات ضد الصعقة

ويأمل الأهالي في حي المنتزهات من الجهات ذات العلاقة النظر بعين الاعتبار لتلك الحالات والكيابل المكشوفة على الأرض ومعالجتها بالسرعة القصوى، فالخطر يتربص بالجميع. ويتحدث السكان أيضا عن المحطات المكشوفة التي تستوجب المعالجة بتخصيص مفاتيح ومحابس تمنع العابثين والأطفال من الوصول إليها.

وفي الكيلو 11، يقول محمد ناصر إن الأهالي فرضوا الإقامة الجبرية على صغارهم خشية تعرضهم لأذى من أسلاك شركة كهرباء جدة التي تنتشر في كل مكان، وتتزايد المخاوف الجدية مع موسم الأمطار والسيول، حيث تسرى الشحنات الكهربائية في التجمعات المائية والمستنقعات. وقال علي العتيبي إن الأهالي باتوا يبحثون عن مسارات آمنة تقيهم خطر الصعقة وأذى الأسلاك العارية. ويضيف كل من على اليزيدي ومحمد المالكي أن الصورة تتكرر في عدد كبير من الأحياء، بينما تقف شركة الكهرباء صامتة وكأن الأمر لا يعنيها ـ بحسب تعبيرهما.

قالوا إن القروض العقارية ستسهم في حل مشكلة الإسكان

عقاريون يتوقعون 10 ٪ نموا في المبيعات.. والمواطنون: الدفعات لا تكفي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120702/Con20120702514272.htm

عكاظ (المكاتب الداخلية)

باشر صندوق التنمية العقارية أمس في مختلف مناطق المملكة استقبال المراجعين، تمهيداً لإنهاء إجراءات صرف الدفعة الثالثة من القروض العقارية لهذا العام والتي تم الإعلان عنها أمس الأول، ففي الوقت الذي تحدث فيه عدد من المستفيدين عن معاناتهم وتجاربهم مع الصندوق لسنوات طويلة، طالب آخرون برفع قيمة الدفعات بشكل يتناسب والمرحلة الحالية التي تشهد تزايدا مستمرا في أسعار مواد البناء.

وأكد عدد من العقاريين، أن استمرار صرف القروض العقارية سيسهم في حل جزء كبير من مشكلة الإسكان في المملكة.

ففي الرياض، أوضح لـ«عكاظ» مدير العلاقات العامة في صندوق التنمية العقارية حمود العصيمي، أن الصندوق سيباشر اليوم استقبال المراجعين، فيما بدأت فروع الصندوق في عدة مناطق باستقبال المراجعين منذ أمس عقب الإعلان عن الدفعة الثالثة من القروض العقارية.

حل مشكلة الإسكان

وأكد متخصصون في المجال العقاري، أن صرف الدفعة الجديدة من القروض يعد أمرا إيجابيا سيسهم في حل جانب من مشكلة الإسكان في المملكة ولن تكون له انعكاسات سلبية على السوق العقارية، وأوضح حمد بن علي الشويعر رئيس اللجنة الوطنية العقارية في مجلس الغرف السعودية عدم وجود تأثير سلبي محسوس على السوق العقاري، مرجحا أن يكون التأثير إيجابيا ومن صالح السوق.

ويرى الخبير الاقتصادي فضل أبو العينين، أن صرف القروض لمستحقيها يسهم في حل جانب من مشكلة السكن بالنسبة لمستلميها، ويضيف: ينتظر من الصندوق التعجيل بصرف المزيد من القروض التي من شأنها الإسهام في حلحلة أزمة الإسكان في المملكة.

هاجس تأخر المعاملات

وفي مكة المكرمة، يواجه عدد من مستفيدي صندوق التنمية العقاري ومراجعي بنك التسليف هاجس تأخر المعاملات والانتظار الطويل، وأبدى عدد من المراجعين الذين تصادف وجودهم أمام بوابة فرع الوزارة في مكة المكرمة لـ«عكاظ» أمس، عن معاناتهم جراء مماطلة الصندوق في إنهاء إجراءات معاملاتهم وحصولهم على المخالصة بعد الانتهاء من دفع جميع مستحقات البنك .

وبين سعيد الزهراني أحد مراجعي الصندوق في مكة المكرمة، أنه ظل يتردد على فرع الوزارة منذ 17 عاماً من أجل الحصول على قرض صندوق التنمية، مشيراً إلى أن سوء الخدمات في إنهاء المعاملات كان سبباً رئيسياً في تأخير معاملته وإبقائها في هامش النسيان لسنوات عديدة.

وتوقع عضو الغرفة التجارية بمكه المكرمة رئيس اللجنة العقارية منصور أبو رياش، أن السوق سيشهد نموا في مبيعات العقار ما بعد موسم الحج يتراوح ما بين 10 إلى 15في المائة لأسعار المتر الواحد، مشيراً إلى أن المملكة بحاجة إلى2ر5 مليون وحدة سكنية حاليا.

إقراض 220 مواطنا بالطائف

إلى ذلك، كشف لـ«عكاظ»مصدر مسؤول في الصندوق، أن ما خصص للطائف من هذه القروض المعلن عنها يقدر بنحو 220 طلبا، صدرت لهم الموافقة على إقراضهم وعليهم المراجعة لإكمال إجراءات الرهن وتوقيع العقود، فيما كشف متعاملون في سوق البناء، أن السوق سيشهد حراكا في مبيعات الأدوات الكهربائية وأدوات التسليح والكهرباء والطوب.

800 قرض للمدينة

وأوضح المهندس بشير قارة مدير فرع بنك التنمية العقارية في المدينة المنورة، أنه يتوقع أن يستفيد من القروض في المدينة المنورة أكثر من 800 مقترض، مضيفا أن اليوم ستتم مواصلة استقبال المواطنين المستفيدين الذين تمت الموافقة على طلباتهم بحسب أولية تقديمهم.

..و10 آلاف للباحة

وفي الباحة أوضح مدير فرع صندوق التنمية العقارية المهندس خالد سراج الزهراني، أن الموافقة على منح 10 آلاف مواطن قروضا جديدة يساهم في زيادة وانتشار المساكن، فيما طالب المواطنون بزيادة الدفعات خاصة مع ارتفاع أسعار مواد البناء عموماً، على أن يعطى القرض على دفعتين أو ثلاث دفعات بحد أقصى.

ارتفاع الأسعار

وأشار المواطن محمد سعيد الغامدي أن السوق يشهد ارتفاعات مستمرة في أسعار مواد البناء يتوجب إعادة تنظيم الدفعات المقدمة للمواطنين، وقال يفترض أن تكون الدفعة الأولى ما بين 200 و 250 ألف ريال حتى نتمكن من الحصول على احتياجات البناء وسرعة تنفيذ المسكن، ويتفق سعيد عبدالله الغامدي مع الرأي السابق.

واعتبر رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد، رفع رأسمال صندوقي التنمية الصناعية، والتنمية العقارية، دعما حقيقيا للصناعة السعودية، وللتنمية العمرانية والحضارية في المملكة، وبالتالي سيكون تعزيزا لمكانة الاقتصاد الوطني.

فرصة لالتقاط الأنفاس

بدوره أكد الدكتور عبدالله الغامدي عضو اللجنة العقارية بغرفة الشرقية، أن فترة الصيف تمثل فرصة لإعادة التقاط الأنفاس للقطاع العقاري ، مشيرا إلى أن فترة الصيف تتزامن منذ عدة سنوات مع حلول شهر رمضان المبارك، مما يسهم في تراجع الطلب على العقار.

وبين مصدر بصندوق التنمية العقارية بمحافظة الأحساء، أن دور الفرع يقتصر على إنهاء إجراءات لمستفيدين فيما يتعلق بالمستندات والأوراق الثبوتية وقال: تحديد أسماء المستفيدين يتم عبر المركز الرئيسي مصحوبا بإجمالي المبالغ التي تم رصدها حسب الأولوية.

إجراءات متعبة

وفي منطقة عسير تحدث عدد من المستفيدين، عن حزمة من المشاكل التي تعيق إنهاء إجراءات حصولهم على القروض، وأوضح المواطن سعد عوض القحطاني أن إجراءات الصندوق متعبة وتختلف عن غيرها من الإدارات الحكومية الأخرى، فالإجراءات يكتنفها بعض الشروط الصعبة، فيما بين عامر أحمد البنان، أنه يداوم على مراجعة الصندوق في مدينة خميس مشيط منذ 14 عاماً للحصول على قرض لم يتسلمه حتى الآن.

"الاجتماعية": ضيق تنفس غيب "برجس"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105190&CategoryID=3

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي

بين نفي وإثبات، جاء رد وزارة الشؤون الاجتماعية على حادثتي التعنيف والوفاة اللتين سجلهما مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة، أول من أمس ونشرتهما "الوطن" في عددها الصادر أمس.

بيان الشؤون الاجتماعية الذي جاء على لسان المدير العام للعلاقات والإعلام الاجتماعي محمد بن علي العاصمي، أكد أن النزيل المتوفى برجس المطيري "كان من شديدي الإعاقة ويعاني من ضيق شديد في التنفس وتم تحويله إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة ولعدم وجود سرير في قسم العناية المركزة سارعت إدارة المستشفى إلى تحويله لمستشفى الدار الخاص، وتم نقله بالإسعاف على نفقة وزارة الصحة".

أما فيما يتعلق بوجود كدمات على جسم الطفل المعاق وهو أحد نزلاء تبوك الذين نقلوا إلى "تأهيل المدينة" في وقت سابق، أقر العاصمي بأن لجنة طبية بالمركز توصلت بعد الكشف على النزيل إلى وجود آثار كدمات بسيطة وقديمة، دون أن يعطي أية إيضاحات على الشكوى التي تقدم بها والد الطفل وتتهم المركز بتعنيفه.

أكد مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد علي العاصمي أن نزيل مركز التأهيل بالمدينة المتوفى برجس المطيري الذي نشرت "الوطن" قضيته أمس من حالات شديدي الإعاقة بالمركز.

وقال في بيان توضيحي تلقته "الوطن" أمس: إن النزيل المتوفى المواطن كان يعاني من ضيق شديد في التنفس وتم تحويله إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة ولعدم وجود سرير للمريض في قسم العناية المركزة بالمستشفى سارعت إدارة المستشفى إلى تحويله لمستشفى الدار الخاص، وتم نقله بالإسعاف على نفقة وزارة الصحة. وأشار العاصمي إلى أنه بالرجوع لحالة نزيل تبوك "ي ن ع" الذي ورد أنه تعرض للضرب فإنه تم تكليف اللجنة الطبية بالمركز للكشف عليه، وأفادت أنه وجدت عليه آثار كدمات بسيطة وقديمة

ولم يذكر بيان العاصمي أي تفاصيل عن شكوى المواطن والد النزيل للشؤون الاجتماعية أو الجهات الأمنية، نافياً أن يكون نزيل المدينة المتوفى قد عرض على مستشفى الولادة والأطفال مع أن الخبر لم يورد ذكراً لذلك المستشفى أصلاً.

وكانت الدوريات الأمنية قد توجهت أمس لمركز التأهيل بالمدينة على أثر شكوى "مواطن" ادعى تعرض ابنه المعاق والمنقول من مركز تأهيل تبوك للمدينة إثر تصدع مبناه الشهر الماضي.

وكان الناطق الإعلامي في شرطة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام أكد لـ"الوطن" أول من أمس أن الشرطة تلقت بلاغاً من مواطن يدعي تعرض ابنه النزيل بمركز تأهيل المدينة للضرب والتعنيف، وعلى الفور توجهت الدوريات الأمنية للتحقق من بلاغ المواطن وإعداد محضر بذلك، وأشار الغنام إلى أن التحقيقات الأولية جرت بمركز شرطة الخالدية، وتقرر إحالة كامل ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء لإكمال المقتضى النظامي والشرعي بحق من تثبت مسؤوليتهم عن الحادث، موضحاً أنه سيتم عرض الطفل على الطب الشرعي لإثبات حالته الصحية.

تحقيقات حادثة القطار: القائد متهور

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105165&CategoryID=5

الرياض، الهفوف: نايف العصيمي، عدنان الغزال

فيما كان مقررا أن يعلن الرئيس العام السابق للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية عبدالعزيز الحقيل، الذي أعفي من منصبه مساء أمس، نتائج التحقيقات في حادثة انقلاب القطار في برنامج على القناة السعودية الأولى عصر غد، تتجه المؤسسة إلى تحميل قائد القطار مسؤولية حادث الأربعاء، الذي أسفر عن إصابة 44 راكبا.

وفي وقت أقصي قائد القطار ومساعده عن العمل لحين انتهاء التحقيقات، وذلك بعد أن كان متحفظا عليهما في المستشفى، قال رئيس مؤسسة الخطوط الحديدية بالنيابة المهندس حمد العبدالقادر لـ "الوطن" إن التحقيقات أفادت أن قائد القطار كان يقود بسرعة هائلة، لكنه تحفظ عن تحديدها، وأشار إلى أن سرعة القطار تم رصدها قبل وبعد دخوله المنعطف، وكانت السرعة عالية، مشددا على أن النتائج ستعلن بالتفصيل في وقت لاحق، نافياً أن "تكون سرقة كيابل (ألياف) الخط الحديد سببا في الحادثة، وأن يكون قائدو القطارات من ذوي التعليم المتدني".

تتجه المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إلى تحميل قائد قطار الركاب الذي انحرف عن مساره الأربعاء الماضي وخلف نحو 44 مصابا، مسؤولية الحادثة، وذلك بعد أن كشف رئيس المؤسسة بالنيابة المهندس حمد العبدالقادر أن النتائج الأولية تشير إلى أن السرعة التي تم رصدها من قبل قائد القطار كانت "هائلة" على حد قوله، مع تحفظه عن عدم الإفصاح عن مقدارها، فيما أبعدت المؤسسة سائق القطار ومساعده عن قيادة القطارات لحين الانتهاء من أعمال التحقيقات.
واستبعد العبدالقادر في تصريحات لـ"الوطن" أن تكون سرقة كيابل "ألياف" الخط الحديدي خلف حادثة انقلاب القطار، كما أشارت لذلك بعض المصادر الإعلامية أمس، مبينا أن المؤسسة تتعرض لسرقات كيابل ومولدات على امتداد الخط الحديدي طوال العام.
وذكر العبدالقادر أنه تم رصد السرعة قبل وبعد دخول المنعطف وستعلن النتائج بالتفصيل في وقت لاحق، في وقت عاد لينفي مجددا أن يكون قائدو قطارات السكك الحديدية من ذوي التعليم المتدني كما تداولته بعض وسائل الأعلام، مبينا أن جميع القائدين هم من خريجي الكليات المتوسطة ويخضعون لدورات تدريبية وتجريبية قبل أن يقودوا القطارات.
من جانبه أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في المؤسسة محمد أبو زيد في تصريح لـ "الوطن" أمس، أن الإجراءات المتبعة في المؤسسة تقضي بإيقاف قائد القطار ومساعده عن العمل خلال فترة التحقيق معهما، مبيناً أن إدارة مرور الرياض تحفظت على السائق والمساعد أثناء وجودهما في المستشفى لمدة يومين ولم ينقلا إلى توقيف المرور، حتى تم رفع التحفظ عنهما الخميس الماضي، وتمثلت إصاباتهما في جروح متفرقة بسيطة بجانب إجراء بعض الفحوصات الطبية الأخرى.
وأكد أبو زيد أن جميع المصابين في الحادث- وفيهم الحالتان الأخيرتان للآسيويتين- غادروا المستشفى بعد شفائهم تماماً، لافتاً إلى أن جميع الإصابات في الحادث كانت خفيفة ومتوسطة، وأن دخولهم للمستشفيات كان بهدف إجراء الفحوصات الطبية لمزيد من الاطمئنان على سلامتهم.

وأضاف أن المؤسسة لم تتلق حتى أمس أي طلبات تعويضات من المصابين، وأن المؤسسة لديها تأمينا شاملا على جميع ركابها وقطاراتها وعرباتها، بيد أنه أشار إلى أن جميع الإصابات في الحادثة لا تستحق التعويض.
وأبان أن حركة سير القطارات مستمرة وفقاً لجدول الرحلات باستثناء الرحلتين اللتين تم تعليقهما أخيراً وهما الرحلة رقم (4) المغادرة من الرياض ورقم (9) المغادرة من الدمام، وأن الحجوزات طبيعية منذ استئناف الرحلات مساء الخميس الماضي، مستشهداً في ذلك بتسجيل يوم الجمعة الماضي طلبات حجوزات تفوق استيعاب عربات القطارات في جميع الرحلات، بجانب إقفال حجوزات معظم رحلات الأسبوع الحالي.

شركات الاستقدام تتحالف للتفاوض الموحّد مع المؤسسات الخارجية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53363.html

علي بن ظاهر - الخبر
كشف عضو اللجنة الوطنية للاستقدام حسين المطيري عن اتفاق 13 شركة استقدام على إنشاء تحالف لتنظيم العمل وتوحيد الموقف التفاوضي للشركات السعودية مع المؤسسات العمالية في الخارج.
واشار الى ان هذه الشركات سعت لتعزيز موقفها بإجراءات اخرى منها توقيع اتفاقيات للتعاون مع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية «سمة» وقد انهت 80 بالمائة منها هذا الاجراء.

وقال المطيري: «عقدت إدارات شركات الاستقدام التي صرّحت لها وزارة العمل مؤخرًا بالعمل في السوق عدة اجتماعات نتج عنها الاتفاق على إنشاء اتحاد خاص للتنسيق فيما بينها ولرفع كفاءة العمل وتقديم رؤية واضحة ومنهجية تحدد طرق العمل وتمنع تضارب المصالح».
وأضاف: «لمس القائمون على هذه الشركات مدى الحاجة المستقبلية لإنشاء مثل هذا التحالف ليكون مرجعًا للتنسيق فيما بينهم على المستوى الداخلي وللتفاوض مع الجهات ذات العلاقة في الخارج ككتلة واحدة، مما سيحمي هذه الشركات من أي مصاعب أو منعطفات قد تؤثر على عملها وبالتالي استثماراتها التي تقدّر بمليار وثلاث مائة مليون ريال تقريبًا».
وتابع: «تلقت الشركات العديد من العروض الخارجية ومن دول جديدة يمكن الاستقدام منها بتكلفة اقل وبجودة عالية وذلك يعود للارتياح الذي لمسوه من التعامل مع كفيل واحد الذي يتيحه نظام الشركات الجديد مما يحفظ حقوق جميع الأطراف ويفتح المجال لنزول الأسعار في المستقبل بمجرد عمل الشركات فعليًا».
وعن الاتفاق مع «سمة» ابان المطيري انه جرى اتخاذ هذه الخطوة للكشف على التاريخ الائتماني للأفراد والشركات ولتسجيل ما يستجد على العمالة وبالتالي يتم من خلاله التعامل مع الطلبات على الأيدي العاملة بكافة أنواعها سواء كان الطلب من الأفراد أو الشركات أو قوائم العمالة المسجّلة لتحديد مدى إمكانية إنهاء التعاقد بتوفير العمالة من عدمه بموجب هذا الإجراء.
وأكد على أن هذا الأمر سيعزز مكانة السوق السعودي في جذب العمالة الأجنبية وسيعالج الكثير من السلبيات الحاصلة من جميع الأطراف، مما سيسهل انسيابية العمل في هذا المجال.

مواطن يبيع شهادة ميلاد ابنته المتوفاة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53423.html

رابح الفضلي – مكة المكرمة
ألقت الجهات الأمنية بشرطة العاصمة المقدسة القبض على مواطن تورط في بيع شهادة ميلاد ابنته المتوفاة لأحد المقيمين.
وتعود تفاصيل الواقعة بعد أن كشفت الجهات الأمنية بمكة المكرمة شخصية مقيم انتحل صفة مواطن بالتزوير في مستندات رسمية خلال مراجعته لأحدى مستشفيات مكة المكرمة، حيث تبين أن أحد المواطنين قام ببيع شهادة ميلاد ابنته المتوفاة ومن ثم قام المقيم بتسجيل ابنته باسم المتوفاة. ومن خلال التحقيقات تبين أن والده أيضا قام بشراء شهادة ميلاد مؤخرا لشخص متوفى لأحد أبنائه، وتبين أن الشخص المزور لديه العديد من المحلات التجارية وكفيل لوالده وإخوانه كما انه متزوج من فتاة سعودية بصفته مواطنا. من جانبه أكد المتحدث الرسمي لشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان انه تمت إحالة ملف القضية لهيئة الرقابة والتحقيق بحكم الاختصاص، والتي وجهت بتوقيف الشخص المنتحل لشخصية المواطن ووالده وزوجته والشخص الذي قام ببيع شهادة الميلاد، بالإضافة لترحيل الأشخاص المكفولين حيث تبين أن إقامتهم تعد غير نظامية، فيما لا تزال التحقيقات جارية في القضية.

حملة اعلامية مبكرة للوصول إلى مرحلة صفر للايدز"

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53418.html

عبدالله الزعت - جدة

أطلق البرنامج الوطني لمكافحة الايدز التابع لوزارة الصحة يوم الاحد فعاليات حملة تعديل السلوك الخطر المرتبط بانتقال عدوى الايدز لتوعية أفراد المجتمع وبغرض المشاركة للوصول إلى مرحلة "صفر للايدز" من خلال بث رسائل توعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة والمستشفيات والمرافق العامة المختلفة بالمملكة والتي تأتي بالتزامن مع موسم الصيف.

وأكدت مدير عام البرنامج الوطني للإيدز بوزارة الصحة الدكتورة سناء بنت مصطفى فلمبان أن الإعلام شريك رئيسي في تنفيذ الحملة الوطنية للقضاء على الايدز منوهة بأن المملكة من أقل دول العالم إصابة به وبذلت جهوداً مضنية للحد من انتشاره والقضاء عليه.

وبينت أن الحملة تسهم في توعية أفراد المجتمع بشكل عام والمقصود بذلك الأفراد غير المصابين بالفيروس بإرشادهم إلى أساليب الوقاية العلمية الصحيحة التي يجب اتباعها لتجنب الإصابة بالفيروس وفي نفس الوقت توعية المصابين بـالإيدز بكيفية العيش والتعايش مع المجتمع بشكل أفضل بما يضمن تقبلهم له وتقبله لهم لتستمر الحياة بشكل طبيعي.

ولفتت إلى أن حملة "زيرو ايدز " أو " صفر للايدز " ستستمر في مرحلتها الأولى على مدار أسبوعين وتعتبر "المرحلة الأولى " المرحلة التمهيدية لتحضير المجتمع وحثه على فهم وسائل تعديل السلوك الخطر وكيفية العمل بها مشيرة إلى أن الوزارة عملت على دراسة وفهم مسار الايدز داخل المجتمع مما يمكنها من التخطيط لتنفيذ حملة متعددة المراحل تستهدف فيها تعديل السلوك الخطر المتعلق بعدوى الايدز والذي يجعل الفرد أكثر عرضة أو قابلية للإصابة بفيروس الايدز.

ونوهت بأن الحملة تستهدف في رسالتها أفراد الطاقم الطبي والعاملين في المجال الصحي بشكل عام بحيث يتم التركيز على عدم اهمال احتمالية الإصابة بالايدز لأي من الحالات المرضية التي قد تراجع الطبيب وتحفيز مختلف فئات العاملين في المجال الصحي للعمل على استخدام وسائل مكافحة

الدكتورة فلمبان: الإعلام شريك رئيسي في تنفيذ الحملة الوطنية للقضاء على الايدز منوهة بأن المملكة من أقل دول العالم إصابة به وبذلت جهوداً مضنية للحد من انتشاره والقضاء عليهالعدوى الحديثة للوخز الملوث سواء من المريض إلى أي من الطاقم الطبي أو العكس وتكثيف العلاج الطبي والرعاية الصحية الحديثة لعلاج ومتابعة المصابين بالايدز أو المخالطين لهم بحيث ان لا يكون الايدز سببا أساسيا مؤديا إلى الوفاة و توفير العناية الصحية والعلاج المتكامل للمصابين بالايدز وعدم الإجحاف بحقهم نتيجة الإصابة بالايدز.

وأشارت الدكتورة فلمبان إلى أن حملة تعديل السلوك الخطر المرتبط بانتقال عدوى الايدز تراعي أسر وأقارب المصابين بالايدز وأصحاب قطاع الأعمال الخاصة وأماكن الدراسة ومختلف الفئات الطبية وأماكن التجمعات وكذلك العديد من الفئات الأخرى في المجتمع والتي قد تمارس أي أنواع الوصم والتمييز ضد المصاب بالايدز أو أحد أفراد أسرته وبأي شكل من الأشكال وتحرمه من الحق في الحياة الكريمة وإكمال الدراسة أو تكوين أسرة وإنجاب الأطفال وإيجاد مصدر دخل ثابت والتي يتمكن من خلالها القيام بأعباء حياته وأسرته مثله مثل أي إنسان آخر يتمتع بكامل حقوقه التي يضمنها له حق التعايش في المجتمع طالما أن الشخص المصاب يتعامل مع المجتمع ويتصرف بشكل مسؤول يحفظ للمجتمع حقه في منع انتقال العدوى من الفرد المصاب إلى السليم.

وأفادت أن الحملة تبين طرق عدم انتقال العدوى من الأم المصابة بالايدز إلى الجنين حيث تستهدف من خلال رسالتها النساء بشكل عام وخصوصا في سن الإنجاب وكذلك الفئات الطبية التي تشرف على متابعة الحمل والولادة نظرا لان الايدز يعتبر عالميا احد أهم أسباب وفيات النساء والأطفال في سن الإنجاب وان العديد من الدول المتقدمة قد تمكنت من القضاء على انتقال عدوى الايدز من الأم الحامل إلى الجنين من خلال الفحص المبكر لعدوى الايدز بين الحوامل والنساء في فترة الإنجاب.

وبينت أن التدخل المبكر لعلاج فيروس الايدز خلال فترة الحمل يحد بشكل كبير من انتقال العدوى من الأم الحامل إلى الجنين وبالتالي يمكن الأم من إنجاب أطفال سليمين ومعافين.

هل البديلات مستثنيات من التثبيت ؟

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53348.html

نايف العدوان- الدمام

1200 من المعلمات البديلات المستثنيات من التثبيت وجدن أنفسهن فجأة وبكلمة واحدة خارج الدائرة محرومات من كل شيء الأمر الذي دفعهن للمطالبة بحقوقهن وهن يؤمنّ بأن عودتهن وشيكة حين تساءل عددٌ منهن عن مصير من انتهت مدة عقدها قبل صدور الأمر الملكي الصادر بتثبيت البديلات..

فمن الذي رأى أن الحل المثالي باستثناء البديلات اللاتى ليسن على رأس العمل من التثبيت !! ومن الذي اختار هذا القرار المضاد والمنافي للإرادة الملكية؟! هل بعض المسئولين يتعاملون بمنطق مغاير لدرجة أن بعضهم يظن أن تقليص ميزانية التوظيف توفير في ميزانية الدولة، وهذه القرارات حرمت الكثير من المعلمات البديلات من التثبيت وأبقتهن بعيدًا عن الفرح ليقعدن بجوار الحزن والأمل الذي بات يتقاذفه بعض الجهات في هيئة خطابات وصادر وواردة، بينما الحكاية يفترض أن تنتهي بقرار يردهم للإرادة الملكية التي تريد أن تسعد الجميع، والسؤال الكبير هو : متى ستنتهي معاناة هذه الفئة التي مازالت تنتظر النهايات السعيدة؟ لتفرح بقرار جاء لينقذهن من معاناة دامت سنين طويلة.

الجدير بالذكر أن خادم الحرمين الشريفين أصدر أمرا ملكيا يقضي بشمول جميع العاملين ببرنامج محو الأمية المسائي في وزارة التربية والتعليم (رجالاً ونساءً) أسوةً بالعاملين في الفترة الصباحية المشمولين بالتثبيت مع تكليفهم بالعمل في الفترة الصباحية ليكملوا النصاب، وكذا تثبيت المتعاقد معهم كمعلمين بُدلاء على وظائف جديدة تحدث لهم.

كما أوضح المتحدث الرسمي بوزارة الخدمة المدنية الأستاذ عبد العزيز الخنين أن الأمر الملكي الأخير المتضمن تثبيت معلمي ومعلمات محو الأمية يشمل من تم التعاقد معهن كمعلمات بديلات اللاتي تم حصرهن من قبل وزارة التربية والتعليم، وقام معالي خالد بن عبد العزيز التويجري رئيس الديوان الملكي والسكرتير الخاص لخادم الحرمين الشريفين، ومخاطبته صاحب السمو وزير التربية والتعليم، مشيرا فيها إلى الأمر السامي الكريم رقم 19539 وتاريخ 1433/4/7هـ القاضي بالموافقة على اقتراح وزارة الخدمة المدنية بتشكيل لجنة في وزارة التربية والتعليم من وزارات التربية والتعليم ووزارة المالية، والخدمة المدنية لدراسة طلب سمو وزير التربية والتعليم بشمول جميع المعلمات البديلات اللاتي عملن خلال السنوات الثلاث الماضية، بعد عام 1429 هـ لمن لم يشملهن التعيين على الوظائف المعتمدة بالأمر الملكي رقم أ/121 وتاريخ 1432هـ ومنذ صدور الأمر الملكي رقم 6446 وتاريخ 1433/1/25هـ الذي يتضمن تنفيذ متابعة الأوامر الملكية بما يخدم مصالح المواطنين.

وأعلن وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله، أن وزارته شرعت في مخاطبة وزارة الخدمة المدنية لاستئناف التعاقد مع المعلمات البديلات بعد أن أغلق الباب بشكل رسمي، لافتاً إلى أن هذه الخطوة جاءت بسبب حاجة مدارس البنات إلى خدمات البديلات عند تعرُّض أيٍّ من المعلمات الرسميات لظروف الحمل والولادة وغير ذلك. جاءت هذه التوضيحات خلال لقائه مع المعلمين والمعلمات أعضاء المجالس الاستشارية في فندق الفورسيزونز بالرياض يوم 22ربيع الأول 1433هـ.

وأكد الدكتور سعد الفهيد وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية، أن اللجنة التي أمر المقام السامي بتشكيلها لدراسة أوضاع المعلمات البديلات وأسباب استثنائهن من التثبيت، لم تجتمع حتى الآن وستجتمع لاحقا لدراسة أوضاعهن والخروج بنتيجة إما تثبيتهن أو عدم ذلك.

المعلمون السعوديون غير مستقرين.. وأزمة مقاعد متوقعة في المدارس الأهلية

انتقد بشدة التفرقة بينها والحكومية.. رئيس لجنة المدارس الأهلية بغرفة جدة لـ"المدينة":

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387468

أحمد الجهني - جدة تصوير - عبدالرحمن العيسي

رفض مالك غازي بن طالب رئيس لجنة المدارس الأهلية بالغرفة التجارية بجدة تفرقة البعض بين المدارس الأهلية ونظيرتها الحكومية واعترف بان هناك عزوفا من بعض رجال الأعمال عن الاستثمار في التعليم الأهلي، كما أقر باعتماد بعض المدارس على المعلمين الأجانب لظروف عدم الاستقرار الوظيفي للمعلمين السعوديين.

وتطرق في حوار مع "المدينة" الى احتمال عدم وجود مدارس لنحو 200 ألف طالب العام المقبل بسبب اجراءات الدفاع المدني، كما انتقد ازدواجية القرارات الخاصة بالتعليم الأهلي وتضاربها وتعدد الجهات الحكومية المشرفة عليها.. وفيما يلي نص الحوار:

*بداية هل تعانون من التفريق بينكم و مدارس التعليم العام ؟ وماهي العقبات التي تواجه التعليم الأهلي تحديدًا ؟

ليست هناك مقارنة أو تفرقة بين المدارس الحكومية والأهلية لأن كليهما يؤديان رسالة للوطن، وكل يبني في المجال الذي خصص له، فالقطاع الأهلي يعتبر العضد والساعد الأقوى للتعليم في أي دولة.

وبالفعل هناك الكثير من العقبات والصعوبات والتي تجعل المستثمر في التعليم يفكر كثيرا في ترك هذا المجال من الاستثمار والاتجاه إلى آخر لا توجد فيه تلك المشاكل التي يعاني منها في هذا المجال.. ربما الذي ليس في داخل الميدان التعليمي لا يشعر بهذه العقبات والمشاكل.

*هل تريد القول ان هناك عزوفا من رجال الاعمال عن الاستثمار في التعليم ؟

في الآونة الأخيرة وبشكل فعلي بدأ عدد من المستثمرين في التعليم في البحث عن بديل استثماري آخر لا توجد فيه قرارات سريعة بين يوم وآخر بل إن بعضها مضطربة، ومن أبرزها التعامل مع "نطاقات" الجوازات، الدفاع المدني، الأمانة، التربية والتعليم ولاحظ أنك تتحدث عن جهات عدة، ومن المفترض أن تكون الجهة المشرفة هي وزارة التربية والتعليم.

من الأجدر أن يكون التنسيق معها بدلا من خمس أو ست جهات تتجاذب المدارس الأهلية فعند الانتهاء من جهة يبدأ مشوارك مع أخرى وكلها اتفقت وتوحدت بتعاضد فيما بينها "أي نقص لأي جهة يؤثر على الجهة الأخرى".

* وهل لديكم مشكلات معينة بخصوص التعامل مع تلك الجهات ؟

لسنا بمشكلة مع هذه الجهات ولكن ما نريده هو ألا تمنع المدارس من أمور أساسية بسبب نقص شيء ما.. فعلى سبيل المثال موضوع "التأشيرات واستقدام معلمين من الخارج" يؤخرها أي نقص من أي جهة أخرى وهكذا دواليك.

ومن تبعات تأخير التأشيرات بدء العام الدراسي بدون معلمين لأنهم لم يحضروا في الوقت المحدد والفصول ستكون شاغرة.

عاقبوا المدارس بأي شي آخر إلا ما يؤثر على العملية التعليمية.. أمنع الإعانة مثلا أو أي شي آخر لكن بعيدًا عن صلب العملية التعليمية.. فالتعليم يمنحنا التأشيرات ومكتب العمل يعطلها بنسب السعودة دون أن يبحث أو حتى يسأل عن الأسباب.

*ولماذا لا تلتزمون بالسعودة في ظل فائض ووفرة الخريجين السعوديين والسعوديات ؟

عندما ينتهي العام الدراسي معظم السعوديين يخرجون، ولا تجدد عقودهم.. لربما وجد وظيفة حكومية وإذا لم يجد يرجع بداية السنة الجديدة وهنا يحدث النقص في السعودة.
ولعل التعيينات الأخيرة أثرت علينا لأن مباشرتهم سريعة وكأن من يدرس في المدارس الأهلية ليس من أبناء الوطن، يجب النظر للطلاب والطالبات سواء في التعليم العام أو الأهلي بمنظور واحد فبعض المدارس خرج منها وبالأرقام ما بين 50 إلى 100 معلم.. فكيف سيكون وضع الدراسة في مدرسة تفقد هذا العدد من المعلمين ؟.
ألم تحصل المدرسة الأهلية على تصريح بمزاولة هذا النشاط.. فلماذا لا نؤمن لها ما تحتاج لتؤدي دورها وتستقر ؟..
نتمنى النظر للمدرسة الأهلية كشريك وكوجه آخر للعملة الواحدة.
المنافس الهادف
*البعض يتهمكم أنكم مجرد مستثمرين هدفكم الأول الربح؟
يؤسفني هذا القول والشعور أننا في قطاع التعليم الأهلي ينظر لنا بعين المنافس الهادف للربح دون أن يقدم رسالة.. وهذا ما لا نراه عند غيرنا من بلدان العالم.
لقد زرنا دولا عدة من بينها دول عربية كالأردن ودول أخرى كتركيا وكوريا الجنوبية وغيرها في كل هذه الدول ينظر للتعليم الأهلي بأنه مساند يحرص على المدارس الحكومية والأهلية على حد سواء.
نشعر كثيرًا بالنقص من النظرة الربحية مع أن الاستثمار في التعليم يختلف عن أي استثمار في اي قطاع آخر لأنه يؤدي رسالة ويقدم خدمة عظيمة.. والفرق أن الاستثمار في مجالات أخرى هدفه ربحي بحت.. أما التعليم فربحي وتربية أجيال بفكر ومواهب وتنشئة علمية مرموقة، وهم نجحوا بذلك بالدليل والبرهان فلو فشلوا مثلا لعذرناهم بل انهم حققوا نتائج إيجابية وعالمية.
نتائج متميزة
*البعض يتهمكم بالمجاملة في الدرجات والنتائج .. فما ردكم ؟
اختبار القياس وهو حيادي حققت المدارس الأهلية فيه نتائج متميزة يرفع التهمة عن المدارس الأهلية بمجاملتها في نتائج الاختبارات او منح الدرجات.. بل إن النتائج تدلل على أنها أفضل ويرجع السبب في ذلك لما تملكه الإدارة من حرية ومرونة.
وكثير من المدارس الحكومية متميزة، ولكن نتمنى تعميم التميز للتعليم بشقيه.. كما أن انتقاء المعلم أمر أساسي وفق إمكانياته.
وفرة معلمين
* ولماذا يزعجكم "نطاقات" ولماذا اللجوء إلى معلمين من خارج المملكة ؟
نطاقات تعاملت مع المدارس الأهلية بأن هناك وفرة من المعلمين السعوديين في الميدان ولابد من تحقيق نسبة في التعليم الأهلي والمدارس الأهلية تعاني من الحصول على معلم صاحب تخصص والمؤهل بشكل جيد.
تنازلنا عن كثير من المميزات وهدفنا من ذلك إعطاء الفرصة للمعلمين السعوديين بأن ندربهم ونؤهلهم لأن كثيرًا منهم لا يكمل العام الدراسي ووصل البعض بأن مدة عمله لا تصل إلى عام بل إن هناك من لا يتجاوز الشهر أو الشهرين لأنه قد يجد وظيفة في مدرسة أهلية أخرى أفضل مرتبًا أو وظيفة حكومية أخرى.
وهنا تجدر الإشارة إلى أن معلمي التربية الإسلامية بالتحديد تستقطبهم وزارة العدل وقطاعات عسكرية أخرى وملزمون بأن يكون هذا التخصص سعوديًا 100 % إلا أننا لم نجد العدد المناسب الذي يغطي مما أجبرنا على أن يقوم معلمو اللغة العربية بتدريس التربية الإسلامية.. وهذا تعليميا غير منطقي.. ومع ذلك لدينا إشكالات كبيرة في هذا الجانب.
ارتباك كبير حصل بسبب تعيينات نصف العام.. فما الذي حدث ؟..انتقل شغلنا الشاغل وهمنا من العملية التربوية الى الإدارية.
* اجتماعكم مع وزير العمل الأخير ما نتائجه ؟
التقينا وزير العمل الذي وعدنا مشكورًا بنقاط جميلة جديدة من ضمنها رفع نطاقات بشرط إذا كانت هناك وفرة من المعلمين السعوديين في تخصص ما فإنني سألغي هذه التأشيرات وألزمكم بتعيينهم مع شرط اجتيازه للقياس.. رحبنا بذلك بل وتنازلنا عن اختبار القياس الذي أصر عليه.
*وهل تم تطبيق قرارات الوزير بعد ذلك ماذا بعد الاجتماع ؟

هذا الكلام لم يطبق منه شيء ولم يتجاوز الاجتماع.. بقيت المدارس الاهلية معلقة فتجديد الاقامات والاستقدام معطل..
وهذا ليس ذنب المدرسة نطمح للسعودة ولكن ان لم نجد ماذا نفعل هناك وفرة في مدارس البنات فنسب السعودة فيها تتراوح ما بين 80 - 100 % فانا لم استقدم إلا حاجة.
المدارس اليوم بين كماشة نطاقات وتعيينات الخدمة المدنية. حتى اننا طالبناهم بان يستمر المعلم حتى نهاية العام مع حفظ وظيفته في التربية والتعليم لكي يعطي الفرصة في البحث عن البديل.. دائما يفضل العمل الحكومي للامان والاستقرار فيضمن عدم الاستغناء.
دراسة السوق
* وما الذي تريدونه من المعلم أو المعلمة السعودية ؟ أليس من حقهم الأمان الوظيفي ؟
طالبنا وزارة العمل بدراسة السوق بشكل واضح فإذا كان هناك وفر من السعوديين في تخصص ما ويجتازوا -حسب ما طلب وزير العمل- اختبار القياس فإننا نلزم أنفسنا بتعيينهم وعلى اقل تقدير يكمل عاما في المدرسة حتى وان تم تعيينه يتم حفظها له لمراعاة مصلحته أيضا فنحن لا نهتم بجانب ونغفل الجانب الآخر.
إننا حريصون عليه كحرصنا على الأبناء.. وعدونا خيرا ولكن مع وقف التنفيذ.. والسبب في عدم وجود التنسيق بين وزارات الخدمة المدنية.. تعيين وزارة العمل نطاقات فلابد من التنسيق مع الجهتين سالفة الذكر.
حتى التوزيع أصبح عشوائيا ووفرة في المدرسة الحكومية.. لابد من التعاضد وأن نتعاون أن تكون المدرسة الاهلية شريكًا للحكومية.
الدفاع المدني
*اشتراط الدفاع أن تكون المدارس مصممة بشكل مناسب.. لماذا قابلتم هذا الاجراء بالامتعاض والرفض ؟
بعد حريق البراعم بالرغم من توفر كل وسائل السلامة وتصميمه كمبنى مدرسي وإن كانت هناك بعض المخالفات التي حسبت على المدرسة الا انها مدرسة بامكانيات ممتازة ونتيجة الحريق كانت مروعة والسبب عدم وجود الثقافة والوعي تجاه الامن والسلامة.. بعد ذلك عمت فوبيا في المدارس خوفا من حرائق المدارس.
يجب نشر ثقافة الأمن والسلامة في المدارس.. كل ما فعله الدفاع المدني ايقاف التصاريح الا أن تكون المدرسة مصممة كمبنى مدرسي ومع ذلك حدث الحريق. لا ننكر القصور ويجب ان نعترف به.. ولعل ايقاف المدارس الاهلية التي وجه الدفاع المدني ايقافها بعد شهر من حريق البراعم الشهير قرار ارتجالي وغير مدروس.. ألم يأخذوا في الحسبان مصير طلاب وطالبات هذه المدارس. ولولا تدخل محافظة جدة بأن تستمر حتى نهاية العام لكانت النتائج عكسية.
*كثير من المباني المدرسية ليست مؤهلة.. أليس من حق الدفاع المدني حفظ الأرواح بهذا القرار ؟
أؤكد لك وفق دراسات لا توجد مبان أفضل من المباني الحالية والمستخدمة في التعليم الأهلي الآن، لذلك نتمنى من الدفاع المدني إعادة النظر في هذا الشأن.
وقضية المدارس المستأجرة عمرها 50 عاما فلا يمكن حلها في شهر واحد ولو وضعنا كل اهتمامنا وجل إمكانياتنا.. لماذا لا تسمح التربية والتعليم بمنحنا الأراضي البيضاء التي بحوزتها لبناء مدارس أهلية ولو استثمارًا.
*اعترضتم على اللجنة ونتائج التقييم الأخير للمدارس الأهلية.. لماذا ؟
نتائج التقييم الأخير عن الاختبارات حرمت المدارس الأهلية إجمالا من التميز.. فهذه اللجنة غير شفافة ولم تطلع المدارس على النتائج.
ونحن نعتبر القياس مرحلة إلى الإمام إلا أننا أصبحنا نعود إلى الوراء وان كانت المدارس الأهلية متهمة في نتائج اختباراتها فعليك أن تأخذ باختبار القدرات فلن تجد فجوة بين نتائج الاختبارات والقدرات وهذا دليل على المصداقية.. وإن حدث خطأ ما في مدرسة أهلية وجاملت طلابها فلا يتحمله الجميع.. من يخطئ يجب أن يحاسب بل تغلق المدرسة المخالفة فورا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

طالبت التربية" بتغييرها ومحاسبة المقاولين ومتابعة المشاريع المتعثرة

نزاهة": مدارس في جازان خطر على حياة الطلاب والمعلمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/02/article_671663.html

"الاقتصادية" من الرياض

قال مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، إن الهيئة طلبت من وزارة التربية والتعليم إيجاد مبانٍ بديلة للمدارس غير الصالحة للعملية التعليمية، وتشكل خطراً على سلامة وحياة منسوبيها، وصيانة المدارس التي تحتاج إلى صيانة، ومحاسبة مقاول الصيانة المتعاقد معه، ومتابعة المشاريع المتعثرة، ومعالجة أسباب تعثرها، إما باستئناف العمل فيها بما يضمن إكمال تنفيذها عاجلاً، أو سحبها من المقاولين وتنفيذها على حسابهم وتطبيق ما يقضي به النظام، وإفادة الهيئة بما يتم اتخاذه من إجراءات بهذا الشأن، خلال المدة المحددة في المادة الخامسة من تنظيم الهيئة، المؤكد عليها بالأمر الملكي رقم 7816 بتاريخ 1433/2/1هـ.

وأوضحت الهيئة أنها تابعت ما تردد حول وضع عدد من المباني التعليمية المستأجرة، والمشاريع الجديدة المتعثرة منذ خمس سنوات، في كل من محافظة صبيا، ومحافظة فرسان، ومحافظة صامطة، في منطقة جازان، مشيرا إلى أنه استناداً لاختصاصات الهيئة، كلفت ممثلين عنها للتحقق من ذلك، والوقوف مباشرة على تلك المباني والمشاريع.

وأبان المصدر أنه اتضح للهيئة بالمعاينة والفحص من قبل المتخصصين لديها، عدم صلاحية عدد من المباني التعليمية في تلك المحافظات، وخطورتها على سلامة وحياة منسوبيها، وهي مباني مكتب الإشراف التربوي للبنات، ومدرسة تحفيظ القرآن الكريم للبنات بمحافظة فرسان، ومدرسة الجهو الابتدائية للبنات بقرية الجهو في محافظة صبيا.

وأضاف أنه تبين للهيئة ضرورة إجراء صيانة عاجلة لمباني عدد من المدارس، وهي مباني مدرسة الكدمي والدش الابتدائية للبنات بالموسم في محافظة صامطة، والمدرسة الابتدائية الأولى للبنات في محافظة فرسان.

وأشار إلى أنه اتضح للهيئة وجود عدد من مشاريع البناء المتعثرة لعدد من المدارس، وهي مشروع المبنى الجديد لمدرسة الكدمي الابتدائية للبنات بالموسم في محافظة صامطة، الذي تمت ترسيته على إحدى المؤسسات بمبلغ قدره 1،979،605 ريالات، والتاريخ المفترض لانتهاء العقد هو 1430/9/23هـ، إلا أن نسبة التنفيذ الفعلي في هذا المشروع حين وقوف الهيئة عليه لا تزيد على 44%.

وبين أنه الهيئة وقفت كذلك على مشروعي المدرسة الابتدائية السادسة للبنات والمدرسة المتوسطة والثانوية الأولى، المتعثرين في محافظة فرسان، واللذين تم ترسيتهما بتاريخ 1426/1/28هـ على إحدى الشركات بمبلغ قدره 10،152،119 ريالا، حيث تم فسخ عقد المشروعين، وسحبهما من المقاول بتاريخ 1430/6/7هـ، ولم يتم استئناف العمل في أي منهما حتى تاريخه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تلاعب في عقود البائعات السعوديات والعمل" تتوعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/02/article_671662.html

مويضي المطيري من الخبر

كشفت جولة ميدانية لـ"الاقتصادية"، أمس، في عدد من محال بيع الملابس النسائية "اللانجري"، عن وجود تلاعب في العقود المبرمة مع العاملات من البائعات السعوديات اللواتي تم تعيينهن، فيما دعت وزارة العمل، من خلال متحدثها الرسمي، العاملات المتضررات من عقودهن للتوجّه إلى فروع مكاتب الوزارة في المناطق لتقديم شكواهن.

وأوضح عدد من العاملات اللواتي يعملن في هذه المحال أن هناك مشكلات عدة واجهتهن خلال فترة عملهن في الأشهر الماضية، بينما كان أكثرها تلاعباً عملية العقود لدى بعض الشركات العاملة في هذا المجال، حيث تم إبرام عقدين مختلفين في المضمون، بينما سجلا في تاريخ واحد وتم العقد الأول عند بدء إلزام تطبيق العمل بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية "اللانجري"، في حين تم قبل شهرين توقيع عقود جديدة لنفس العاملات لدى بعض الشركات تحمل تاريخ التعيين القديم ولكن فيها هضم لحقوق العاملات بخفض الرواتب من ثلاثة آلاف ريال إلى ألفي ريال، وتغيير في طبيعة البدلات الإضافية.

وأفصحت بعض العاملات عن نيتهن في الاستقالة من مقر عملهن والبحث عن شركات أخرى تحافظ على حقوق العاملات عند تشغيلهن، مشيرات إلى أنه بدلا من أن تقوم هذه الشركات برفع رواتبهن وتقديم مميزات إضافية لتحفيز العمل والاستمرار في رفع الكفاءة يتم إحباطهن بخفض الرواتب.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

بينما بدأت المرحلة الثانية من تطبيق قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، برزت على السطح مخالفات صريحة وتلاعب واضح من بعض الشركات والمؤسسات المستثمرة في هذا المجال.

وكشفت جولة ميدانية لـ"الاقتصادية" أمس في عدد من محال بيع الملابس النسائية "اللانجري" عن وجود تلاعب في العقود المبرمة مع العاملات من البائعات السعوديات اللواتي تم تعيينهن مع بدء المرحلة الأولى بإلزام الملاك والمستثمرين في هذا القطاع بتشغيل السعوديات كبديل للعمالة الأجنبية الرجالية تنفيذا لقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، في حين دعت وزارة العمل من خلال متحدثها الرسمي العاملات المتضررات من عقودهن للتوجه إلى فروع مكاتب الوزارة في المناطق لتقديم شكواهن.

وأوضح عدد من العاملات اللواتي يعملن في هذه المحال أن هناك مشكلات عدة واجهتهن خلال فترة عملهن في الأشهر الماضية، بينما كان أكثرها تلاعبا عملية العقود لدى بعض الشركات العاملة في هذا المجال حيث تم إبرام عقدين مختلفين في المضمون بينما سجلا في تاريخ واحد وتم العقد الأول عند بدء إلزام تطبيق العمل بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية "اللانجري"، في حين تم قبل شهرين توقيع عقود جديدة لنفس العاملات لدى بعض الشركات تحمل تاريخ التعيين القديم ولكن فيها هضم لحقوق العاملات بخفض الرواتب من ثلاثة آلاف ريال إلى ألفي ريال، وتغيير في طبيعة البدلات الإضافية.

وأفصحت بعض العاملات عن نيتهن في الاستقالة من مقر عملهن والبحث عن شركات أخرى تحافظ على حقوق العاملات عند تشغيلهن، مشيرات في حديثهن لـ"الاقتصادية" أنه بدلا من أن تقوم هذه الشركات برفع رواتبهن وتقديم مميزات إضافية لتحفيز العمل والاستمرار في رفع الكفاءة يتم إحباطهن بخفض الرواتب.

في سياق غير بعيد، أكد لـ"الاقتصادية" حطاب العنزي المتحدث الرسمي في وزارة العمل، أمس بأن العقد شريعة المتعاقدين ما لم يخالف النظام، فمتى أبرم العقد فإنه يصبح ملزما لأطرافه، بل إنه لا يجوز إضافة شروط خلاف ما ورد بالعقد إلا إن كانت أكثر فائدة للعامل وفقاً للمادة الثامنة من نظام العمل، مضيفا: "أما القول بأن بعض العاملات في القطاع الخاص تبرم معهن عقود وأثناء سريانها تبرم عقود أخرى تنتقص من حقوقهن فهذا أمر مخالف لنظام العمل".

ودعا جميع العاملات إلى التقدم بشكواهن لفروع مكاتب وزارة العمل في المناطق والإفصاح عن العقود المخالفة، إذا شعرن بأن هناك ما ينتقص حقوقهن، مؤكدا أن وزارة العمل ستقوم بدورها القانوني إذا كشفت عن هذه العقود.

وأشار العنزي إلى أن فرق التفتيش العمالية على هذا القطاع لا تطلع أصلا على العقود لأن الأصل أن هذه المخالفة لا تحدث لأن النظام وبنوده واضحان لدى القطاع الخاص، ولكن قد تتلاعب بعض الشركات بإبراز العقد النظامي الأول والتعامل مع العاملات بالعقد الثاني الذي يظهر أنه مخالفة صريحة للأنظمة.
وقال إنه لا بد أن تكون هناك بلاغات ضد هذه الشركات من العاملات اللواتي لا بد أن يحافظن على حقوقهن ويعرفنها ولا يتهاون أو يترددن في الإبلاغ عن أي انتقاص لها، مؤكدا أن الوزارة تتخذ الإجراءات اللازمة في هذه المخالفات حسب لائحة المخالفات وطبيعة العقوبات المنصوص عليها في النظام الذي تحدده اللجان العمالية عند التحقيق في البلاغات والشكاوى المقدمة من العاملات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توطين" جدة.. 3 آلاف طلب وظيفة خلال 5 ساعات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/02/article_671659.html

ماجد الحميدان من جدة
تجاوزت طلبات التوظيف التي تقدم بها شباب سعوديون إلى الشركات والجهات المشاركة في معرض "توطين الوظائف" في مدينة جدة، حاجز ثلاثة آلاف طلب خلال خمس ساعات فقط.
وكان المتقدمون قد استبقوا عصر أمس الأول الافتتاح الرسمي لمعرض توطين الوظائف في مدينة جدة بالحضور مبكرا لتقديم طلباتهم في المعرض الذي يطرح عشرة آلاف وظيفة مهنية وإدارية تقدمها 100 شركة ومؤسسة في القطاع الخاص برعاية الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة في فندق "هيلتون جدة". ووفقا للجنة المنظمة، فقد تجاوزت الطلبات التي تقدم بها الشباب خلال خمس ساعات ثلاثة آلاف طلب توظيف وسط زحام شديد اكتظت به قاعات المعرض ومواقف السيارات التي امتدت لأكثر من 500 متر أمام الفندق. ودفع الحماس بعض الشباب إلى تقديم عشرة طلبات دفعة واحدة لشركات مختلفة مشاركة في المعرض.
ودعا عبد القادر الغامدي مدير مكتب العمل في محافظة جدة الذي افتتح المعرض نيابة عن وزير العمل بحضور هشام لنجاوى مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية، إلى أهمية الاهتمام بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، وأشار إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتوطين الوظائف، مؤكدا أهمية برنامجي "نطاقات" و"حافز" في توفير الوظائف وتحقيق تطلعات ولاة الأمر، معتبراً المعرض فرصة مناسبة لتواصل الشركات والشباب من أجل دراسة الفرص الوظيفية المتوافرة.
وقال لـ "الاقتصادية" مدير توظيف في إحدى الشركات السعودية إن القطاع الخاص سيظل مقصرا ما لم يتم القضاء على البطالة. وأشار إلى وجود تحديات كبيرة لسوق العمل تحتاج إلى تدخل القطاع الخاص بصورة كبيرة. وأشار مدير عام في إحدى المؤسسات إلى ضرورة أن تتلاءم الوظائف مع المتقدمين لها، مبينا أن مثل هذه المعارض توفر الوقت على الباحثين عن عمل، وذلك من خلال التقاء صاحب العمل والباحث عنه في مكان واحد.
واستعان معرض توطين الوظائف في جدة بشركة متخصصة لقياس ميول وقدرات الشباب الذين يقع عليهم اختيار الشركات الموظفة، وذلك بهدف ضمان استقرارهم الوظيفي في المستقبل.
وواصلت الشركات المشاركة في المعرض استقبال طلبات التوظيف في اليوم الثاني أمس، فيما عقدت لقاءات مختلفة للمتقدمين للوظائف مع أصحاب العمل في 12 غرفة للتوظيف نصفها للنساء والأخرى للرجال. ولم تتلق إدارة المعرض أي شكاوى تتعلق بالتوظيف.
وقالت العنود أبو النجا رئيس مجلس إدارة شركة روابط الاحتراف المنظمة للمعرض، إن نتائج اختبار قياس الميول يتم إبلاغ الشركة والشاب بها خلال 48 ساعة، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تهدف للتأكد من قدرات الشباب قبل انخراطهم في الوظيفة التي ينبغي أن تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية، وأكدت أهمية اتخاذ كل التدابير الوقائية للحد من

التسرب الوظيفي في سوق العمل من خلال اختيار الشخص المناسب في الموقع المناسب. وأعربت عن ارتياحها لحجم الإقبال الكبير على المعرض في دورته الثانية في جدة، مؤكدة أن الأعداد المتقدمة للبحث عن وظائف تحتم على الجميع العمل بفعالية من أجل فتح قنوات أكبر للتوظيف.

وشهد المعرض أمس عددا من ورش العمل المتعلقة بمستجدات التوظيف والحوافز التي يقدمها القطاع الخاص للخريجين، وفي هذا الإطار، استعرض المهندس عبد الله الشهري مدير المعهد العالي للكهرباء والطاقة في رابغ تجربة المعهد في توفير وظائف للخريجين برواتب تصل إلى ثمانية آلاف ريال، مشيرا إلى أن خريجي المعهد بفضل التأهيل العالي يحصلون على فرص جيدة في قطاعات المياه والكهرباء.

من جهته، دعا المدرب فواز شامي القطاع الخاص إلى التوسع في توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من المزايا المختلفة وذلك باحتساب المعوق بأربعة موظفين أصحاء في نسب التوطين وبما لا يزيد على 10 في المائة في المؤسسة. وأكد أن ذوى الاحتياجات الخاصة أثبتوا قدرة كبيرة على العطاء وذلك مرتبط بمدى توفير الظروف المناسبة أمامهم.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

التجارة" لـ"الاقتصادية" : التشهير والغرامات والإغلاق.. عقوبة المتلاعبين بأسعار سلع رمضان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/02/article_671657.html

أمل الحمدي من جدة

أكد لـ "الاقتصادية" مصدر مسؤول في وزارة التجارة أن الوزارة على وشك الانتهاء من رصد أسعار المواد الغذائية، والسلع الرمضانية بشكل خاص وسيعلن عنها خلال الأيام القليلة القادمة، حيث سيظهر الرصد أسعار السلع ومتغيراتها، والكميات المتواجدة، وحاجة السوق لمعالجتها وضخ السوق بالكميات التي تعاني من شح خلال الفترة القادمة تحسبا لدخول رمضان وارتفاع الطلب على المواد الغذائية الذي بدوره يقود الأسعار إلى الارتفاع.

كما تستعد الوزارة لإطلاق المؤشر الموسمي الخاص بالسلع الرمضانية عبر الموقع الإلكتروني فور الانتهاء من عملية رصد الأسعار، ليتم تحديث الأسعار بشكل يومي خلال شهر رمضان، وذلك لإطلاع المستهلك على أسعار السلع يومياً باعتباره شريكاً للوزارة في الكشف عن أي تلاعب بالأسعار من قبل الموزعين وقطاع التجزئة.

وتوعدت وزارة التجارة بالتشهير وفرض غرامات مالية وإغلاق محال المتلاعبين بالأسعار تطبيقا للأمر السامي الذي ينص على التشهير بالمتلاعب كائنا من كان، حيث كثفت الوزارة الجولات الرقابية على المحال ورفعت أيام العمل لتشمل الخميس والجمعة، مع استمرار الجولات حتى الساعات الأولى من منتصف الليل استعدادا للإقبال الكبير على السلع الرمضانية.

وأوضح صالح الخليل وكيل وزارة التجارة المساعد لشؤون المستهلك، أن الوزارة على وشك الانتهاء من رصد أسعار السلع الذي استغرق شهراً لمتابعة السوق من قرب ومعرفة متحركات السوق ورصد الأسعار ومقارنتها بأسعار العام الماضي وبحث أسباب ارتفاعها في بعض السلع.

وأضاف الخليل أن الوزارة بدأت فعليا بالخطوات الرقابية المعمول بها في المواسم حيث عملت على تكثيف الجولات الرقابية في جميع المنافذ، والعمل على مدار الأسبوع لتشمل الخميس والجمعة، ورفع ساعات العمل إلى منتصف الليل.

وبين أن الوزارة لا تعتمد على كمية المراقبين بقدر اهتمامها باستمرارية تواجد المراقبين في السوق، مضيفاً أنه وبحسب الأمر السامي الذي ينص على التشهير بكائن من كان من المخالفين والمغالين في الأسعار. وبحسب أحكام التموين في الأحوال غير العادية، فإن الوزارة تفرض العقوبات التي يتصدرها التشهير وإغلاق المحال والغرامات المالية. وقد طبقت هذه العقوبات على بعض أنواع السلع مثل الشعير وغيره.

إلى ذلك، أكد عدد من التجار المتعاملين في قطاع التجزئة ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الرمضانية، مرجعين ذلك إلى الاضطرابات الحاصلة في بعض دول الإنتاج لهذه المواد، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام للمنتجات. وأوضحوا أن المستهلك الأخير لن يشعر بالارتفاع خاصة مع العروض الترويجية للسلع الرمضانية التي تتنافس المراكز التجارية في عرضها.

وقال سالم بالخشر رئيس مجلس إدارة شركة إخوان الغذائية إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيكون للمواد الخام للمنتجات، أما السلع الرمضانية فإن العروض الترويجية التي تتنافس عليها المراكز الغذائية ستعمل على استقرار الأسعار إلى حد كبير ولن تؤثر في المستهلك، إضافة إلى وفرة المخزون الذي سيسعى أغلب الموردين إلى مضاعفته لرمضان تحسبا لارتفاع الطلب مما يمنع أي زيادات غير مبررة.

البواردي: تشغيل نظام حماية المواليد في16 مستشفى واستهداف 149 مستشفى آخر في المرحلة الثانية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/02/373466

الرياض – محمد الدوخي

أوضح مدير نظم المعلومات الإكلينيكية في وزارة الصحة الدكتور عبدالرحمن البواردي، أنه تم تركيب نظام حماية المواليد الإلكتروني في 16 مستشفى من مستشفيات الولادة في وزارة الصحة كمرحلة أولى، وستشمل المرحلة الثانية 149 مستشفى، قد يكون فيها أقسام ولادة صغيرة. وأضاف البواردي قائلاً إن الوزارة قامت بعدة إجراءات للحد من ظاهرة خطف المواليد، من خلال التوعية لدى العاملين والمواطنين، وتوزيع البروشورات، وتدريب العاملين، وإبقاء الأطفال في الحضانة خلال الزيارة لأن 62% من حالات الخطف أو التبديل تحدث في غرفة الأم، ووضع حاضنة الطفل بعيدا عن الأبواب، ووجود ممرضة ناطقة باللغة العربية للتفاهم مع الأم، والتنسيق بين الجهات الأمنية والمستشفى، ووضع كاميرات مراقبة، وأبواب ممغنطة بأقفال، وزي موحد للعاملين، وبطاقات تعريفية للعاملين، والتأكد من أوراق الأهل خلال تسليم الطفل، وتركيب النظام الإلكتروني. وأوضح أن هذا النظام الإلكتروني يعتمد على تقنية RFID للتعرف على الهوية من خلال ذبذبات الراديو وهو عبارة عن سوار في معصم الأم والطفل، حيث يتعرف جهاز المولود على جهاز الأم لمنع تبديل المولود مع أم أخرى وهو مراقب على دوام الساعة لمنع خروجه من القسم دون إذن أو اختطافه.

وكان مستشفى اليمامة بالرياض أطلق نظام حماية المواليد من الاختطاف والخلط، لضمان تحقيق السلامة للمواليد الجدد.

وأوضح مدير المستشفى الدكتور فيصل مصلي أن النظام من الأنظمة المتقدمة والحديثة في الحماية والسلامة في المستشفيات، والخاصة بحماية المواليد من التبديل أو ما يسمى بخلط المواليد أو الاختطاف، حيث يتكون من نظامين فرعيين هما: نظام Hugs المعني بحماية الأطفال المواليد من الاختطاف، والنظام الثاني هو Kisses الذي يحمي المواليد من الخلط. وبيّن أن النظام يعتمد على الربط الإلكتروني بين المولود وأمه بحيث يتم وضع سوارين إلكترونيين أحدهما في يد الأم، والآخر في قدم المولود بعد الولادة مباشرة، ثم يتم ربط الجهازين عن طريق تعريفهما إلكترونيا ويتم أيضا ربط هذه الأجهزة بنظام متابعة بوحدات المستشفى، وتطبيق هذا النظام سيمنع تسليم أي مولود لغير أمه عن طريق الخطأ، كما أنه سيمنع إخراج المولود من القسم أو الوحدة التي يوجد فيها إلا بعد إجراءات أمنية ونظامية مشددة، حيث إنه نظام إنذار وتتبع وتعرف إلكتروني عالي الدقة. وقال إن الممرضات وفريق العمل تم تدريبهم على هذه الإجراءات الجديدة.

وزارة العمل: حجم رواتب السعوديين سيحدد نسبة السعودة في القطاع الخاص .. ولا تهاون في معاقبة مشغلي العمال في أوقات الظهيرة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/02/373334

الرياض – علي بلال

كشف لـ«الشرق» نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني عن دراسة تجريها وزارة العمل، تتناول تغيير مفهوم السعودة، وأوضح «ندرس عدم تقييم السعودة بعدد السعوديين الموظفين، ولكن تقييمها بحصة هؤلاء السعوديين من إجمالي الرواتب التي تصرفها الشركة لهم، والهدف من ذلك هو أن تتمكن العمالة السعودية من نصيب مناسب من الأجر المدفوع، وهذا سيساعد على استقطاب الشباب السعوديين في فرص العمل.

وقال عقب افتتاحه ورشة عمل لدعم برامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فندق الماريوت الرياض، أن الوزارة ستطبق العقوبات المقررة على أصحاب العمل الذين يرغمون العمالة لديهم على العمل تحت أشعة الشمس في أوقات الظهيرة، وقال إن تطبيق التأنيث في محال التجميل، يأتي متماشياً مع الأمر السامي الكريم رقم 121. موضحاً أن الوزارة تنفذ هذا الأمر وفق جدول زمني وضعته وتلتزم به، كاشفاً عن قرب توقيع اتفاقيتين مع وزارتي العمل الفلبينية والإندونيسية لاستقدام العمالة المنزلية، وقال إن مجلس الوزراء وافق على تفويض وزارة العمل بتوقيعات مع الدول المصدرة للعمالة المنزلية، ومازالت الوزارة تفعل هذه الاتفاقات، وستقوم بحل الإشكاليات إن وجدت، مؤكدا حرص الوزارة على التفاهم بين هذه الدول، من أجل التأكد من عقود العمالة، وأنه لا يوجد فيها ما يمس خصوصية المواطن.

وكشف الحقباني أن «14 شركة استقدام تقدمت للعمل في السوق السعودي، منها ثلاث شركات صدر لها سجل تجاري من وزارة التجارة والصناعة، وشركتان صدر لهما ترخيص نهائي من وزارة العمل». وأكد الحقباني أن «برنامج نطاقات من أبرز برامج الوزارة»، مشيراً إلى أن «هناك مكتبا مختصا يعمل فيه مستشارون، مهمتهم الأساسية بحث تطوير هذا البرنامج»، كاشفا عن «وجود مشاريع مستقبلية لتطوير البرنامج، وربطه أكثر بسوق العمل واحتياجات الشباب، ليشمل الأجور وبيئة العمل».

وقال نائب وزير العمل أن وزارته لم تصدر قرارا بشأن إلزام الشركات بتحديد يومين إجازة للموظفين، مشيرا إلى أن الأمر السامي الكريم 121 طلب من وزارة العمل والجهات الأخرى دراسة مثل هذا الأمر، وتحديد ساعات العمل، ونحن في الوزارة وبمشاركة عدد من الجهات، سنعمل على دراسة هذا الموضوع ومتى ما اكتمل، سيتم رفعه للجهات المعنية، وحتى الآن لن يصدر عن وزارة العمل أي قرارات في هذا الخصوص.

أكد الحقباني أنه من الصعب على وزارة العمل مساواة الرواتب بين القطاعين الحكومي والخاص وقال: «لا يمكن أن تتدخل وزارة العمل في تحديد الراتب. قال الحقباني في سؤال لـ«الشرق» عن بداية تطبيق العقوبات على الشركات التي تشغل عمالتها وقت الظهيرة، مخالفة في ذلك تعليمات وزارة العمل، أن الوزارة ستطبق العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل وفي القرار.

ودعا الحقباني جميع المنشآت أن تؤمن لعمالتها بيئة عمل مناسبة، ليس فقط بالالتزام بقواعد ونظام العمل، مؤكداً أن الوزارة ستطبق العقوبات وستحرص على المتابعة من خلال مكاتبها المنتشرة بمختلف مناطق المملكة ومن خلال ما يرد إليها من شكاوى، لمواجهة مثل هذه الممارسات، مع التأكيد على أن هناك بعض العمالة التي تعمل لحسابها الخاص وبعض أصحاب المقاولات الصغيرة، هي التي ترتكب مثل هذه الأخطاء، وسنقوم بمتابعتها.

من جانبه كشف رئيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض خلف الشمري عن أن دراسة إنشاء هيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خرجت الأسبوع الماضي من مجلس الشورى، وأصبحت تتبع رئيس مجلس الاقتصاد الأعلى خادم الحرمين الشريفين.
وقال الشمري إن هناك حراكا إيجابيا خلال الفترة المقبلة لدعم شباب وشابات المملكة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تدشين المرصد الوطني لتوطين الوظائف.. قريباً
كشف نائب وزير العمل عن أن المرصد الوطني لتوطين الوظائف في مراحله النهائية، وسيدشن قريبا، مؤكدا أنه محور استراتيجي وتصميمه ومكوناته تمت بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي والشركات الاستشارية العالمية، مشيرا إلى أنه قد تم تطوير الجزء الأكبر منه.
وقال الحقباني أن طموحنا أن يسد المرصد الفراغ الذي اشتكي منه سوق العمل لعدم وجود بيانات متكاملة، لأن البيانات قد نجدها لدى وزارة العمل، وقد يكون بعضها في وزارة التربية والتعليم وثالثة لدى وزارة التعليم العالي وغيرها ولكن المرصد الوطني سيجمع هذه البيانات في كتلة واحدة ليتمكن الباحثون وأصحاب القرار من تحليلها.

خضراوات الصرف الصحي.. وجبات تسرح فيها البكتريا ويغذيها فيروس الكبد الوبائي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/02/373185

خميس مشيط – الحسن آل سيد
عمالة وافدة يستأجرون مزارع من أصحابها .. ليستغلون مياه الصرف الصحي في الوديان
ازداد عزوف المواطنين عن تناول الخضراوات الورقية (الخس والجرجير والبصل والبقدونس والكزبرة والكراث والفجل وغيرها) رغم قيمتها الغذائية، وذلك بسبب استخدام مياه الصرف الصحي والمياه الآسنة في ري كثير من المزارع المنتجة للخضراوات، ما جعلها في نظر الناس تتحوّل من مصدر غذائي مهم للإنسان إلى مسبب رئيس للأمراض الخطيرة والوبائية مثل فيروس الكبد الوبائي.
مزارع الأودية
معظم مزارع الخضراوات موجودة على ضفاف الأودية وقريبة من مشروعات الصرف الصحي التي تخترق الأودية، الأمر الذي جعل العمالة الوافدة تقوم باستخدام مياه الصرف الصحي في ري مزارع منتجة، دون وازع من ضمير أو رادع من عقاب، حيث يقوم أصحاب المزارع بتأجير المواقع على العمالة الوافدة ومن ثم يكون العمال هم من يقوم على المزرعة ولا يهم صاحب المزرعة سوى جني المال عن طريق تأجير المزرعة وعدم متابعتها أو الوقوف عليها، حيث يلجأ العمال إلى جلب المياه من مشاريع الصرف الصحي التى تمر بالقرب من المزارع.
"ماطور" للشفط
ويقوم البعض بتطوير الأمر ليكون أكثر إنتاجاً، وذلك باستخدام «ماطور« كهربائي لشفط المياه في الوادي من إحدى غرف الصرف الصحي ومن ثم سحبها إلى المزرعة وري المحصول. يقول عبدالمجيد الفلقي إنه عزف عن شراء الخضراوات والإتيان بها إلى منزله منذ فترة، وكان والد زوجته يملك مزرعة يقوم عليها بنفسه حيث أصبح يذهب إلى مزرعة عمه كل أسبوع لأخذ الخضراوات وهو مطمئن رافضا الشراء من السوق أو من العمالة المنتشرة في سوق الخضراوات.
أودية معروفة

فيما يقول علي سعيد الأحمري أنه ذهب إلى سوق الخضار يسأل العمال عن مكان المزرعة فإذا كانت المزرعة في خميس مشيط عزف عن الشراء معللا ذلك بأن مشاريع الصرف الصحي تعج بها أودية خميس مشيط موضحا أنه اطلع كثيراً على قضايا القبض على عمالة تروي الخضراوات بمياه الصرف الصحي عن طريق الصحف فأصبح يتوجس من الخضراوات.

حرص واطمئنان

وتحدث المواطن ناصر حامد قائلاً: بعد ظهور عدد من العمالة تقوم بري الخضراوات بمياه الصرف الصحي أصبحت أحرص على جلب الخضراوات من مواقع بعيدة مثل الواديين، ومحافظة أحد رفيدة، وذلك لبعد الصرف الصحي عنها ووجود الآبار فيها ومعرفة أصحاب المزارع هناك فأذهب إليها وأنا مطمئن على شراء الخضراوات من هناك .

خطورة وأضرار

وأجمع مواطنون على أنّ ري الأرض الزراعية، بمياه صرف صحي غير معالجة، يؤثر سلبا علي جودة الأرض وليس كما يعتقد بعض الفلاحين بأن هذه المياه غنية بالمياه العضوية وبالتالي فصاحب الأرض هو الخاسر الأول. وقال مختصون إنه في حال كان الجزء المأكول من هذه النباتات بعيدا عن سطح التربة (مثل الذرة والقمح وخلافه) فلا ضرر من استخدام هذه المياه، لأن النبات يأخذ احتياجاته فقط من التربة، ولكن المشكلة إن كان الجزء المأكول قريبا من سطح التربة أو أسفل سطح التربة مثل(الكرنب، البطاطس، البصل، ومعظم الخضراوات) لأنّ هذه المياه غنية جدا بنوع من أنواع البكتيريا التي تسمي ببكتريا القولون E.COLI التي تنتقل إلي الجزء الاقتصادي الذي يعتبر العائل الوسيط، ومن ثم تنتقل إلى الإنسان، وتسبب له مشاكل صحية خطيرة وكذلك يصعب التخلص من هذه البكتيريا باستخدام العقارات المختلفة.

الأزرقي: الخطورة في بقاء الطفيليات والبكتيريا على سطح الورقيات

لتجلية حقيقة المخاطر التي يحدثها الري بمياه الصرف الصحي على صحة الإنسان، تحدث لـ"الشرق" استشاري أمراض الباطنية والأمراض المعدية والطفيليات الدكتور طارق الأزرقي حيث قال: إنّ المياه المعالجة أو مياه الصرف الصحي تعتمد على كيفية معالجتها ونسبة نقائها وهي تتم على عدة مراحل، والمشكلة في مياه الصرف الصحي أنه توجد بها طفيليات وبكتريا بكميات كبيرة جدا، وهذه الكميات الكبيرة لا تمتصها الورقيات نهائيا وإنما تبقى على أسطح هذه الورقيات مثل الخس والجرجير وغيرها وعندما تسقى هذه الأنواع من الورقيات بهذه المياه تكون الطفيليات والبكتيريا باقية على سطح الورقات وهذه هي المشكلة الحقيقية. وقال الدكتور طارق إن ري مثل هذه الورقيات بتلك المياه يعد جريمة وهي محرمة دوليا وتسبب مشاكل صحية كبيرة للإنسان منها ماهو على المدى القريب ومنها ما هو على المدى البعيد من ضمن هذه المشاكل الصحية والأمراض النزلات المعوية بالإضافة إلى أمراض في الكبد كطفيليات كبدية وهناك أمراض بكتيرية كالنزلات المعوية وأمراض طفيلية وأغلبها نزلات معوية كالأميبا وتسبب التقيوء والإسهال وقد يصل إلى إسهال دموي ويؤدي إلى التهاب في القولون. ولفت الأزرقي إلى أنّ مشكلة الطفيليات أنها تبقى متكيسة وتقاوم الحرارة والبرد وجميع العوارض البيئية القوية وتبقى عائشة ومتكيسة وموجودة فأول ما يأكل الشخص الخضراوات المسقية بتلك المياه تتكاثر في جسم الإنسان وتسبب له المشاكل الصحية. وأضاف الأزرقي: للأسف الناس يظنون أن المياه الملوثة نفسها هي التى يمتصها النبات، وهذا خطأ، فالنبات لا يمتص إلا مياها نظيفة وصالحة ولا يمتص الطفيليات ولكن القضية تبقى على سطح النبات. وأكد الأزرقي أنّ المياه المعالجة يمكن استخدامها في ري الأشجار الكبيرة ذات السيقان الطويلة ولا تصل المياه إلى ثمارها بينما يحرم دوليا ري الورقيات أو الأشجار القريبة من الأرض بالمياه المعالجة نهائيا ويعد جريمة يعاقب عليها القانون.

فرع «الزراعة» بعسير: نتعامل بحزم ولدينا لجنة مراقبة

قال مدير عام فرع وزارة الزراعة بمنطقة عسير المهندس فهد الفرطيش: هناك بعض التجاوزات من قبل المزارعين أو مستأجري المزارع وهم في الغالب عمالة يتم التصدي لهم بكل حزم وقوة وتتم إزالة المزارع التى تثبت المختبرات والعينات استخدامها لمياه الصرف الصحي وري الورقيات والخضار بها كما يتم توقيع غرامات مالية وإغلاق المزرعة بالإضافة إلى ترحيل العمالة وهناك نظام للإجراءات والغرامات الجزائية يتم العمل به في مثل هذه الحالات. موضحا أن هذه القضية تم تشكيل لجنة لها من قبل إمارة منطقة عسير لخطورتها وتضم اللجنة إمارة منطقة عسير والأمانة والزراعة والمياه وهي لجنة مفرغة للقيام بمهام عملها في ثلاث مواقع وادي أبها وخميس مشيط ووادي بن هشبل، وهي المواقع التى تمر بها مشاريع الصرف الصحي، وتقوم اللجنة برفع تقارير شهرية، ويتم إرسال نسخة لكل جهة.وحول عدد القضايا التى تم ضبطها قال الفرطيش: لا يحضرني الآن العدد، غير أن وادي بن هشبل أولا ثم خميس مشيط ثم أبها، في عدد المزارع التى تم ضبطها، وهي تستخدم مياه الصرف الصحي في ري الورقيات. وقال الفرطيش: تقوم اللجنة بأخذ عينات من المياه والورقيات ويتم فحصها عن طريق مختبرات المياه والزراعة وإذا ثبت أنها تروى بمياه الصرف الصحي يتم

عمل محضر، وعلى ضوء هذا المحضر توقع العقوبة على صاحب المزرعة والعمالة الموجودة فيها. وقال إنه لا بد من حصول صاحب المزرعة على ترخيص من فرع الزراعة، لزراعة الخضراوات أو الأشجار حيث يتم فحص مياه الآبار لديه وتحليلها ويتم تطبيق النسبة العالمية لاستخدامها ومن ثم يصدر له ترخيص بمزاولة الزراعة.

الصميلي: المشروع الجديد على وشك الانتهاء بمبلغ33 مليون ريال

طوارئ مستشفى العارضة ينوِّم طفلين في سرير واحد

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/02/373491

جازان – بندر الدوش

تذمر عدد من مراجعي قسم الطوارئ في محافظة العارضة، من سوء الخدمات المقدمة وعدم استطاعة مبنى المستشفى تلبية التوسع الحالي للمحافظة وزيادة أعداد السكان. ووصف المواطن محمد العامري، وضع مستشفى العارضة بالسيئ، خصوصا قسم الطوارئ، مؤكدا أن ابنته الصغيرة تم تنويمها مع طفل آخر على سرير واحد دون مراعاة لما قد ينتج من نقل للعدوى إذا كان أحد الأطفال مصابا بمرض معدٍ.

أما المواطن عايض سكيني، فأوضح أن قسم الطوارئ في المستشفى عبارة عن غرفة صغيرة فيها سبعة أسرّة، ويتم تنويم مريضين على بعض الأسرة، وأضاف "أنا مرافق لطفل تم وضعه على سرير مع طفل آخر، وهذا يتعارض مع الجودة الشاملة التي تبحث عنها وزارة الصحة".

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في منطقة جازان بالإنابة محمد الصميلي، أن العمل يجري على إنشاء مستشفى جديد بديل للمستشفى القديم، وهو على وشك الانتهاء بمبلغ 33 مليونا، مبينا أن الشؤون الصحية تدرس جدوى تمديد العمل في بعض مراكز الرعاية في قطاع العارضة خلال الفترة المسائية لتخفيف الضغط على طوارئ المستشفى.

معمول به في كثير من دول العالم.. في مقترح قدمه عضو شورى
مكافأة نهاية الخدمة" للمتقاعدين لمواجهة التضخم وشبح الشيخوخة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/02/article748545.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أيدَّت لجنة الإدارة والموارد البشرية المعنية بدراسة الموضوعات والأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالجوانب والشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية ، مقترحاً لعضو الشورى إحسان عبدالجواد لتعديل المادة الثالثة والخمسين من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية بالمملكة. وأوصت اللجنة بملاءمة دراسة المقترح الذي ينص على أن يصرف للموظف الذي تنتهي خدمته بعد نفاذ هذه اللائحة (مكافأة نهاية خدمة)، تعادل أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس والأولى، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويتخذ الأجر الأخير أساساً لحساب المكافأة ويستحق الموظف مكافأة عن أجزاء السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل . وتكون معادلة مكافأة نهاية الخدمة في حالات التنسيق من الخدمة بموجب المادة (16) من لائحة انتهاء الخدمة، أو الإحالة على التقاعد بسبب العجز عن العمل ، أو الإحالة على التقاعد بسبب بلوغ السن النظامية، أو الوفاة إضافة إلى الاستقالة أو التقاعد المبكر، على أن لا يُجمع بين هذه المكافأة ومكافأة الفئات الوظيفية المشمولة بلوائح خاصة التي يعتبر نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية جزءاً مكملاً لها، ويشمل تطبيق هذا التعديل موظفي الدولة السعوديين ممن هم على عقد بند الأجور.

وأشار مقدم المقترح إلى أن معظم الموظفين على نظام الخدمة المدنية لا يمنحون مكافأة نهاية خدمة تتوافق مع خدماتهم خلال فترة عملهم، ومعظم هؤلاء الموظفين الذين تنتهي خدماتهم بسبب التقاعد يعانون من قلة دخلهم التقاعدي والذي لا يكفي لسد احتياجاتهم وخاصة في حالة العجز والوفاة. وأكد عبدالجواد في مقترحه أن دراسة شؤون أكثر العاملين بنظام الخدمة ستظهر بوضوح مدى الحاجة للحصول على مكافأة نهاية الخدمة المقترحة لتحسين ظروفهم المعيشية بما في ذلك المساعدة في الحصول على منزل. ويرى مقدم المقترح أن هذه المكافأة سوف تساعد على تشجيع عدد من الموظفين لطلب التقاعد المبكر مما يوفر فرصة لضخ دماء جديدة في القطاع الحكومي.

لجنة الإدارة والموارد البشرية درست أبعاد المقترح والمبررات التي تؤيده وأطلعت على الأنظمة المشابهة كما نظرت في تعزيز دور مجلس الشورى في إيجاد السبل التي تؤدي إلى خدمة المواطن وتوفير الحياة الكريمة له، والتي لايألو ولي الأمر في السعي إلى تحقيقها للموظف بما يساعده ليعيش حياة كريمة عند شيخوخته أو الأرملة والأيتام بعد وفاة عائلهم، إضافة إلى ما يمكن أن يؤديه المقترح من تحفيز الموظف في القطاع العام للمزيد من الانجاز.

وترى اللجنة أن من حق الموظف الذي أمضى معظم سنوات عمره في خدمة القطاع العام أن يكافأ بمبلغ يساعده على حياة كريمة له ولأسرته أو لورثته في حال التقاعد أو الوفاة، مؤكدةً أن هذا ليس بجديد وتعمل به دول الخليج وفي كثير من دول العالم والتي لاشك أنها أجرت دراسات مستفيضة لجدوى مكافأة نهاية الخدمة قبل إقرارها في تلك المجتمعات.

وأوضحت اللجنة أن مكافأة نهاية الخدمة سوف تساعد على موازنة الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف قبل تقاعده ومعاش التقاعد وسوف تساعد على التكيف مع التضخم الذي يستهلك راتب التقاعد، كما أن الأرملة والأيتام يعاون قلة الراتب التقاعدي بعد وفاة عائلهم مما يعرض الكثير منهم لطلب المساعدة من الآخرين وستكون مكافأة نهاية الخدمة عون لهم. وأكدت لجنة الإدارة والموارد البشرية أن مكافأة نهاية الخدمة سوف توجد المساواة بين موظفي القطاع العام خاصة وأن معظمهم يحصل على هذه المكافأة مثل قطاع التعليم، كما أنها ستساعد الموظف على التعامل مع ظاهرة التضخم التي تستهلك راتب المتقاعد. ولكل المبررات السابقة رأت لجنة الموارد البشرية الحاجة إلى إخضاع المقترح لمزيد من الدراسة والاستقصاء وهو ما سوف يتحقق حال إقرار المجلس لملاءمة الدراسة.

هويّة حراس العمائر قيد الإنشاء مجهولة في ظل غياب الجهات الرقابية

عمالة سائبة في الأحياء.. خطر يهدد السكان"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/02/article748467.html

جدة، تحقيق - سلوى المدني

تواجه بعض الأحياء السكنية في مدينة جدة، وكذلك الأحياء القديمة التي تنتشر فيها عمائر التمليك، مخاطر أمنية حقيقية؛ بسبب انتشار العمالة غير النظامية من جنسيات عربية وأجنبية، إضافةً إلى استعانة بعض السكان بهذه العمالة لحراسة العمائر أو تكليفهم بنظافتها وصيانتها.

ويشكل التواجد المتزايد لهذه العمالة خطراً أمنياً حقيقياً على السكان، يستدعي تدخلاً من الجهات المختصة لمواجهة هذا الخطر، في ظل غياب أي جهة رقابية مسؤولة عن تعيين ومتابعة المشرفين أو الحراس القائمين هناك، وذلك بعد أن ينتهي دور المالك الأساسي للمبنى بانتهاء أعمال البناء، ثم بيع جميع الشقق السكنية لملاكها الجدد. وتجولت «الرياض» في بعض الأحياء ورصدت معاناة سكانها مع العمالة، حيث أبدى سكان تلك الأحياء قلقهم من تفاقم هذه الظاهرة، وحملوا الجهات المعنية، مسؤولية ما قد يحدث لهم ولممتلكاتهم من ضرر، في ظل الغياب الواضح للدوريات الأمنية عن هذه الأحياء، الأمر الذي يُحتم تكليف جهة أو إدارة مسؤولة عن الخدمات الخاصة بالعمائر المباعة كشقق سكنية، لتتولى جلب العمالة النظامية، وكذلك توفير الخدمات الخاصة بما في ذلك متابعة الأعطال، مقابل راتب شهري يصرف له من قبل ملاك الشقق.

غير نظامية

وقال المواطن «عبدالإله النفيسة» - 28 عاماً-: لا أملك الكثير من المال، فأنا شاب في مقتبل العمر، وحرصاً مني على تأمين مستقبل أسرتي -والدتي وإخوتي الأيتام- حملت نفسي فوق طاقتي، واقترضت مبلغاً مالياً كبيراً من البنك لشراء شقة تمليك بإحدى العمائر، مضيفاً أنه بعد كل هذا العناء وقبل أن يمض شهرين فقط على إقامتنا وفرحتنا بمسكننا حتى بدأت ألاحظ كثرة العمالة الوافدة غير النظامية في الحي، مبيناً أن عمارتنا وكذلك حال بقية العمائر تعتمد على العمالة السائبة التي لا تستمر في العمل لأكثر من شهرين أو ثلاثة فقط، ثم تأتي غيرها، مؤكداً على أنه سمع عن حالات سرقة للشقق من تلك العمالة التي تترك العمل وتتنقل من عمارة إلى أخرى دون رقيب أو حسيب، مما يشكل خطراً حقيقياً على أسرنا.

غياب التنسيق

وأكد المواطن «علي الدوسري» على أن الحي الذي يقطنه يعج بالعمالة الوافدة، لاسيما من متخلفي العمرة، أو المجهولين الذين دخلوا إلى المملكة بواسطة عمليات التهريب، وقال: «للأسف الشديد يستأجر سكان العمائر هؤلاء للعمل في حراستها، وتنفيذ أعمال السباكة، والكهرباء، وغسل السيارات»، لافتاً إلى أن العمالة تتواجد بأعداد كبيرة ما يسهل التعاقد معهم واستخدامهم للعمل، رابطاً بين تزايد هذه الظاهرة المقلقة وغياب التنظيم والتنسيق بين الجهات المختصة المعنية بمحاربتها والقضاء عليها، ذاكراً أن هذا الوضع يجعلنا نحرص على عدم وجود أبنائنا خارج المنزل في أي وقت من الأوقات، فنحن لا نشعر بالأمان في ظل وجود هؤلاء الوافدين غير النظاميين، وانتشارهم بكثافة في كل شارع، بل وحول المحلات التجارية الأخرى في الحي.

ظاهرة خطيرة

واعتبر «أحمد جمعان المالكي» -محامٍ- تزايد الاعتماد على الحُراس غير النظاميين للبنايات الحديثة في محافظة جدة ظاهرة خطيرة جداً، مؤكداً على أنها تنمو بسرعة فائقة أمام نظر جميع الجهات الحكومية، محذراً من احتمال وقوع

المخاطر إذا لم يتم تدارك الأمر سريعاً، موضحاً أن أغلب هؤلاء الحُراس هم من العمالة الوافدة المقيمة في البلاد بطريقة غير نظامية، ويمارسون أعمال الحراسة وتقديم الخدمات للساكنين في العمائر السكنية، مقابل أجر شهري يصل إلى (2500) ريال، ذاكراً أن مُلاك هذه العمائر أو الشقق السكنية ومستأجريها يرتكبون مخالفة صريحة لنظام العمل والعمال ونظام الإقامة، وذلك بتشغيل مخالفين في هذه العمائر، ويعرضون أنفسهم وأطفالهم وأموالهم لخطر الاعتداء من قبل هذه العمالة، التي تتعاون فيما بينها للتستر على بعضهم البعض، ثم المشاركة في جمع المعلومات من بناية لأخرى ومن حي إلى آخر، لافتاً إلى أن أغلب جرائم هذه العمالة تنحصر في السرقة والتحرش بالأطفال والبنات الصغيرات، وإقامة علاقات غير مشروعة مع بعض الخادمات الهاربات من كفلائهن، وتوفير السكن لهن.

لجان ميدانية

وقال «المالكي»: إن أحد حراس العمائر غير النظاميين سرق قبل خمسة أشهر إحدى السيدات بعد أن صعد إلى شقتها لتوصيل الطلبات، داعياً الجهات المعنية إلى تشكيل لجان ميدانية للقبض على هؤلاء العمال غير النظاميين وترحيلهم من البلاد، بل ومحاسبة مالك أي بناية يتورط في تشغيل المخالفين في أعمال الحراسة أو غيرها من الأعمال. وأوضح «غازي الثبيتي» -صاحب مكتب عقار- أن القضية بالنسبة لعمائر التمليك تتجاوز مسألة وجود العمالة السائبة، مضيفاً أنه تكمن المشكلة الحقيقية في غياب إدارة مسؤولة عن العقار المباع كشقق تمليك، والتي يعود صك الأرض الخاص بها إلى صاحب العمارة الذي أفرغت له المحكمة الشقق لملاكها، فيما يبقى صك الأرض باسمه هو، متسائلاً: لماذا لا تجبر المحكمة الشرعية أصحاب العمائر قبل إتمام عملية الإفراغ على تكليف جهة أو إدارة أو شخص مسؤول مسؤولية تامة عن الخدمات الخاصة بالعمارة المباعة كشقق سكنية، ليتولى جلب العمالة النظامية، وكذلك توفير الخدمات الخاصة بما في ذلك متابعة الأعطال، مقابل راتب شهري يصرف له من قبل ملاك الشقق في تلك العمارة يتم الاتفاق عليه مسبقاً؟.

حملات أمنية

وأكد «الثبيتي» على أنه تم عرض الاقتراح على شيخ الدلالين العقاريين في أكثر من اجتماع ولكن دون نتيجة، وقال: «لم يسمع صوتنا حتى اليوم»، مضيفاً أنه كانت هناك مطالبة واضحة وصريحة من جميع العقاريين من الجهات المعنية بالتدخل لحل هذه الأزمة، والتي تنتج منها خلافات كثيرة بين سكان العمارة الواحدة، مما يشكل خطراً حقيقياً على قاطني هذه الشقق، مشدداً على ضرورة سرعة النظر في موضوع عمائر التمليك وضرورة إيجاد جهة أو مكتب مسؤول أو شركة عقارية تدير هذه العمائر بما يخدم أمن المواطن، على غرار ما تم عمله في منتجع «درة العروس» مثلاً، حيث تم تأسيس مكتب خاص يعرف بمكتب «شؤون الملاك» للفصل في أي مشكلة تحصل بينهم.

وحمّل الملازم أول «نواف البوق» - ناطق رسمي مكلف في شرطة محافظة جدة - سكان العمائر السكنية مسؤولية ما يحدث، وقال: «لو أن هذه العمالة لم تجد من يؤويها ويتستر عليها، لما انتشرت وتواجدت في هذه العمائر وغيرها، مؤكداً على وجود حملات أمنية أسبوعية تنفذ على بعض المواقع التي ترد معلومات أو بلاغات متعددة تشير إلى تواجد مخالفين فيها، مشيراً إلى أنه في حال مؤشرات ومعلومات سرية وبعد التثبت منها، تُنفذ فرق الضبط الإداري على الفور هذه الحملات وضبط المخالفين.

هاتف 992

وأشار المقدم «محمد عبدالله الحسين» -مدير الشؤون الإعلامية في جوازات منطقة مكة المكرمة والمتحدث الإعلامي باسمها- إلى أن لدى إدارة الجوازات خطط دورية لمتابعة جميع الأحياء السكنية في جدة، وتنفيذ حملات دورية منفردة لإدارة الجوازات، أو حملات مشتركة مع مجموعة من الجهات ذات الاختصاص الجوازات والشرطة وإدارة المجاهدين والهلال الأحمر، وكذلك هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمرور»، لملاحقة المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل، مهيباً بالمواطنين والمقيمين بالتعاون مع الجوازات بعدم إيواء أي وافد مخالف لأنظمة الإقامة أو متخلف من العمرة بتأجير مساكن لهم، وكذلك عدم التعامل مع العمالة المتخلفة واستخدامهم لتنفيذ أي أعمال، مشدداً على أنه لو امتنع الجميع عن الاستعانة بهؤلاء المخالفين لما زادت أعدادهم بالشكل الذي يهدد أمن وأمان المواطنين.

وناشد الجميع بسرعة الإبلاغ عن أي متخلف أو مخالف يتم استخدامه في أي موقع أو حي سكني، والاتصال فوراً على الرقم (992)، مؤكداً على أنه سيتم التعامل مع أي بلاغ على وجه السرعة، وذلك حرصاً على أمن الجميع وسلامتهم.

تتنوع ما بين أوان منزلية" وعطورات" وإلكترونيات" وإطارات سيّارات"

سلع مغشوشة للبيع عيني عينك"..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/02/article748462.html

الدمام، تحقيق- عبدالمحسن بالطيور

لا تزال ظاهرة "الغش التجاري" مستمرة في الأسواق المحلية دون رقيب، أو على الأقل دون أن يكون هناك عقوبات رادعة تمنع من تكراره مرةً أخرى.

وعلى الرغم من التحذيرات التي تطلقها الجهات المعنية، إلاّ أن الأمور مازالت كما هي، فالحاصل أن بعض المحلات تعتمد على بعض المسوّقين أو بعض المندوبين الذين يجلبون معهم مواد مقلدة، ليتم عرضها على المستهلك ب"أسعار رخيصة"، ثم تحقيق هوامش أرباح، غير مبالين بما ينتج عن بيع تلك السلع من مخاطر كبيرة، سواءً صحية أو اجتماعية، أو مالية.

وتتنوع المواد المغشوشة -المقلدة- ما بين مواد نظافة وأوانٍ منزلية وبعض الكماليات وبعض العطورات، كما لم تسلم "إطارات السيّارات" من الغش في التصنيع، مما يُنذر بمخاطر كبيرة يكون ضحيتها أفراداً أو أسراً، الأمر الذي يؤكد على أهمية تفاعل الجهات المعنية مع "الغش" الحاصل، من خلال إيجاد مكاتب صغيرة منتشرة بالقرب من المراكز التجارية والمحلات، لضمان الوقوف على الحالات، ومعاقبة مرتكبيها فوراً، سواء بالغرامة المالية الكبيرة، أو السجن.

"الرياض" تطرح الموضوع، وتلتقي المواطنين، وبعض المختصين، فكان هذا التحقيق.

تشويه الاقتصاد

في البداية طالب "يوسف الدوسري" -رئيس اللجنة التجارية بغرفة الشرقية- بوضع عقوبات إضافية صارمة لمشوهي الاقتصاد الوطني، مضيفاً أن أعمال الغش التجاري انتشرت في الأسواق؛ بسبب عدم متابعة الجهات المعنية، وهو ما يشكّل خطراً كبيراً على الاقتصاد، إضافة إلى تشويه صورة سوق المملكة، محدداً أضرار الغش بأنها تصل إلى المستهلك النهائي، حيث يتعدى الأمر إلى أضرار صحية واجتماعية وغيرها، مبيناً أن الغش يتسبب في زيادة البطالة بسبب خسائر الشركات المتضررة، والتي تتعرض منتجاتها للتقليد، مشيراً إلى أن وجود المنتجات المزيفة يؤثر على سمعة العلامات التجارية، إلى جانب فقدان الأرباح المحتملة لكل من الصانع والمستورد.

وعن دور اللجان التجارية في الغرف التجارية قال: إنها تتابع عن قرب أوضاع الأسواق، كما تبحث بصفة مستمرة من الجهات المعنية عن آليات ايقاف دخول البضائع المغشوشة، مع معاقبة المتسبب في دخول تلك البضائع المقلدة.

جودة رديئة

وأوضح "سعيد الزهراني" -تاجر في مواد النظافة- أنه عند زيارته لإحدى دول شرق آسيا بهدف التعرف على المنتجات هناك وجلبها إلى المملكة، تفاجأ بفكرة المصنعين، وأن هناك من المستوردين من يتعمد توريد بضائع مغشوشة تجارياً، بل وذات جودة رديئة، حتى أضحت الفكرة لدى المصنعين أن الرقابة معدومة داخل السوق، وأن التاجر يستطيع إدخال بضائع مغشوشة ومقلدة ثم بيعها بربح يتعدى حدود المعقول، لافتاً إلى أن أغلب من تمت مقابلتهم هناك هم مجموعة من السماسرة الأجانب، الذين "يسترزقون" من خلال تصدير تلك البضائع إلى المملكة، بل وصل الأمر إلى اكتشاف شبكة لهؤلاء السماسرة تستقبل هذه البضائع وتعمل على تسويقها في متاجرهم، أو عدد من المحلات، مبيناً أن أغلب هذه البضائع التي يصدرها الأجانب تباع في محلات "أبو ريالين"، والتي تشكل في نظر الجميع مستودعاً للبضائع المغشوشة والمقلدة.

وذكر أن ممارسة الغش التجاري أصبح ظاهرة؛ بسبب عدم وجود الرقابة، وعلى الرغم من التحذيرات التي تطلقها الجهات المعنية بين فترة وأخرى، متسائلاً: أين الرقابة من مندوبي السيارات وموزعين تلك البضائع؟، محذراً من انتشار

هذه الظاهرة بشكل أكبر، حيث إن بعض المندوبين هم من مخالفي نظام الإقامة والعمل، أو ممن تركوا من قبل كفلائهم يعبثون بأمن واقتصاد البلد.

غلاء الأسعار

وبرّر "د.محمد القحطاني" -خبير اقتصادي- لجوء البعض إلى البضائع المقلدة إلى غلاء الأسعار لدى الوكلاء والتجار، وهو ما لا يستطيع أي مواطن من ذوي الدخل المحدود شراءه، أو اقتناءه؛ بسبب ارتفاع الأسعار، وغياب الوعي الشرائي لدى المستهلك، حيث إن أغلب البضائع المقلدة عمرها الافتراضي قصير جداً مقارنة بالبضائع الأصلية، إضافةً الى وجود ضامن للأصلية عند وجود عيب مصنعي أو عيب استهلاكي، حيث تستطيع اللجوء إلى الوكالة التجارية وإصلاحها دون خسارة مبلغ الشراء، مشيراً إلى أن ما يتم الإعلان عنه من ضبطيات لسلع مغشوشة لا يشكل إلاّ نسبة قليلة جداً من المواد المضرة التي تباع بالفعل لتؤكل أو تشرب أو تستخدم، ذاكراً أن الجهات المعنية ليس بمقدورها كشفها؛ بسبب تواضع العقوبات وعدم تغليظها، إلى جانب ندرة حملات التفتيش والمداهمة، وكذلك قلة الموظفين المكلفين بالعمل الميداني.

مواد تصنيع

وقال أحد التجار -فضل عدم ذكر اسمه-: إن الغش في الأواني المنزلية يكمن في استخدام مواد في التصنيع واختلاف نسب المعادن المستخدمة، مضيفاً أن المنتج المقلد أصبح متطوراً جداً، لدرجة أن المختص والمواطن لا يستطيعان كشفه، مؤكداً على أن الغش التجاري امتد ضرره لصحة الإنسان، إذ بلغت نسبة الغش في الأواني المنزلية المصنعة من مادة "الاستانلس ستيل" وهو عبارة عن مادة مختلطة من "الحديد" و"الألمنيوم" والمستخدمة في الطهي (43%)، كما أن بعض المصنعين يُخفضون مادة "النيكل" المستخدمة في التصنيع، ويعوضون بدلاً منها مادة "المنجنيز"، وهو ما يضر بصحة الإنسان.

وسرد المواطن "عبدالرحمن التميمي" قصته لتعرضه لعملية غش تجاري، وتضرره منها صحياً؛ بسبب شرائه لأحد العطور بسعر أقل من المعروف، وكانت الصدمة أن تعرض لضيق في التنفس وحساسية متفرقة في جسده؛ بسبب ملامسة العطر لجسمه، مشيراً إلى أنه عند ارجاعه للعطر إلى المحل رفض الموظف ذلك، محذراً من انسياق الكثير من المستهلكين إلى السعر الأقل، لأن هذه البضائع ذات السعر الأقل تكون بضائع مقلدة ومغشوشة تجارياً.

إطارات مقلدة

وقال "حسين القحطاني": إنه كاد يفقد حياته بسبب الإطارات المقلدة، والتي قصد تغييرها قبل سفره، حيث لم تدم ساعات حتى لاحظ تغيراً في شكلها، كما أن أحدها تعرض إلى انفجار، مضيفاً أنه عند الرجوع إلى المحل تم تغييرها، بعد تهديده باللجوء إلى الجهات المعنية، والرفع بشكوى عن المحل، مقترحاً أن تكون هناك مكاتب صغيرة منتشرة في الأسواق تستقبل شكاوي المواطنين والمستهلكين، بدلا من الاتصال على الهاتف الموحد، موضحاً أن هذه المكاتب في الأسواق التجارية العامة والمجمعات التجارية المغلقة ستكون واجهة لوزارة التجارة، إضافةً إلى أنها ستكون أكثر ردعاً لكثير من المحلات التي قد تستغل الزبائن ببضاعة مغشوشة أو مقلدة أو بأسعار مرتفعة جداً.

غير رادعة

وأبدى "مبارك الجوير" -محامٍ- اعتراضاً على العقوبات التي تلزمها ادارة مكافحة الغش التجاري تجاه ممارسيه، واصفاً إياها بغير الرادعة، وغير الكافية بحق المتلاعبين في صحة الانسان، والمتسببين في الحاق أضرار اقتصادية على السوق المحلي، متسائلاً: هل عقوبات التغريم وإن وصلت الى رقم معين كافية مقابل ما سببه من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية؟، لافتاً إلى أن العقوبات الشرعية تعتمد على حالة الجرم الذي تسبب به الغش التجاري، فمثلاً لو كان الموت لأي شخص ضحية للغش الممارس في السوق، وثبت ذلك بالأدلة القاطعة، فإن المتسبب في الموت يستحق التعزير بالقتل -حسب قوله-؛ لأنه تعمد بممارسته للغش التجاري القتل العمد.

النظام كفل للمتهم ضمانات ينتظر تفعيلها

لا تتحدث إلاّ بحضور محامٍ!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/02/article748465.html

الرياض، تحقيق - أسامة الجمعان

استغل القانونون والمحامون الاجتماع الذي عقد مؤخراً في جدة برئاسة "د.محمد بن عبدالكريم العيسى" -وزير العدل - وبحضور الشيخ "محمد ال عبدالله" -رئيس هيئة التحقق والإدعاء العام- بتقديم الطلبات والاقتراحات والشكاوى التي تواجه المحامين في مسيرتهم، وكان من أبرز مطالب المحامين السماح لهم بحضور جلسات التحقيق الخاصة بالمتهمين، وذلك تطبيقاً للأنظمة، ومطالبة جهات التحقيق تطبيق هذا على الوقع، وذكر "د.ماجد قاروب" -رئيس لجنة المحامين السعوديين سابقاً- أنّه تم رفع خطاب قبل أكثر من سنة ونصف إلى رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام طُلب فيه السماح للمحامين بحضور جلسات موكيلهم أثناء التحقيق معهم، فيما بيّن رئيس الهيئة خلال الملتقى للمحامين أنّ الخطاب تحت الدراسة.

وبقي خطاب المطالبة أكثر من عام ونصف تحت الدراسة ليكون المتضرر الوحيد منه المتهم، حيث أنّ ما يقوله خلال التحقيق يسجل عليه، الأمر الذي يجعل أهمّ مراحل سير القضية ضدّه، ومع أنّ النظام كفل العديد من الحقوق للمتهم إلاّ أنّ ضعف الثقافة القانونية لدى المجتمع كانت خلف عدم إصرارهم على تفعيل حضور المحامي أثناء التحقيق سواءً في الشرطة أو في هيئة الرقابة أو غيرها من جهات التحقيق.

"الرياض" تطرح الموضوع، وتلتقي المختصين، فكان هذا التحقيق.

ضمانات متعددة

في البداية قال: "د.ماجد محمد قاروب" -رئيس لجنة المحامين سابقاً-: إن نظام الإجراءات الجزائية يكفل حق المتهم في الاستعانة بمحام للدفاع عنه، حيث نصت المادة الرابعة على أنّه: "يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة"، مبيناً أنّ الضمانة هي في حضور التحقيق، مبيناً أنه نصت المادة (64) على: "للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محامٍ لحضور التحقيق"، وشملت الضمانة حضور جميع إجراءات التحقيق، كما نصت المادة (69) على: "للمتهم والمجنى عليه والمدعي بالحق الخاص ووكيل كل منهم أو محاميه أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق، وللمحقق أن يجري التحقيق في غيبة المذكورين أو بعضهم، متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يتيح لهم الاطلاع على التحقيق"، لافتاً إلى أنّ النظام شدد على ارتباط المتهم بوكيله أو محاميه الحاضر أثناء التحقيق، ذاكراً أنه نصت المادة (70) على: "ليس للمحقق أن يعزل المتهم عن وكيله أو محاميه الحاضر معه أثناء التحقيق، وليس للوكيل أو المحامي التدخل في التحقيق إلاّ بإذن من المحقق، وله في جميع الأحوال أن يقدم للمحقق مذكرة خطية بملاحظاته، وعلى المحقق ضم هذه المذكرة إلى ملف القضية"، ومسايرةً للضمانة التي أولاها هذه العناية فقد أكّد النظام على أنّه في كل الأحوال يجب على المحقق ألاّ يخلّ بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه، حيث نصت المادة (119) على: "للمحقق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين أو الموقوفين وألاّ يزوره أحد لمدة لا تزيد على ستين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه".

عوائق التطبيق

وأشار "د.قاروب" إلى أنّه ومع هذه الضمانة الكبيرة التي حرص عليها النظام، فإنّه عند التطبيق العملي هناك عائق متكرر من السهل القضاء عليه، ويتمثل في أن يطلب المحقق أن تثبت صفة الوكيل أو المحامي بتوكيل عن المتهم صادر من كتابة عدل، في حين يكون المتهم موقوفاً ولا سبيل له إلى كتابة العدل، ولا سبيل إلى كاتب العدل له، موضحاً أنّه من السهل القضاء على هذا العائق بأيسر السبل وهو حضور المحامي مع المتهم فور توقيفه وقبل بدء إجراءات التحقيق تحت

رقابة رجل الضبط الجنائي، أو تحت رقابة المحقق، ويقر المتهم بتوكيله للمحامي الحاضر عنه في المرافعة والمدافعة عنه، ويثبت ذلك في محضر الإيقاف أو محضر التحقيق حسب الأحوال، مبيناً أنه قد ينظر بعد ذلك في ندب أحد كتابة العدل لتوثيق وكالات المتهمين للمحامين.

عزل المتهم

وبيّن المحامي "فيصل المشوح" أنّ المملكة تسير على تطبيق الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها، مضيفاً أن الأنظمة الصادرة جاءت مرادفة لكلمة "قانون" في البلدان المجاورة، بل وحفظت حقوق المتهمين، منوهاً أنّ الشيء الذي يقلق الناس هو عدم التطبيق والإهمال أو الجهل الذي يسيء للشخص نفسه قبل غيره، موضحاً أن عدم التطبيق يعني أنّ النظام مازال حبراً على ورق، وإلاّ فقد جاءت الأنظمة صريحة بأنّه يجب على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق أن يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه -مادة 101-، ويحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محامٍ لحضور التحقيق -مادة 4،64-، ويحق لوكيل المتهم أو محاميه أن يحضر جميع إجراءات التحقيق -مادة 69-، موضحاً أنّه ليس للمحقق أن يعزل المتهم عن وكيله أو محاميه الحاضر معه أثناء التحقيق -مادة 70-، ويجب أن يتم الإستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم، كما أنه لا يجوز تحليفه، ولا استعمال وسائل الإكراه ضده -مادة 102-، وهذا مما كفله القانون للمواطن.

ثقافة الحقوق

وتمنى "المشوح" أن تشيع عبارة "لن أتحدث حتى يأتي المحامي" على ألسنة الناس وأمام جهات التحقيق والضبط؛ لتنتشر ثقافة الحقوق، ويحفظ ويصان الأشخاص من تلبيسهم ما ليس عليهم، وتتم مساعدتهم على تبرئة أنفسهم عوضاً عن عزلهم، خصوصاً أنّ أهم مراحل القضايا الجنائية هي عتبة المساءلة والتحقيق، حيث أنّ ما بعدها غالباً مبني عليها، وتكون الأحكام الشرعية والقضائية وفقاً لها متكئة على ما فيها، وهنا يتضح إلى أي درجة تكون هذه المرحلة خطرة على المتهمين، مشدداً على أهمية أن تحترم الجهات المعنية هذه المواد المذكورة في الأنظمة قبل غيرها، فهم أهل القانون ورجالاته وعرّابيه، وهم أول من يجب أن يطبقه ولا يهمله ويسعى لتحقيقه.

إيجاد دائرة

وشدّد "المشوح" على ضرورة أن تكون الجهات المعنية عتبة للصعود بوسائل التقاضي إلى قمة النضج، وهذا هو المأمول، مضيفاً أن ما تبذله بشكل واضح هو جهد مبارك، إلاّ أنّ الإصلاح البطيء لا يتذوقه إلاّ من وقعت يده على نار ساخنة، مبيناً أنه من الحلول وجود دائرة في هيئة التحقيق والإدعاء العام تسعى لتوعية المحققين بحقوق المتهمين، وتتابع تمكين المتهمين أيضاً من نيل حقوقهم كاملة أثناء وقبل التحقيق-وليس بعده- من غير نقصان، إلى جانب مساهمتها في توعية الناس وقلة تذمرهم، مع زيادة ثقتهم بالمؤسسات العدلية بكل أنواعها.

وبلغ عدد المحامين المقيّدين في جدول الممارسين للمهنة في وزارة العدل (2034) محامياً، وذلك بحسب تقرير رسمي للإدارة العامة للمحاماة بالوزارة، حيث حرصت وزارة العدل على تسجيل جميع أسماء المحامين المعتمدين لديها في موقعها الإلكتروني ليطلع المواطنون والمقيمون على جميع المحامين في المدن، حتى تسهل عليهم عملية البحث عن الشخص المعتمد.

منظمة ونظيفة في دول مجاورة وتعاني من العشوائية والإهمال بالمملكة

"سبق" ترصد بالصور استراحات الطرق.. "هنا منفرة وهناك جاذبة"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://sabq.org/SWjfde

عبدالله البرقاوي - سبق - الرياض:

يلحظ المسافر السعودي لإحدى دول الجوار ودول أخرى، الفارق الكبير بين استراحات الطرق السريعة هنا وهناك، ويصطدم بالواقع المرير الذي تعيشه الطرق السريعة في المملكة من رداءة الخدمات، عاكسة صورة غير حضارية للمستوى المتقدم للمرافق والخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها وزائريها، خاصة شبكات الطرق الإقليمية التي يرتادها ملايين المسافرين سنوياً من دول مختلفة في مواسم الحج والعمرة، مثل طرق المشاعر المقدسة والمدينة المنورة وطريق الحجاز.

وفي وقت تبشّر فيه الهيئة العامة للسياحة والآثار بقرب صدور القرار المتعلق بتنظيم استراحات الطرق، ولكون 92 % من المسافرين في المملكة يعبرون الطرق، ولأهمية تلك الخدمات ووضع استراحات الطرق بالنسبة لقطاع السياحة، ولكونها تمثل واجهة للمملكة أمام الزوار من معتمرين وحجاج وسياح، ولواقعها غير الصحي والمنّفر، تلّخص "سبق" في تقريرها المصّور، الوضع المتطور لهذه الاستراحات في دولة مجاورة، وما يقابله من إهمال في استراحات الطرق بالمملكة، أملاً في شحذ همم ملاك الاستراحات والجهات المعنية من هيئة سياحة وأمانات وبلديات، للتعاون والتكاتف لتطوير هذه الاستراحات خاصة وأن كافة المقومات متوافرة محليا واننا "قادرون" على أن نكون الأفضل.

لا مقارنات بين مواقع جاذبة وأخرى منفّرة

في جولة "سبق" هنا وهناك، وبشكل عام اتضح جلياً أن الاستراحات ومواقع الخدمات على الطرقات السريعة "هناك" جاذبة لتطورها وتنظيمها ونظافتها وتنوع خدماتها، أما هنا وللأسف فأصبحت الاستراحات منفّرة لعشوائيتها ورداءة نظافتها وإهمالها ومحدودية خدماتها.

ورصدت جولة "سبق" تحسّناً ملحوظاً في استراحات "ساسكو"، التي يؤكد ملاك الاستراحات العادية على الطرقات السريعة، أنها تلقى دعماً وتسهيلات لا يجدهما أصحاب الاستراحات الصغيرة مما يشكل الفارق في الخدمات بين ساسكو والاستراحات الأخرى.

هنا.. مواقع غير صالحة للاستخدام الآدمي

ورصدت الجولة "هنا" إهمالاً كبيراً في غالبية استراحات الطرق ومواقع الخدمات يتلخص في عشوائية التنظيم حيث تجد بقالات بجوار مضخات الوقود وأكشاكاً تغلق المخارج وكل مرفق يحمل لوناً مختلفاً، كما لوحظ عدم توافر استراحات في غالبية المحطات وإن وجدت يفاجأ المستأجر باهترائها وغياب النظافة عنها وعدم صلاحيتها للاستخدام الادمي.

في الجولة على الاستراحات المحلية على طريق الرياض-الطائف لوحظ أن دورات المياه في غالبيتها غير صالحة للاستخدام، ولا تتوفر فيها المياه، وتعاني البقالات فيها من العشوائية وغياب النظافة والتنظيم. كما يلاحظ عدم توفر أجهزة الصرف الآلي على مسافات طويلة، وتتكرر فيها أزمات نقص الوقود، كما تؤجر فيها محلات لأنشطة لا يستفيد منها المسافرون ما يتسبب في خسارتها وإغلاقها.

في الجولة على استراحات الطرقات السريعة هنا، رصد تعطل واتساخ مضخات الوقود، وتناثر الزيوت، على الاسفلت ومداخل غير مهيأة، كما رصد على الطرقات السريعة تأخر أعمال الصيانة الذي كوّن مطبات صناعية، على طرق سريعة!

هناك.. دورات مياه تضاهي نظافتها مثيلاتها في مطاراتنا الدولية!

في الطرف الآخر.. في دولة مجاورة رصدت "سبق" فارقاً كبيراً، يطمح الجميع إلى أن تتجاوزه الاستراحات في المملكة، فهناك اهتمام كبير بمستوى النظافة، ترتيب وتنظيم مميز في المحلات، كما أن المحلات مخصصة لما يخدم المسافر وسالك الطريق.

ولوحظ في الجولة، توحيد طلاء المحلات في كامل مرافق الاستراحة، لإعطاء منظر جمالي، إضافة لتوافر "سوبرماركت" في كل موقع لا يقارن بالمتوافرة في الاستراحات لدينا، كما لوحظ وجود جهاز إلى جهازي صرف آلي في الموقع الواحد.

وبالنسبة لدورات المياه وجدت مهيأة لدرجة تضاهي نظافتها، نظافة دورات المياه في مطار الملك خالد الدولي!.

ملاك استراحات: مكتب العمل وقلة الدعم عائق

من جهتهم أكد ملاك استراحات صغيرة على طريق الرياض-الطائف لـ"سبق" ان ما يمنع تطوير هذه المواقع هو عدم توفر الدعم والتسهيلات التي تتلقاها مقارنة بما تلقاه "ساسكو" وشركات أخرى بدأت تعمل في نشاط استراحات الطرق.

وقالوا: "في مكتب العمل نعاني من عدم استخراج العدد الكافي من تأشيرات العمالة، لذلك نعاني من نقص في أعدادها بالاستراحات ويتضح تأثيره على مستوى الخدمات".

وأضافوا: "لا نلقى دعماً سنوياً، وأنشطتنا لا تنتعش إلا في مواسم الصيف والعمرة والحج، نحن مستعدون للتعاون والتطوير، فقط نريد تسهيلات ودعم تساعدنا على النهوض بهذه المواقع وتقديم الخدمات التي ترضي المواطن والمسافر".

المسافرون: نريد استراحات منظمة ونظيفة

وأكد المسافرون في أحاديثهم لـ "سبق" أن ما يبحث عنه المسافر في استراحات طرقات المملكة يتلخص في الاهتمام بمستوى النظافة والتنظيم وتوفير الخدمات الضرورية للمسافر.

وقال محمد الوحيدب: "نريد تنظيم هذه المواقع والاهتمام بمناظرها وزيادة مستوى النظافة فيها وتشديد الرقابة على ما تقدمه من خدمات للمسافر وإغلاق الغير مناسب منها".

وأضاف: "من المخجل أن تسير ٥٠٠ كيلومتر على طريق الحجاز دون أن تجد جهاز صراف آلي، وتضطر للاستدانة من المسافرين في حال تعرضت لأي ظرف طارئ، لا سمح الله".

وقال سلطان محمد: "استراحاتنا للأسف تثير الاشمئزاز برداءة خدماتها وسوء نظافتها حتى إن الإهمال طال المصليات فيها والتي يغيب عنها الفرش وتنعدم في المياه" في دورات مياهها.

وأردف بالقول: "أهم ما تحتاجه هذه المواقع التنظيم والاهتمام بالنظافة، خاصة بان طرقنا دولية وهذه المناظر الحالية تعكس صورة غير حضارية للمملكة".

هيئة السياحة: قريباً.. نقلة نوعية في استراحات الطرق

وكان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار الأمير سلطان بن سلمان قد أكد قبل أيام قليلة، قرب صدور القرار الخاص بتنظيم استراحات الطرق، بعد أن ظلت مشكلة تؤرق عديداً من الجهات خلال الفترة الماضية.

وأشار إلى أنه يتم حالياً وضع اللمسات النهائية على هذا القرار الذي سيصدر خلال أيام، مؤكداً في الوقت ذاته أن من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في هذا القطاع.

وكان رئيس هيئة السياحة قد كشف في تصريحات سابقة عن رفع الهيئة لحلول جذرية بشأن استراحات الطرق لمجلس الوزراء. كما أكد مراراً العزم على تحسين استراحات الطرق من خلال عدد من الإجراءات التي ستسهم في تنظيمها والارتقاء بمستواها، مشيراً إلى أن تدني الخدمات في استراحات الطرق، لا يجعل السفر عبر الطرق البرية تجربة جاذبة.

وقال في تصريح سابق: "إن استراحات الطرق مع الأسف منفرة، على الرغم من أن الدولة استثمرت مليارات الريالات في مد وتهيئة الطرق السريعة التي تعد محوراً اقتصادياً كبيراً جداً، ينمي السياحة ويُخفف الضغط على الطيران".

سنوات متتالية ووعود متلاحقة والحال لم يتغيّر!

في الختام وبعد رصد الأوضاع هنا وهناك والاطلاع على آراء المعنيين والمهتمين والمستفيدين، يتضح للقارئ أن دولاً صغيرة لا تقارن بأهمية وميزات المملكة، تطورت طرقها وخدماتها، فيما بقيت غالبية المواقع الخدمية على طرقنا، كما هي منذ إنشائها قبل عقود من الزمن، لم تتغير حتى عمالة بعضها!

الوجوه هي نفس الوجوه والغرف الشعبية ذاتها، نفايات وعشوائية ونقص في الخدمات، حتى إن بعض المواقع لا تتوفر فيها سفلتة معوضة ذلك بخرسانة في مناظر مخجلة أصبحت تنقل صورة غير حضارية للمملكة خاصة أن هذه المواقع على طرق دولية يرتادها الملايين من غالبية الدول كل موسم حج وعمرة!
أما الجهات المعنية عن هذه المواقع فالمتابع يرى وعودها تتوالى عاماً بعد عام دون تنفيذ رغم معرفة الجميع بأهمية خدمات الطرق ومردودها الإيجابي الكبير على قطاع السياحة بالمملكة.
بلا شك نحن قادرون على الأفضل ولدينا الإمكانيات والمقومات التي نستطيع من خلالها وبسهولة تغيير واقع استراحات الطرق وتطويرها.. لكن متى؟
سؤال توجهه "سبق" للمعنيين أملاً في إجابة تشاهد على أرض الواقع بعد التشبع من إجابة الورق التي مللنا منها خلال السنوات الماضية!

مرض زوجي وتقاعده وانقطاع الراتب وشقيقة مصابة بالسرطان مقيمة: تكالبت علينا الديون وساءت أحوالنا وفكرت في بيع كليتي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://sabq.org/oYjfde

سبق- الرياض:
"لا أجد ما أستطيع أن أفعله لسد الديون والوفاء بمتطلبات شقيقتي المريضة بالسرطان، وفي أمس الحاجة إلى العلاج، سوى التفكير في عرض بيع كليتي، لقد ضاقت بنا الأرض بما رحبت، وسدت أمامي السبل، بعد أن مرض زوجي الذي كان يشغل وظيفة مهمة، ولم يعد يستطيع العمل، وكانت وظيفته تغطي احتياجاتنا كافة بل تزيد، وكان يحمل هَمْ إخوتي وهو ليس عائلاً لهم، وفاءً وقدراً منه، بل يعتبرهم إخوته وأهله".
بهذه الكلمات عبّرت "م.س.ط" عن مشكلتها، وقالت: تحمّلت كثيراً، ورفضت الشكوى وحاولت تدبير شؤون بيتنا بأي طريقة، عشنا على الحلوة وسنعيش على المرة ولن نمد أيدينا بإذن الله، وحاولت تدبير شؤون بيتي ومَن هم في رقبتي، ولكن الظروف تغيّرت كثيراً، وأوضاعنا ساءت بشكل صعب جداً، فشقيقتي التي كان زوجي الكريم يعتبرها من أهله وهو قائمٌ على شؤونها ابتُليت بمرض السرطان، وتطوّرت حالتها، وبات علاجها مكلفاً جداً، وزوجي ألمّ به المرض وبلغ فوق الستين وفقد وظيفته المرموقة، إضافة إلى مصروفات البيت والأولاد، وتضيف "م.س.ط" قائلة: حاولت تدبير الأمور ولكن الأمر صار معقداً جداً، زوج يحتاج إلى رعاية وعلاج، وشقيقتي المصابة بالسرطان لا أستطيع تدبير نفقات علاجها، وإيجار منزل حلّ علينا منذ فترة ونريد تدبير إيجاره ونفقات ومصروفات المعيشة الأساسية.
وتحمد "م.س.ط" الله -عزّ وجلّ - وتقول إنه ابتلاء من رب العباد ولا نملك إلا الصبر، ونسأل الله - عزّ وجلّ - أن يفرج الكرب، ويقضي حاجتنا، فالخير في أمتي إلى يوم القيامة.

أشرن إلى تأخرها لأكثر من عامين.. والرجال صُرفت لهم

"مشرفات عسير" يطالبن بصرف بدل الانتداب و"خارج الدوام"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://sabq.org/mYjfde

نادية الفواز- سبق- أبها:
طالبت مشرفات تربويات في الإدارات النسائية بمنطقة عسير، بصرف بدل الانتداب ومكافأة خارج الدوام، مشيرات إلى تأخرها لأكثر من عامين رغم تكرار المطالبات التي رفعت للإدارة. وقالت المشرفة (س.ف) إن عددهن يفوق الـ 300 وإنهم يطالبن بمساواتهن بالرجال في صرف بدل الانتداب ومكافأة خارج الدوام؛ نظير أعمالهن في اللقاءات التربوية والتجهيز لها والمشاركة بالمراكز الصيفية.
وأضافت: لا يتم حضور أي من هذه الفعاليات إلا بتوجيه من وزارة التربية والتعليم، كما يتم الرفع بالمباشرة في بيان واحد نشترك فيه مع الرجال، فيما يتم صرف مكافآت الرجال دون السيدات. وأكدت أن عملنا قانوني ولا نشارك في أي فعالية إلا بوجود ارتباط من الوزارة. وطالبت بصرف مستحقاتهم المتأخرة، وقالت: رفعنا أكثر من 5 تقارير وتقدمنا بشكاوى عديدة بلا طائل.
من جهته، قال مدير الإعلام التربوي أحمد فرحان لـ "سبق" إن الإدارة ستتابع القضية لمعرفة أسباب تأخير المستحقات، مرجحاً أن يكون السبب عدم وجود ارتباط مالي، فكل برنامج بالوزارة لا بد أن يكون له ارتباطٌ مالي.

غرامة إنشاء محطة وقود دون ترخيص في الطائف

أيتام وأرامل يناشدون المسئولين إعفاءهم من 163 ألف ريال

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://sabq.org/iYjfde

ريم سليمان- سبق- جدة:
ناشد أيتام وأرامل في الطائف، المسئولين بإعفاء والدهم من غرامة مالية قيمتها 163.100 ريال صدرت من أمانة الطائف في حق والدهم لبنائه محطة وقود قبل 14 عاماً دون رخصة.
وقالت ابنة المتوفى لـ "سبق": "والدي - رحمه الله - كان رجلاً كبيراً مُسناً يجهل الأنظمة والتعليمات".
وأضافت: "لم تكن هناك في ذاك الوقت بلدية بالمنطقة حيث تبعد عن الطائف بحوالي 360 كم ذهاباً وإياباً".
وقالت: "تقدمنا بطلب الإعفاء لوزير الشئون البلدية والقروية بمعاملة رقم 53789 بتاريخ 17 / 11 /1432 هـ، وجاءت الإفادة بأن الإعفاء من صلاحية المقام السامي".

وأضافت: "يعلم الله أني وأسرتي ليس لدينا أي مصدر رزق سوى تلك المحطة التي توجد في منطقة نائية شمالي الطائف وما يأتي إلينا منها لا يكفي الأسرة لتعيش حياة كريمة، فكيف لنا بدفع مبلغ الغرامة؟!"، مناشدة المسئولين إعفاءهم من الغرامة حفاظاً على الأرامل والأيتام الذين تركهم المتوفى.

بعد انقضاء 8 سنوات من حكم الحق العام القاضي بسجنه15 سنة وجلده 1000 سوط

المحكمة العليا تطلب ملف قضية "الصريصري" من "الجزئية" لدراسته من جديد

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://sabq.org/YXjfde

متابعة- جدة:
تفاعلت قضية هامور مساهمات البورصة العالمية أحمد سليمان الصريصري خلال الأيام الماضية واخذت منحى جديداً إثر صدور توجيهات للمحكمة العليا (الجهة القضائية الأعلى في المملكة) بدراسة القرار المتعلق بالحق العام الذي صدر فيه حكم سابق.
وأكّدت المحكمة العليا في خطاب وجهته في نهاية الأسبوع الماضي للمحكمة الجزئية بجدة بناءً على توجيهٍ من الجهات العليا بأن تدرس المحكمة العليا قضية أحمد سليمان الصريصري الصادر فيها أحكام قضائية سابقة في الحق العام القرار رقم 394 / 17 / ج في 21 / 8 / 1428 هـ المصدق من محكمة الاستئناف بمكة المكرمة برقم 1164 / 1 / 1 / ج في 4 / 11 / 1428 هـ، وطلبت المحكمة تزويدها بصورة من ضبط الحكم مصدقة وإن كان صدر في الحقوق الخاصة من المحكمة فينبغي التحقق منها وبعث كل ما يتعلق بها من صكوك وصور ضبط وأوراق المعاملات الخاصة بها الى المحكمة العليا.
ووفقاً لتقريرٍ أعدّه الزميل حامد الرفاعي ونشرته "المدينة"، أوضحت المحكمة العليا في خطابها أنه يتعين على المحكمة الجزئية إذا تعذر عليها الحصول على الصكوك او احدها فيستخرج صورة من واقع السجل تكون واضحة ومصدقة من المحكمة الجزئية بالختم والتوقيع وختم المحكمة بما يفيد مطابقتها لأصلها ومثبت عليها ما على الاصل من إلحاق وتهميش، مشيرة الى انه إذا لم تكن معاملات الصكوك لدى المحكمة الجزئية فتطلب من الجهة التي توجد لديها ويعقب باستمرار مع تزويد المحكمة العليا بصور من كتاباتها التعقيبية. الجدير ذكره أن هامور مساهمات البورصة العالمية الصريصري مازال يقضي عقوبة السجن على خلفية الحكم الصادر ضده في الحق العام من ناظر القضية بالمحكمة الجزئية والذي تضمن سجنه 15 سنة وجلده 1000 جلدة وتغريمه مليون ريال ومنعه من السفر 10 سنوات، حيث شهدت قضيته خلال الأشهر الماضية عدداً من المستجدات من أبرزها حصوله على حكم لجنة الاستئناف بمنازعات الاوراق المالية والذي تضمن تأييدها لقرار لجنة الفصل في منازعات الاوراق المالية القاضي برفض الدعوى المرفوعة ضده من هيئة السوق المالية، حيث رفضت لجنة الاستئناف تغريم او حجز ممتلكات وارصدة المتهم بالاضافة إلى عدم ادانته في اي قضية من الاتهامات التي رفعتها هيئة سوق المال ضده، مبينة أن المذكور لم يثبت عليه ممارسة الوساطة دون

ترخيص او ادعائه لذلك. فيما كانت اخر المستجدات في قضيته خلال الاشهر الماضية ايقاف اكمال اجراءت مزاد بيع ارضه الواقعة بكورنيش جدة.

الأحساء: وفاة 3 أشقاء من ذوي الاحتياجات" ووالدتهم في حريق منزل

المصدر:صحيفة الحياة الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415350

الأحساء – عمر المحبوب
توفيت أم وثلاثة من أبنائها، من ذوي الاحتياجات الخاصة، إثر حريق شبّ صباح أمس، في منزلهم الواقع في بلدة الجشة (محافظة الأحساء)، ويرجح أن يكون سببه التماساً كهربائياً، في جهاز التكييف. فيما تم نقل طفل وعاملة منزلية إلى مستشفى الجفر العام، بسيارة خاصة، للاطمئنان على حالتهما الصحية.
وأوضح المتحدث باسم مديرية الدفاع المدني في المنطقة الشرقية العقيد علي القحطاني، في تصريح صحافي، أن «غرفة العمليات الرئيسة تلقت بلاغاً، يفيد بوقوع حريق في منزل في محافظة الأحساء»، مبيناً أنه «اتضح بعد وصول فرق الإطفاء والإنقاذ إلى موقع الحادثة، أن الحريق شبّ في منزل مكوّن من طابقين في قرية الجشة»، لافتاً إلى أن النيران «ظلت مشتعلة في المنزل فترة طويلة، قبل إبلاغ الدفاع المدني عن الحادثة».
وأضاف القحطاني، أن «الحريق الذي انحصر في غرفة نوم في الطابق الأول، نتج عنه وفاة الأم وثلاثة من أبنائها، وهم من ذوي الاحتياجات الخاصة»، مشيراً إلى مباشرة الحادثة بفرقتي إطفاء وإنقاذ، ووحدة سلالم وكمامات، وذكر أن التحقيقات «مستمرة، لمعرفة المزيد عن ملابسات الحادثة».
والمتوفون هم: نايف (32 سنة)، ومحمد (35 سنة)، وصالح (38 سنة)، إضافة إلى والدتهم التي تبلغ من العمر 73 سنة. وباشر الحادثة مدير إدارة الدفاع المدني في الأحساء العقيد محمد يحيى الزهراني، ومساعده العقيد محمد قاسم الجريان.
يُشار إلى أن الدفاع المدني، حذّر أكثر من مرة، من مسلسل حوادث المنازل، التي تقع بكثرة في فصل الصيف، نظراً «لشدة حرارة الجو، التي تتزامن مع الإجازة الصيفية للطلاب»، وشدد على ضرورة «الانتباه إلى سلامة التوصيلات الكهربائية، إضافة إلى عبث الأطفال بأعواد الثقاب، التي شكّلت السبب الأكبر لحوادث حريق المنازل»، مؤكداً على أهمية الحرص على ضرورة «تجنيب الأطفال هذا العبث». وتعتبر هذه الحادثة هي «الأكثر خسارة» منذ بداية فصل الصيف في محافظة الأحساء، لتدق «ناقوس الخطر» لحرائق هذه الفترة من العام.

"القاعدة" تتخلى عن 3 مطالب وترهن إطلاق الخالدي بالإفراج عن "السجينات"

المصدر:صحيفة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415626

الرياض – ناصر الحقباني

تنازل تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» عن ثلاثة مطالب في مقابل سماحه بإطلاق نائب القنصل السعودي في عدن عبدالله الخالدي الذي يحتجزه. وتمسك التنظيم بمطالبته السابقة بأن تطلق السلطات السعودية جميع السجينات الموقوفات في سجون المملكة. إذ وزعت «القاعدة» شريطاً مرئياً ثانياً يظهر فيه الخالدي، وهو يتحدث مرتبكاً تحت ضغط عناصر «القاعدة»، ليناشد الحكومة السعودية أن إطلاقه يتوقف على إطلاق السجينات. وقال مصدر سعودي مطلع لـ«الحياة» إن المملكة تحمّل من يقف وراء هذا العمل الإجرامي كامل المسؤولية عن سلامة الديبلوماسي السعودي المختطف. وناشد الخالدي في شريط مرئي مدته ثلاث دقائق نشرته مؤسسة «الملاحم» (الذراع الإعلامي للتنظيم في اليمن)، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إطلاق سجينات التنظيم من السجون السعودية، وسيترتب على ذلك إطلاقه في اليوم الثاني من اتخاذ ذلك الإجراء.

وذكر مصدر لـ«الحياة» أن بعض السجينات يقضين أحكاماً بحقهن، منها حكم ابتدائي بحق إحداهن بالسجن 15 عاماً أصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة، فيما يتواصل مثول أخريات أمام القضاء لمحاكمتهن. وأشار إلى أن المملكة تحمّل من يقف وراء هذا العمل الإجرامي كامل المسؤولية عن سلامة مواطنها الخالدي. وظهر المختطف الخالدي مرتبكاً وهو حليق الذقن بخلاف المقطع الأول، وهو يتحدث ارتجالياً، وتبدو عليه ملاح الضغط. وقال: «نحن في شهر شعبان ومقبلين على شهر رمضان، وأناشدهم، لماذا رفضتم طلب إطلاق سراح النساء من السجون، وأنا مصيري مرتبط بهؤلاء النساء، متى ما أُطلقوا من السجون، التنظيم سيطلق سراحي في اليوم الثاني».

وكانت السعودية رفضت في وقتٍ سابق أي تجاوب مع مطالب تنظيم «قاعدة الجهاد في الجزيرة العربية» الذي تبنى في اتصال هاتفي مع سفير الرياض لدى صنعاء المسؤولية عن خطف نائب القنصل السعودي في عدن. وطالبت «القاعدة» بإطلاق جميع المحتجزات في السجون السعودية، وتسليمهن إليه في اليمن، وبينهن هيلة القصير (صدر بحقها حكم ابتدائي بالسجن 15 عاماً)، ونجوى الصاعدي، وأروى بغدادي، وحنان سمكري، ونجلاء الرومي، وهيفاء الأحمدي.

كما طالب بإطلاق جميع المعتقلين في سجون قطاع المباحث العامة التابع لوزارة الداخلية السعودية، ومن تم اعتقالهم من دون توجيه تهم إليهم، وهم: فارس بن شويل الزهراني، وناصر الفهد، وعبدالكريم الحميد، وعبدالعزيز الطويلعي، وسليمان العلوان، ووليد السناني، وعلي الخضير، ومحمد الصقعبي، وخالد الراشد، «على أن يُسلَّموا لنا في اليمن».

وأضافت: «هناك مطلب آخر، وهو إطلاق جميع المعتقلين اليمنيين الموقوفين عند المباحث العامة السعودية، ثم دفع فدية مالية سيتم الاتفاق عليها في ما بعد».

طلاب يتهمون فرع جامعة يمنية في الرياض بـ(خداعهم)

المصدر:صحيفة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415516

الرياض - أبكر الشريف

على رغم أن طلاباً سعوديين وعرباً أنهوا دراستهم منذ فترة طويلة في فرع جامعة يمنية حكومية في الرياض (تحتفظ «الحياة» باسمها)، إلا أنهم لم يحصلوا على شهادات تخرجهم على حد قولهم. وأكد عدد من الطلاب أن المسؤولين عن فرع الجامعة خدعوهم، بعد أن تبيّن أن الشهادات التي يصدرها غير معترف بها من وزارة التعليم العالي السعودية.

وذكر الطالب السعودي عبدالله الوايلي لـ«الحياة»، أنه التحق بالجامعة منذ إنشائها، بعد أن شاهد إعلانات كثيرة عنها في عدد من الصحف، تؤكد أنها جامعة معترف بها من وزارة التعليم العالي، ليجد بعد التخرج أن فرع الجامعة الذي يقع في مقر السفارة اليمنية في الرياض لم يحصل على الإذن من الوزارة لتسجيل الطلاب السعوديين.

وأشار إلى أنه التحق بالجامعة في ذلك الوقت، لعدم وجود جامعة سعودية تدرّس بنظام الانتساب في الرياض، لافتاً إلى أن تأخر حصوله على وثيقة التخرج حتى الآن منعه من الحصول على ترقية في الجهة الحكومية التي يعمل فيها.

وطالب مسؤولي وزارة التعليم العالي بالتحقق من وضع الجامعة، وإنصاف الطلاب الذين درسوا في فرعها في الرياض عبر الاعتراف بشهاداتهم.

فيما اتهم الطالب اليمني محمد علي فرع الجامعة بالمماطلة والمحسوبية، مشيراً إلى أنه التحق بفرع الجامعة منذ إنشائه، على اعتبار أن الجامعة الأم حكومية ولها تاريخ علمي جيد، لكنه فوجئ عند إكمال الفصول الدراسية المقررة له بطلب مسؤولين في الجامعة إعادة درس مواد سبق له أن نجح فيها. وتابع: «على رغم كل ذلك نجحت في كل المواد، وعندما ذهبت للمطالبة بشهادة تخرجي بدأوا يماطلون، وبقيت على هذه الحال منذ أكثر من عامين، أي من قبل أحداث اليمن التي يضعها المسؤولون حجة لعدم تزويدي بشهادة تخرجي». وتطرق إلى أنه ذهب إلى اليمن للحصول على الشهادة «فقوبلت بتعامل غير جيد من مسؤولين فيها، بل إن بعضهم طلب مني أن أدفع نقوداً كي يعمل على تزويدي بشهادتي، ولذلك عدت إلى الرياض بخفي حنين».

إلى ذلك، أكد الطالب المصري علي حسين أنه لن يتنازل عن حقه في مقاضاة الجامعة التي أخلت بكل شروط العقد، الذي كان من أبرز بنوده أن يتم دفع الرسوم في مقابل الحصول على دراسة سلسة وهو ما لم يتم، إذ توقفت الدراسة في الجامعة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وخسر الطلاب أموالهم ووقتهم. وأضاف أن الطلاب الذين يدرسون في هذه الجامعة يعانون بسبب توقف الدراسة، مطالباً وزارة التعليم العالي السعودية بالتدخل لمحاسبة الجامعة التي ادعت في البداية أنها معترف بها في السعودية، «وهو ما حفزنا في البداية على التسجيل فيها قبل ثمانية أعوام، لنكتشف في النهاية أنها خديعة إعلانية لتسجيل الطلاب»، مشيراً إلى أنه بصدد رفع قضية على مسؤولي فرع الجامعة الذين عرقلوا حصوله على الشهادة، ومنعوهم من فرصة إتمام الدراسات العليا على حد قوله.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن مئات الطلاب والطالبات يدرسون في الجامعة في الرياض.

عويضة: أنظمة صيد الأسماك من دون تعديل منذ35 عاماً والصيادون يراجعون 4 وزارات

المصدر:صحيفة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415539

ينبع - عبدالله زويد

طالب عضو لجنة الزراعة والثروة السمكية بالغرفة التجارية في ينبع عمر عويضة وزارة الزراعة بتعديل أنظمة صيد الأسماك التي لم تشهد أي تطوير منذ إقرارها قبل 35 عاماً، موضحاً أن الصيادين يراجعون أربع وزارات (الزراعة، النقل، التجارة والصناعة، العمل)، إضافة إلى الغرفة التجارية، لاستخراج التصاريح للصيد، والمركب، ودفع الرسوم، وجلب العمالة.

وشدد عويضة على ضرورة تفعيل النظام الإلكتروني في مناطق الصيد وإنشاء قاعدة بيانات لملفات مراكبهم بدلاً من نقلها يدوياً من مكان لآخر وشطب الحجج في كل منطقة عند الرغبة في تسجيلها في منطقة بحرية قريبة كانت أو بعيدة.

وبين أن وزارة الزراعة رفضت أهم مطالب صيادي الأسماك المتمثلة في تمديد تجديد حجج امتلاك المراكب إلى ثلاث سنوات بدلاً من عام واحد، إذ أصرت على رفضها مع وضع الوعود بدرس الطلب الذي قدم من جانبهم.

واتهم وزارة الزراعة بالمسؤولية وراء ازدياد نسبة استيراد الأسماك من خارج المملكة وهجرة الصيادين لمهنتهم بسبب التعقيدات التي تتفنن الوزارة في وضعها أمام الصيادين، مشيراً إلى أن الاشتراطات الموضوعة على الصيادين تزداد من حين لآخر «كان آخرها طلب استخراج سجل تجاري ما أوقعنا في أزمة مع فرع وزارة التجارة لعدم وجود النشاط ولم يُحل الأمر بعد ذلك إلا بصعوبة بالغة».

وقال إنه يملك مركباً بطول 17 قدماً لكنه لم يستفد منه لصعوبة الحصول على تأشيرات، إضافة إلى صعوبة الحصول على تصاريح إبحار تزيد على أسبوع وفي أفضل الأحوال لا تزيد على 15 يوماً، بينما في الدول المجاورة تزيد تصاريح إبحارهم على شهر.

وأضاف «استيراد المراكب الكبيرة مسموح من الدول المجاورة لكن الإبحار به ممنوع وهو أمر محير ولا أعلم لماذا تمنع الوزارة استخدام المراكب الكبيرة وهي تساعد في حل أزمة استيراد الأسماك، وتمكننا من الاستفادة من طول الساحل الغربي لدينا ووفرة الأسماك به والذي أصبح ثروة مهدرة تحتاج إلى صياد».

وأفاد بأنه لا يعلم متى تنتهي الوزارة من درسها للسماح لهم باستخدام المراكب المستوردة، مبيناً أن الوزارة تسمح للصياد بامتلاك أربعة مراكب تقليدية صغيرة لكنها مقابل ذلك تمنعه من امتلاك المراكب الكبيرة إلا بشروط صعبة من ضمنها شطب أحد مراكبه الرئيسة.

وتحدث عن منع وزارة الزراعة استخدام شباك الصيد بأنواعها كافة وخصوصاً البلاستيكية أخيراً، كاشفاً عن تطبيق أمر المنع قبل موسم الحج المقبل، معتبراً أن هذه الخطوة مخالفة للائحة التي تسمح باستخدام شباك الصيد وسيكون البديل عنها الصيد بالصنارة رغم أن بعض أنواع الأسماك لا يمكن صيدها إلا بالشبك المعروف باسم «الصخاوي».

وأشار إلى معاناة مواطن يملك مركباً صناعياً تقليدياً طلبت من وزارة الزراعة فواتير المواد البترولية التي يستخدمها من شركة «أرامكو»، وأبلغته بعدم أحقيته في التزود بالوقود من المحطات العادية كحال بقية المراكب، والتشديد عليه بعدم الوقوف في بعض أماكن الصيد كون المركب الذي بحوزته يزيد طوله على 22 متراً، إضافة إلى عدم توافر مرسى خاص للمراكب التي من نفس الحجم.

واستغرب من تراخي الوزارة في المطالبة بحقوقه في ظل إلزامهم بعمل كشف طبي لعمالتهم بمبالغ مالية وإلزامهم بالتأمين الطبي عليهم، في حين أنها تعفي المزارعين ومربي المواشي من الاشتراطات الصحية.

• كاشيرات مكة" مخيرات بين الفصل دون تعويض أو العمل بلا راتب

المصدر:صحيفة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415545

جدة - عبدالرحمن باوزير

إما الفصل دون تعويض أو العمل من دون راتب... هكذا خيرت إدارة الموارد البشرية في مجمع تجاري الموظفات العاملات في مهنة «كاشير» في مكة المكرمة، واللائي تم إيقافهن من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أخيراً عن العمل بحجة الاختلاط.

واجتمعت إدارة المركز التجاري ممثلة في الموارد البشرية بـ «الكاشيرات» أمس، لإجبارهن على التوقيع على ورقة إنهاء خدمة، أو الانتظار حتى يتم السماح لهن بالعمل من جانب هيئة الأمر بالمعروف شريطة توقف أجورهن، وعدم مطالبتهن بأي تعويضات مستقبلاً.

وأكدت إدارة الموارد البشرية والتوظيف للكاشيرات أنه بمجرد حل القضية مع الهيئة ستتم إعادتهن إلى وظائفهن ومن ثم يباشرن عملهن.

وأوضحت إحدى الكاشيرات (تحتفظ «الحياة» باسمها) أن مسؤول التوظيف ذكر لهن أن مكتب العمل والموارد البشرية يمثل الغطاء القانوني لعملهن، وأن إدارة المركز تنتظر صدور خطاب من مكتب العمل إلى هيئة الأمر بالمعروف يسمح لهن بالعودة إلى العمل.

وقالت الموظفة إنه تم فصلهن «فصلاً تعسفياً» بلا أي سبب مقنع باستثناء تنفيذ أوامر الهيئة، مضيفة «والإشكالية التي تواجهنا أننا إذا وقعنا سنوقع على فصل، فمن يرضى بتوظيف مفصولة، ونحن الآن ندخل على موسم رمضان وموسم العيد فالحاجة الشرائية تكون أكثر أهمية في هذا الوقت».

وأضافت «قضية فصلنا تسببت في إثارة بلبلة وشكوك داخل أسرنا، ولم نعد نطيق الشكوك الدائرة حول فصلنا، والناس تتحدث متسائلة لماذا لم يعودوا إلى أعمالهن بل أطلقوا التهم علينا جزافاً بأننا نحن المخطئات».

وبينت أن الإدارة اقترحت عليهن الذهاب إلى هيئة الأمر بالمعروف لإقناعها بالعدول عن رأيها، والسماح لهن بالرجوع إلى وظائفهن.

من جهتها، أوضحت فتاة أخرى عملت «كاشيرة» في المركز (تحتفظ «الحياة» باسمها) أن المحطة الأخيرة أمامهن بعد اجتماعهن مع إدارة الموارد البشرية تتمثل في مقابلة مالك المركز، مضيفة «وإذا لم نتوصل إلى حل سنضطر إلى اتباع الطرق القانونية برفع شكوى على المركز في مكتب العمل، وإرسال شكوى تظلم إلى حقوق الإنسان على الهيئة، وعلى من التقط لنا صوراً وشهر بنا كذباً».

واتهمت الفتاة إدارة المتجر بمماطلتها والاستناد على أمر غير قانوني صادر عن الهيئة، وأنها لم تلمس أي تحرك يساعد في حل المشكلة بل إن المتجر خضع لأوامر الهيئة غير القانونية.

وأضافت «أنا إنسانة أبحث عن حقي من رد اعتبار فتم التشهير بي وتعطلت عن عملي وفصلت فصلاً تعسفياً ولا يوجد أي مجال أعمل به الآن، إلى الآن لا أعرف ما هو الذنب الذي ارتكبته حتى أعامل بهذه الطريقة ويتم التشهير بي لم أفعل خطيئة، وقد أصبحت المسألة مسألة سمعة فتردد علينا أحاديث في المجالس تسيء لنا، ولا بد أن نثبت بأننا بريئون وأننا مظلومون وتعرضنا لحملة تشهير بنيت على الكذب والافتراء».

أمانة "الشرقية" تطيح بـ64 مخالفاً من عصابات سرقة "الرمال الناعمة"

المصدر:صحيفة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415532

الدمام – عمر المحبوب

أسفرت حملة ميدانية «موسعة»، نفّذتها مساء أول من أمس، أمانة المنطقة الشرقية، عن الإطاحة بـ64 شخصاً من أعضاء «عصابات سرقة الرمال الناعمة»، في ثلاثة مواقع. كما أسفرت الحملة التي تواصلت على مدار ثماني ساعات، عن حجز آليات، كان أفراد العصابات يستخدمونها في نشاطهم. وشملت الحملة، التي بدأت عند الثامنة مساء حتى الرابعة فجراً، ثلاثة مواقع، وهي طرق أبو حدرية، وبقيق، والمطار. وتبلغ كلفة شحنة الرمال 25 ريالاً. فيما تباع على الزبائن بمبلغ يصل إلى 300 ريال. وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام المتحدث باسم أمانة الشرقية محمد الصفيان، في تصريح صحافي، أن «الحملة الميدانية جاءت بعد بلاغات استقبلتها الأمانة، تفيد بقيام عمال وافدون بسرقة رمال من عدد من المواقع»، لافتاً إلى أنها «استمرار للحملات الميدانية التي تقوم بها الأمانة، من حين إلى آخر تجاه هذه المخالفات».

وأبان الصفيان، أنه تم «ضبط 64 مخالفاً، وجرى سحب إقاماتهم، واحتجاز الآليات التي كانوا يستخدمونها، والتي تشمل مركبات نقل ثقيل وشاحنات، إلى حين مراجعة كفلائهم»، مبيناً أنه سيتم «تطبيق لائحة الجزاءات النظامية على المخالفين». وأكد أن من أهم العوامل التي أسهمت في نجاح هذه الحملات هو «الاستعداد المبكر والتحضير الجيد لها، إلى جانب تضافر الجهود من قبل المواطنين، وحرصهم على تقديم بلاغات على ما يلاحظونه من مخالفات بلدية، عبر الاتصال بالرقم 940». وقاد الحملة رئيس قسم المراقبة في إدارة النظافة عايض الشهراني، الذي «بذل جهداً كبيراً».

وجدد الصفيان، التأكيد على أن «أمانة الشرقية ستواصل هذه الحملات، للقضاء على هذه المخالفات والتصدي لها».

وتعتبر أمانة الشرقية، نقل الرمال، التي تستخدم في مشاريع البناء والتشييد، مخالفة، «لما تمثّله من مشكلات تهدد الاقتصاد والبيئة».

وتقوم فرق منها بمتابعة ومراقبة الأماكن التي تشهد سرقة الرمال. وتنفذ عمليات الدهم بعد رصد هذه المواقع. كما تمّ تكوين لجان من الأمانة، والشرطة، ووزارة النقل، والمرور، وأمن الطرق، لدهم أماكن السرقات، التي يتورط فيها عمال وافدون.

وتنفّذ عملية السطو على الرمال في ساعات الليل، وتمتد إلى الفجر، ويستغل السارقون «ضعف الرقابة» في هذه الأوقات، وخلو الشوارع والطرقات من المركبات، لتفريغ شاحناتهم، ومعاودة العملية مرات عدة في الليلة الواحدة. يُشار إلى أن الشرقية نفّذت قبل نحو شهر، حملة مماثلة، في مواقع سرقة الرمال على طريق كل من الرياض، و أبو حدرية، و بقيق. أسفرت عن ضبط 25 شاحنة، تحمل 130 طناً من الرمال، إضافة إلى أربعة شيولات، تقوم بتعبئتها في الشاحنات.

وجرى التحفظ عليها لحين مراجعة أصحابها، لتغريمهم مبالغ تتراوح بين أربعة وعشرة آلاف ريال عن كل شاحنة، التي يتم حجزها لمدة شهر، وأخذ التعهدات عليهم بعدم تكرار المخالفة.

فيما رفع الدفاع المدني تقارير تؤكد عدم صلاحية المركز الصحي

الصحة تتجاهل تحذيرات الدفاع المدني ومكافحة الفساد وتطلب الإخلاء الفوري وسرعة استكمال المشروع الجديد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/03/article748806.html

الرياض - أسمهان الغامدي

رفع الدفاع المدني تقريرا لوزارة الصحة يطالب فيه بضرورة إخلاء مبنى مركز الرعاية الصحية الأولية بمركز أبو القعايد بمحافظة صبيا في منطقة جازان وأنه لا يصلح أن يكون مركزاً صحياً لوجود تشققات به، إلى جانب عدم توفر وسائل السلامة ، وذلك بسبب تهالك مبناها وتساقط اللياسة، وقطع من الخرسانة المسلحة لأسقف بعض الغرف، أدى إلى ظهور حديد التسليح، ووجود تصدعات بالمبنى

وقامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالوقوف على حالة المبنى ولاحظت قصورا شديدا في أعمال النظافة، والصيانة، ووجود تسربات مياه في أسقف المبنى، ومن المكيفات، لعدم عمل تصريف لها، ونقص في أدوات النظافة، ومن ناحية ثانية تبين أن الوزارة تعاقدت مع إحدى الشركات لإنشاء، مشروع مركز صحي أبو القعايد فئة(B2)، الذي تم تسليم موقعه للمقاول بتاريخ 1430/6/16ه، وتبلغ مدة تنفيذه(360)يوماً، ولم تزد نسبة الإنجاز وقت الزيارة بتاريخ 1433/5/17ه على (80%)، مع أن التاريخ المقرر لانتهاء المشروع كان 1431/6/15ه، مما يعني أن المشروع متعثر.

وطلبت الهيئة من وزارة الصحة التحقيق في أسباب الإهمال، والمخالفات، وتحديد المسؤولين عنها ومجازاتهم، والبحث عن مقر آخر يكون بديلاً للمركز المستأجر حالياً، والاستعجال في استكمال المركز الصحي الجديد، والإفادة عن أسباب تأخر إنجاز المشروع رغم انتهاء مدة العقد، والتأكيد على الإدارة المختصة بالوزارة بمتابعة عقود الصيانة والنظافة بكل دقة، وفق شروط ومواصفات العقود المبرمة مع المقاول .

مجلس الوزراء برئاسة الملك يقر نظام التنفيذ للقضاء على المماطلة في تطبيق الاحكام الموافقة على أنظمة الرهن والتمويل العقاري والإيجار التمويلي ومراقبة الشركات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514559.htm

واس (جدة)

أقر مجلس الوزراء أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أربعة أنظمة مهمة لضبط سوق العقار والتمويل والتأجير، إلى جانب نظام للتنفيذ لمواجهة المماطلين في تنفيذ الأحكام القضائية التي يعاني منها أصحاب الحقوق.

وشلمت الأنظمة المقرة نظام التنفيذ، والإيجار التمويلي والرهن العقاري ومراقبة شركات التمويل.

وفي بداية الجلسة التي عقدت في قصر السلام بجدة، قدر المجلس عالياً صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بتنفيذ توسعة كبرى للحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة، مؤكداً أن «مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة الحرم النبوي الشريف» الذي سينفذ على ثلاث مراحل، تتسع لمليون وستمائة ألف مصل تستوعب المرحلة الأولى منها ما يتجاوز ثمانمائة ألف مصل، والمرحلتان الثانية والثالثة لثمانمائة ألف مصل إضافيين، تأتي امتداداً لجهوده العظيمة - أيده الله - في خدمة الإسلام والمسلمين، ومنها تنفيذ أكبر توسعة في تاريخ المسجد الحرام بمكة المكرمة، وحرصاً منه رعاه الله على تقديم الخدمات الجليلة لقاصدي الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وبين وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس تطرق إلى عدد من التقارير حول مجريات الأحداث وتداعياتها على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن ذلك استمرار الأوضاع المأساوية في سوريا والجهود الدولية لاحتوائها، ومن بينها مؤتمر جنيف الوزاري لإحلال السلام في سوريا، مجدداً في هذا الصدد مطالبة المملكة للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف المجازر التي يتعرض لها الشعب السوري وإنهاء ما يتعرض له من مذابح جماعية ومصائب إنسانية تتفاقم يوماً بعد يوم، مما يتطلب جهداً أكبر في التعامل مع هذه الأزمة على نحو يلزم النظام السوري بالوقف الفوري لتلك المجازر والتطبيق الكامل لخطة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية الهادفة للوصول لحل سياسي للأزمة يستجيب لتطلعات الشعب السوري دون انتقائية، وفي زمن محدد.

وأبدى المجلس ارتياح المملكة لنتائج الاجتماع الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي في دورته الثانية والعشرين، وسير برنامج العمل المشترك للفترة (2010 - 2013) للتعاون بين الجانبين لما يخدم التطلعات المشتركة.

وبين وزير الثقافة والإعلام أن المجلس وافق على نظام التنفيذ، على أن تخصص دائرة تنفيذ أو أكثر في المحاكم العامة في المدن والمحافظات الرئيسية تتولى تنفيذ ما يصدر من قرارات أو أوامر من اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي - وفقاً لنظام التنفيذ - إلى حين نقل اختصاصات تلك اللجان إلى المحاكم المختصة.

ومن أبرز ملامح هذا النظام القضاء على المماطلة في تنفيذ الأحكام التي يعاني منها أصحاب الحقوق، الفصل في منازعات التنفيذ وإصدار الأوامر والقرارات المتعلقة بالتنفيذ، والنظر في إثبات الإعسار، تقوية دور قاضي التنفيذ من

خلال إلزام الجهات المختصة بالتعاون معه عند الاستعانة بها، مثل الاستعانة بالشرطة والمنع من السفر ورفعه والحبس والإفراج والإفصاح عن الأصول.
ويحدد النظام سندات التنفيذ والأموال محل التنفيذ والأحكام المتعلقة بالحجز عليها، وبيان إجراءات الحجز التحفظي والتنفيذي والتنفيذ المباشر والتنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية، وتحديد حالات الحبس التنفيذي عند الامتناع عن التنفيذ وأحكامه، وفرض عقوبات السجن عند عدم تنفيذ الحكم سواء بالامتناع أو التعطيل، وإنشاء وكالة مختصة بالتنفيذ في وزارة العدل تشرف على بعض أعمال التنفيذ الموكولة إلى القطاع الخاص.
كما أقر مجلس الوزراء نظام الإيجار التمويلي بالصيغة المرفقة بالقرار، ومن أبرز ملامح النظام توفير صيغة تمويل من قبل شركات مساهمة متخصصة في الإيجار التمويلي لتمكين المستفيد من الانتفاع بجميع الأصول العقارية والمنقولة والحقوق المعنوية والامتيازات بصيغة الإيجارة، إتاحة الفرصة للمستفيد، من ذلك المنتج التمويلي لتملك الأصل أو الحق، وضع الضوابط اللازمة لممارسة ذلك النشاط بما يكفل تقليل المخاطر على أطراف علاقة الإيجار التمويلي وتجنيب القطاع المالي الممارسات التي قد تؤثر سلباً على سلامته، إسناد مهمة الإشراف والرقابة على الإيجار التمويلي إلى مؤسسة النقد العربي السعودي تحقيقاً لغاياته.
كما أقر مجلس الوزراء أيضاً، نظام الرهن العقاري، ومن أبرز ملامحه تحقيق الضمانات اللازمة عند ممارسة نشاطات وتمويل العقار أو المنقول وذلك بوضع ضوابط تحمي الدائن والمدين والضامن في العملية الائتمانية، تضمنه بيان مفصل حول طبيعة الأصول محل الرهن وإجراءات عقد الرهن والشروط المطلوبة لانعقاده وحالات انقضائه.
ويحدد النظام حقوق أطراف عقد الرهن والتزاماتهم من حيث ما يشمله الرهن وكيفية التعامل مع المرهون أثناء سريان عقد الرهن أو مع الحقوق المتعلقة مع الغير قبل نشوء الرهن، كما يحقق المرونة المنضبطة اللازمة للاستفادة القصوى من الأصول العقارية والمنقولة التي لملكيتها سجل منتظم في إيجاد السيولة النقدية.
كما وافق مجلس الوزراء أيضاً على نظام التمويل العقاري، على أن تتولى وزارة المالية إعداد السياسات العامة للتمويل العقاري بالاشتراك مع وزارة الإسكان والجهات المعنية الأخرى، وترفعها إلى مجلس الوزراء للنظر في إقرارها.
ومن أبرز ملامح هذا النظام ما يلي: إيجاد سوق للتمويل العقاري تؤسس بموجبه شركات مساهمة متخصصة في تقديمه بالتعاون مع مطورين عقاريين، مع إمكان إعادة التمويل وذلك لتوفير بدائل مختلفة، تمكين المستفيدين من تملك العقارات بطرق ميسرة تحفظ حقوق أطراف العلاقة تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي لوضع الضوابط اللازمة لضمان عدالة المعاملات وسلامة النظام المالي، توفير قدر عال من الشفافية يتمثل في نشر المعلومات المتعلقة بذلك النشاط، و دعم وضمان التمويل العقاري لمستحقيه ولجمعيات الإسكان، وذلك من خلال تخصيص جزء من ميزانية صندوق التنمية العقارية لذلك.
ووافق مجلس الوزراء أيضاً على نظام مراقبة شركات التمويل بالصيغة المرفقة بالقرار، كما قرر تشكيل لجنة باسم (لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية) يكون من بين اختصاصاتها الفصل في المخالفات والمنازعات ودعاوى الحق العام والخاص الناشئة عن تطبيق أحكام نظام مراقبة شركات التمويل، وأحكام نظام الإيجار التمويلي ولائحتيهما والقواعد والتعليمات الخاصة بهما، والفصل في تظلمات ذوي المصلحة من قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي ذات الصلة.
وتضمن القرار تشكيل لجنة أخرى استئنافية، تختص بالفصل في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، وتتكون اللجنتان المشار إليهما من دائرة أو أكثر ، ويكون عدد أعضاء كل دائرة (ثلاثة) أعضاء وعضواً رابعاً احتياطيا من ذوي الخبرة والتأهيل النظامي على أن يكون من بينهم من لديه تأهيل شرعي، ويعين رئيس كل دائرة وأعضاؤها بأمر ملكي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.
ومن أبرز ملامح نظام مراقبة شركات التمويل، وضع الضوابط اللازم توافرها لتأسيس هذا النوع من الشركات والترخيص لها ولما تقدمه من منتجات، ووضع المعايير التي يجب مراعاتها أثناء ممارسة الشركة لأنشطة التمويل، بما فيها تحديد نسب الملاءة المالية وحدود التركيز الائتماني ومقدار الاحتياطيات ومخصصات الديون.
ومن ملامح المشروع أيضاً إجازة ممارسة أنشطة التمويل العقاري وتمويل الأصول الإنتاجية والإيجار التمويلي وتمويل نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمويل بطاقات الائتمان والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر، وترك النظام مساحة لما قد يستجد من صيغ تمويلية أخرى، إلى جانب مراعاة أهمية تجنيب الشركات المخاطر المرافقة للأنشطة الأخرى، وذلك بمنعها من ممارسة غير ما رخص لها به، بالإضافة إلى منعها من ممارسة التجارة في العقار أو المنقول أو قبول الودائع سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وأسند النظام لمؤسسة النقد العربي السعودي مهمة الإشراف والرقابة على شركات التمويل وأنشطتها.

كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة فقرتين إلى المادة الخامسة من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ، وذلك على النحو التالي: إضافة فقرة فرعية تحمل الترتيب (8) إلى الفقرة (أ) من المادة (الخامسة)، وذلك بالنص الآتي:

• الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

وتضمنت الموافقة إضافة فقرة تحمل الترتيب (د) إلى المادة (الخامسة) وذلك بالنص الآتي:

• تتمتع المنشأة ذات الأغراض الخاصة بالذمة المالية والشخصية الاعتبارية المستقلة، وتنتهي بانتهاء الغرض الذي أسست من أجله، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي تصدرها الهيئة.

تعيينات جديدة

وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة سفير:

• نقل صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن بدر بن سعود بن عبدالعزيز من وظيفة مستشار بالمرتبة الخامسة عشرة إلى وظيفة وكيل الحرس الوطني للقطاع الشرقي بذات المرتبة برئاسة الحرس الوطني.

• تعيين الدكتور عبدالله بن عبدالملك بن عمر آل الشيخ على وظيفة سفير بوزارة الخارجية.

• تعيين المهندس إبراهيم بن صالح بن عبدالرحمن أبو بكر على وظيفة (وكيل الوزارة للمباني والتجهيزات المدرسية بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم).

• تعيين المهندس مفرح بن محمد بن صالح الزهراني على وظيفة مستشار لشؤون النقل بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة النقل.

• تعيين سامي بن سليمان بن عبدالرحمن النحيط على وظيفة مدير عام مركز الملك عبدالعزيز للخيل العربية بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الزراعة.

إغلاقها يكتمل في عامين

طريقان أمام 15 ألف خريج من "الأهلية الصحية" .. الرصيف أو السجن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514574.htm

عبدالله المقاطي (الطائف)

15 ألف شاب خريج من المعاهد الصحية ينتظرون سنوات على رصيف الانتظار، بعدما حفيت أقدامهم وهم يلاحقون الوظائف التي تعلنها الجهات والقطاعات العامة بين كل حين وآخر، وبسبب طول الانتظار آثر بعضهم إلى التوغل في أعمال ومهن ووظائف لا علاقة لها بالتخصصات التي نالوا شهاداتها.. ويبررون ذلك بالقول: لعله أفضل من الانتظار فقد تأتي الوظيفة أو لا تأتي.. علام نضيع الوقت؟

آباء الخريجين تسكنهم الحسرة على ما انفقوه في أبنائهم للدراسة في المعاهد الأهلية وسط همهات هنا وهناك بأن خريجي تلك المعاهد ليسوا من اصحاب التأهيل العالي والمستوى الجيد؛ لكن ما يفند هذه الهمهات أن بعضهم حصلوا على تصنيف مهني من هيئة التخصصات، ومع ذلك فإنهم يقبعون على الرصيف مع المنتظرين يحاولون سداد ديون ترتبت عليهم من الدراسة في المعاهد المذكورة.

يقول أحد هؤلاء إن الجهات الحكومية تتقاذفهم مثلما تتقاذفهم اللجان التي شكلت لدراسة أوضاعهم فلم تثمر المقترحات والحلول الموضوعة عن شيء وفي أملهم تحرك الجهات المعنية لوضع حل عاجل لإشكالياتهم التي امتدت إلى سنين كما يقولون فالشاب تركي العتيبي يقول؛ أنه تخرج من قسم الأشعة في العام 1429وحصل على التصنيف المهني من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، كان معدل الثانوي 84 علمي وهمه الأول خدمة المريض لكن محاولته تعثرت في الدخول إلى الكلية الصحية التي وضعت معدل الدخول بنسبة 85 %. ويضيف العتيبي (دفعت مبالغ كبيرة في الدراسة واجتزت اختبار الهيئة وفوجئت بتحويلي إلى جهة في القطاع الخاص.. ورفضت العرض، وأطالب مساواتي بزملائي من وجدوا فرصتهم في القطاع الحكومي من يحمينا من الديون والسجون).

لا للقطاع الخاص

حالة الخريج أحمد شرار زيد لم تختلف عن سابقتها ويقول لـ«عكاظ» :

تخرجت من الصيدلة عام 1428، ومنذ تقديمي للخدمة المدنية وحتى الآن لم يتقدم رقمي في الترتيب سوى 8 خريجين، فهل احتياج وزارة الصحة خلال 5 سنوات 8 فنيي صيدلة؟!.

وعلى ذات النسق يقول مفرح الأسمري، أنه تخصص في التمريض العام 1428 ورفض كل العروض التي قدمت له بالعمل في القطاع الخاص وحجته في ذلك قلة الراتب وغياب الأمان الوظيفي. مبينا رفضه وزملاءه للعمل في القطاع الخاص نظرا لضعف الرواتب وغياب الأمان الوظيفي، ويرى أنه ليس من العدل الانتظار طوال تلك السنوات ثم يتم تحويلهم للقطاع الخاص، ويتساءل الأسمري: ألسنا نحمل ذات المؤهلات ومصنفين من الهيئة السعودية للتخصصات، ومع ذلك تعج المستشفيات بالأجانب فإن كانت هناك وظائف كما يحدث الآن فالمواطنون أولى بها.

أين حلول اللجنة؟

الاحصائيات تشير إلى أن المنتظرين على الرصيف يزيد عددهم على 15 ألف وتواترت أنباء أن لجنة وزارية تدرس أوضاعهم؛ لكن مضى أكثر من 3 أشهر ولا شيء يلوح في الأفق وطبقا لبعض الخريجين، فإن بعض القطاعات الصحية تدعي أن مؤهلاتهم غير كافية ويردون على ذلك بالقول: أن بعضهم حصلوا على تقديرات كبيرة مكنتهم من الحصول على هيئة السعودية للتخصصات وناشد المتحدثون الجهات المعنية استحداث وظائف لاستيعاب العدد الكبير من الخريجين لتؤمن لهم لقمة العيش الكريم، وتمكنهم من سداد الديون، وتأمين مستقبلهم، الخريجون يردون على مزاعم تواضع مستوياتهم الفنية بالقول إنها حجج واهية ومزاعم لا أساس لها من الصحة فقد حصلوا على التصنيف لكن ما يقال هو حجة بغرض التخلص من أعباء توظيفهم.

الإغلاق .. قرار في الطريق

مصادر في هيئة التخصصات الصحية ذكرت لـ«عكاظ» انه سيتم بدء العمل على اغلاق المعاهد الأهلية بعد عامين كحد أقصى وفقا للتعليمات في هذا الشأن بشرط، أن تعمل على إعادة تأهيل خريجيها السابقين وطبقا للمصدر فإن لجنة وزارية تعمل على ذلك وأشارت ذات المصادر إلى أن الهيئة حددت 4 فرص لكل طالب وطالبة لاجتياز اختبارات التخصصات الصحية، بدلا من نظام الفرص المفتوحة المعمول به سابقا في الهيئة قبل استبعاده من ممارسة المهنة.

الصحة: لا تهاون في التوطين

يشار إلى أن وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة أصدر تعليمات مؤخرا لجميع القطاعات الصحية باتخاذ الخطوات اللازمة باستيعاب حملة الدبلومات الصحية تنفيذا للأمر السامي بالموافقة على الخطة التفصيلية والجدول الزمني لمعالجة تزايد حاملي الدبلومات الصحية، خصوصا أن الخطة تضمنت برنامجا زمنيا لاستيعاب خريجي الدبلومات الصحية من خلال الترتيبات الواردة في الخطة.

وطالب الوزير كافة القطاعات الصحية اعتبار أية وظيفة فني شاغرة أو معين عليها متعاقد متاحة للتعيين عليها من خريجي الدبلومات الصحية السعوديين، وتوجيه الموارد البشرية في تلك القطاعات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوظيف الكفاءات مع التنسيق مع الجامعات السعودية لإعداد برامج التأهيل اللازمة لتطوير قدرات الكفاءات بما يحقق رفع المستوى المهني لهم لتغطية متطلبات العمل بهذه الوظائف.

وبين الربيعة، أن توظيف أبناء وبنات الوطن هدف استراتيجي تحرص الدولة على تحقيقه، لافتا إلى أن الأصل أن جميع الوظائف المتاحة مخصصة للكفاءات السعودية، ويحتم على القطاعات الصحية تحقيق إحدى الأولويات القصوى للدولة في توظيف المواطنين المؤهلين للعمل لما يشكله ذلك من إيجابيات كبيرة للقطاع، وما يحققه من استقرار لأبناء وبنات الوطن من حملة الدبلومات الصحية.

ألف ريال لكل خريج

مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إبراهيم المعيقل ذكر في تصريحات صحفية نشرت مؤخرا عن التزام الصندوق بصرف ألف ريال مكافأة شهرية لخريجي المعاهد الصحية الأهلية الذين ستتم إعادة تأهيلهم بعد تعثرهم في اجتياز اختبار الهيئة السعودية للتخصصات الصحية. وألزم الصندوق وفقا لموقعه الإلكتروني كليات المجتمع والمعاهد الصحية بإكمال تأهيل خريجيهم الذين لم يجتازوا الاختبار خلال عامين بحد أقصى على أن يتم استيعابهم بعد ذلك في القطاع الخاص الذي يعاني عجزا كبيرا في الكوادر الفنية والتمريضية. وقال التقرير إن التحرك من جانب الصندوق جاء ترجمة للأمر الملكي الكريم الذي يقضي بمعالجة تزايد أعداد خريجي الجامعات وحاملي الدبلومات الصحية الذين لم يتمكنوا من اجتياز اختبار الهيئة السعودية للتخصصات الصحية. وأوضح أنه في حال تعثر الطالب أيضا في اجتياز الفرص الأربع التي ستتاح له، يتم إلزامه بدفع رسوم سنة واحدة للتقوية بما يتجاوز 50 في المائة من إجمالي الرسوم السنوية. كما يلتزم الطالب أيضا بدفع تكاليف الاختبار. وأشارت الهيئة إلى إلزام الجهات الراغبة في إغلاق النشاط أو تغييره بتسوية أوضاع متدربيها، بحيث تكون مسؤولة عن تدريبهم بالتعاون مع أية جهة أخرى.

• أواصر" تحذّر من مواقع الزواج المجهولة

المصدر:صحيفة الجزيرة الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120702/fe8.htm

حذَّرت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» من ظاهرة انتشار مواقع مجهولة على شبكة الإنترنت تدعي تيسير الزواج من نساء من خارج المملكة، وكذلك بعض القنوات التليفزيونية الفضائية التي تبث إعلانات الزواج. وقالت «أواصر» في بيان لها ضمن فعاليات الحملة التوعوية بأضرار الزواج العشوائي من الخارج: إن كثيرًا من هذه المواقع والإعلانات التليفزيونية مجرد وسيلة لابتزاز المواطنين السعوديين والحصول على أموالهم أو «توريطهم» في الزواج من نساء وفتيات خارج المملكة مقابل مبالغ مالية كبيرة ولا سيما خلال شهور الصيف، حيث يسافر أكثر من 3 ملايين سعودي للخارج للسياحة. وأشارت «أواصر» في بيانها إلى أن سماسرة الزواج في الخارج، يسعون من خلال هذه المواقع المجهولة والإعلانات التليفزيونية التي يتم بثها كرسائل شخصية على بعض القنوات الفضائية إلى «اصطياد» الشباب الذين يسافرون للخارج خلال الإجازة الصيفية.

خطبة الجمعة تحدثت عن تدني مستوى النظافة

تدهور الإصحاح البيئي في سديرة الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514755.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

يعاني حي سديرة جنوب الطائف من تدني مستوى الإصحاح البيئي، إثر انتشار النفايات وجثث الحيوانات في شوارعه، ما بث الرعب في نفوس السكان، الذين طالبوا الجهات المختصة بالتدخل لإنهاء معاناتهم خصوصا أن الخوف من تفشي الأوبئة بينهم يزداد يوما بعد آخر.

وحذر فايح النفيعي من التلوث البيئي الذي تشتد وطأته على حي سديرة، مشيرا إلى أن الأهالي باتوا يخشون من تفشي الأمراض بينهم بفعل انتشار الحشرات والروائح الكريهة في الحي.

رأى النفيعي أن رجال النظافة لا يؤدون عملهم كما يجب، ملمحا إلى أن جثث الحيوانات النافقة انتشرت في الطرق دون أن تجد من يرفعها عن الموقع.

وشدد النفيعي على أهمية أن تتحرك الجهات المعنية لإنهاء المعاناة التي يعيشونها في الحي، مؤكدا أن تدهور الإصحاح البيئي في سديرة بات حديث الأهالي.

وأفاد أن خطيب جامع الملك خالد في الخرايق الشرقية خصص خطبة الجمعة الماضية، في الحديث عن مخاطر تدني مستوى النظافة، وحض الأهالي على التعاون لإزالة المخلفات التي انتشرت في سديرة بكثافة.

من جهته، أوضح براك النفيعي أن سديرة تغرق في النفايات في ظل تجاهل الجهات المختصة، مبينا أن الأهالي اضطروا إلى رفع المخلفات بجهود ذاتية خشية تفاقم الوضع.

وذكر أن أكوام النفايات انتشرت بكثافة في العديد من مخططات سديرة مثل الحمادين والخرايق الشرقية، ما حولها إلى منطقة ملائمة للقطط والكلاب الضالة والحشرات، في حين تفرغ عمال النظافة لجمع العلب المعدنية وكيابل الكهرباء للمتاجرة بها.

وطالب النفيعي من الجهات المختصة محاسبة عمال النظافة المقصرين في أداء مهامهم، خصوصا أن الوضع البيئي يزداد خطورة في سديرة يوما بعد آخر.

بدوره، شكا ثواب العتيبي من أن النفايات تتكدس في بكثافة في الحي وأضحت تهدد السكان بالأمراض والأوبئة، مشددا على أهمية وضع حد لهذه المعاناة التي تتفاقم يوما بعد آخر.

وتساءل عن أسباب تأخر الجهات المعنية عن تنظيف الحي، خصوصا أنه يقع في مدينة الورد التي تحظى حاليا بإقبال من السياح والمصطافين، مشيرا إلى أن الوضع في سديرة بات لا يطاق.

في المقابل، أكد مصدر في أمانة المحافظة أنهم يعملون على تنظيف أحياء الطائف كافة، دون استثناء، مطالبا في الوقت ذاته الأهالي بالالتزام بوضع النفايات في أماكنها المخصصة، مؤكدا أن العمال المتقاعسين عن أداء مهامهم يتعرضون للمساءلة وتتخذ حيالهم الإجراءات المناسبة.

قيدوا المجني عليه بشريط لاصق وخنقوه
قتلة خباز الثعالبة يمثلون جريمتهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514709.htm

إبراهيم علوي (جدة)

مثل قتلة الخباز الهندي الذي عثر عليه مقتولا في محل التموينات التجاري الذي يعمل به في حي الثعالبة جريمتهم التي نفذوها بغرض السرقة.

وكان الجناة وهم خمسة اشخاص من جنسيات مختلفة اعترفوا بإقدامهم على تنفيذ جريمة القتل بحق المغدور به، بعد التخطيط لها لعدة ايام فرضوا خلالها رقابة على المحل لمعرفة المدخل المناسب لهم لتنفيذ السرقة والهرب من الموقع.

وأشار التحقيق مع الجناة الى تمكنهم من الترصد للخباز وانتظار لحظة دخوله للمحل ليقدموا بعدها على دفعه الى الداخل وتقييد يديه بشريط لاصق.

وذكر الجناة أنهم حاولوا خنق القتيل بأيديهم عدة مرات نجحت احداها فلفظ الخباز انفاسه امامهم، قبل ان يتوجهوا لتحطيم باب داخلي للمحل لسرقة الاموال الموجودة في الخزانة.

وكانت الأجهزة الأمنية في شرطة جدة باشرت مطلع شهر شعبان حادثة العثور على خباز هندي عثر عليه مواطن مقتولا داخل مخبز ومحل تموينات في حي الثعالبة وهو مقيد اليدين ومكمم الفم، بالاضافة الى سرقة اموال وبضائع وبطاقات اتصال مدفوعة تقدر قيمتها الاجمالية باكثر من 37 الف ريال.

وأكد المتحدث الاعلامي في شرطة جدة الملازم اول نواف البوق سرعة ضبط الجناة، مشيرا الى انه اعمارهم لا تتجاوز 24 عاما وهم من اربع جنسيات مختلفة وقد قاموا بقتل الخباز وسرقة المتجر قبل الهرب لجهة مجهولة.

وأشاد بالجهود الامنية المتميزة التي اسهمت في تقديم عمل امني مميز أفضى الى إسقاط الجناة.

ودعا اصحاب المحلات التجارية إلى لاستعانة بالوسائل التقنية من كاميرات مراقبة وأبواب إلكترونية بالاضافة الى اتخاذ الاحتياطات والاجراءات الامنية من تخصيص حراس امن وعدم العمل لساعات متأخرة وتأمين الحراسة الامنية الخاصة للحد من جرائم السرقة.

يشار الى ان «عكاظ» نشرت في عددها الصادر يوم الاحد الموافق 1433/7/13هـ، خبر القبض على اعضاء العصابة تحت عنوان (البذخ يطيح بعصابة الثعالبة).

35٪ زيادة في بدلات الاطباء والممرضين و40٪ لمديري التربية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514553.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي (الرياض)

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) على ثلاثة قرارات أصدرها مجلس الخدمة المدنية.

وجاءت الموافقة الكريمة على قرار الخدمة المدنية بعدم اشتراط نسبة 50% بالنسبة لعدد الموظفين الممنوحين للعلاوة الإضافية من المترقين للمراتب العاشرة فما دون، وفق تعديل على (الفقرة ب) من المادة الثالثة من اللائحة المتعلقة بصرف العلاوة الإضافية للمترقين للمراتب العاشرة فما دون، والتي كانت تنص في (البند 3) على «ألا يزيد عدد الموظفين الذين يمنحون هذه العلاوة عن 50% من الموظفين الذين تتم ترقيتهم لكل مرتبة في كل محضر ترقيات حسب مواعيد الترقية المتفق عليها، فإذا كان العدد واحدا جاز أن تمنح له».

وجاء التعديل الذي تمت الموافقة الكريمة عليه بناء على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1699/1) 1433/6/3هـ، قد تضمن أن تكون صيغة (الفقرة ب) من المادة الثالثة من لائحة الحقوق والمزايا المالية بعد التعديل، بأنه «بالنسبة لمن تتم ترقيتهم للمراتب العاشرة فما دون فيشترط لمنح العلاوة الإضافية أن يكون الموظف حاصلا في تقويم الأداء الوظيفي على تقدير بدرجة لا تقل عن (جيد جدا) في العام الأخير قبل منحه العلاوة، أن يكون الموظف المرقي قد أمضى مدة لا تقل عن أربع سنوات في المرتبة التي يشغلها، ألا يكون قد حسم من راتب الموظف لغيابه مدة خمسة أيام أو أكثر، أو عوقب تأديبيا خلال السنتين السابقتين للترقية».

كما وافق أيده الله على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1701/1) وتاريخ 1433/6/3هـ، بالموافقة على (إضافة بدل فرق ساعات العمل) إلى الراتب الأساسي عند احتساب البدلات التي تصرف للأخصائيين والفنيين والمساعدين الصحيين بنسبة مئوية من الدرجة (الأولى) من المستوى الذي يشغله الأخصائي والفني والمساعد الصحي وذلك للبدلات المقررة في لائحة الوظائف الصحية.

ووافق حفظه الله على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1700/1) 1433/6/3هـ، القاضي بالموافقة على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة البدل النقدي الذي يصرف للعاملين في دور التربية الاجتماعية ومؤسسات التربية النموذجية والتي تشمل رفع نسبة البدل لتصبح 40% لمديري دور التربية الاجتماعية ومؤسسات التربية النموذجية ومساعديهم، وللعاملين في مجال البحث الاجتماعي والنفسي والرقابة والإشراف الاجتماعي، رفع نسبة البدل لتصبح 35% للأطباء والممرضين والمدربين والمدرسين على أن يلتزم المدرب والمدرس بالعمل التربوي والاجتماعي أثناء الإجازات الدراسية.

وأكد وزير الخدمة المدنية وعضو مجلس الخدمة المدنية، الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، أن تلك الموافقات تجسد اهتمام القيادة الرشيدة ورعايتها لأبنائها موظفي وموظفات الخدمة المدنية، معربا عن شكره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد على ما يوليانه لقطاع الخدمة المدنية والعاملين فيه من اهتمام ورعاية كريمتين تعكسها توجهات الحكومة الرشيدة إلى تطوير القطاع وتحسين بيئات العمل لتحقيق أداء متميز يقدم خدمات بمستوى يليق بما وصلت إليه دولتنا.

أسورة تنبيه بجرس المنزل للمعاق سمعيا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514719.htm

سعيد النغيص (جدة)
ابتكر طلاب ومهندسون بكلية الهندسة بجامعة الملك عبدالعزيز جرس إنذار للمعاقين سمعيا، في إطار مشروع لخدمة هذه الشريحة.
واعتبر أحد المشاركين في فريق العمل المنفذ للمشروع المهندس سامي الغامدي أنه عربون محبة لشريحة المعاقين وفي إطار خدمة المجتمع، مضيفا: الواجب علينا كطلاب هندسة تقديم كل مساعدة للمجتمع، والمبادرة بعرض الأفكار والقدرات وتطبيق ما تم تعلمه، مشيرا إلى أن المشروع نتاج تعاون كل الفريق ومن أفكار الدكتور إبراهيم علوي وكيل الكلية والدكتور فيصل عبدالهادي بكلية الهندسة.
وشرح أن المشروع عبارة عن جرس يوضع داخل المنزل أو الشقة التي يقطن بها المعاق سمعيا، يتصل لاسلكيا بجزءين الأول عبارة عن أنوار تصدر ضوءا عبارة عن فلاش لتنبيه المعاق داخل المنزل، فيما تم توزيع هذه الأنوار في جميع أركان المنزل حتى يكون التنبيه شاملا للمنزل أينما كان المعاق، فيما الجزء الثاني والمهم والمقصود في مشروعنا فقد تم تصميم أسورة يضعها المعاق سمعيا في يده عندما يكون نائما تم ربطها لاسلكيا أيضا مع الجرس ليصدر من هذه الأسورة هزات خفيفة توقظ المعاق من نومه في حال عمل جرس المنزل.
وأشاد بعمل فريق العمل لإنجاح الفكرة، مؤملا أن تستمر العطاءات، حتى لا تضيع الأفكار سدى، معربا عن شكره لعميد الكلية الدكتور عبدالملك الجنيدي، والدكتور هيثم بوقس والدكتور عبدالرحيم الزهراني.

اتهام عمال النظافة بالسرقة والشرطة: لا بلاغات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105352&CategoryID=5

حائل: عبدالعزيز السليم
طالت عمال النظافة التابعين لأمانة حائل تهم سرقة حديد الإنشاء في المباني وسط الأحياء، ويقوم بعض الأهالي بإجراءات احترازية لمنع وقوع مثل هذه السرقات، بعدما رصد مواطنون قيام عمال بسرقة الحديد من المباني السكنية تحت الإنشاء وإخفائه بأكياس بلاستيكية كبيرة، وأكد المواطن عبدالمحسن الكويليت أنه كشف حادثة سرقة بعد متابعة لأحد عمال النظافة وهو يحمل قطع الحديد على ظهره، وأضاف الكويليت قمت باللحاق به لمكان تجمع عمال النظافة اليومي في نهاية عملهم اليومي انتظارا للباص الذي يقلهم، وأشار عبدالمحسن إلى أنه تفاجأ بأن العامل الذي يطارده ليس الوحيد الذي يحمل الحديد على ظهره، ونوه الكويليت إلى أنهم يستقلون الباص ويحملون معهم محصلتهم اليومية.
ومن جهته نفى الناطق الإعلامي بشرطة منطقة حائل العقيد عبدالعزيز الزنيدي ورود أي بلاغات رسمية ضد عمال النظافة لسرقة حديد من منازل تحت الإنشاء..

"التعليم العالي": جامعات مقصرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105344&CategoryID=5

الرياض، جدة: رياض المسلم، سعود البركاتي

كشفت وزارة التعليم العالي عن قائمة بجامعات قالت إنها مقصرة في تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة، في وقت تتجه فيه لإقرار خطة جديدة تفضي إلى تحقيق استقلالية بعض فروع الجامعات بالمملكة للوصول إلى هدف إقامة 30 جامعة مستقلة في غضون الـ24 شهرا المقبلة.

ولم تجد الوزارة حرجا في الكشف عن أسماء جامعات، الإسلامية، ونجران، والباحة، وأشارت في تقرير حصلت "الوطن" على نسخة منه، إلى عدم التزامها بالنسبة المستهدفة في برامج المستجدين والخريجين والمقيدين بالدراسات العليا، إلى جانب برنامج الابتعاث، فيما كشفت عن جامعات أخرى تخطت النسبة المئوية في الأهداف المطلوبة منها كجامعة جازان. وفيما يعتبر برنامج المستجدين من أهم برامج العملية التعليمية، لم تحقق الجامعة الإسلامية سوى 45% من أهداف البرنامج، وسجلت جامعة الباحة تخاذلا في برنامج الخريجين بتسجيل النسبة ذاتها، بينما لم تتجاوز جامعة نجران نسبة 3% في برنامج الدراسات العليا الذي يهدف إلى أن تكون أعداد الملتحقين فيه مقاربة لـ 10% من طلاب مرحلة البكالوريوس.

لم تجد وزارة التعليم العالي حرجا في الكشف عن أسماء الجامعات المحلية المقصّرة في تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة، التي لم تلتزم بالنسبة المستهدفة في تحقيق الأهداف المرجوة منها في برامج المستجدين والخريجين والمقيدين بالدراسات العليا إلى جانب برنامج الابتعاث، في الوقت ذاته كشفت عن جامعات أخرى تخطت في عملها الأهداف المطلوبة منها.

وأوضحت الوزارة في تقريرها السنوي الأخير- حصلت "الوطن" على نسخة منه- أن برنامج المستجدين يعد من أهم البرامج العملية التعليمية، الذي يعنى بقبول خريجي الثانوية العامة. وأشارت الوزارة إلى أن بعض الجامعات لم تحقق النسبة المستهدفة من البرنامج، ومنها الجامعة الإسلامية حيث حققت ما نسبته 45%.

وتراوحت بقية الجامعات بين 50% - 171% في نسبة تحقيق الأهداف، فيما سجلت جامعة تبوك نسبة كبرى في تحقيق الأهداف بنسبة 200% وجامعة طيبة 191%.

وواصلت الوزارة الكشف عن المقصرين من جامعاتها وكذلك المميزين فيما يخص برنامج الخريجين. وأوضحت أن هناك تباينا في عمل الجامعات، فبعض الجامعات تجاوزت المستهدف بمراحل، ومنها جامعة جازان حيث حققت 154% من المستهدف، فيما حققت جامعة الدمام 130% من الخطة المستهدفة، في حين أن بعض الجامعات لم تحقق أكثر من نصف ما هو مستهدف، ومنها الجامعة الإسلامية فلم تحقق سوى 18.2% من الخطة المستهدفة، إلى جانب جامعة الباحة حيث لم تحقق سوى 45% من المرجو تحقيقه.

وأشارت الوزارة إلى أن بقية الجامعات تراوح تحقيق الخطة المستهدفة فيما يخص برنامج الخريجين بين 54% و 123%. وتطرقت الوزارة إلى الجامعات المقصرة في برنامج الدراسات العليا الذي يهدف إلى تخصيص الجامعات لجزء من طاقاتها الاستيعابية لطلاب الدراسات العليا بحيث يشكلون نسبة تصل إلى 10% من طلاب مرحلة البكالوريوس في بعض الجامعات، مشيرة إلى أن بعض الجامعات حققت النسب المستهدفة بدرجات عالية بينما لم تحقق جامعات أخرى أكثر مما هو مستهدف حيث لم يتجاوز المتحقق في جامعة نجران 3% مما هو مستهدف.

"استقلالية الفروع" تقفز بالجامعات إلى 30 خلال عامي

تتجه وزارة التعليم العالي نحو إقرار خطة جديدة تقضي باستقلالية بعض فروع الجامعات بالمملكة وصولا إلى 30 جامعة مستقلة في غضون العامين المقبلين. ومن بين هذه الفروع التي يجري حاليا دراسة منحها الاستقلالية كجامعات، فرع جامعة الملك عبدالعزيز في رابغ، حيث تم الانتهاء من إنشاء معظم الكليات الأساسية، ويجري العمل حاليا على استيفاء المعايير اللازمة لتحويل الفرع إلى جامعة مستقلة وفق خطة الوزارة الهادفة إلى ذلك، وكذلك فرع الجامعة في شمال جدة، وعدد من فروع بعض الجامعات الأخرى بمختلف المناطق. من جهته، كشف المتحدث الرسمي لجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور شارع البقمي لـ"الوطن" عن أن قرار تحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة من اختصاص

وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي، وليس للجامعات علاقة مباشرة باتخاذ مثل هذه القرارات، كونها تدرس من قبل مجلس التعليم العالي وترفع إلى المقام السامي للموافقة عليها.
ولفت إلى أن جامعة شمال جدة، التي تم تأسيسها قبل عامين، أوكل إلى جامعة الملك عبدالعزيز عملية الإشراف الكامل عليها، تمهيدا لتكون جامعة مستقلة، وفق التوجه المعتمد لوزارة التعليم العالي، بأن يصبح هذا الفرع جامعة مستقلة مستقبلا.
وبين البقمي أن الوزارة تحرص على توفير كافة الإمكانات اللازمة للنهوض بالعملية التعليمية في جميع مناطق المملكة، متوقعا أن يتم قبول نحو 50 ألف طالبة وطالب في فرع الجامعة بشمال جدة، خلال السنوات القليلة المقبلة، إضافة إلى إنشاء كليات قد تزيد على 16 كلية علمية تلبي احتياجات سوق العمل، واعتماد إنشاء مستشفى جامعي بطاقة استيعابية 400 سرير، واعتماد سكن أعضاء هيئة التدريس ومرافق عامة للجامعة، التي ستعمل على تخفيف الضغط على جامعة الملك عبدالعزيز في جدة. ولفت إلى أن الجامعة أنهت كافة الإجراءات المتعلقة باستقبال نحو 42 ألف طالبة وطالب للعام الدراسي المقبل.

بعد يوم من نشر معاناتهم في "سبق"

أمتعة ركاب "الرحلة الكارثة" تصل إلى الرياض

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://sabq.org/Gakfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
وصل عصر اليوم إلى محطة سكة الحديد بالرياض أمتعة ركاب رحلة القطار المنكوبة، التي تعرضت لحادث الأربعاء الماضي وهي في طريقها للعاصمة، ونتج منه إصابة 38 راكباً، أحدهم إصابته حرجة، وما زال يتلقى العلاج بالمستشفى.
وكانت "سبق" قد نشرت أمس الأحد مطالبات الركاب بأمتعتهم التي أكملت يومها السادس في الصحراء، وفي صباح اليوم توجَّهت حافلة يقلها مسؤول كبير وبعض الموظفين والعمال في محطة الرياض، وعادت في الخامسة عصراً تحمل الحقائب والأمتعة، ويجري التجهيز حالياً لتسليمها لأصحابها.

بلدية الروضة تعترف بالقصور.. و"الشؤون الاجتماعية": لا دليل عليه "الرئيس": "التعليم العالي" تتهرب من الحديث عن "جامعة الحفر"

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://sabq.org/ibkfde

عبدالله البرقاوي- سبق - الرياض:
كشف الإعلامي صلاح الغيدان مقدم برنامج "الرئيس" الذي تعرضه قناة "الاين سبورت" وترعاه "سبق" إلكترونياً، عن تهرب مسؤولي وزارة التعليم العالي، من الرد على مطالبات سكان محافظة حفر الباطن باستحداث جامعة، التي عرضها البرنامج في حلقة الأسبوع الماضي.
وقال الغيدان في الحلقة التي عرضت مساء أمس الاثنين، إنه حاول الحصول على رد وتوضيح الوزارة عن طريق المخاطبات الرسمية والمراجعات خلال الأيام الماضية دون جدوى، حيث ألمح أحد الموظفين في الوزارة إلى أن الرد سيصل بعد الإجازة!
حلقة الرئيس أمس استعرضت ردود الجهات التي تطرقت لها موضوعات جولة الرئيس في الأسبوع الماضي وشملت أمانة الرياض وأمانة جدة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي.
في بداية الحلقة تداخل المهندس عبدالله بايونس رئيس بلدية الروضة الفرعية بالإنابة بالرياض، للرد على شكاوى سكان أحد الأحياء من الحفريات وتسربات المياه.
وقال: "إن الموضوع لا يرضي مبرراً ذلك باتساع رقعة المدينة والنهضة العمرانية"، مشيراً إلى أن أعمال تسربات المياه رحلت من الأمانة إلى وزارة المياه.
وعن بلاغات السفلتة والحفريات أوضح أنها سترفع للأمانة وهناك جدولة للتعامل معها.
واعترف بايونس بالقصور واعداً بتقديم الأفضل ومرحباً بالمواطنين في مكتبه.
كما تداخل المهندس عماد البشر مدير عام التنفيذ والإشراف بأمانة الرياض وتحدث عن اتساع رقعة مدينة الرياض، قبل أن ينفي ما تردد في الحلقة الماضية عن سفلتة شارع خلال 12 ساعة لمرور مسؤول قائلاً "لا يمكن سفلتة شارع خلال ساعات".
وعن الحفريات قال البشر: "لدينا برنامج تقييم وصيانة الطرق، يدرس حالة الشوارع، يعرف احتياجات الشارع، وبشكلٍ سنوي ينسق البرامج مع الجهات المعنية، تعطى جداول لتقديم الخدمات في الموقع".
وأكد البشر أن الأبواب مفتوحة والهواتف كذلك لتلقي البلاغات والمطالب.
وعن مركز الطوارئ 940 قال البشير إنه يستلم البلاغات ويحول للإدارات لاتخاذ الإجراءات، مؤكداً أن هناك متابعة للبلاغات.
وبخصوص الشكاوى التي طالت وزارة الشؤون الاجتماعية تداخل في البرنامج الدكتور عبدالله اليوسف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية.
وفصل اليوسف القرار السامي الخاص بتوفير السيارات المجهزة للمعاقين، مبيّناً أن القرار أكد قضية إعطاء الأولوية ان يكون سعودياً وأن يكون من ذوي الإعاقة الجسدية الشديدة وتعطي للأسرة ذات الدخل الاقتصادي المنخفض وأن تكون المركبة مناسبة، مؤكداً أن الوزارة لم تعدل القرار بهذا الشكل. وكشف اليوسف عن إلغاء شرط الوزن.
واعترض اليوسف على ما قيل عن أن ذوي الاحتياجات الخاصة غير مبسوطين من خدمات الوزارة قائلاً "غير مبسوطين من ماذا؟". وأضاف: "أريد شاهداً على أننا قصرنا... لا أريد كلاماً عاماً".

واعترف اليوسف بسوء تعامل بعض موظفي الوزارة قائلاً: "نعم لدينا موظفون بعضهم سيئ التعامل ، في حال ورود شكوى نحاسب الموظف ، نعم نخطئ ونحاسب ونعترف، مكاتبنا مفتوحة، هذا واجبنا وليس تسويقاً".
وأكمل اليوسف: "نعتذر عن القصور إذا كان هناك قصور ساعدونا في استكشاف القصور".
وعلق ضيف البرنامج الكاتب سعد الدوسري على الجولات وردود المسؤولين قائلاً: "أعترض على ترديد حكومتنا الرشيدة في أي موضوع بسيط ، إذا قصرت قول قصرت، هل يعقل 4 سنوات عشان حفرة".
وعلق على ردود مسؤولي أمانة الرياض بالقول: "أتمنى أن يتكلموا بصراحة ، بالبيروقراطية المعتادة يحاولون أن يوهمونا بأنهم على صح، ومع ذلك لم يعطونا أي وعد على تلافي هذه الملاحظات".
وأضاف الدوسري جميعهم يرددون: "مكاتبنا مفتوحة. الملك مكتبه مفتوح ، هنا يجب أن يظهر المجلس البلدي وهذا دوره كما انتخبناه يجب أن يجلس عند رئيس البلدية ويلزمه بإصلاح الشوارع".
وفي تعليقه على مداخلة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية قال الدوسري: "الوكيل لايوجد لديه أرقام عن ذوي الاحتياجات الخاصة أما عن مشاكل الوزارة فهي كثيرة منها مشاكل مراكز التأهيل ، السيارات وغيرها".
واستعرض مقدم البرنامج صلاح الغيدان مخاطبة القناة لوزارة التعليم العالي للرد على مطالبات سكان حفر الباطن بإيجاد جامعة ، قائلاً "هذا خطاب القناة للوزير، عقبت للحصول على رددون جدوى ، الجميع يتهرب إذا عدنا من الإجازة!"
وتداخل عقب ذلك عضو المجلس المحلي في حفر الباطن مضحي الشمري قائلاً: "تهرب الوزارة يوضح ما قلناه، ليسوا على قدر المسؤولية، مذنبين في حق حفر الباطن". وأضاف: "أطالب أن يكون الوزير شجاعاً ويقدم الاستقالة".
وفي رد على موضوع حلقة خضار جدة تداخل الدكتور ناصر الجارالله أحد مسؤولي أمانة جدة، مؤكداً أن ما استعرض في الحلقة الماضية تحدث عن السعودة وهذه الملاحظات ليست مركزة على قصور الأمانة.
وعن مضايقة السعوديين العاملين في الحلق وصعوبة حصولهم على بسطات نفى الجارالله ذلك وقال: "خلال يومين يتقدم سعودي يلاقي مبسط ويشتغل المهم يبقى هو يمارس عمله".
واتهم الجار الله البرنامج بالترتيب لما ظهر في الحلقة مدللاً على ذلك بأن الأشخاص كانوا يتبعون مقدم البرنامج.
وقال: "لدينا سلبيات ومشاكل كثيرة،لكن اللي تتكلم عنها في تقريرك ليست مركزة على قصور الأمانة".
من جهة أخرى نفى مقدم البرنامج الترتيب لما ظهر مؤكداً أنه لا يوجد أي مصلحة لذلك، وكشف عن مضايقات تعرض لها بعض من ظهروا في الحلقة.
وعلق الدوسري على عدم ظهور مسؤولي وزارة التعليم العالي بالقول: "غياب المسؤول دليل على عدم استطاعته على المواجهة والاعتراف بالتقصير، وأوضح أن الوزارة ليس لديها ما ترد به".

بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي على طريقة التسديد

"الإسكان": لا إدراج لتعثر المستأجر في "برنامج الإيجار" إلا بأحكام قضائية

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://sabq.org/wbkfde

متابعة- الرياض:
كشفت مسودة نظام الإيجار الذي تعمل عليه وزارة الإسكان، عن أن النظام لن يدرج تعثر المستأجر في السجل الذي يضم كل المعلومات الخاصة بالمستأجر إلا بناءً على أحكام قضائية.

ووفقاً لتقريرٍ أعدّه الزميل ماجد الميموني ونشرته "عكاظ"، أوضحت المسودة أن النظام سيتضمن سجلا للمستأجر، يضم كل المعلومات الخاصة به والتي لا تتعلق بخصوصياته، أما حالته الاقتصادية وتعثره في سداد القيمة الإيجارية، فلن يتم إدراجها في السجل إلا بناء على أحكام قضائية، ولن تتاح للمستفيد من البرنامج إلا بناء على ضوابط خاصة سيتم إقرارها نظاما، حفاظا على حقوق ومصالح المواطنين وخصوصياتهم.
أما بالنسبة إلى كيفية سداد خدمة الإيجار من خلال النظام، فيشير النظام إلى أنه سيتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» وغيرها من الجهات المعنية.
وحول الإجراءات التي ستتخذ ضد المتعثر في السداد، أكدت المسودة أن البرنامج سيسجل حالات مدد التعثر، ولن يتم التعامل مع هذه الحالات بشكل فردي من قبل وزارة الإسكان، لأن العلاقة بين المؤجر والمستأجر هي علاقة خاصة بهما، وتسوية المنازعات المنبثقة عنها تكون من خلال القضاء.
يشار إلى أن المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة إلكترونية كبيرة، ترتبط بها كل المكاتب العقارية في المملكة، وتوفر الخدمات التالية: بوابة إلكترونية تمكن المواطن من البحث على نطاق واسع عما يناسبه من مسكن للإيجار حسب المواصفات التي يرغبها، منصة إلكترونية للعرض تمكن المالك من خلال الوسيط العقاري المؤهل والمرتبط بالشبكة من عرض ما لديه من وحدات سكنية معدة للإيجار، العقد الإلكتروني النموذجي الذي يتيح التعاقد بين المستأجر والمؤجر من خلال الوسيط عن طريق الشبكة، ويحفظ حق المالك والمستأجر ويتم من خلاله التحقق بطريقة آلية من هوية أطراف العقد وستقوم الدراسة الاستشارية بتحديد صيغة العقد وجميع الجوانب المتعلقة به والتنسيق مع جميع الجهات المعنية لاعتماد الصيغة، خدمة السداد الإلكتروني، والتي تتيح للمواطن خيارات مختلفة للسداد، خدمة الإشعار من خلال رسائل الهاتف المحمول، توفير قاعدة بيانات إحصائية شاملة ودقيقة لقطاع إيجار المساكن، تبين حجم الطلب والعرض، توفير القدرة للوزارة والجهات المعنية على وضع اللوائح والتنظيمات، ومراقبة تنفيذها بما يخدم مصلحة المواطن.

البحث عن مقر آخر يكون بديلاً للمركز المستأجر

"نزاهة" تطالب "الصحة" بالتحقيق في أسباب إهمال "صحي القعايد" بصبيا

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://sabq.org/6bkfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، وزارة الصحة بالتحقيق في أسباب إهمال مركز الرعاية الصحية الأولية بمركز أبو القعايد بمحافظة صبيا (منطقة جازان)، والمخالفات المسجلة هناك، وتحديد المسؤولين عنها ومجازاتهم، والبحث عن مقر آخر يكون بديلاً للمركز المستأجر حالياً.
كما طالبت بالاستعجال باستكمال المركز الصحي الجديد، والإفادة عن أسباب تأخر إنجاز المشروع رغم انتهاء مدة العقد، والتأكيد على الإدارة المختصة بالوزارة بمتابعة عقود الصيانة والنظافة بكل دقة، وفق شروط ومواصفات العقود المبرمة مع المقاول حول تهالك المبني المستأجر وإيجاد مقر بديل له.
وصرح مصدر مسؤول أن الهيئة تابعت ما نُشر في إحدى الصحف المحلية، وكلفت أحد منسوبيها، للوقوف على المركز، وتفحص حالته، وقد تبين للهيئة، تساقط اللياسة، وقطع من الخرسانة المسلحة لأسقف بعض الغرف، ما أدى إلى ظهور حديد التسليح، ووجود تصدّعات بالمبنى، ووجود تقرير من الدفاع المدني يوصي بإخلاء المبنى، وأنه لا يصلح أن يكون مركزاً صحياً لوجود تشققات به، إلى جانب عدم توافر وسائل السلامة، كما لوحظ قصورٌ شديدٌ في أعمال النظافة، والصيانة، ووجود تسرّبات مياه في أسقف المبنى، ومن المكيفات، لعدم عمل تصريف لها، ونقص في أدوات النظافة.
من ناحية ثانية تبين أن الوزارة تعاقدت مع إحدى الشركات لإنشاء، مشروع مركز صحي أبو القعايد فئة (B2)، الذي تم تسليم موقعه للمقاول بتاريخ 16 / 6 / 1430هـ، وتبلغ مدة تنفيذه 360 يوماً، ولم تزد نسبة الإنجاز وقت الزيارة بتاريخ 17 / 5 / 1433هـ على 80 % مع أن التاريخ المقرر لانتهاء المشروع كان 15 / 6 / 1431هـ، مما يعني أن المشروع متعثر.

جميع بطاقات الإسكان في الشقق المفروشة جاهزة لدى "المدني"

إيواء 28 أُسْرة وإنهاء إجراءات بقية المتضررين من حريق "الوزير"

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://sabq.org/SUjfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض

أنهت مديرية الدفاع المدني بالرياض إجراءات إيواء قاطني الشقق، التي جرى إخلاؤها صباح اليوم خلال الحريق الذي التهم ٢٩ محلاً وبسطة تجارية على شارع الوزير.

وأوضح الناطق الإعلامي بالدفاع المدني في الرياض، النقيب محمد الحبيل الحمادي، أنه جرى إيواء ٢٨ أُسْرة في شقق مفروشة، كما تم إنهاء إجراءات إيواء بقية الأُسَر.

وقال إن جميع بطاقات الإسكان في الشقق المفروشة جاهزة لدى مركز الدفاع المدني بانتظار وصول أصحابها.

وكان طيران الأمن وفرق الإنقاذ الأرضية قد أخلت صباح اليوم قاطني ٦٦ شقة في إحدى العمائر على شارع الوزير، بعد اندلاع حريق هائل في محال وبسطات تجارية، غالبيتها لبيع الأقمشة والعباءات، فيما تسبب الحريق في إصابة ٤ أشخاص بحالات اختناق بسيطة.

وأعلنت مستشفيات الرياض حالة الاستنفار لاستقبال الحالات الناجمة عن الحادث، الذي تابعه أمير منطقة الرياض والمدير العام للدفاع المدني ونائبه.

ضبط أدوية وعقاقير في مزرعة بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/03/article_671867.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

ألقت لجنة مكونة من أمانة وجوازات منطقة المدينة المنورة، أمس، القبض على ثلاثة وافدين حولوا إحدى المزارع إلى مستودع تخزين أدوية وعقاقير طبية وأعشاب، إضافة إلى التمور والعسل والسمن والمنشطات الجنسية، بطريقة مخالفة وتفتقر لمعايير التخزين الصحية.

وكانت أمانة المدينة المنورة تحفظت أمس على كميات كبيرة من المضبوطات في المزرعة التي تم استئجارها من قبل أحد المواطنين، وتعاني تدنيا في مستوى النظافة الصحية، وتم جعلها مقرا لترحيل واستقبال البضائع دون تصريح بمزاولة النشاط من الجهات المختصة.

وذكر مدير إدارة الإعلام في أمانة المدينة المنورة علي مبارك العلوي أن عددا من فرق الأمانة وقفت على وضع المزرعة، إثر بلاغ تلقته غرفة العمليات حول اشتباه أحد المواطنين بنظامية عمل الشركة المزعومة، حيث وقفت الفرق على الموقع وكشفت عن عدد من المخالفات منها عدم وجود ترخيص نظامي لمزاولة المهنة، إضافة إلى عدم صلاحية المكان لتخزين البضائع خاصة ما يتعلق منها بالأدوية والعقاقير الطبية والمأكولات والمشروبات.

وأشار العلوي إلى أن فرق الأمانة تحفظت على عدد من المضبوطات من بينها مأكولات شملت تمورا وعسلا وسمنا، إضافة إلى أدوية وعقاقير طبية وبعض الوصفات الشعبية، وجميعها في طريقها إلى الإتلاف وفقما تقتضيه الأنظمة، فيما يجري حاليا حصر المخالفات تمهيدا لإصدار العقوبات الملائمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التربية تحذر مديري المدارس من قوائم انتظار لقبول الطلاب الجدد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/03/article_671866.html

عبد السلام الثميري من الرياض

حذرت وزارة التربية والتعليم مديري ومديرات المدارس من وضع قوائم انتظار لقبول الطلاب والطالبات المستجدين في الصف الأول الابتدائي، وأن يكون القبول لهم مباشرة في حال وجود مقاعد شاغرة لهم. وقالت مصادر لـ"الاقتصادية" إن وزارة التربية أكدت على مديري المدارس عدم إضافة شروط على لائحة القبول والتسجيل المعدة من الوزارة، وأن ذلك يعتبر تجاوزا للنظام.

وأشارت المصادر إلى أن الوزارة بصدد إعداد دليل موحد للقبول والتسجيل وإدراجه في نظام "نور" الإلكتروني، مؤكدة أن إدارات التعليم وضعت لجانا خاصة لمعالجة قبول الطلاب والطالبات في المدارس، وحل قضايا التكدس في بعض الأحياء.

وأوضحت المصادر أنه تم قبول ما يقارب 196 ألف طالب وطالبة في الصف الأول الابتدائي عن طريق برنامج "نور"، وأن 55 ألف طالب تحت إجراءات التسجيل.

إلى ذلك، بدأت أعمال لجان القبول في جميع مكاتب التربية والتعليم للبنين والبنات التابعة للإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الرياض في إنهاء إجراءات قبول الطلاب، الذين لم يتحقق لهم قبول في المدارس عبر نظام "نور". وقال الدكتور إبراهيم عبد الله المسند المدير العام للتربية والتعليم في منطقة الرياض، على مديري ومديرات مكاتب التربية التأكيد على مديري ومديرات المدارس باستيعاب الطلاب والطالبات، وألا يتكبد ولي أمر الطالب والطالبة مشقة مراجعة إدارة التربية والتعليم مع وجود إمكانية القبول في المدرسة. من جانبه، أوضح أيمن الركبان مدير الاختبارات والقبول، أن الإدارة أكدت على مديري المكاتب والمدارس عدم تسجيل قوائم الانتظار في المدارس ومعالجة قبولهم من قبل لجنة القبول والتسجيل.

وقال الركبان إنه في حالة تعذر القبول لدى المدرسة فعليها إرسال خطاب من قبل مدير أو مديرة المدرسة موجه إلى لجنة القبول والتسجيل في مكتب التربية والتعليم توضح فيه سبب الرفض، وستتم معالجة ذلك عاجلا. وأضاف أن على مكاتب التربية والتعليم التحقق من وضع المدارس، وعلى المكاتب معالجة قبول الطلاب بأي مدرسة والتواصل مع المكاتب الأخرى لإيجاد مكان لقبول الطلاب والطالبات.

وكانت وزارة التربية والتعليم ذكرت أن جميع المدارس الابتدائية التي يقدر عددها بما يقارب 13622 مدرسة ملزمة بالتعامل الإلكتروني في قبول الطلاب والطالبات وفق شروط معينة يجب تحققها، كقرب السكن من المدرسة، والعمر، وشهادات التطعيم، ومن ثم يتم إبلاغ ولي الأمر عن طريق رسالة ترسل إلى هاتفه الخلوي في حال قبول المدرسة انضمام ابنه، تتضمن دعوته إلى مراجعتها، لاستكمال بقية البيانات وإحضار الأوراق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معاهد اللغة الإنجليزية تستنزف جيوب السعوديين وتمنحهم الوهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/03/article_671870.html

أمل الحمدي من جدة

زادت مطالب السعوديين بتسليط الضوء على ما تقدمه معاهد ومراكز اللغة الإنجليزية المنتشرة في البلاد، من نواح عدة وقضايا متعددة، من بينها: اعتماد الشهادة التي يحصل عليها الملتحق بها في نهاية الدورة التدريبية، والرسوم التي تبالغ في طلبها والتي تصل في بعض الأحيان إلى نحو ثلاثة آلاف ريال في الدورة الواحدة التي لا تتجاوز عشر ساعات، وكذلك البيئة التعليمية التي طالتها اتهامات من البعض بأنها غير مؤهلة لإعطاء بعض الدورات، مثل التويفل، إضافة إلى الخلط بين الجهة المشرفة على تلك المعاهد أو المراكز.. هل هي وزارة التربية والتعليم أم المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني؟ ما طرح التساؤل حول ضرورة إشراف جهة تعليمية محايدة تتولى قياس مخرجات تلك المعاهد والمراكز من أجل وقف إهدار المال والجهد الذي يبذل من جانب مَن يلتحق بها من المتدربين والمتدربات السعوديات، بحثاً عن تحقيق حلم إتقان بعض اللغات خاصة الإنجليزية.

ودار السجال بين مستثمرين في قطاع المعاهد ومسؤولي توظيف في شركات حول المعوقات التي تعانيها المعاهد مثل تسرُّب كوادرها التدريسية بعد إنفاق أموال كبيرة في تأهيلها بحثاً عن زيادة في الراتب قام بعرضها معهد منافس من أجل الظفر بهذا المدرب، أو قيام وزارة التربية بإلغاء بعض المناهج بعد أن تكبّد المستثمرون مبالغ طائلة للحصول عليه من شركات عالمية، دون قيام الوزارة بدراسته جيدا قبل إصدار قرارها.. فيما اتهم مسؤولو توظيف خريجي تلك المعاهد بالضعف المتناهي.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

مع تزايد زخم إعلانات المعاهد والمراكز التدريبية الخاصة التي يفترض أن تعلّم اللغات وخاصة الإنجليزية في السعودية، ارتفعت أصوات مطالبة بتسليط الضوء على ما تقدمه تلك المعاهد والمراكز، من نواح عدة وقضايا متشابكة مثل: اعتماد الشهادة التي يحصل عليها الملتحق بها عند نهاية الدورة التدريبية، إضافة إلى الرسوم التي تبالغ في طلبها تلك المعاهد والتي تصل في بعض الأحيان إلى نحو ثلاثة آلاف ريال في الدورة الواحدة التي لا تتجاوز عشر ساعات، مرورا بهيئتها التدريسية التي طالتها اتهامات بأنها غير مؤهلة بإعطاء بعض الدورات مثل التوفل، ناهيك عن الخلط بين الجهة المشرفة على تلك المعاهد أو المراكز هل هي وزارة التربية والتعليم أم المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني؟ مما طرح التساؤل بين البعض حول ضرورة إشراف جهة تعليمية محايدة تتولى قياس مخرجات تلك المعاهد والمراكز من أجل وقف إهدار المال والجهد الذي يبذل من جانب من يلتحق بها من المتدربين والمتدربات السعوديين، بحثا عن تحقيق حلم إتقان بعض اللغات وخاصة الإنجليزية.

ودار السجال بين مستثمرين في قطاع المعاهد وبين مسؤولي توظيف في شركات حول المعوقات التي تعانيها المعاهد مثل تسرب كوادرها التدريسية بعد إنفاق أموال كبيرة في تأهيلها بحثا عن زيادة في الراتب قام بعرضها معهد منافس من أجل الظفر بهذا المدرب، أو من قيام وزارة التربية بإلغاء بعض المناهج بعد أن تكبد المستثمرون مبالغ كبيرة في الحصول عليه من شركات عالمية، دون قيام الوزارة بدراسته جيدا قبل إصدار قرارها. فيما اتهم مسؤولو توظيف خريجي تلك المعاهد بالضعف المتناهي.

كشف مصدر في وزارة التربية والتعليم لـ "الاقتصادية"، توجه الوزارة لتصنيف معاهد اللغة الإنجليزية إلى خمسة مستويات وفق مشروع "نجوم" المعتمد من قبلها، الذي يهدف إلى تقييم المعاهد وفق معايير للارتقاء بها وتطويرها ونشر روح التنافسية بين المعاهد، وسيطبق التصنيف على جميع معاهد اللغة في السعودية.

ويعتمد المشروع على تصنيف المعاهد وفق معايير، تشمل: الهيئة الإدارية، التدريبية، المبنى، التجهيزات، المدربين والمدربات ومستواهم بإخضاعهم لاختبارات معينة خاصة بهم من قبل جامعات عالمية، ومناهج التدريب.
يتم على أثرها تصنيف المعاهد وفق خمس نجوم بمنح كل معهد شهادة تصنيف بعد أن يتم تصنيف كل معيار على حدة، ويجب عليه تعليقها في مكان بارز في المعهد حتى يتسنى للمتدرب اختيار الأولويات لديه.
واستعرض المصدر نجاح التصنيف خلال مرحلته التجريبية عام 1431هـ، عندما طبق على ستة معاهد مختلفة من حيث الكبر والمناهج، فحصلت أربعة معاهد منها على تصنيف خمس نجوم، فيما حصل معهدان على أربع نجوم، وساعد التصنيف المعاهد على الارتقاء بمستوى أدائها وتقييم أنفسها وجودة مخرجات التعليم.
مشروع "نجوم" لتصنيف المعاهد
وأوضح أن مشروع "نجوم" حوّل دور الوزارة من الرقابة والتوجيه إلى الدور الاستشاري، نظرا لخبرات الوزارة في هذا المجال، فأصبحت داعما كبيرا في أداء المعاهد لدورها، حيث كان عمل المعاهد غير منظم وتسير وفق منهجية يصعب تقييمها بشكل فعلي، فالمشروع يسعى إلى تقييم كل قسم بالمعايير الموضوعة له وجعل كل معهد يقيم أداءه بنفسه، وضبط التدريس بشكل فعلي.
وأشار المصدر إلى أن الوزارة رخصت لمعاهد اللغات أكثر من 20 منهجا تعليميا ذا مستوى عال ومن مدارس لغات عالمية، إلا أن بعض المعاهد الآن فتحت دورات متخصصة، كالدورات الخاصة بالموارد المالية والمصطلحات الصحية وغيرها من الدورات المتخصصة للتعليم المقنن للغة، إضافة لبعض المناهج المختصة باجتياز اختبارات القبول بالدراسات العليا، وبعض المناهج العالمية التي تدرس في معاهد عالمية التي تقدم للوزارة ليتم اعتمادها بما يتناسب مع المعايير المقررة.
وبيّن ضرورة أن تمنح الوزارة امتيازات للمعاهد الخمس نجوم، تحفيزا للجهود المبذولة للارتقاء بالمستوى المهني، كالإعلان عن هذه المعاهد في المواقع الرئيسة للوزارة أو تقديم إعانة لها أسوة بالمدارس الأهلية أو تسهيل الإجراءات الحكومية الخاصة بها.
"الوزارة" غير مسؤولة عن تقييم المدربين
وحول تقييم المتدربين في المعاهد وكيفية التحصيل العلمي، أشار المصدر إلى أنه لا يمكن تقييم المتدربين العاملين فيها، خاصة أنها تخضع لأكثر من 20 منهجا مرخصا من قبل الوزارة، لذا من الصعب تقييم المتدربين لاختلاف المناهج، إذ هناك معاهد تعتمد على ثمانية مستويات، وأخرى تعتمد على 12 مستوى، فالخطط التدريبية تختلف من معهد لآخر، فالتقييم يكون محصورا على أصحاب الدبلومات بإخضاعهم لاختبارات معينة مثل "التوفل، والالس" التي تحدد مستوى أداء المعاهد للمتدربين.
"التربية": تحديد الرسوم ليس من اختصاصنا
وفيما يختص بالرسوم أشار المصدر إلى أن التصنيف لا يختص برسوم المعاهد، فلا يمكن التحكم في الرسوم لأنها تخضع لمعطيات كثيرة بخلاف المدارس، فبعض الدورات كلفة كوادرها التعليمية عالية وتكون بالساعات خاصة دورات الدبلومات المتقدمة، إضافة إلى اختلاف العدد وساعات التدريب.
وعادة تكون أسعار المعاهد الكبيرة محصورة بين ألفين وثلاثة آلاف ريال للمستوى الواحد، نظرا لارتفاع تكلفة المدربين وتخصص المناهج، فيما تراوح أسعار الدورات في معاهد أخرى بين 800 وألف ريال، فالأسعار تعود للمعهد من حيث مخرجات التعليم والمقررات المعدة للتدريب.
وحول إشراف وزارة التربية والتعليم على الكوادر التعليمية العاملة في تلك المعاهد، قال المصدر: "لا يوجد إشراف من الوزارة على كوادر المعاهد التعليمية، فالمعاهد هي التي تقوم بوضع معايير معينة لكوادرها العاملة، والوزارة ليس لها أي دور في هذا الجانب، فنحن كإدراة نشرف على الكوادر الإدارية من منطلق السعودة"، مبينا أن "سيطرة السعودة على سوق التدريب صعب جدا، فهناك ندرة في الكوادر الوطنية المؤهلة لتعليم اللغة، لكن نحن نتفاءل بعودة المبتعثين من الخارج، إضافة إلى خريجي الجامعات الأهلية في السعودية التي ترتكز على اللغة من أجل العمل في تلك المعاهد".
وأضاف أن هناك معاهد تهتم اهتماما خاصا بحصول المدربين على شهادات التدريب العالمية التي تؤهلهم للعمل وتدريب غير متحدثي اللغة، إضافة إلى معاهد تهتم بتطوير كوادرها العاملة في القطاع وحصولهم على شهادات تكفل تميز الأداء، وهناك معاهد لا تهتم بحصول المدربين على شهادات تدريبية عالمية، بل يتم إخضاعهم لاختبارات بدائية لا تؤهل للتدريب، وذلك لسد فراغات العجز فيها.
معاهد اللغات تقع تحت إشراف وزارة التربية

وحول نظامية المعاهد اللغات، أبان المصدر أنه إلى الآن يوجد خلط بين إشراف المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني وبين وزارة التربية والتعليم، كونهما جهتين حكوميتين يتم الحصول على الترخيص منهما، رغم فصل الجهتين عام 1429هـ عن بعضهما بغرض دفع المعاهد للتميز والارتقاء بالعمل، ورفع الضغط على المستثمر لتعامله مع جهتين تعليميتين منفصلتين، فقد أصبحت معاهد تابعة للمؤسسة العامة التدريب المهني والتقني بإصدار التصريح تختص بالحاسب والدورات المهنية والتطويرية على أساس أنها ليست تعليمية، بينما بقيت مع وزارة التربية والتعليم المعاهد المختصة بالبرامج التعليمية كاللغات، نظرا لأن الوزارة لديها الكوادر التعليمية المؤهلة التي تشرف على المناهج.
فوزارة التربية والتعليم هي الجهة الرسمية الأم لإعطاء تراخيص معاهد اللغة بعد الحصول على تراخيص من قبل البلدية والإمارة والدفاع المدني والتأمينات الاجتماعية والزكاة والدخل والتجارة.
ولفت المصدر إلى وجود معاهد تلتف على القانون باعتمادها على السجل التجاري الممنوح من قبل وزارة التجارة بمنح استشارات لبعض المكاتب يمكنها من قيامها بدورات تدريبية، فأغلبية المعاهد المرخص لها بالتدريب تقوم بعمل دورات تدريبية للغة دون الحصول على تصريح من الوزارة، وهذه المعاهد تكتفي بشهادات من المعهد ذاته فقط، وهو ما يؤثر على المعاهد الأخرى، إضافة إلى إساءتها بذلك للمستوى المهني للمعاهد، فلا يوجد في القانون ما يدعو لإغلاق هذه المعاهد المخالفة، إضافة إلى أن كثيرا من المعاهد المتخصصة ببرامج مؤسسة التدريب المهني والتقني تدخل اللغة، لكن دون اعتماد من الوزارة، وتتضح الصورة لدى المتدرب عند التقديم على وظائف حكومية، التي لا تعتمد هذه الشهادات بخلاف القطاع الخاص، موضحا أن الظروف والمعطيات تختلف من معهد لآخر ومن متدرب لآخر، فهناك من يسعى إلى ضرورة أن تكون المعاهد معتمدة، وهناك من يسعى إلى غرض اكتساب اللغة فقط.
ضرورة التأكد من مخرجات المعاهد
أوضح الدكتور مازن بليلة عضو مجلس الشورى، أن معاهد اللغة الإنجليزية أصبحت من الجوانب التعليمية المهمة على المستويين العالمي والمحلي، باعتبار أن اللغة الإنجليزية لغة الأعمال، كما أن المعاهد من أهم الجهات التي تعطي هذه المسوغات للطموحين في تعلمها.
وحول معاهد تعليم اللغة الإنجليزية ومستواها في السعودية قال: "تنقسم إلى قسمين: معاهد تبني خبراتها على مؤهلات محلية وقدرات ذاتية للاستفادة من بعض المختصين في هذا الجانب، وأخرى تحصل على رخصة العمل من امتياز تجاري خارجي أو دولي، فتلتزم بالمعايير والشروط والمخرجات، ومن واجب الجهة المشرفة والمرخصة لهم وهي وزارة التربية والتعليم، التأكد من أن مخرجات هذه المعاهد ترقى إلى طموحات المشاركين فيها سواء قائمة بجهود محلية أو كانت فروعا لشركات عالمية متخصصة".
وأشار بليلة إلى أن الوزارة تفرق بين الدورات القصيرة بمرونة الاشتراطات، بخلاف الدبلومات التي تخضع لاشتراطات مقننة منها، خاصة أن هذه الدبلومات تكون مسوغة للتوظيف، لذلك لا بد من مشرف خارجي لتقييم مستويات المعاهد، مبينا أن نجاح معاهد اللغة الإنجليزية يعتمد على جانبين باعتبار أن اللغة مهارة، أولا: على المتدربين التأكد من أهلية هذه المعاهد وألا يكون الهاجس الحصول على الشهادة، فاللغة هي المهارة الوحيدة التي لا يمكن التخلق بها، ثانيا: لجان التوظيف التي لا بد أن تلتزم بحصول المدرب على شهادة معتمدة من بيت علمي كبير يحدد مستوى وقدرة المدرب على التدريب مثل "التوفل والدلتا والسلتا"، فهذه الشهادات معتمدة تؤهل المتخرجين من غير لغة المتحدثين بالإنجليزية.
مستثمرات: التسرب الوظيفي أوجد سوقا سوداء وأضعف أداء المعاهد
أجمع عدد من المستثمرات في قطاع معاهد اللغات على أن المناهج المرخصة لهن من قبل وزارة التربية والتعليم مناهج عالمية متطورة، مؤكدات أن تسرب الكوادر الوظيفية يعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع، مبينات أن القطاع تحوّل إلى سوق سوداء بتقديم كل معهد عروض مغرية للمدربات المتميزات خاصة السعوديات، نظرا لندرة الكوادر السعودية المؤهلة، إضافة إلى صعوبة الحصول على تأشيرات للأجنبيات.
وأوضحن عدم القدرة على حفظ حقوق المعهد عند تدريب الكوادر الوطنية، وإخضاعهم لاختبارات عالمية للتسرب واللجوء إلى معاهد أخرى، مطالبات في الوقت ذاته بعمل رخصة للمتدربة بعد إجراء اختبارات معينة أسوة بالمؤسسة العامة التي تستلزم وجود الرخصة المهنية للمدرب.
وأشارت آمال وهبي مستثمرة في قطاع معاهد اللغة إلى أن التسرب الوظيفي من أكبر المعوقات التي تواجه المستثمرين فيه، مبينة أن ندرة الكوادر الوطنية المؤهلة دفع المعاهد إلى تأهيل الكوادر بإخضاعهم لدورات تدريبية بغرض العمل، لكن سرعان ما تتخلى عن الوظيفة بمجرد حصولها على بديل للمعهد بزيادة تعد قليلة عن المعهد الذي أهّلها، كما أن بعض الكوادر تعتبر الوظيفة في المعاهد مجرد محطة عبور وانتظار للوظيفة الحكومية رغم الامتيازات التي تقدم للمدربات من قبل الموارد البشرية، إضافة إلى تسجيلهن في التأمينات الاجتماعية والرواتب المقدمة من المعاهد التي تعتبر نوعا ما مرتفعة، مؤكدة أن "المدربة لا تعي أهمية التدريب للتأهيل، مما يؤثر في أداء المعاهد رغم تميز المناهج

المعدة للتدريب إلا أننا ما زلنا نواجه مشكلة التسرب الوظيفي التي حولت السوق إلى سوق سوداء، والآن نحن بصدد عمل جمعية التمكين الإداري بإدارة الدكتورة بسمة السيوفي من أجل وضع المستثمرين في قطاع التدريب بغرض نشر أخلاقيات المهنة وبحث روح التعاون".
وأبانت أن كل معهد يسعى إلى الارتقاء للأفضل في مخرجات التعليم، خاصة مع التسهيلات المقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم، التي تهتم بتطوير المناهج عبر مشروع "نجوم" المقترح من قبل الدكتورة بسمة السيوفي، وتم اعتماده من قبل الوزارة لتعميمه على جميع المعاهد واصفة المشروع بالناجح، حيث يعتبر التقييم الفعلي للمعاهد كما يهدف إلى خروج المعاهد التجارية من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة، مبينة أنه من خلال مشاركتها في التصنيف التجريبي من قبل وزارة التربية استطاعت أن تقيّم أداء المعهد والكوادر التعليمية ومعرفة جوانب النقض لتحسينها، وقالت: "المشروع من أنجح المشاريع المقدمة للمعاهد وسيعمل على تقنينها".
وحول المعوقات التي تواجه المعاهد أوضحت أن تعاملات الجهات المصدرة للتراخيص التي تعمل بشكل تنافسي وليس تكامليا، فكل جهة لها اشتراطات مختلفة، خاصة اشتراطات الأمانة المكانية للمعهد والتي عملت إلى حد كبير على إغلاق كثير من المعاهد أو تحوّلها إلى خارج السعودية، مثل المعهد الذي رحل إلى دبي بسبب اشتراطات الأمانة التي تستلزم توفير مواقف لمراكز التدريب النسائية، إضافة إلى موقع المركز الذي يستلزم أن يكون على شارع تجاري، مبينة أن اشتراطات الوزارة كانت تحترم خصوصية المرأة في موقع المعهد.

وقالت مستثمرة في القطاع - فضلت عدم ذكر اسمها- إنها سعت جاهدة في تدريب المدربات وحصولهن على شهادات عالمية لمزاولة المهنة، والاستعانة ببيوت إشرافية لدعم وتدريب المدربات إلا أنه ومع مرور أقل من سنة، أنهت المدربة العقد بحجة ظروف خاصة، وفوجئت المستثمرة بعد فترة بانتقالها إلى معهد آخر قدم لها عرضا أعلى.
وبيّنت أن القطاع لا يحفظ حقوق المستثمر في حال دعمه لتأهيل الكوادر التدريسية بغرض الارتقاء بالأداء، لافتة إلى أن عدم حفظ حقوق المعهد أحدث فوضى في القطاع وسوقا سوداء أساءت إليه وأضعفت الارتقاء بالمستوى.
وشددت على ضرورة أن تقدم الجهات الحكومية امتيازات مماثلة للطلبات التي يوفرها المعهد يتصدرها حفظ الحقوق، وذلك عبر فرض شرط جزائي على المدرب في حال رغبته في إنهاء العقد مع الجهة التي قامت بتقديم دورات تأهيلية له والبحث عن عمل لدى جهة أخرى في نفس القطاع، حفاظا على حقوق المستثمر وحتى يرتقي أداء المعاهد.
وأوضحت مريم الحركان مديرة معاهد أهلية أن هناك معاهد أساءت للغة أكثر مما أعطتها، إذ كانت مهمتها تتلخص في تحقيق المكاسب المالية دون تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، لكن الآن ومع المخرجات التي تقدمها المعاهد الكبيرة المعتمدة من برامج دولية استطاعت تخريج دفعات تتقن اللغة بجميع مهاراتها، مبينة أن العملية كانت تحتاج إلى تنظيم وهذا ما حققه مشروع نجوم، الذي يصنف المعاهد وفق ثمانية معايير تختص بجميع الجوانب الرئيسة للمعهد، من أجل تحسين الأداء والقدرة على التقييم، فمن خلال التطبيق التجريبي للمشروع لمدة ثلاثة أشهر، اتضحت النظرة المستقبلية للمعهد وكيفية تطوير الأداء كمخرجات البرامج، واصفة التطبيق بالرائع.
وأشارت إلى الإجراءات البيروقراطية للجهات الحكومية فيما يتعلق باعتماد المناهج، خاصة المعاهد الدولية التي تعتمد على مناهج عالمية متطورة بشكل دوري إضافة إلى كل جديد، متهمة الوزارة بالقيام بإلغاء بعض هذه المناهج دون التثبت من معرفة مخرجات عملها، مما يعد أمرا سلبيا أثر في التحصيل العلمي للمتدربين.
مسؤولو توظيف: مناهج تعليمية عالمية وكوادر ضعيفة
كشف عدد من مديري الموارد البشرية ومسؤولي التوظيف في عدد من الشركات عن أن أغلب المعاهد تخرّج كوادر غير مؤهلة لسوق العمل رغم عالمية المناهج التعليمية التي تقدمها، مرجعين ذلك الخلل لأمرين: الأول: هدف المتدرب في الحصول على شهادة دون إتقان اللغة، والآخر: ضعف الكوادر المسؤولة عن تعليم اللغة في تلك المعاهد، إذ تفتقر إلى أساليب واستراتيجيات التدريس الحديثة، مشيرين إلى أن اللغة الإنجليزية أصبحت مطلبا رئيسا في الوظائف، كما أنها من أكبر العوائق التي تعوق الباحثين عنها، مما يستلزم بذل الجهد والمال من أجل إتقانها.
وأوضح محمد رياض قمباز مدير إحدى العيادات الأهلية في جدة أن خريجي معاهد اللغة غير مؤهلين بمستوى لغوي ممتاز رغم حملهم شهادات ودبلومات فيها، موضحا أن الكوادر التدريبية غير متقنة للتدريب رغم أن البرامج في أغلب المعاهد تعد عالمية وعلى مستوى عال ومعتمدة من معاهد عالمية، مبينا أن اللغة أكبر عائق أمام الباحثين عن العمل في القطاع الخاص، إذ أصبحت اللغة والكمبيوتر من الاشتراطات الرئيسة للعمل، فتعليم الكمبيوتر أكثر سهولة من اللغة

لوجوده في كل منزل تقريبا ويدخل في كثير من الأعمال، بخلاف اللغة التي تحتاج إلى مهارة وإتقان وتطبيق عملي وهو ما تفتقره أغلبية المعاهد في السعودية.
وقال: "إن هناك فرقا كبيرا بين خريجي المعاهد وبين الحاصلين على شهادات لغة من خارج السعودية وخريجي المدارس العالمية وخاصة في جانب التحصيل اللغوي".
وذهبت منال الصائب مساعد مدير الموارد البشرية في إحدى الشركات الأهلية الكبيرة في مجال الأغذية إلى أن اللغة مهارة تختلف من شخص لآخر، وتعتمد اعتمادا كليا على الجهود الشخصية لإتقان المهارة، مبينة أن اختبار اللغة لا يستلزم شهادات معينة قدر اعتماده على مهارات الشخص ذاته، فهناك أشخاص يحملون دبلومات في اللغة، لكن مع الأسف يفشلون عند أول اختبار فيها، بينما أشخاص آخرون لا يمتلكون شهادات لكن يتقنونها، فاللغة مهارة مكتسبة لا تعتمد على معهد أو تدريب قدر اعتماده على المرسل "المدرب" والمستقبل "المتدرب".

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

مسؤولة لـ "الاقتصادية" : دراسة تمديد سن التقاعد إلى65 عاماً

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/03/article_671865.html

وير الشمري من الرياض
كشفت لـ "الاقتصادية" فاطمة بنت محمد العلي مديرة القسم النسوي في المؤسسة العامة للتقاعد، أن المؤسسة تدرس حالياً تمديد سن إحالة الموظفين والموظفات للتقاعد إلى 65 عاماً بدلاً من 60، مبينة أن النظام حدّد التقاعد المبكر للمرأة بإكمال 20 عاماً في الخدمة.
وقالت "إن التقاعد المبكر، وبشكل إجباري للموظفات لتوفير فرص وظيفية لغيرهن، حلٌّ غير ناجع لمشكلة البطالة بين السعوديات"، معللة ذلك بقولها: "واقعياً هذا الحل لا يوفر إلا عدداً محدّداً من الوظائف، كما توضح الأرقام والإحصائيات ودراسات المؤسسة". وأكدت في الوقت ذاته أن خروج خبرات مهمة وبأعداد كبيرة من الموظفات وفق التقاعد المبكر، يؤدي إلى خلل كبير في الإنتاجية، خصوصاً في قطاعَي التعليم والصحة.
وأبانت أن التقاعد المبكر للموظفات يعتبر مكلفاً للمؤسسة وله تأثير سلبي في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه المتقاعدين، وأن الحل لهذه المشكلة ليس بالتقاعد المبكر، كما يعتقد البعض، إنما بسعودة الوظائف النسائية في التعليم الأهلي والمؤسسات الصحية، إضافة إلى تحسين مخرجات التعليم لتوجيه المرأة نحو مجالات عمل جديدة.
وأضافت العلي، أن تقاعد المرأة وهي في أوج نشاطها وحيويتها وفي عمر قلت فيه مسؤولياتها عن المنزل هو من الظلم لها، خاصة أن تقارير أوردتها منظمة الصحة العالمية تؤكد أن عمر المرأة يزيد في المتوسط على عمر الرجل في حدود عشر سنوات.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
تدرس المؤسسة العامة للتقاعد تمديد سن إحالة الموظفين والموظفات للتقاعد في المؤسسات الحكومية إلى 65 عاما بدلا من 60، فيما حسم النظام الجديد سنوات الخدمة للموظفة السعودية لحصولها على التقاعد المبكر بإكمال 20 عاما، وذلك وسط جدل متداول حول تخفيض سنوات خدمة الموظفات في المؤسسات الحكومية إلى 15 عاما، بهدف إجبار الموظفات الحاليات على التقاعد المبكر لتوفير فرص وظيفية للخريجات الجدد.
يأتي ذلك في الوقت الذي أجرت فيه المؤسسة تعديلات جذرية على مسودة نظامها الجديد الذي ينتظر إجازته خلال الفترة المقبلة من الجهات المختصة، ويتضمن جواز جمع الورثة بين راتبي الوالدين المتوفيين، على عكس ما كان يحدث سابقاً حيث يُخير الورثة بين أحدهما.
وذكرت لـ"الاقتصادية" فاطمة بنت محمد العلي مديرة القسم النسوي في المؤسسة العامة للتقاعد أن المؤسسة تدرس حاليا تمديد سن إحالة الموظفين والموظفات للتقاعد إلى 65 عاما بدلا من 60، مبينة أن النظام حدد التقاعد المبكر للمرأة بإكمال 20 عاما في الخدمة.
وقالت العلي: "إن التقاعد المبكر وبشكل إجباري للموظفات لتوفير فرص وظيفية لغيرهن حل غير ناجع لمشكلة البطالة بين السعوديات"، معللة ذلك بقولها: "واقعيا هذا الحل لا يوفر إلا عددا محددا من الوظائف، كما توضح الأرقام

والإحصائيات ودراسات المؤسسة"، مؤكدة في الوقت ذاته أن خروج خبرات مهمة وبأعداد كبيرة من الموظفات وفق التقاعد المبكر، يؤدي إلى خلل كبير في الإنتاجية خصوصا في قطاعي التعليم والصحة.
وأبانت أن التقاعد المبكر للموظفات يعتبر مكلفا للمؤسسة وله تأثير سلبي في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه المتقاعدين، مبينة أن الحل لهذه المشكلة ليس بالتقاعد المبكر كما يعتقد البعض إنما بسعودة الوظائف النسائية في التعليم الأهلي والمؤسسات الصحية، إضافة إلى تحسين مخرجات التعليم لتوجيه المرأة نحو مجالات عمل جديدة.
وأضافت العلي خلال لقاء "الاقتصادية" بها على هامش معرض "لك سيدتي"، الذي يشارك فيه القسم النسوي في المؤسسة العامة للتقاعد في فندق الفورسيزون أمس، أن تقاعد المرأة وهي في أوج نشاطها وحيويتها وفي عمر قلت فيه مسؤولياتها عن المنزل هو من الظلم لها، خاصة أن تقارير أوردتها منظمة الصحة العالمية تؤكد أن عمر المرأة يزيد في المتوسط على عمر الرجل في حدود عشر سنوات، ما يعني أنها ما زالت في قمة عطائها، معتبرة أن عمل المرأة السعودية في الوقت الراهن أساس وليس ترفيهيا أو قضاء وقت، لأنه أصبح حاجة ملحة في ضوء التغيرات المجتمعية، إذ إن كثيرا من الأسر تعولها موظفات دفعن أسرهن نحو الحياة الكريمة.
واستدركت بقولها: "لو خاطرنا بفرض تقاعد مبكر إجباري لجميع الموظفات سنفاجأ بأننا أنتجنا دون قصد مشكلات اجتماعية كبرى خاصة أن الكثيرات من الموظفات ليس لهن نشاط سوى عملهن الحالي".
واستطردت مديرة القسم النسوي: "إن القضية ليست إقصاء مواطنة عن عملها لإحلال أخرى مكانها، لكن في إيجاد فرص عمل للمواطنة"، لافتة إلى أن هناك أكثر من مليون وظيفة مشغولة من قبل غير السعوديات في مختلف القطاعات ستسهم في توفير وظائف حقيقية للمواطنات دون إقصاء أخريات عن المشاركة في تنمية المجتمع، مؤكدة أن تخصيص جميع المناشط التجارية الموجودة في المدن لتعمل بها المرأة السعودية مثل المصارف والأسواق النسائية والمدن الترفيهية وملاعب الأطفال والمصانع من الحلول العملية التي ستوفر وظائف متعددة للمرأة.
وعن سبب مشاركة القسم النسوي في المؤسسة العامة للتقاعد بمعرض "لك سيدتي" أفادت بأنه ينطلق من حرص المسؤولين في المؤسسة على وجود القسم النسوي في المحافل التي تشهد وجودا كبيرا من شرائح المجتمع بغرض توضيح وشرح أنظمة التقاعد لزوار الجناح خاصة فئة الموظفين والموظفات من عسكريين ومدنيين والمستفيدين بعدهم، والاجابة عن كافة الأسئلة والاستفسارات التي تطرح للمساهمة في إزالة اللبس الذي يشوب أنظمة التقاعد، خاصة ما يعنى بحقوق المرأة التقاعدية وشرح أنظمتها وبرامجها بما يعود بالنفع على الجميع.
يشار إلى أن إجمالي المتقاعدات في السعودية بموجب نظام التقاعد بلغ 33 ألفا و774 متقاعدة تصرف لهن ثلاثة مليارات و717 مليون ريال سنويا، في حين بلغ عدد المتقاعدات خلال العام الماضي فقط 4571 متقاعدة يصرف لهن ما يقارب 50 مليون ريال شهريا أي 600 مليون ريال سنويا.

قانونيات: كليات الحقوق ستخرج عاطلات" لعدم وجود تراخيص!

المصدر:صحيفة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415795

جدة - لارا أبو هليل
تباينت آراء مستشارين قانونيين وخريجات حول الفائدة المرجوة من افتتاح كلية للحقوق للطالبات في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة أخيراً، إذ اعتبرها البعض عامل إسهام في ازدياد أعداد خريجات القانون العاطلات عن العمل في ظل عدم السماح لهن بممارسة مهنة المحاماة، بينما أكد آخرون أهميته باعتباره يحقق التدريب المناسب لاكتساب الخبرة.

وأوضحت المستشارة القانونية والأكاديمية في جامعة الملك عبدالعزيز خلود المنجومي لـ «الحياة» أن افتتاح كلية الحقوق أمر يبشر بالخير كون هذا التخصص المهم كان يدرس تحت مظلة كلية الاقتصاد والإدارة طوال الفترة الماضية.
وقالت المنجومي إنه باعتبار أن هذا القسم سيصبح كلية مستقبلاً يتوجب الإسراع في إخراج تراخيص المحاماة للخريجات اللائي لم يجدن فرصة للعمل رغم مرور ثلاثة أعوام على إتمامهن دراستهن، داعية إلى البدء في فتح مكاتب لاستيعاب الخريجات.
وطالبت وزارة الخدمة المدنية باستحداث عدد وظائف الباحثات القانونيات في مختلف الدوائر الحكومية، مؤكدة أن الوزارة ستجد الكثير من الإدارات الحكومية التي تتوافر فيها أقسام للشؤون القانونية بحاجة إلى استشاريات قانونيات، إضافة إلى استحداث وزارة العمل وظائف للقانونيات في محاكم الأحوال الشخصية.
وأضافت «في حال ازدياد أعداد الخريجات بعد مرور أربع سنوات تقريباً ستكون غالبية المشكلات قد حلت».
وأفادت بأن أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتوظيف خريجات القانون تتمثل في استحداث وظائف، ومنح التراخيص لمزاولة مهنة المحاماة.
من جهتها، استغربت خريجة القانون إيمان الحكيم في حديثها إلى «الحياة»، من افتتاح كلية للحقوق رغم أن خريجات القسم لم يتم توظيفهن جراء عدم وجود تنسيق بين وزارتي التعليم العالي والعدل، مضيفة «الآن ستتضاعف المشكلة، ومن المفترض أن يجدوا حلاً لوظائف الخريجات، ومن ثم يتم افتتاح كلية».
وتحدثت الحكيم عن معاناة المجتمع من البطالة وبافتتاح الكلية ستزداد المشكلة تعقيداً، مقترحة توظيف خريجات أقسام القانون في الجامعات السعودية قبل التفكير في افتتاح الكلية رغم أنها خطوة مهمة وجاءت في الوقت المناسب.
وتتفق خريجة القانون حنين الحسيني مع ما ذهبت إليه الحكيم حول أهمية إنشاء كلية للحقوق.
ورأت الحسيني في حديثها إلى «الحياة» أن منح تراخيص مزاولة المحاماة للخريجات ليس الحل الوحيد الواجب توافره، مطالبة بتعزيز الوظائف النسائية في إدارات الشؤون القانونية في المؤسسات الحكومية والخاصة حتى يتم استيعاب الخريجات.
وأضافت «نحن الخريجات لا يتوافر لدينا تدريب عملي أو ميداني، ومن المفترض على المكاتب الحكومية التعاون مع الجهات الحكومية وتدريب الخريجات وصرف مكافآت لهن، علماً بأنه لا توجد شركة معروفة توظف خريجات القانون في ظل بحثهم الدائم عن أصحاب الخبرات العالية، وربما افتتاح الكلية يغير نظرة الشركات الكبيرة تجاه الخريجات».

قانوني لـ "الحياة": اتجاه حكومي لدعم "المحاميات"

المصدر:صحيفة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415805

رأى المستشار القانوني المحامي عدنان العمري في حديثه إلى «الحياة» أن قرار افتتاح كلية للحقوق مخصصة للطالبات يعزز التوجه الحكومي الساعي إلى السماح للمحاميات بممارسة المهنة فعلياً في وقت قريب.
وقال المحامي العمري إن إنشاء كلية جديدة متخصصة للطالبات لم يقر إلا بوجود تنسيق مع جهات عليا حكومية، مستدلاً على وضع المحامين السعوديين الذين كانوا في بدايات تأسيس أقسام القانون في الجامعات السعودية يدرسون التخصص رغم عدم وجود نظام محاماة في المملكة.
وأضاف «وكانت هذه الخطوة توجهاً حكومياً يهدف إلى إيجاد خريجين ومن ثم إقرار نظام فتح الأبواب للمحامين كافة في أخذ التصاريح، وممارسة المهنة، وهذا ما يحدث حالياً مع المحاميات ودارسات القانون».

عضو شورى" يطالب بإزالة الحواجز" من محال تعمل فيها نساء

المصدر:صحيفة الحياة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://alhayat.com/Details/415816

الرياض – أبكر الشريف
دعا عضو مجلس الشورى الدكتور طلال بكري، إلى إزالة الحواجز من المحال التي تعمل بها نساء، معللاً ذلك بأن المرأة السعودية شريفة تستطيع العمل في كل مجال، فيما طالب عضو «المجلس» الدكتور إبراهيم السليمان بوضع تصميم خاص للمحال التي تعمل فيها إناث.
وقال بكري لـ«الحياة» أمس: «لست مع وضع الحواجز في المحال التي تعمل فيها النساء، فالمرأة السعودية شريفة وكريمة، وتستطيع أن تعمل في كل مجال، فإن كان هناك بعض الإجراءات التنظيمية فلا بأس بها، لكن من دون أن تكون عائقاً أمام عمل المرأة».
وأكد أهمية البدء في المرحلة الثانية من قرار تأنيث العمل في محال المستلزمات النسائية، بعد نجاح المرحلة الأولى.
وتابع: «للمرأة السعودية الحق في أن تعمل في أي مجال تراه مناسباً وفق الضوابط المرعية، وهذه المرحلة من شأنها أن تفتح أبواباً أخرى لطالبات العمل، فلدينا الكثير من النساء اللاتي يحتجن إلى العمل»، مطالباً وزارة العمل بإزالة العوائق أمام تطبيق ذلك.
وأكد أن «تأنيث» العمل في محال المستلزمات النسائية سيصبح أمراً واقعاً، ويكون المجال مفتوحاً أمام المرأة للعمل في المجالات المخصصة لها، والأوامر الملكية واضحة، ووزارة العمل هي الجهة التنفيذية التي عليها تطبيق هذا القرار، سواء قبل أصحاب المحال أم لم يقبلوا، وعليها أن تستجيب لرغبات ولي الأمر.
فيما طالب عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم السليمان بوضع تصميم محدد للمحال التي تعمل فيها نساء، تراعي خصوصيتها، مطالباً وزارة العمل بالرقابة على المحال التي تشملها المرحلة الثانية من قرار تأنيث العاملات في محال المستلزمات النسائية.
واعتبر أن بعض المحال الآن غير مهيأة لممارسة العمل النسائي فيها لأنها لا توفر خصوصية للعاملات فيها، لافتاً إلى أن من يعطي تصريحاً للمحال هو المسؤول عن تهيئتها للعمل النسائي، والبلديات يجب أن تُعطي مواصفات خاصة لها كما في محال الخياطة، مثل أن يكون هناك قسم خاص بالرجال وآخر للنساء، ولا تكون مفتوحة على الشارع.

انتحار عشريني داخل مسجد بعرعر

المصدر:صحيفة اليوم الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53587.html

رافع فريح - عرعر
وضع شاب عشريني حداً لحياته داخل مسجد في وسط عرعر وذلك عندما قام بربط عنقه بحبل وتثبيته بمروحة سقف المسجد بالطابق الثاني.

من جانبه أوضح الناطق الاعلامي بشرطة منطقة الحدود الشمالية العقيد بندر الايداء بوقوع الحادثة ظهر الثلاثاء، مشيرا الى أن مركز شرطة الخالدية تلقى بلاغا بالعثور على جثة شاب متوفيا داخل أحد المساجد بعرعر. وتم انتقال مختصي الادلة الجنائية والطبيب الشرعي للموقع، حيث تم العثور على جثة مواطن شاب في العقد الثاني من العمر متوفيا ومعلقا بمروحة السقف بواسطة حبل بالطابق العلوي من المسجد، كما تم إجراء المعاينة اللازمة، ومن خلال مؤشرات واجراءات الاستدلال الأولية ،يرجح مبدئياً أن الشاب أقدم على الإنتحار بنفسه. فيما تم إحالة ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءات التحقيق بحسب الاختصاص.

البدء في تأسيس مصنع للمعاقين بصرياً

المصدر:صحيفة اليوم الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53561.html

اليوم - جدة
أكد أمين عام جمعية إبصار للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية محمد توفيق البدء الفعلي في إعداد الدراسات الأولية لتأسيس مصنع يديره ويشغله المعاقون بصرياً، بما في ذلك دراسة جدواه الفنية وتكاليفه وخطته التشغيلية، ومشاركة عدد من رجال الأعمال أعضاء الجمعية الذين أبدوا رغبتهم في دعم إنشاء المصنع الذي سيتم تخصيص نصف أرباحه لدعم أنشطة الجمعية فيما يدار النصف الآخر داخل المصنع.
وأضاف: «هناك تعاون بين الجمعية والهيئة الصناعية للمكفوفين في ولاية نيويورك الأمريكية لدراسة السوق المحلية واختيار المنتوجات للبدء في نشاط المصنع بجدة بعد الانتهاء من جميع الترتيبات والإجراءات النظامية وذلك من منطلق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمثل تلك المصانع في دعم الحركة التنموية».
لافتاً إلى أن تزامن تأسيس المصنع مع إطلاق أكاديمية إبصار للتوظيف والتدريب وتوظيف 1200 معاق بصرياً، وتنظيم الجمعية لبرنامج تدريب وتوظيف ذوي الإعاقة البصرية بالتعاون مع عدد من الشركات بهدف توظيف 250 معاقا بصرياً من منسوبي الجمعية وتدريبهم لاكتساب المهارات الإدارية، ويستهدف البرنامج المستفيدين من خدمات الجمعية ذكورا وإناثا فوق سن 18 عاماً الحاصلين على مؤهلات علمية ولم يتسن لهم الحصول على فرص وظيفية أو فقدوا وظائفهم بحكم إصابتهم بفقدان البصر الكلي أو الجزئي.
ودعا توفيق المعاقين بصرياً إلى التقدم والاستفادة من المسارات الوظيفية المطروحة وهي مأمور سنترال، موظف استقبال، مدرب، موظف إداري، منسق مكتبي للعلاقات الحكومية، منسق شؤون العاملين من ذوي الإعاقة، إعلام وعلاقات عامة، مندوب تسويق، مندوب مبيعات، مشيراً إلى أن هذه المسارات قد تم تحديدها بناء على الدراسات الاستطلاعية التي أجرتها الجمعية على شرائح المعاقين بصرياً ممن هم على رأس عمل ولديهم إنجازات ونتائج إيجابية على أن يتم توسيع نطاق المسارات الوظيفية بتوسع البرنامج خلال السنوات القادمة مع بدء إنشاء المصنع وتشغيله.
مبيناً أن البرنامج التدريبي في الوقت الراهن سيركز على تنمية قدرات الحواس التعويضية واستخدام الوسائل البديلة مع توظيف الخبرات والمهارات الحياتية والعملية، حيث يبدأ البرنامج بالتقييم النفسي والاجتماعي وقياس مدى التفاعل والاندماج، ثم تلقي دورات تدريبية في اللغة الانجليزية والحاسب الآلي وتعلم طريقة برايل واستخدام أجهزة ومعدات التكيف المساندة في الحياة اليومية والمهارات المنزلية والشخصية.
مشيراً إلى أن البرنامج سيسهم في التفاعل والاندماج مع المجتمع من حوله في البيئة الوظيفية بصورة إيجابية وفعالة، والأمر ينساق على الكفيف أيضاً الذي سيتم تدريبه على تقنيات قارئات الشاشة لتمكينه من استخدام الحاسوب وتطبيقات البرامج المكتبية والبريد الإلكتروني والانترنت عبر برنامج نظام إبصار، كما سيتضمن البرنامج التدرب على التحرك والتنقل بالاعتماد الذاتي بأمن وسلام داخل المباني والبيئات المكتبية، والتدرب على توعوية المجتمع المحيط به عن حالته البصرية وسبل التعامل معها، بالإضافة إلى اكتساب مهارات إدارية ومهنية تمكنه من القيام بالمهام الوظيفية حسب الوصف الوظيفي.

من أين يأتي حديثو التخرج بخبرة عدد من السنوات؟

شروط وظائف تعجيزية..!

المصدر: جريدة الرياض 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/04/article749003.html

الدمام ، تحقيق- عبدالله الفيفي

اتفق عدد من الخبراء وأصحاب الشأن، على أن معظم اشتراطات الشركات لاستقطاب كوادر بشرية لملء شواغر وظيفية تتصف ب"التعجيز" أمام الباحثين عن فرص عمل، لاسيما أمام حديثي التخرج من جامعات بتخصصات عملية تتوافق مع احتياجات سوق العمل، بيد أن حاجز سنوات الخبرة ظل عائقاً أمامهم دون الالتحاق بوظائف تناسب مؤهلاتهم.

الخبرة لا تأتي إلاّ بمنح فرصة الممارسة العملية

شروط تعجيزية

في البداية، أكد "محمد الخالدي" -خريج- على أن الشروط التي تضعها الشركات المعلنة عن الوظائف تكاد تنتفي من جميع المتقدمين إلى هذه الوظائف، فضلاً عن أنها لا تتطابق مع معظم الخريجين، مطالباً بإعادة النظر في هذه الشروط؛ خصوصاً في سنوات الخبرة، لاسيما أن كثيرا من المتقدمين للوظائف هم من الشباب حديثي التخرج من الجامعات وميادين العمل فمن أين يأتون بالخبرة؟.

واقع مغاير

وأشار "أحمد المالكي" إلى أنه تخرّج العام الماضي، ولكنه لم يحصل على وظيفة على الرغم من أن تخصصه نادر ودرجاته العملية جيدة، مبيناً أنه اصطدم بالواقع حينما وقف على غالبية إعلانات الوظائف المنشورة والمعلن عنها، إذ وجد أن معظم الشروط تحول بينه وبين الوصول إليها كونها حصرت على قلّة معينين.

وقال: "من المفترض أن تعمل هذه الشركات قبل وضع إعلانات الوظائف لديها بمسح على غالبية المتقدمين على هذه الوظائف للنظر إلى مؤهلات المتقدمين وكذلك سنوات الخبرة لديهم؛ لكي تتوافق هذه الشروط مع الغالبية من المتقدمين إلى هذه الوظائف".

شروط معقولة

وطالب "فهد الأسمري" بضرورة بحث أسباب وضع هذه الشروط التعجيزية أمام الخريجين من الكفاءات الوطنية، داعياً إلى وضع شروط تناسب الغالبية من المتقدمين إلى هذه الوظائف من الشباب في ظل هيمنة أجنبية على معظم وظائف القطاع الخاص، منوهاً بأهمية بحث "وزارة العمل" عن مسببات وضع تلك الشركات لتلك الشروط التي لا تناسب أعدادا كبيرة من المتقدمين على الوظائف؛ ذاكراً أن من شأن ذلك أن يحقق الحد المقبول من الجودة للشركات في اختيار موظفيها، إلى جانب تساوي الفرص بين الباحثين عن فرص عمل.

سنوات خبرة

وذكر "علي الفهيد" أنه بحث عن وظائف في شركات ومؤسسات عديدة، إلاّ أن حاجز الشروط التعجيزية يقف أمامه بالمرصاد، مبيناً أنه لم يجد وظيفة تناسب مستواه العلمي، وإن وجد فإن الشروط الموضوعة لتلك الوظيفة تكون تعجيزية أمام باحث عن عمل لا يوجد لديه سنوات من الخبرة وهو حديث التخرج من الجامعة، مطالباً بإيجاد تدريب وتأهيل من قبل هذه الشركات للكفاءات الوطنية كأحد الحلول المنتظر تفعيلها.

إتاحة فرصة

وأشار "د.محمد بن دليم القحطاني" -محلل اقتصادي- إلى أن غالبية شروط الشركات للتوظيف معقدة أمام الباحثين عن فرص العمل، واصفاً إياها بأنها تفتقد الحس والواجب الوطني الذي يحتم عليها إتاحة الفرصة الملائمة أمام الكفاءات

الوطنية من أجل حصولهم على فرص عمل ملائمة لهم، مبيناً أن بعض تلك الشركات تفتقر إلى التفاعل الحقيقي مع برامج السعودة المطبقة من قبل "وزارة العمل".
وذكر أن هذه الشركات لا زالت تحمل اعتقادات خاطئة كعدم قدرة الشاب السعودي على تحقيق مطالب هذه الوظائف، إلى جانب الظن أنه دون المستوى المطلوب لهذه الوظائف المعلن عنها، مرجعاً سبب ذلك إلى فجوة بين تلك الشركات و"وزارة العمل"، مطالباً بعمل ورش تدريبية في الشركات من أجل تدريب الكفاءات الوطنية حديثة العهد بالوظائف التي تتطلب مهارة وإتقانا؛ من أجل تطوير مستوى هذه الكفاءات، وتحقيق الإحلال الحقيقي بعد أن يتم تدريب الشباب السعودي على إتقان مهارات هذه الوظائف.

ضعف تأهيل

وأرجع "د.علي التواتي" -محلل اقتصادي- سبب وجود هذه الشروط التعجيزية هي ضعف التأهيل الفني، إلى جانب كذلك ضعف معاهد التدريب الفني في المملكة حيث انها تسير بعيداً عن الاستراتيجيات التي تحقق لها الفاعلية الحقيقية التي تؤهل من خلالها الكوادر الوطنية وتخرج لسوق العمل على مختلف التخصصات والأعمال.
وبيّن أن وضع الشروط التعجيزية من قبل هذه الشركات يدل على صعوبة هذه التخصصات المعلن عنها والتي لا تحتمل الأخطاء أو التجارب، وكذلك عدم وجود وقتٍ كاف للتدريب والتأهيل، مشدداً على أن الحل الأمثل لتجاوز هذه المشكلة هو إعادة هيكلة معاهد التدريب وتجهيزها من أجل تخريج كوادر وطنية قادرة على ممارسة الأعمال الفنية بامتياز ومهارة عالية.

أنظمة محتمة

وأوضح "صالح العفالق" -رئيس مجلس إدارة غرفة الأحساء التجارية- أن الشركات كانت في الفترة الماضية مخيّرة في قضية السعودة وتوظيف الكفاءات الوطنية، إلا أنها في الوقت الراهن تقف أمام العديد من الأنظمة التي تحتم عليها البحث عن الكفاءات الوطنية وتوظيف السعوديين، منوهاً أن هذه الشروط التي تضعها بعض الشركات المُعلنة عن الوظائف ليست إلا بحثا عن الكفاءات المدرّبة والجاهزة، بحيث تكون على قدرٍ عالٍ من الكفاءة والتدريب والمهارة الكافية لشغل هذه الوظائف، لا سيما أن المهارة والإتقان أحد شروط القبول في هذه الوظائف.
وقال:"تبقى الاحتياجات من أهم الأولويات التي تراعيها الشركات من أجل إيجاد كفاءات ماهرة، كما أن معظم هذه الشركات ليس لديها الوقت الكافي من أجل القيام بالتدريب والتأهيل".

22 تنظيما جديدا لمواجهة المتلاعبين والمتهاونين في خدمات الحج والعمرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120704/Con20120704514807.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)
كشف وزير الحج الدكتور بندر بن حمزة حجار لـ«عكاظ» عن أن الوزارة تعكف حاليا على تطوير حوالى 11 برنامج عمل في مجال الحج ومثلها تقريبا في مجال العمرة تمثل صلب الخطط التشغيلية والإجراءات التنفيذية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات للحجاج والمعتمرين.
وبين أن فرق عمل مشتركة من الوزارة والقطاعات الواقعة تحت إشرافها تقوم مستعينة باستشاريين متخصصين، بتتبع كل برنامج عمل من حيث الأهداف التي وضع من أجلها والإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يتم تتبعها ميدانيا أثناء مواسم الحج والعمرة ورصد الملاحظات وتقييم مدى تحقيق الأهداف المطلوبة ومن ثم إدخال التحسينات اللازمة لتطوير البرنامج وتكرار هذه الدورة عدة مرات حتى يتم التوصل إلى أفضل صورة لكل برنامج عمل.
وأوضح الدكتور حجار أنه سبق لمجلس الوزراء أن أصدر قرارا بتشكيل لجنة برئاسة وزارة الحج ومشاركة كافة القطاعات المعنية لوضع استراتيجية لأعمال الحج والعمرة لمدة 25 عاما، وقد باشرت الوزارة بالفعل دعوة ممثلي

الجهات المعنية وعقدت العديد من الاجتماعات المتواصلة ختمت بحمد الله وتوفيقه بكتابة الشروط والمواصفات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع على أفضل المنهجيات العلمية بالاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية المتخصصة.

3,8 مليون معتمر

وفي ما يخص استعدادات موسم رمضان المبارك، أوضح أن الوزارة أكملت كافة الاستعدادات لهذا الشهر الكريم، وهي عنصر من ضمن منظومة متكاملة كل منها يؤدي الدور المناط به بالصورة المطلوبة، مشيرا إلى أن عدد المعتمرين الواصلين حتى تاريخ 11 شعبان الحالي، بلغ حوالى 3.8 مليون معتمر بزيادة مقدارها حوالى 400 ألف معتمر، وعلى الرغم من هذه الأعداد الكبيرة إلا أن عدد المعتمرين المتبقين فعليا داخل المملكة حوالى 290 ألف معتمر فقط موزعين بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهو ما يؤكد وجود حركة مغادرة نشطة توازي حركة القدوم.

رقابة إلكترونية

وبين أن الفرق الرقابية الميدانية للوزارة تنتشر في كافة مناطق تواجد المعتمرين بهدف تفعيل الدور الرقابي وتلقي الشكاوى والعمل على حلها فوريا وميدانيا تحقيقا لراحة المعتمرين واستكمالا لما يلزم من إجراءات نظامية لمحاسبة المقصرين. كما ان هناك نوعا آخر من الرقابة هو الرقابة الإلكترونية الموجهة لعملية ضخ التأشيرات ومراقبة التخلف وكذلك لكل عنصر من عناصر حزم الخدمات.

انخفاض عدد المتخلفين

ونتيجة لتضافر الجهود بين الوزارة والقطاعات المعنية في وزارة الداخلية والجهات الأخرى يقول الوزير «سجل تخلف المعتمرين انخفاضا واضحا حيث كان في عام 1426هـ حوالى 450 ألفا، وانخفض تدريجيا إلى أن أصبح حوالى 24 ألفا رغم عدد المعتمرين قد تضاعف إلى حوالى 160% مما كان عليه، وفي الوقت ذاته تقلصت شكاوى المعتمرين بشكل ملحوظ مع ارتفاع مستوى التقيد بحزم الخدمات بشكل واضح وملموس بفضل الله ثم نتيجة للضوابط التي وضعتها الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية».

تنظيم خدمات المعتمرين

وبين الوزير أن اللجنة المكلفة بإعادة دراسة تنظيم خدمات المعتمرين المشكلة في هيئة الخبراء حققت تقدما ملموسا بحمد الله وتوفيقه، وسيتم بمشيئة الله تعالى صدور الصيغة المعدلة التي تعالج كافة النقاط التي لم تشملها الصيغة السابقة للتنظيم، كما ستشمل المواد المعدلة ضوابط واضحة لمنح التراخيص وتجديدها وإيقافها أو إلغائها، والتي ستتركز على حسن تقديم الخدمة لضيوف الرحمن وتوفير كافة عناصر حزم الخدمات على الوجه الأكمل، والتنظيم يدعم كل الشركات والمؤسسات الجادة والقادرة على أداء الخدمة بالشكل المطلوب، كما يقف بالمرصاد لكل المتلاعبين والمتهاونين بخدمات ضيوف الرحمن.

دعم القيادة

وفي ختام تصريحه، أعرب الوزير عن شكره وامتنانه العميق لخادم الحرمين الشريفين على العناية والاهتمام الكبيرين اللذين تلقاهما خدمات الحجاج والمعتمرين منه حفظه الله ورعاه، والتي جاءت كأبرز أهداف خطة التنمية الخمسية التاسعة للدولة، وتتمثل في صور شتى منها على سبيل المثال لا الحصر المشاريع العملاقة التي تنفذ في مكة المكرمة كتوسعة الحرم المكي الشريف، والتي سبقها مشروع توسعة المسعى، مشروع تطوير منظومة النقل، مشروع المخطط الشامل، ومشروعات المشاعر المقدسة ومنها منشأة الجمرات التي حصدت عدة جوائز عالمية لتميزها من حيث التصميم والتنفيذ، وقطار المشاعر، ومشروعات توسعة الحرم النبوي الشريف، إضافة إلى مشروعات تطوير منافذ دخول الحجاج والمعتمرين مثل مشروع مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة.

حالته حرجة للغاية

أمعاء يزن تنتظر مستشفى تخصصيا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120704/Con20120704514995.htm

منيف الكويكبي (تبوك)

يزن البالغ من العمر 22 يوما يعاني منذ ولادته من انسداد بالأمعاء عطفا على عدم تقبل الطفل للرضاعة الطبيعية والصناعية، وتعذر علاجه في مستشفى الملك خالد المدني في تبوك، حسب إفادات مستشفى تبوك.

وناشد والد الطفل يزن منصور البلوي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن محمد الربيعة في التوجيه بنقل طفله من مدينة تبوك لإحدى مستشفيات الرياض المركزية لمتابعة حالته الصحية والتي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

وأوضح لـ «عكاظ» والد الطفل منصور البلوي، أنه تقدم بطلب لمدير الشؤون الصحية في تبوك أحمد بن مسفر، بنقل ابنه لتلقي العلاج والرعاية الصحية في الرياض، مبينا أن طلبه تحول لمستشفى الملك فيصل التخصصي إلا أن طلبه قوبل بالرفض هناك.

وأضاف البلوي بأن التقرير الطبي، يشير إلى عدم وجود استشاري هضمي وتغذية وريدية (TPN) في تبوك، وهو ما يثبت ضعف الإمكانات الطبية في مستشفى الملك خالد المدني في تبوك.

وأوضح البلوي أنه نقل الطفل أمس الأول لمستشفى القوات المسلحة بتبوك إلا أن النقل بالموافقة أتى مشروطا بأن يتم استلام الطفل بعد أمر طلب الطبيب بذلك في حالة عدم توفر علاجه.

ومن جهته أوضح لـ «عكاظ» مدير العلاقات العامة بصحة تبوك عطاالله العمراني، بأن الطفل يزن منصور البلوي والذي يبلغ من العمر 22 يوما يعاني من انسداد في الأمعاء، وقد تم إجراء عملية جراحية له وتحسنت حالته بشكل بسيط، إلا أنه كان بحاجة إلى تغذية وريدية ومتابعة دقيقة من قبل استشاري جراحة أطفال، مبينا أن المديرية الصحية خاطبت إدارة مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، بشكل عاجل إلا أنه جاء ردها بتعذر قبول الحالة، ونصحت بإحالته إلى مدينة الملك فهد الطبية.

وقال العمراني إنهم اتبعوا نصيحة مستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض وعملوا على مخاطبة مدينة الملك فهد الطبية، وأنه حتى هذا التاريخ لم يصل منهم أي رد. وأضاف: لم نكتف بذلك بل حاولنا إيجاد حل لو مؤقت للعناية والمتابعة الدقيقة لحالة الطفل يزن، فخاطبنا إدارة مستشفيات القوات المسلحة بالمنطقة الشمالية الغربية، حيث جاء ردهم بقبول الحالة وتم نقل الطفل سريعا إلى المستشفى وحالته الصحية حتى الآن مستقرة.

وأوضح العمراني أن المستشفى العسكري بعث لهم بإفادة توضح أن الطفل يزن منذ لحظة وصوله المستشفى، كان محل اهتمام ورعاية الفريق الطبي، حيث باشرت إدارة المستشفى الحالة بجهد كبير في عملية رعايته، وأنها مازالت تتواصل مع المستشفيات التخصصية من أجل توفير الرعاية الطبية اللازمة لحالة الطفل الحرجة والتي تتطلب تدخلا تخصصيا طبيا عاجلا.

انحرافات تولد من رحم خادمات منازل :

زوج واحد لا يكفي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120704/Con20120704514815.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تناول مختصون وقانونيون ومحامون وحقوقيون مخاطر وتداعيات ظاهرة زواج آسيويات من عدة رجال في ذات الوقت، واعتبروها مشكلة تحتاج إلى معالجة عاجلة قبل أن تستفحل وتتسبب في تزايد عدد المجهولين. وفي هذا الشأن سجلت هيئة التحقيق والادعاء العام والمحاكم الشرعية عددا من الدعاوى الزوجية التي توصف بأنها «قضايا جديدة في المجتمع» تعد نتاجا لوجود مئات الآلاف من المقيمين من أصحاب الثقافات والعادات الخاصة بهم.. وتتنوع تلك القضايا بين زوجات يتزوجن على أزواجهن، أو عصابات زواج المتعة المحرمة إضافة إلى أزواج يطلقون زوجاتهم دون إبلاغهن ثم يعاشرونهن مما يوقعهم في المحظور الشرعي، وبلغ عدد حالات مقيمات تزوجن بأكثر من رجل في الوقت نفسه 6 حالات في جدة والرياض، فيما بلغ عدد الآسيويات اللاتي تمت إحالتهن للمحكمة بتهمة القبض عليهن مع رجال ولم يقدمن ما يثبت شرعية العلاقة نحو 15 حالة جاري محاكمتهن. وثمة قصص وحالات رصدتها «عكاظ» من سجلات وأروقة المحاكم والادعاء العام.

في الأثناء ذاتها حذر مأذون شرعي من انتشار ظاهرة ارتباط امرأة بأكثر من رجل واحد عبر ما أسماه زواج «المسيار الوهمي»، من وافدات من جنسيات آسيوية متنوعة، يمارسن هذا النوع من الزيجات، ويقول متابعون إن الخادمات من جنسيات آسيوية هن أكثر من يسلك هذا الطريق الوعر والمحرم.. ويصف المأذون الشرعي علي الشهري، «زواج المسيار الوهمي» بأنه زواج عرفي مغطى تحت مظلة المسيار لجذب الراغبين في مثل هذه الزيجات السريعة، حيث إن المرأة تتزوج بموافقة وليها بأكثر من رجل، عن طريق عقد نكاح بشهادة اثنين ويسجل على ورقة عادية دون حضور مأذون شرعي.

المأذون الشرعي علي الغامدي يذكر أن زواج المواطن من أجنبية والعكس لا يمكن عقده إلا في المحكمة الجزائية والأنكحة المعروفة حاليا في محكمة الأحوال الشخصية، ولا يسمح للمأذون الشرعي عقد النكاح إلا بين مواطن ومواطنة فقط وفق الشروط المعروفة.

4 رجال بالتناوب

من القضايا التي تداولتها المحاكم تقديم زوج عربي دعوى قضائية ضد زوجته واتهامها بالزواج عليه وهي مازالت في عصمته. وطالب المحكمة بإبطال الزواج الثاني وتعزيرها وزوجها تحت تهمة و واقعة الزنا، وقدمت الزوجة شهادة زواجها من الثاني مع شهادة تفيد بطلاقها غيابيا. ورفض الزوج الشهادة وطعن فيها نافيا تطليقها. وشهدت المحكمة الجزائية تفاصيل قضية امرأة آسيوية تزوجت أربعة رجال في شهر واحد، وكانت تمضي أسبوعا عند كل زوج ثم تحصل على الطلاق، وتتزوج في اليوم التالي دون قضاء فترة العدة إضافة إلى عدم اتباع الأنظمة في تسجيل أو توثيق الزواج.

شقة الحرام

ومن قصص المحاكم قضية عصابة تقودها امرأة مقيمة في الأربعين من عمرها ومعها عدد من الرجال والنساء وطالبت هيئة التحقيق والادعاء العام بمحاكمتهم وإيقاع عقوبة تعزيرية رادعة بحقهم بتهمة تشكيل مجموعة تعمل على تسهيل لقاءات للرجال مع النساء تحت مسمى (زواج المتعة) واتخذوا شقة في وسط جدة لممارسة أفعالهم وطالب المدعي العام بإثبات ما أسند إلى أفراد المجموعة وتعزيرهم شرعا، وكانت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قبضت على الامرأة إثر كمين بعد وصول معلومات عن تورط الامرأة في تسهيل لقاءات محرمة بين شباب وفتيات تحت اسم زواج

المتعة بدون أركان العقد الشرعي من ولي ومأذون وشهود وقبول وإيجاب وتم القبض على الامرأة ومعها 3 إندونيسيات وشاب وتم إحالتهم جميعا للمحكمة بعد استكمال التحقيق معهم.

شبكة سمير وشيخ

طبقا للمعلومات التي رصدتها «عكاظ» فإن آسيويات يتزوجن عدة مرات من خلال أشخاص من بني جلدتهن أشهرهم شخص يدعى سمير وآخر يدعى شيخ ـ وفق إفادات بعضهن أمام المحاكم ـ ويتم عقد النكاح دون توثيق ودون ولي أمر وبشاهدين، وتكون العصمة في أحوال كثيرة بيد المرأة، فتطلق نفسها وقت ما تشاء وتتزوج مرة أخرى، وبعضهن يتزوجن وهن في عصمة رجال، فضلا عن وجود عصابات صدرت بحقها أحكام تبين أنها تسهل للمتعة المحرمة تحت غطاء الزواج المسيار بشكل مخالف للشرع الأمر الذي يستوجب العقوبة. وتشير المعلومات إلى أن موسم التزاوج يزيد في شهر محرم على اعتبار أن بعض الآسيويات يتزوجن عقب فريضة الحج.

شروط النكاح

شددت مصادر عدلية أن وزارة العدل أكدت على أن كل محكمة أو مأذون يحرر عقد زواج فإنه يجب أن يكون مستكملا لشروطه الشرعية، ومنها حضور وموافقة ولي الأمر وشهادة الشهود، ويتم إصدار عقود الزواج فوريا أمام القاضي عقب انتهاء الطلب والإيجاب الشرعي. وأكدت مصادر في محاكم الأحوال الشخصية أن أي مطلقة تتزوج يشترط عليها أن تقدم صك طلاقها الأصل ليتم التهميش عليه وسحبه منها إضافة لبقية الشروط.

وفي شأن ذي صلة أصدرت المحكمة الجزائية حكما بسجن امرأة (متزوجة) مسيارا من زوجين في آن واحد 3 سنوات وجلدها 500 جلدة على إثر ارتباطها بزوجها الثاني مسيارا بالرغم من عدم طلاقها من زوج المسيار الأول.

يعاشر طليقته

وعلى النقيض، فإن زوجا تجري محاكمته بتهمة أنه طلق زوجته دون علمها ثم عاشرها، حيث تسلمت المحكمة دعوى أقامتها المرأة تطلب فيها معاقبة زوجها على الوجه الشرعي بتهمة «معاشرتها» عقب طلاقها دون علمها، وذكرت الزوجة في دعواها أنها كانت على خلاف من حين إلى آخر مع زوجها، وفي إحدى المرات وبعد مشادة بينهما أبلغها زوجها أنه طلقها وأن صك طلاقها موجود في المحكمة وعليها أن تذهب لاستلامه ثم غادر المنزل، وأضافت في لائحة الدعوى أنها ذهبت في اليوم التالي إلى المحكمة للحصول على صك طلاقها ففوجئت أن تاريخ طلاقها كان قبل نحو 3 أشهر وكان طلاقا بائنا بينونة كبرى ولا تجوز له حتى تنكح زوجا غيره، وأن زوجها لم يبلغها بالطلاق بتاتا وأنه ظل يعاشرها معاشرة الزوج لزوجته دون أن تعلم أن زوجها قد طلقها.

المحامي والمستشار القانوني محمد بن مناع المؤنس ذكر أنه في حال صحة ما تدعيه الزوجة من أن وزوجها طلقها منذ أشهر دون أن يخبرها وعاشرها خلال تلك الفترة، فإن ما حدث من الزوج يعد استهزاء بأحكام الشرع ومخالفة الأمر الإلهي ويقول أهل العلم : أن الشريعة جعلت حق الطلاق بيد الزوج، كما جعلت حق الفسخ بيد الزوجة، وبالتالي فإذا طلق الرجل زوجته عند فساد العِشرة بينهما طلقة أولى أو ثانية، فهذه الأولى والثانية تعتبر طلقة رجعية ولا يجب عليه وجوبا عينيا أن يخبرها إلا بعد انقضاء عدتها بثلاثة أشهر، وأما قبل ذلك، فإن إخباره إياها يكون دائرا مع المصلحة، فقد يكون مستحبا أو مباحا أو يكون واجبا إذا كان في حال خوف من سفر أو مرض أو نحو ذلك، فإذا طلق الرجل زوجته الطلقة الأولى أو الثانية الرجعية ولم يخبرها، ثم جامعها في العدة، فجماعه لها بمثابة إرجاعها، أما إذا طلقها الطلقة الثالثة وجامعها في عدتها، فهذا لا بد فيه من الرجوع للقضاء، لأجل التحقق من الطلقتين الأولى والثانية وحالة المرأة في الطلقة الأولى والثانية والثالثة، لأن الطلاق إذا صار ثلاثا، فإنها لا ترجع لا بجماع ولا بعقد جديد حتى تنكح المرأة زوجا غيره.

أعمال منافية

عمدة الصحيفة والعمارية منصور العقيل يقول: إن الكثير من الخادمات والسائقين يقومون بتزويج أنفسهم بأنفسهم خاصة ممن يتخلفون عن العمرة والحج، فتجد بعض السائقين برفقة امرأة في كل فترة وأخرى مدعيا أنه زوجته، وعندما تسأله عن الإثبات لا يجيب، وحذر العقيل من خطورة الوضع كونه يشجع على الأعمال المنافية والمخالف للشريعة، وقال إن وجود نحو مليون خادمة من شرق آسيا يحتاج إلى متخصصين يشرحون تبعات هؤلاء ومشكلاتهم وطرق التقائهم وحياتهم.

تربّح وإشباع

الدكتور حسن سفر أستاذ نظام الحكم والقضاء وعضو مجمع الفقه الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي والمأذون الشرعي في جدة يرى أن مثل هذه الزواجات باطلة شرعا، ووصف الظاهرة بأنها سيئة تهدف إلى التكسب المادي وإشباع الشهوات، وقال إن الجهات المختصة عليها واجب التصدي لمثل هذه الأمور كونها تنتج أمراض في المجتمع إضافة إلى الفساد الأخلاقي.

الجمع محرم

عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا المحامي والمستشار القانوني صالح الغامدي، قال: إن جمع المرأة لأكثر من رجل محرم ـ لا خلاف في حرمته ـ وهذا بإجماع المسلمين، ولا شك أن جمع المرأة لأكثر من رجل فيه مفاسد ورذائل، وهو فعل محرم معاقب عليه شرعا بعقوبة تصل إلى تطبيق الحد الشرعي، وقال: إن الزواج الصحيح شرعا هو ما اجتمعت فيه شروط الصحة وانتفت عنه موانعها، وطالب الغامدي من مؤسسات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية ضرورة تتبع مثل هذه الحالات ودراستها ومعرفة الأسباب وإيجاد الحلول. وفي رأي المحامي والقانوني سعد مسفر المالكي، أن التجاوزات التي ترتكب من بعض الخدم بشأن ما يتعلق بالزواج المتكرر دون عدة أو الجمع بين رجلين أو عدم توثيق الزواج نظاميا تعد من الجرائم الموجبة للعقاب، وحذر من التهاون في ذلك. وقالت الدكتورة رفعة المطيري أخصائية السلوك، إنه يجب دراسة هذه الحالات وتشريحها ومعرفة الأسباب وهل هي عن جهل أم تهاون أم معلومات خاطئة أم ثقافة وافدة، والعمل على تخليص المجتمع من تبعات مثل هذا الحالات.

وكيل الوزارة مؤكداً وجود ضوابط

اليوم إعلان نتائج التحقيقات في قضية طفلة التأهيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120704/Con20120704514998.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)

أوضح الدكتور عبدالله اليوسف وكيل الوزارة للشؤون الاجتماعية والأسرة أن هناك ضوابط وقيودا يتم تطبيقها على العاملين في مراكز التأهيل الشامل، يأتي في مقدمتها التأهيل والتدريب وكيفية التعامل مع النزلاء، معتبرا نزلاء الشؤون الاجتماعية غالين على الجميع، ولن يقر أحد ما يتعرض له النزلاء، موضحا أن الخطأ وارد ولا أحد يدعي الكمال.

وكانت اللجنة التي شكلها مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة انتهت أمس من تحقيقاتها مع عدد من العاملين في مركز التأهيل الشامل في محافظة ينبع، وذلك على خلفية تعرض الطفلة سارة (8 سنوات) لكسر في ركبتها مؤخرا.

وكشف مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة حاتم بري انتهاء التحقيقات من قبل اللجنة، وسيتم عرض النتائج اليوم وكشف المتسبب في الحادثة، وشدد بري على اهتمامه بالنزلاء في مركز التأهيل الشامل ودور الرعاية، موضحا أنه لن يسمح بمساسهم بأذى وسيعاقب كل من يؤذيهم.

من جهة أخرى تحفظ مستشفى الهيئة الملكية في ينبع على الرد لعدم تواجد مدير المستشفى بالنيابة رغم تكرار الاتصالات. فيما دعا والد الطفلة سارة الشؤون الاجتماعية إلى سرعة إظهار نتائج التحقيقات ومعرفة المتسبب في كسر ابنته، حتى يتسنى نقلها من مركز التأهيل الشامل في ينبع إلى الباحة أو الطائف، كونه أصبح يخشى عليها في المرات المقبلة.

أصحابها ينتظرون عقوبات مالية تصل إلى مليون ريال وسجن سنتين وترحيل الوافدة

• "التجارة" تغلق 25 محل ذهب بتهمة التستر على عمالة أجنبية ومخالفة قرارات السعودة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/04/376988

الرياض – يوسف الكهفي

أغلقت وزارة التجارة والصناعة أمس 25 محل ذهب في أسواق طيبة شمال الرياض خلال حملة مداهمة نفذتها فرق من إدارة مكافحة التستر التجاري، بسبب وجود عمالة وافدة تقوم بعمليات البيع والشراء داخل هذه المحلات، في مخالفة للقرار القاضي بقصر العمل في محال الذهب على السعوديين.

وقال مدير إدارة مكافحة التستر التجاري في وزارة التجارة الدكتور عبد الله العنزي، إن مداهمة السوق جاءت بناء على تلقي عدد من البلاغات من قبل المواطنين وشكاوى وتذمر من سيطرة الأجانب على سوق الذهب. وأضاف أنه تم إحالة المقبوض عليهم للجهات المختصة واستدعاء أصحاب المحلات للوزارة للتحقيق معهم، موضحاً أن الاستدعاء للتثبت من تهمة التستر التجاري.

وأشار إلى أن العمالة المقبوض عليها ليست على كفالة المتاجر والمهنة غير مطابقة، لكن الأنظمة تقتضي إجراء التحقيقات اللازمة، وفي حال ثبوت مخالفة التستر يعاقب صاحب المحل والعامل بغرامة قد تصل إلى مليون ريال، السجن سنتين، شطب السجلات التجارية لمدة خمس سنوات، تحصيل الزكاة والغرامات المترتبة عليه، و ترحيل العامل خارج البلاد.

وأفاد أنه إذا كانت العقوبة في حدود نظام العمل فإنها تكون عشرين ألف ريال وترحيل العامل، وإذا كان العامل على الكفالة يرسل إلى وزارة العمل لتطبيق نظام العمل والعمال وتطبيق نظام السعودة في محلات الذهب وتنفيذ قرار مجلس الوزراء بسعودة محلات الذهب، مشيرا إلى أن الحملة كشفت عن وجود أجانب تصل رواتبهم إلى تسعة آلاف ريال، وسعوديين لاتتجاوز رواتبهم ثلاثة آلاف، ولدينا مؤشرات على أن الأجنبي هو من يملك المحل فعلياً والسعودي مجرد واجهة لا أكثر.

ورصدت «الشرق » التي رافقت الحملة خلال المداهمة فرار عدد من العمالة الأجنبية وتركهم المتاجر التي يعملون بها خوفاً من القبض عليهم، وقد تم إغلاق المتاجر ووضع لا فتة عليها تبين مخالفتها. وأكد العنزي أن فرق التفتيش ستكثف عملها خلال الفترة المقبلة، وستعمل على مداهمة الأسواق للتحقق من نظامية العمالة المتواجدة، والحد من ظاهرة التستر التجاري.

من جهته، قال أحد التجار «فضل عدم ذكر اسمه» وأقل ضرر يمكن أن نواجهه هو تشويه سمعة محلاتنا لدى الزبائن، من قبل الأجانب الذين ينافسوننا ويحاربوننا في رزقنا.

وأضاف أن سوق الذهب السعودي في السابق كان يحتل المركز الرابع عالمياً لأنه بأيد أمينة ووطنية واليوم أصبح بأيدي «متسترين» بنسبة تتجاوز 80»%.

وقال إن أسواق الذهب والمجوهرات في السعودية تستقبل يومياً مئات الملايين تدار بأيدي التستر والسماسرة من العمالة الوافدة من شراء وبيع المسروقات وتمريرها إلى خارج الوطن بفواتير مزورة ولا رادع لها ولا حسيب ولا رقيب. وأكد أن نسبة التجار من أبناء الوطن لا تتجاوز 20% حالياً، بعد أن خرج الباقون من السوق بسبب التستر والغش التجاري .

ربط شحن شرائح الاتصالات مسبقة الدفع برقم الهوية يدخل حيز التنفيذ

المصدر:صحيفة الجزيرة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120704/lp1.htm

الجزيرة - واس:
أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن البدء بتطبيق ربط شحن شرائح الاتصالات مسبقة الدفع للهاتف المتنقل أو إعادة شحنها أو تحويل رصيدها برقم الهوية الذي تم بموجبه الاشتراك في الخدمة اعتباراً من تاريخ 12 /09/ 1433هـ الموافق 31 /07/ 2012م وذلك بعد أن استكملت الترتيبات والإجراءات اللازمة لتطبيق هذا القرار. وأكدت الهيئة في بيان صحفي أمس على الالتزام بعدم استخدام أي شرائح اتصالات مسبقة الدفع مجهولة الهوية وضرورة أن تكون بيانات المشترك لدى مقدم الخدمة صحيحة ومحدثة ، مبينة أنه لن يتم قبول شحن الشريحة مسبقة الدفع أو إعادة شحنها أو تحويل الرصيد ما لم يقم المشترك بإدخال رقم الهوية المطابق لرقم الهوية الذي تم بموجبه الاشتراك في الخدمة، مشيرة إلى أن الإجراء يأتي ضمن جهود الهيئة للحد من انتشار شرائح الاتصالات مسبقة الدفع غير النظامية.

طفلة تستعيد النطق والتنفس الطبيعي بعد4 سنوات من المعاناة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105399&CategoryID=3

أبها: محمد آل عطيف
عبير القحطاني، طفلة تبلغ من العمر ثمانية أعوام ابتدأت قصة معاناتها في عامها الرابع، حيث تعرضت لحادث مروري فقدت على إثره الوعي ولم تفق إلا بعد قرابة العشرين يوما، وهي في العناية المركزة تحت أجهزة التنفس الصناعي، وبعد محاولة إزالة الأنبوب التنفسي وجدت نفسها فاقدة القدرة على النطق، وكذلك صعوبة شديدة في التنفس وبفحصها وجد أن لديها عطب في حبالها الصوتية، وضيق في المجرى التنفسي بسبب طول فترة اعتمادها على أنبوب التنفس الصناعي، مما استدعى إجراء عملية وضع أنبوب عن طريق شق خارجي للقصبة الهوائية، وبعد مراجعة عدة مستشفيات لقرابة العامين وإجراء عدة عمليات، بحثا عن أي بصيص أمل في إنهاء مأساتها انتهى بها المطاف إلى مستشفى الملك خالد للحرس الوطني في محافظة جدة. استشاري جراحة الأنف والأذن والحنجرة وجراحة أورام العنق والرقبة الدكتور محمد القرني قام بمتابعة الحالة بمساعدة فريق طبي، حيث أجرى عدة عمليات لها، ولفت القرني أنه عمد لإجراء عملية منظار استكشافي تم على إثره إجراء عمليات أخرى للطفلة، منها عملية إعادة هيكلة وترميم الحنجرة والقصبة الهوائية بزراعة

غضروف تم أخذه من ضلع الطفلة وذلك لتوسيع التجويف في الحنجرة والقصبة الهوائية ووضع دعامة تثبيتية للغضروف وانتهاء بآخر عملية وهي إزالة هذه الدعامة وعمل منظار استكشافي حيث تم التأكد من نجاح العملية ومن ثم إخراج الأنبوب التنفسي الخارجي بعد عدة أيام لتستعيد الطفلة قدرتها على الكلام والتنفس بطريقة طبيعية دون الحاجة إلى أجهزة التنفس والعودة إلى حياتها الطبيعية من جديد.

إلزام "التأمين التعاوني" بتغطية تطعيمات ولقاحات الأطفال

لائحة الضمان أتاحت للشركات مطالبة التأمينات الاجتماعية بالتعويض عن "حالات المخاطر"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105431&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

في خطوة من شأنها تخفيف الأعباء التي يتحملها المستفيدون من الوثائق التأمينية، ألزم مجلس الضمان الصحي شركات التأمين بتغطية التطعيمات واللقاحات الأساسية للأطفال حتى سن الالتحاق بالمدرسة وذلك ضمن وثيقة التأمين الصحي التعاوني، كما ألزمت هذه الشركات بتغطية حالات العزل التي يجب أن يقوم بها مقدم خدمة متعاقد معه.

وكشفت اللائحة التنفيذية التي اطلعت عليها "الوطن"، أن مجلس الخدمات الصحية ألزم الشركات بتغطية تكاليف المرافق للأطفال حتى سن 12 سنة والحالات المرضية الخاصة حسب تقدير الطبيب المعالج.

ووافق المجلس على السماح لشركات التأمين بمطالبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتعويض عن الحالات التي قامت بتغطيتها واتضح لاحقا خضوعها لفرع المخاطر في التأمينات الاجتماعية، كما سمح للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالرجوع على شركات التأمين حال تحملها تكاليف اتضح لاحقا خضوعها لوثيقة التأمين الصحي.

وأكد مجلس الضمان الصحي التعاوني، أن التشخيص والعلاج لدى مقدمي الخدمة المعتمدين، على أن يتحمل المستفيد مبلغ الاقتطاع "إن وجد" المحدد في الوثيقة مشاركة في الدفع، بالإضافة إلى المبالغ المالية لتكاليف العلاج الطبي الضروري والطارئ في حالة تحمله لهذه التكاليف مباشرة بشرط عدم تمكن شركة التأمين من جعل تلك الخدمة متوفرة بصورة عاجلة في متناول المستفيد أو رفض شركة التامين توفير الخدمة له بغير وجه حق ويكون رد التكاليف لمن تحمل نفقات العلاج حسب الحدود المنصوص عليها في الوثيقة وفي الحدود التي تدفعها الشركة لمقدم خدمات ذات مستوى مماثل.

وأشار أنه يبدأ الحق في المطالبة بالمنافع اعتبارا من بداية التغطية التأمينية وفقا لأحكام المادة " 13" من هذه اللائحة، واشترط المجلس أن لا يكون هناك أية مدد انتظار دون أحقية في المنافع في بداية التأمين ويشتمل تقديم المنافع بعد بداية التغطية التأمينية على الحالات التي تراجع نشأتها للمدة السابقة لبداية التغطية التأمينية، كما أن الحق في الاستفادة من المنافع ينتهي بانتهاء التغطية التأمينية وفقا لأحكام المادة " 14" من هذه اللائحة ويشمل ذلك حالات التأمين التي لم يبث فيها ويكون العامل الحاسم في التزام الخدمة من جانب شركة التأمين هو تاريخ الاستفادة من مقدم الخدمات من قبل المستفيد.

ووفقا للمجلس تغطى في حالات الطوارئ فقط تكاليف نقل المستفيدين للمرضى أو الحوامل لأقرب موقع ملائم لتلقي العلاج ويكون النقل بواسطة خدمات سيارات الإسعاف المرخصة أو التابعة لهيئة الهلال الأحمر السعودي، كما ألزم المجلس المستفيدين من خدمات شركات التأمين عند تلقي الخدمة بدفع مبلغ الاستقطاع "التحمل" لدى مزود الخدمة وذلك حسب ما هو منصوص عليه في جدول الوثيقة عدا الحالات الإسعافية والتنويم.

ومنع مجلس الضمان الصحي، مقدمي الخدمة من التنازل عن مبلغ المشاركة في الدفع في حال نص العقد على ذلك، وطالبت المستفيد بالحصول على سند استلام عند دفع مبلغ الاقتطاع.

قال لـ"سبق": ليس لدي مصدر دخل والضمان لا يكفي

مسن سعودي يعيش في عشة بتهامة قحطان منذ40 عاماً

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/Udkfde

نادية الفواز- سبق- أبها:
يعيش المواطن جابر دليم معيض الحياني، الذي يبلغ من العمر ستين عاماً، في "عشة" بوادي سني في تهامة قحطان، في وقت أصبح فيه غير قادر على العمل، فيما يحصل على دخل ضئيل من تربية الأغنام، لا يفي بمتطلبات أسرته المكونة من 6 أفراد، أكبرهم بنت تبلغ من العمر 10 سنوات وأصغرهم طفلة عمرها عام.
المواطن أحمد دليم القحطاني، الذي كشف وضع الأسرة، قال لـ"سبق": الصدفة قادتني إلى الوقوف على هذه الحالة المؤلمة لأسرة تعيش في ظروف قاسية لا يحتملها أحد، وفي منزل لا يقيها من حر الصيف ولا برد الشتاء.
وأشار القحطاني إلى أن الحياني يتقاضى مبلغاً زهيداً من الضمان لا يساعده في إعالة أسرته، مناشداً أهل الخير الوقوف إلى جانبه، ومساعدته في أن يعيش حياة كريمة هو وأسرته، وبخاصة أنه كبير في السن ومريض.
وتواصلت "سبق" مع الحياني، حيث ذكر أنه يبلغ من العمر ستين عاماً، مضيفاً: "أولادي قصر وحالتي مزرية، ولم أجد عملاً، وأعيش بلا منزل أو أرض".
وأكد أنه يسكن في هذه العشة منذ أربعين عاماً، وكان يربي الأغنام، لكنها نفقت بسبب المرض، داعياً أهل الخير لمساعدته في استئجار بيت، ومبيناً أن الضمان يصرف له ألفي ريال لا تغطي متطلبات الحياة.

قبض في قضية قات وأودع دار الملاحظة

"تراحم جازان" تتابع حالة يمني مصاب بالإيدز

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/sekfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
تابعت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" بمنطقة جازان وضع النزيل اليمني "أ-م"المودع بدار الملاحظة الإجتماعية بجازان والمصاب بمرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز"، حيث وقف رئيس اللجنة علي موسى زعلة على حالته .
وكان النزيل اليمني البالغ من العمر ١٧ عاماً والذي تم إيداعه دار الملاحظة بعد القبض عليه من قِبل الجهات الأمنية في قضية تهريب "قات" قد اكتشف أنه مصاب بمرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز" بمستشفى جازان العام بعد تعرضه لعارض صحي بدار الملاحظة.
يُذكر أن دار الملاحظة بجازان ينزل بها أكثر من ١٢٠نزيلاً.

الحقوق المالية والتجارية والأسرية من مهام قضاة التنفيذ

15 سنة سجناً للمماطلين المحتالين و7 لمُعطلي تنفيذ الأحكام

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/Mekfde

متابعة – جدة:
كشفت مصادر مطلعة أن الوكالة المختصة بتنفيذ الأحكام في وزارة العدل ستعنى بالشؤون الإدارية والمالية وتتولى الترخيص لمقدمي خدمات التنفيذ، وهم مبلغو الأوراق القضائية، ووكيل البيع القضائي، والحارس القضائي، والخازن القضائي، بالإضافة إلى أي عمل يوافق مجلس الوزراء على إسناده إلى القطاع الخاص وفقا لنظام التنفيذ.
وقالت المصادر: سيحق للمتضرر من المماطلة في إجراءات التنفيذ إقامة دعوى في مواجهة المتسبب أمام قاضي التنفيذ لتعويضه بمقدار ما لحقه من خسارة وما فاته من ربح انعقد سبب وجوده.
ووفقا لتقرير أعده الزميل عدنان الشبراوي ونشرته "عكاظ"، أكدت مصادر قضائية مطلعة أن نظام التنفيذ سيوكل إلى قضاة التنفيذ، لتنفيذ الأحكام المدنية من حقوق مالية وتجارية وأسرية، فيما تتولى أجهزة الشرط والسجون تنفيذ الأحكام الجنائية.
وقالت مصادر مسؤولة إن الوزارة استبقت صدور النظام، بتدريب عدد من القضاة على نظام التنفيذ، وتعيين قضاة تنفيذ بعد أن اجتازوا الدورات التدريبية المعدة لذلك.
اختصاصات "الجزائية"

وتختص المحاكم الجزائية وفق النظام بالنظر في إيقاع العقوبات الواردة، وترفعها عن هيئة التحقيق والادعاء العام بناء على إحالة يصدرها قاضي التنفيذ أو بلاغ من المتضرر، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 7 سنوات كل مدين قام بارتكاب عدد من الجرائم منها الامتناع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه، أو ثبت قيامه بإخفاء أمواله أو تهريبها، أو امتنع عن الإفصاح عما لديه من أموال، أو تعمد تعطيل التنفيذ بأن أقام دعوى كيدية قصد منها تعطيل التنفيذ. كما تتضمن العقوبات ضد المدين عند مقاومة التنفيذ، الكذب في إقراره أمام المحكمة أو الكذب في الإجراءات، أو تقديم بيانات غير صحيحة، وكل من أعان المدين أو ساعده في أي من الجرائم التي ذكرها النظام، كما تشمل العقوبة نفسها كل موظف عام ومن في حكمه، إذا ارتكب جريمة منع التنفيذ أو إعاقته، وتعد هذه الجريمة من الجرائم المخلة بالأمانة.

صلاحيات قاضي التنفيذ

وبينت مصادر مطلعة أن لقاضي التنفيذ صلاحية إيقاع عقوبة السجن مدة لا تزيد على 15 سنة على كل مدين ثبت أن سبب مديونيته قيامه بعمل احتيالي أو قيامه بتبديد أمواله بتعد أو تفريط منه إذا كانت الأموال كثيرة ولو ثبت إعساره، فيما يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 3 سنوات كل من الشخص المطلع على بيانات أصول المدين إذا سرب تلك البيانات، كما يعاقب كل شخص اطلع على تلك البيانات دون أمر قضائي، ويعاقب الحارس أو الخازن القضائي وتابعيهما بالسجن مدة لا تزيد على 3 سنوات إذا أخل أي منهم بواجباته بإهماله تسليم الأموال أو تسلمها، أو المقوم أو وكيل البيع وتابعيهما أو المشارك في المزاد، إذا تعمد أي منهم التضليل في عدالة الأسعار، فيما يعاقب بالسجن 3 أشهر، كل من امتنع من الوالدين بحكم صادر بالحضانة أو الولاية أو الزيارة، أو قام بمقاومة التنفيذ أو تعطيله.

تنفيذ فوري قسري

ويتيح النظام الجديد التنفيذ الفوري القسري للأحكام المعطلة والمتعثرة والتنفيذ الفوري للشيكات بدون رصيد والكمبيالات وعقود الإيجار دون محاكمة أي يسمح للقاضي بتنفيذ العقد الموثق مباشرة، والإفصاح عن ذمم المدان من خلال ربط قضاة التنفيذ بالجهات المشرفة على الأصول سواء كانت أصولا ثابتة أو منقولة (عقارات، أرصدة بنكية، استثمارات، وأسهم) ويمنح النظام الجديد قاضي التنفيذ استخدام القوة في تنفيذ أحكام التفريق بين الزوجين، أو حضانة الصغير وحفظه، إذ ينص النظام على أن أحكام الأحوال الشخصية، تنفذ جبرا، ولو أدى ذلك إلى الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة) ودخول المنازل، ويعاد تنفيذ الحكم كلما اقتضى الأمر ذلك، ولا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبرا.

تشكيلات القضاة

ويختص قاضي التنفيذ بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه، ويعاونه في ذلك من يكفي من مأموري التنفيذ، وتتبع أمامه الأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية.

وتتشكل في المحاكم دوائر للتنفيذ، ويحق لقاضي التنفيذ الفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها، وفقا لأحكام القضاء المستعجل، ويختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وله الأمر بالاستعانة بالشرطة والقوة المختصة، وكذلك الأمر بالمنع من السفر ورفعه، والأمر بالحبس والإفراج، والأمر بالإفصاح عن الأصول، والنظر في دعوى الإعسار.

وتعد قرارات قاضي التنفيذ "نهائية" طبقا للنظام، وتخضع جميع أحكامه في منازعات التنفيذ للاستئناف، ويكون حكم الاستئناف نهائيا، وفي حال وقع تعد أو مقاومة أو محاولة لتعطيل التنفيذ، وجب على قاضي التنفيذ اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية، فيما لا يجوز لمأموري التنفيذ كسر الأبواب أو فتح الأقفال بالقوة لإجراء التنفيذ، إلا بعد استئذان قاضي التنفيذ وتوقيع محضر بذلك.

وتتولى تنفيذ الأحكام المتعثرة وإجراءاتها، دائرة خاصة للتنفيذ توجد في كل محكمة عامة، ويسمح بإنشاء أكثر من دائرة إذا كان عدد قضاة المحكمة العامة خمسة فأكثر، ويكون تنفيذ قرارات اللجان ذات الاختصاص القضائي والأحكام والأوامر والمحررات الأجنبية من قاض أو أكثر في المناطق.

وتحظر مادة في النظام، التنفيذ الجبري للحكم، إلا بسند تنفيذي للحق محدد المقدار، حال الأداء، كما لا يجوز تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر جبرا ما دام الاعتراض عليها جائزا، إلا إذا كانت مشمولة بالنفاذ المعجل أو كان المعجل منصوصا عليه في الأنظمة ذات العلاقة.

ويجوز للدائن بموجب ورقة تجارية قابلة للتداول، التنفيذ على المدين والمظهرين والكفلاء بعد مرور أسبوع من تاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لقاضي التنفيذ مع التقيد بما تقضي به المعاهدات والاتفاقيات، تنفيذ الحكم والأمر الأجنبي إلا على أساس المعاملة بالمثل وبعد التحقق من عدد من الشروط.

الإفصاح عن الأموال

ويجوز لقاضي التنفيذ الأمر بالإفصاح عن أموال المدين وحجزها قبل إبلاغه بأمر التنفيذ، في حال كان المدين مماطلا من واقع سجله الائتماني أو من قرائن الحال، وللقاضي أن يأمر بالإفصاح عن أموال المدين بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، ويصدر الأمر بالإفصاح والحجز بعد إبلاغ المدين بأمر التنفيذ.
ويجب على جهات تسجيل الأموال أو الجهات المشرفة عليها أو على إدارتها ـ بحسب الأحوال ـ إنشاء إدارات مختصة للتعامل مع أوامر قضاء التنفيذ المختلفة، إعداد قواعد بيانات بملكية الأموال، سواء كانت عقارية أو مالية أو تجارية أو فكرية أو أي أصول أخرى، الالتزام بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات التي اطلع عليها الموظفون بسبب عملهم وألا يفشوها لأي سبب كان، وضع آلية تقنية لضمان عدم الدخول على البيانات إلا بإذن.
وبين نظام التنفيذ أن جميع أموال المدين ضامنة لديونه، ويترتب على الحجز على أموال المدين عدم نفاذ ما يقوم به المدين من تصرف في أمواله المحجوزة. كما لا يجوز الحجز والتنفيذ على الأموال المملوكة للدولة، الدار التي يسكنها المدين ومن يعولهم شرعا، ويقدر القاضي مقدار كفايته، ما لم يكن السكن مرهونا للدائن، الأجور، والرواتب إلا في مقدار النصف من إجمالي الأجر أو الراتب لدين النفقة، الثلث من إجمالي الأجر أو الراتب للديون الأخرى.
الحجز التحفظي
وفي ما يتعلق بالحجز التحفظي بين النظام أن يكون للجهة المختصة نظام بالنظر في النزاع، سلطة الأمر بالحجز التحفظي وفقا لأحكام القضاء المستعجل. كما يحق للدائن أن يطلب إيقاع الحجز التحفظي على منقولات مدينه إذا لم يكن للمدين محل إقامة ثابت في المملكة أو خشي الدائن لأسباب مقبولة اختفاء أموال المدين أو تهريبها.
وبين النظام أن لمؤجر العقار أن يطلب إيقاع الحجز التحفظي على المنقولات أو الثمار التي في العين المؤجرة ضمانا للأجور المستحقة، ويحق لمن يدعي ملك المنقول أن يطلب إيقاع الحجز التحفظي عند من يحوزه متى كانت هناك دلائل واضحة تؤيد ادعاءه.
وفي ما يتعلق بالحجز التنفيذي، يتم التنفيذ بناء على طلب يقدمه طالب التنفيذ إلى قاضي التنفيذ، وبعد تحقق القاضي من استيفاء السند شروط التنفيذ يضع خاتم التنفيذ عليه، متضمنا عبارة «سند للتنفيذ»، ومقرونا باسم القاضي ومحكمته وتوقيعه، على أن يصدر قاضي التنفيذ فورا أمرا بالتنفيذ إلى المدين، ويتم التنسيق بين وزارة العدل والجهات ذات العلاقة للإفصاح عن عناوين الأشخاص الذين لا يعرف لهم محل إقامة، في حين يجرى الحجز التنفيذي على المنقول بانتقال مأمور التنفيذ إلى مكان المال أو إصدار أمر مكتوب إلى الجهة المختصة بتسجيله بحسب الحال، وتحرير المأمور لمحضر الحجز بناء على أمر القاضي.
ويشير النظام إلى أن قاضي التنفيذ يندب مع المأمور مقوما معتمدا مختصا بتقويم المال المنفذ عليه، لتقدير قيمته، ويثبت تقويمه في محضر الحجز تحت توقيعه. وللقاضي في الأموال اليسيرة التي تحددها اللائحة تكليف المأمور بتقويمها، ما لم يتفق الدائن والمدين على قيمتها، وإذا اقتضى تقويم المال المنقول دخول العقار، دخله المقوم، والمأمور، بحضور الشرطة، وللقاضي الأمر باستخدام القوة إذا امتنع المدين أو غاب.
ويحق للقاضي أن يتخذ عددا من الإجراءات منها منع الجهات الحكومية من التعامل مع المدين وحجز مستحقاته المالية لديها، ومنع المنشآت المالية من التعامل معه بأي صفة، والأمر بالإفصاح عن أموال زوج المدين وأولاده، ويحق لقاضي التنفيذ استجواب المدين ومحاسبه موظفيه أو المتعاملين معه المشتبه في محاباتهم له ومدين المدين لتتبع أمواله، وله ندب خبير لتتبع أمواله.
كما فتح النظام إمكانية الاستثمار في مجالات معينة، حيث يتم بيع المال المحجوز وفق شروط معينة في المزاد العلني، حيث لا يدخل صالة المزاد إلا من تأهل للمشاركة فيه، ويتأهل المشاركون في المزاد بموجب ترتيبات تضعها وزارة العدل بالاتفاق مع مؤسسة النقد العربي السعودي، تنظم إثبات ملاءة المشاركين في المزاد وطريقة خصم المبالغ والسداد فور رسو المزاد وفق ما تحدده اللائحة.
وأوضح النظام أن حصيلة التنفيذ توزع على الدائنين الحاجزين، ومن يعد طرفا في الإجراءات، بالإضافة إلى ان الأموال المستحقة للمدين تحجز تحت يد المنشأة المالية من خلال السلطة الإشرافية، وتحجز الأوراق المالية من خلال هيئة السوق المالية، ويبلغ قاضي التنفيذ بنتيجة الحجز خلال ثلاثة أيام عمل من تسلم أمر الحجز، في حين تحجز الأوراق التجارية وفق حالات محددة.
ويكون حجز الملكية الفردية من خلال الجهة المختصة بتسجيل الملكية الفكرية بالتأشير على سجلها بمضمون السند التنفيذي، ويبلغ قاضي التنفيذ بنتيجة الحجز خلال ثلاثة أيام عمل من تسلم أمر الحجز.
وفي مسائل الأحوال الشخصية تنفذ القرارات والأحكام بالطرق المقررة في النظام، إذا اقتضى ذلك الحجز على الأموال وبيعها، إذا تضمن التنفيذ دفع أموال بشكل دوري، فيجري التنفيذ من خلال ترتيبات تحددها اللائحة.

وأوضح النظام وضع الإعسار إذا لم يف المدين بالدين وادعى الإعسار، ينظر قاضي التنفيذ في «إثبات إعساره» بعد استكمال إجراءات الإفصاح عن الأموال والاستجواب وبعد إعلان يتضمن أسباب طلب الإعسار، وينشر في صحيفة يومية أو أكثر في منطقة المدين، ويخضع التاجر في إعلان إفلاسه لقواعد الإفلاس المقررة نظاما.

حبس المدين

وفي الحبس التنفيذي يصدر قاضي التنفيذ حكما بحبس المدين إذا ثبت له امتناعه عن التنفيذ، ويستمر الحبس حتى يتم التنفيذ، لا يجوز الحبس التنفيذي للمدين في عدد من الأحوال منها إذا كانت لديه أموال ظاهرة كافية للوفاء بالحق، إذا قدم كفالة مصرفية، أو قدم كفيلا مليئا أو كفالة عينية يقبلها الدائن، إذا ثبت إعساره، إذا كان من أصول الدائن، ما لم يكن الدين نفقة شرعية مقررة، إذا ثبت بشهادة الهيئة المختصة إصابته بمرض لا يتحمل معه الحبس، إذا كان امرأة حاملا أو كان لها طفل لا يتجاوز «الثانية» من عمره، وينفذ الحبس التنفيذي بمعزل عن المسجونين في القضايا الجنائية، تهيئ إدارة السجن للمحبوس ما يمكنه من الوفاء بديونه أو تسويتها.

وتختص المحاكم الجزائية وفق النظام بالنظر في إيقاع العقوبات الواردة، وترفعها عن هيئة التحقيق والادعاء العام بناء على إحالة يصدرها قاضي التنفيذ أو بلاغ من المتضرر.

يطلق جرس الإنذار بمجرد ابتعاد الطفل عن أمه ويغلق أبواب المستشفى

"الصحة" ترصد ملاحظات على نظام حماية المواليد بالفترة التجريبية

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/Qekfde

متابعة – جدة:

كشف مدير مستشفى الولادة والأطفال في جدة الدكتور كمال أبو ركبة أن نظام حماية الأطفال من الخطف والتبديل في طور التطبيق، موضحاً أن المستشفى بدأ في تطبيق النظام المتمثل في وضع أسوار على معصمي الأم والطفل قبل شهرين.

ووفقا لتقرير أعدته الزميلة أروى خشيفاتي ونشرته "الحياة"، أكد أبو ركبة أنه تم تشغيل النظام من جانب شركة اختصاصية منذ ستة أشهر بإجراء التمديدات الخاصة بالنظام، وربطها إلكترونياً، مبيناً أن الفترة التجريبية أبرزت بعض الملاحظات التي جرى إرسالها من المستشفى إلى الشركة لمعالجتها.

وقال: إنه من المعروف أن أي نظام يتم تطبيقه يكون عليه بعض الملاحظات في البداية وهذا ما حصل مع نظام حماية الأطفال من الخطف والتبديل، إذ يرسل المستشفى حالياً الملاحظات المرصودة على النظام للشركة لتعديلها أو تلافيها.

وبين أن النظام تشترك في تطبيقه الكوادر العاملة في المستشفى، وخصوصاً فريق التمريض الذي يعد من أهم عناصر تطبيق النظام، مفيداً بأن النظام بحاجة إلى فترة من الوقت حتى يتأقلم العاملون في المستشفى معه. ورأى أن النظام الجديد خطوة إيجابية في مجال حماية الأطفال من الخطف والتبديل، مشيراً إلى أن أبواب المستشفى والمصاعد كافة مرتبطة بالأساور الموضوعة على معصمي الأم والطفل.

وأضاف «بمجرد ابتعاد الطفل عن أمه يطلق جرس الإنذار الذي يؤدي إلى إغلاق المصاعد والأبواب لضمان عدم خروج الطفل من المستشفى.
وكانت وزارة الصحة كشفت عن حدوث 62 في المئة من حالات الاختطاف في مستشفيات الأطفال والولادة في غرف راحة الأمهات.
وأعلنت عن إقرار طريقة إلكترونية جديدة لحماية المواليد في 16 مستشفى ولادة كمرحلة أولى، على أن تشمل المرحلة الثانية 149 مستشفى.
وأكد مدير نظم المعلومات الإكلينيكية في وزارة الصحة الدكتور عبدالرحمن البواردي أن الوزارة نفذت إجراءات عدة لمنع خطف المواليد شملت توعية العاملين والمواطنين، وتوزيع النشرات، وتدريب العاملين، وإبقاء الأطفال في الحاضنة خلال أوقات الزيارة، ووضع حاضنة الطفل بعيداً عن الأبواب، ووجود ممرضة ناطقة باللغة العربية للتفاهم مع الأم، والتنسيق بين الجهات المعنية والمستشفى، ووضع كاميرات مراقبة وأبواب ممغنطة بأقفال والالتزام بزي موحد للعاملين وبطاقات تعريفية لهم، والتأكد من أوراق الأهل خلال تسليم الطفل.

صحة المدينة: وظائف فنيي التخدير بمستشفيات المدينة مشغولة بـ سعوديين

شكوا من سيطرة الأجانب على الوظائف الصحية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387873

فيصل العمري - المدينة المنورة تصوير- سامي الغمري
قال مدير العلاقات العامة في المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة عبدالرزاق حافظ: إن جميع وظائف فنيي التخدير من العنصر الرجالي مشغولة بسعوديين، مؤكدا أن الوظائف الشاغرة وتحديث الوظائف يتم عبر ديوان الخدمة المدنية، مضيفًا أن اي وظيفة فنية تعتبر شاغرة متى ما وجد العنصر السعودي طالب الوظيفة حيث يتم التعيين على هذه الوظائف حسب المفاضلة، جاء ذلك ردًا على ما شكاه بعض الشباب السعودي ممن يحملون مؤهل «فني تخدير» من تهميش بسبب الاستعانة بالكوادر الأجنبية.
تهميش السعوديين
الشاب رشيد العمري: إن وظائف «فنيي التخدير» تم اشغالها بموظفين أجانب تتجاوز أعمارهم الـ 50 عامًا، حيث تم رفع طلب بأنني شاب سعودي أحمل المؤهل اللازم لشغل هذه الوظيفة حيث إنني احق بها كوني مواطنا وأحد أبناء هذا البلد، ولكن للأسف لم أجد أي تجاوب، وأضاف العمري قائلًا: على الرغم من أن وزير الصحة أمر بإحلال الوظائف بكوادر سعودية إلا أن الموظفين الأجانب في هذه التخصصات يتم تجديد عقودهم عند انتهائها، وتابع: لا أدري ما هو السر في تهميش أبناء الوطن على حساب الوافدين على الرغم من توفر المؤهلات لشغل هذه الوظائف بسعوديين.
وقال العمري: إنهم مستعدون لشغل هذه الوظائف تحت أي بند المهم ألا تذهب سنوات الدراسة ومجهوداتنا أدراج الرياح.
استيفاء الشروط
ويقول الشاب جويعد الحربي: إنه يحمل مؤهل فني تخدير بتقدير ممتاز وأنه مستوف لكل الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة على حد تعبيره، وأضاف الحربي أن مسألة التوظيف هي مسألة محسوبيات وليست كفاءات حيث اشتكى من كونه شابا متفوقا ورغم ذلك لم يحصل على وظيفته التي يرغب بها. وأضاف الحربي أن الأجانب يشغلون هذه الوظائف منذ ما يقارب الـ20 عامًا متسائلًا عن أحقيتهم بشغل هذه الوظائف بدلًا من الشباب السعوديين.
قبول خارجي

الشاب محمد العنزي والذي يحمل نفس مؤهل سابقيه « فني تخدير» فاجأنا بإحضاره ورقة قبول للعمل في أحد المستشفيات في شرق آسيا مستغربًا في الوقت نفسه أن يجد وظيفة في خارج المملكة ولا يجدها في المملكة، وأضاف العنزي: كان بالإمكان العمل خارج المملكة ولكنني أريد خدمة الوطن لأني أحد أبنائه وهو شرف لكل مواطن.وقال الشاب منصور الحربي والذي يحمل ذات التخصص: إن تجديد عقود الموظفين الأجانب في ظل وجود كفاءات سعودية في نفس التخصص أمر مزعج وقال: ما فائدة هذه الشهادات والمؤهلات إذا كانت غير قادرة على جلب الوظيفة لنا؟.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إعادة تدوير نصف طن من الورق ينقذ17 شجرة

لجنة من 3 وزارات للقضاء على ظاهرة الاحتطاب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/04/article_672057.html

سلمان آل مطر من جدة
كشفت مصادر مطلعة في وزارة الزراعة أنها تلقت توجيهات بتشكيل لجنة مكونة من عدة جهات حكومية في كل مناطق ومدن السعودية ممثلة من وزارات الداخلية، والزراعة، والشؤون البلدية والقروية، والهيئة السعودية لحماية الحياة الفطرية، بضرورة إحكام الرقابة على المناطق والمدن فيما يتعلق بمزاولة الاحتطاب في مراحله كافة بما في ذلك النقل والبيع، بعد الملاحظات من قبل الفرق الرقابية في وزارة الزراعة بتنامي هذه الظاهرة، مما يتطلب الحزم وردع المخالفين وعدم التساهل معهم ومحاسبتهم.
وأكدت المصادر أنه تم توجيه إمارات المناطق والمحافظات بتبليغ الأمن العام وقوة أمن الطرق بأهمية ضبط من يقوم بنقل الحطب والفحم بين المدن والقرى دون الحصول على التصريح اللازم من وزارة الزراعة ومثيلاتها في المناطق والمحافظات، وذلك وفقاً لإجراءات ضبط المخالفات لنظام المراعي والغابات، لكون الاحتطاب يعد أحد العوامل الرئيسة المهمة التي أثرت في الغطاء الشجري الطبيعي، وتسببت في تدهور التنوع الإحيائي، وحدوث التعرية الهوائية والمائية للتربة، وانخفاض في كمية المياه التي تغذي الطبقات الحاملة للمياه الجوفية، كما ينتج عنه زيادة معدل حدوث الفيضانات والسيول الجارفة التي قد تتسبب في حدوث خسائر بشرية واقتصادية كبيرة.

وأشارت إلى تزايد معدلات زحف الرمال مسببة خسائر كبيرة للمنشآت والمزارع، وقلة خصوبة الأرض حيث إن عدم وجود الأشجار يؤدي إلى جريان الماء، واستغلال الأشجار كحطب وقود في موسم الشتاء أخل بالتوازن البيئي من خلال التوسع في مجال التنمية الحضرية خاصة في المناطق الحساسة والغنية مثل المرتفعات الجبلية الغربية، ومناطق الروضات والأودية، أدى إلى خسارة البيئة الدقيقة للنباتات والحيوانات المصاحبة لها، إضافة إلى تآكل التربة مما سبب فقدان أنواع وراثية مهمة في التنوع الإحيائي.
من جهتها، أشارت إخصائية البيئة نورة مغربي إلى أن ظاهرة الاحتطاب تزايدت أخيرا، والاستفادة من قطع الأشجار باستخدامها لشتى الاحتياجات اليومية في جميع أنحاء العالم.
وتشكل الغابات والأراضي المشجرة نسبة 40 في المائة من مساحة الكرة الأرضية، وأن قطعها مع عدم إعادة زرعها يؤثر في نظام توفير غاز الأكسجين وإزالة غاز أكسيد الكربون، إضافة للغازات الدفيئة من طبقة الغلاف الجوي.
وأوضحت مغربي أن صناعة الورق تعتمد كليا على الأشجار لكون طن واحد من الورق يحتاج إلى 12 شجرة إلا أن إعادة تدوير نصف طن منه ينقذ 17 شجرة، إلا أن هناك حلولا من شأنها معالجة هذه الظاهرة بوضع قوانين صارمة تحظر قطع الأشجار، ونشر ثقافة وتوعية المواطنين والمقيمين بأهمية هذه الأشجار لكوكب الأرض وأن أثره سيكون عل

المدى الطويل في الأجيال القادمة، والحد من الطلب على الأثاث المصنوع من الخشب الطبيعي مع إعادة تدوير الأثاث القديم والورق.

تسبّبت في حفرة عميقة يخشون سقوط أولادهم فيها

سكان سليمانية جدة: لم يبق إلا الإمارة لإصلاح ماسورة مياه

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/Sekfde

سبق- جدة:
ناشد عددٌ من أهالي حي السليمانية بجدة، إمارة منطقة مكة المكرّمة إصلاح ماسورة مياه مكسورة تسبّبت في حفرة عمقها 12 متراً وقطرها تسعة أمتار يخشون من سقوط أولادهم فيها.
وقالوا في شكوى تلقتها "سبق": إن الماسورة كسرت منذ أيام عدة عند تقاطع طريق الحرمين مع طريق الملك عبد الله بجوار الكوبري ومسجد الرحمة.
وجاء في الشكوى أنهم اتصلوا على شركة المياه الوطنية فور انكسار الماسورة وقدموا البلاغ الرقم 1365080212 في 30 / 6 / 2012، لكن الشركة لم تحرك ساكنا فتقدموا بالبلاغ الرقم 9414853522 / 1811149502 في 3 / 7 /2012.
وذكروا أنه على الرغم من البلاغين إلا أنه "لا حياة لمَن تنادي وحاولنا الاتصال مرة أخيرة بخدمة العملاء وطلبنا رقم المسئول فأفاد الموظف أنه ليس عنده صلاحية أعطيك الرقم".
وقالوا إنهم اتصلوا في اليوم نفسه بالدفاع المدني على الرقم 998 فتبين أنه مخصص للحوادث فقط بجدة وطلبوا مراجعة قسم البلاغات في الدفاع المدني في قسم الجامعة بشكل شخصي.
وأضافوا أنهم اتصلوا كذلك بالأمانة في جدة على الرقم 940 وأخبروا المسئول أن هناك مياهاً في الشارع مسبّبة ضرراً على المسجد والجيران، فأفاد الموظف أن هذه مسئولية شركة المياه الوطنية".
وتساءلوا: "أين المسئول؟ اللهم احفظنا واحفظ أولادنا ألا يسقط أحد في هذه الحفرة".
وقالوا في الشكوى: "لا بد من تدخل إمارة منطقة مكة المكرّمة لرفع الضرر وإصلاح الخلل ومعاقبة المقصر".

قال إنها مرت بمراحل عدة في لجان مجلسي الوزراء والشورى

"العساف": أنظمة التمويل العقاري ستحفظ الحقوق وتحد من التكلفة

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/QZjfde

واس- جدة:
قدّم وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على أنظمة التمويل العقاري.
مبيناً أن هذه الأنظمة ستساعد بعد بدء تطبيقها في إيجاد آليات منظمة لتمويل الإسكان في المملكة بأسلوب يحفظ حقوق جميع الأطراف ويحد من تكلفة التمويل العقاري، وذلك من خلال التسهيلات التي ستوفرها للمواطنين للحصول على تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية.
وقال العساف: "إن هذه الأنظمة مرت بمراحل عديدة من البحث والتقصي في لجان مجلس الوزراء وفي مجلس الشورى قبل إقرارها" مبيناً أنه سيتم تطبيق هذه المنظومة بعد اتخاذ عدد من الخطوات المهمة ومنها إصدار اللوائح التنفيذية من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وفيما يلي تفاصيل ذلك:
1- نظام التمويل العقاري:
- تختص وزارة المالية بإعداد السياسات العامة للتمويل بالاتفاق مع وزارة الإسكان، وبعد أن يقرها مجلس الوزراء، وتضع وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة الإسكان الخطط التنفيذية اللازمة.
وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بتنظيم قطاع التمويل الذي يشمل السماح للبنوك والترخيص للشركات بمزاولة التمويل بما في ذلك الترخيص لشركات مساهمة توافق المؤسسة على المرشحين لمجلس إداراتها وللممولين المرخص لهم المشاركة في ملكيتها، ويجوز لصندوق الاستثمارات العامة المساهمة في ملكيتها. كما تتولى المؤسسة إصدار التراخيص الخاصة بشركات التأمين لتغطية المخاطر المتعلقة بالتمويل العقاري وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين.
وتصدر المؤسسة المعايير والإجراءات المتعلقة بالتمويل العقاري، ومراجعة نماذج وعقود التمويل، كما تتولى نشر البيانات المتعلقة بالتمويل العقاري، ورعاية تطورات تقنيات التمويل بما في ذلك تيسير التدفقات بين السوقين الأولية والثانوية.
ويقوم صندوق التنمية العقارية بدور الداعم الحكومي للنظام وذلك من خلال تخصيص جزء من ميزانيته كضمانات ومعونات لدعم التمويل العقاري لمستحقي الدعم، وتضمن الحكومة الوفاء بالالتزامات المالية التي تترتب على ضمانات الصندوق، وتتولى المحكمة المختصة الفصل في المنازعات الناشئة عن عقود التمويل بما في ذلك المنازعات الناشئة عن التعامل بالأوراق المالية الخاصة بالتمويل.
وتتولى مؤسسة النقد إعداد اللائحة التنفيذية للنظام خلال 90 يوماً من تاريخ نشره، وتصدر بقرار من وزير المالية.
2 - نظام مراقبة شركات التمويل
تتولى مؤسسة النقد مراجعة ما يلزم لإصدار التراخيص للمتقدمين لطلب ترخيص مزاولة النشاط، وتشتمل المراجعة الهيكلة الإدارية ونظم التشغيل والخطط الاستثمارية للمتقدمين، وتحديد رأس المال للشركة المتقدمة، بما فيها الحصة الأجنبية في حال وجودها، والمتطلبات النظامية والمهنية.

وذلك تمهيداً لاستكمال وثائق تأسيس الشركة من قبل وزارة التجارة والصناعة، ويتطلب من الشركة مزاولة النشاط خلال سنة من تاريخ الترخيص لها، وأن تطرح نسبة من أسهمها للاكتتاب العام بعد تحقيقها للأرباح، وترخص المؤسسة لشركة التمويل ممارسة نشاط مقابل ضمان أو أكثر من أنشطة التمويل، ويجوز لشركة التمويل تملك الأصول من أجل تمويل تمليكها للغير.

وتشرف المؤسسة على أعمال شركات التمويل وتمارس صلاحياتها بموجب أحكام النظام. وتتولى المحكمة المختصة النظر في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا النظام.

3 - نظام الإيجار التمويلي

ويقوم المؤجر بموجبه بإيجار أصول أو منافع بصفته مالكاً لها أو لمنفعتها، ويحرر عقد بين المؤجر والمستأجر يلتزم من خلاله المستأجر باستخدام الأصل في الأغراض المتفق عليها ويكون مسؤولاً عن الصيانة التشغيلية، أما الصيانة الأساسية فإنها مسؤولية المؤجر ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ويجوز انتقال ملكيتها للمستأجر وفقاً لأحكام العقد دون إخلال بأحكام تملك العقار لغير السعوديين، ويجوز إصدار صكوك قابلة للتداول مقابل الأصول المؤجرة، وفقاً للوائح التي تصدرها هيئة السوق المالية.

وتتولى مؤسسة النقد إصدار الترخيص لشركة مساهمة أو أكثر يكون غرضها تسجيل وإعداد السجلات الخاصة بالعقود والإفصاح لجهات التمويل المرخصة عن سجلات العقود بموافقة محررة من المؤجر. وتنحصر المشاركة في ملكية شركة التسجيل في الشركات المرخصة لمزاولة التمويل. وتتولى المؤسسة تنظيم كيفية زيادة رأس المال، وذلك بدخول الشركات المرخصة الجديدة في هذه الشركة.

وتتولى المحكمة المختصة النظر في المنازعات وإيقاع العقوبات الناشئة من تطبيق النظام.

4- نظام الرهن العقاري المسجل:

وهو عقد يكسب به المرتهن حقاً عينياً على عقار معين وبمقتضاه يتقدم على جميع الدائنين في استيفاء دينه من ثمن ذلك العقار وذلك وفقاً لأحكام التسجيل العيني للعقار إذا كان العقار مسجلاً في سجلات السجل العيني، أو بالتأشير على سجله لدى المحكمة أو كتابة العدل إذا لم يكن مطبقاً عليه نظام التسجيل العيني.

ويكون للراهن الحق في التصرف في عقاره المرهون إذا كان مسجلاً في نظام التسجيل العيني للعقار. أما إذا لم يكن مسجلاً فلا يجوز للراهن التصرف في عقاره المرهون ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. كما يجوز للمرتهن نقل حقه في استيفاء الدين مع الرهن الضامن لغيره. ولا يصح أن يشترط في عقد الرهن أن تكون منافع المرهون للمرتهن أو أن يمتلك المرتهن المرهون مقابل دينه إن لم يؤده الراهن في أجله المعين، ويقتصر أثر الرهن على الدين المحقق في وثيقة الرهن.

وباستثناء الأوراق المالية، تسري أحكام نظام الرهن العقاري المسجل على المنقول الذي له سجل منتظم، كالسيارة والسفينة والطائرة وغيرها، ويلغي هذا النظام أحكام نظام الرهن التجاري التي تتعارض معه في هذا النوع من المنقولات.

5- نظام قضاء التنفيذ:

يتولى التنفيذ وإجراءاته دائرة تنفيذ تخصص في المحاكم العامة في المدن والمحافظات الرئيسية، وتتولى تنفيذ ما يصدر من قرارات أو أوامر من اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي. ولقاضي التنفيذ الفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها ويختص بإصدار القرارات والأوامر الخاصة بالتنفيذ بما في ذلك الحجز التنفيذي على الرهن.

وتتم عملية بيع المال المحجوز عن طريق مزاد لا يدخله إلا من تأهل للمشاركة فيه ويتأهل المشاركون بموجب ترتيبات بين وزارة العدل ومؤسسة النقد لإثبات ملاءة المشاركين في المزاد. وينادي الوكيل في المزاد بالقيمة المقدرة ولا يجوز البيع بأقل من القيمة المقدرة، فإن لم يتقدم مشتر حدد موعد آخر للمزاد خلال يومين وتباع الأموال المحجوزة بما يقف عليه المزاد، وذلك بقرار من قاضي التنفيذ. وتحول الأرصدة النقدية الدائنة المستحقة للمدين إلى حساب المحكمة بمقدار ما يفي بالدين.

وتنشأ في وزارة العدل وكالة مختصة للتنفيذ تعنى بالشؤون الإدارية والمالية وتتولى إصدار التراخيص لمقدمي خدمات التنفيذ، أو أي عمل يوافق مجلس الوزراء على إسناده إلى القطاع الخاص.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

البلدية": لا يحق لـ التربية" إلزام ملاك المخططات بإفراغ أراض للمرافق التعليمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/04/article_672076.html

«الاقتصادية» من الرياض

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية أنها لم تردها أي تعليمات تخوّل وزارة التربية والتعليم، بإلزام مُلاك المخططات بإفراغ أراضي المرافق التعليمية قبل بيعها، لافتة إلى أنه يجري العمل بما لدى الوزارة من أنظمة وتعليمات بهذا الشأن.

وجاء رد الوزارة إشارة إلى ما نُشر في عدد "الاقتصادية" رقم 6817 الصادر في 1433/7/20هـ، بعنوان "التربية" تسعى إلى تأمين أراضي المدارس قبل بيع المخططات"، حول إلزام ملاك المخططات بإفراغ أراضي المرافق التعليمية قبل بيعها نسبة لوزارة التربية والتعليم، الذي تضمن المشروعات التعليمية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم في مدن المملكة، وما اشتملت عليه خطة الوزارة من توجه لتوفير الأراضي التعليمية المناسبة في المخططات السكنية مع الجهات المختصة، وسعيها إلى ضمان تأمين تلك الأراضي في المخططات الجديدة بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصدار تنظيم لتسليم الوزارة أراضي المرافق التعليمية في المخططات الحديثة وإفراغها لمصلحتها قبل البيع للمواطنين.

وجاء في رد وزارة الشؤون البلدية على ما نُشر في الخبر: "نود إحاطتكم بأن هذه الإدارة تلقت خطاب الجهة المختصة بالوزارة المتضمن أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أولت مواقع الخدمات التعليمية اهتماماً بالغاً ضمن الدراسات التخطيطية، التي من بينها مشروع أولويات التنمية العمرانية".

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية أنها لم تردها أي تعليمات تخوّل وزارة التربية والتعليم بإلزام ملاك المخططات بإفراغ أراضي المرافق التعليمية قبل بيعها، لافتة إلى أنه يجري العمل بما لدى الوزارة من أنظمة وتعليمات بهذا الشأن.

وجاء رد الوزارة إشارة إلى ما نشر في عدد «الاقتصادية» رقم 6817 والصادر في 1433/7/20هـ بعنوان ("التربية" تسعى إلى تأمين أراضي المدارس قبل بيع المخططات)، حول إلزام ملاك المخططات بإفراغ أراضي المرافق التعليمية قبل بيعها نسبة لوزارة التربية والتعليم، والذي تضمن المشروعات التعليمية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم في مدن المملكة، وما اشتملت عليه خطة الوزارة من توجه لتوفير الأراضي التعليمية المناسبة في المخططات السكنية مع الجهات المختصة، وسعيها إلى ضمان تأمين تلك الأراضي في المخططات الجديدة بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصدار تنظيم لتسليم الوزارة أراضي المرافق التعليمية في المخططات الحديثة وإفراغها لصالحها قبل البيع للمواطنين.

وجاء في رد وزارة الشؤون البلدية على ما نشر في الخبر: "نود إحاطتكم بأن هذه الإدارة تلقت خطاب الجهة المختصة بالوزارة، والمتضمن أن وزارة الشؤون البلدية والقروية قد أولت مواقع الخدمات التعليمية اهتماما بالغا ضمن الدراسات التخطيطية، التي من بينها مشروع أولويات التنمية العمرانية الذي اشتمل على قاعدة معلومات موسعة تتضمن حصر المدارس القائمة الحكومية منها والمستأجرة في كل من المدن التي شملتها الدراسة، وأعداد الطلاب من البنين والبنات وأعداد الفصول في كل مدرسة، إضافة إلى حالة المباني المدرسية وأعداد الطلاب والطالبات المتوقع زيادتهم حتى عام 1450هـ". وأضافت: "وبناء على ذلك قامت الوزارة بحجز الأراضي المطلوبة للمرافق التعليمية في كافة المخططات بما يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة للزيادة الطلابية مستقبلاً".

وذكر البيان أنه: "في إطار التنسيق المتبادل بين كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التربية والتعليم تمت دعوة المختصين في إدارات التعليم في مختلف المناطق للتعرف عما أسفرت عنه نتائج دراسات أولويات التنمية العمرانية من مواقع للخدمات التعليمية، وفي مجال التنسيق فقد تم تشكيل لجنة تضم مندوبين عن وزارة الشؤون البلدية والقروية

ووزارة التربية والتعليم ووزارة المالية لدراسة المرافق التعليمية المقام عليها مبان ويرفض ملاكها بيعها إلا بأسعار باهظة، كما قامت اللجنة بدراسة الأحياء التي لا توجد فيها أراض وتدعو الحاجة إلى شراء أراض مقام عليها مبان، ولا تزال هذه اللجنة تعقد اجتماعاتها الدورية لدراسة الموضوع تمهيداً لاتخاذ ما يلزم بشأنه". ولفت البيان إلى أنه: "تجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون البلدية والقروية قد أعدت عددا من الضوابط الفنية والاشتراطات البنائية ومتطلبات السلامة للمدارس الأهلية، وتم تعميمها على جميع الأمانات لمراعاتها عند إصدار التراخيص اللازمة لها".

تحسين رواتب السعوديين

المصدر: جريدة الرياض 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/04/article748969.html

عابد خزندار

كنت قد كتبت في صحيفة الرياض العدد رقم 16078 الصادر بتاريخ 11 شعبان 1433 الموافق 1 يوليو 2012 مقالا قلت فيه، ان وزارة العمل ستستخدم نظام نطاقات بحيث لن يحتسب الموظف السعودي في نظام نطاقات ، إلا إذا كان الحد الأدنى لراتبه مساوياً للحد الأدنى الذي تقرره وزارة العمل ، ولكن نائب وزير العمل الدكتور مفرح القحطاني نفى، وفقا لما جاء في صحيفة الحياة ، وجود نية لوضع حد أدنى لرواتب السعوديين في القطاع الخاص في برنامج "نطاقات" الذي تدرسة الوزارة ، وذكر أن المرحلة الثانية من برنامج نطاقات التي سيعلن عنها قريباً ، لن تتضمن مساواة الحد الأدنى لرواتب السعوديين في القطاع الخاص بالقطاع العام ، وأضاف : " ليس هناك من ينادي بأن تتدخل الوزارة في تحديد الأجور على المستويات كافة " وبدلاً من ذلك ستدرس الوزارة إمكانية أن تكون السعودة ، ليس بعدد الموظفين في الشركات فقط ، بل بحجم حصة السعوديين من إجمالي الرواتب التي تصرفها تلك الشركات، وأيا كان الحل الذي ستتبناه الوزارة فالهدف هو حصول العمالة السعودية على نصيب مناسب من الأجر المدفوع ، مما يسهم في استقطاب السعودي إلى القطاع الخاص. فعسى أن يتحقق ذلك.

أخيرا آلية أنجع لاستخراج الحقوق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387861

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

الحمد لله حمدًا كثيرًا، إذ أطّل علينا نظام جديد لاستخراج الحقوق أخيرًا.
إنه النظام الإليكتروني لتنفيذ الأحكام الحقوقية، وهو كما تقول صحيفة الرياض (27 يونيو) قائم على قاعدة بيانات حاسوبية تضم معلومات الحكم الصادر، ومنها بيانات المحكوم لصالحه والمحكوم عليه، ومضمون الحكم ونوعه، وكل إجراء يستجد عليه، مع ربط كل هذه البيانات بإدارات الشرط في كافة أرجاء المملكة.

إنه باختصار آلية جديدة لتضييق الخناق على المحتالين والمماطلين، لكنها آلية أحسبها أكثر فاعلية من كل ما سبق من تعاميم وقرارات ..كلها ورقية طواها الزمان والمكان، ولم تفلح في تقليص حالات التهرب من سداد الحقوق إلاّ قليلاً جدًا.
ويشير المحامي عبد الله الغفيص إلى أن النظام سيعمل حتمًا على تشجيع المواطن والمقيم على الاستثمار في السوق المحلية نظرًا لاطمئنانهم على استرجاع حقوقهم إذا استحوذ عليها الغير أو لم يسدوها في حينها.
كلام جميل من الناحية النظرية، لكن لا بد له من دلائل واثباتات، وعليه لا بد لنا من الانتظار للحكم على مدى نجاعة هذا النظام. ولنأخذ مثلاً حالات التملص من أداء النفقة المفروضة على الأب لصالح أبنائه الذين يعيشون مع أمهم المطلقة. لنبدأ بإحصائية في مدينة مثل جدة بافتراض اتساع هذه الحالات فيها وتعددها، وبافتراض توفر البيانات لدى الجهات الحقوقية فيها، ثم ليبدأ العدادّ وليعلم الناس عن عدد الحالات التي أجبرها النظام الاليكتروني الحديث على دفع الحقوق الواجبة لفلذات الأكباد، فضلاً عن البعيدين والبعيدات.
صحيح أن الأنظمة الإليكترونية الحديثة توفر البيانات المطلوبة بسرعة وكفاءة وتُحدّثها باستمرار وتوفر وقتًا هائلاً من المكاتبات والمراسلات والاستدعاءات، لكن الأهم من ذلك هو توفر العزيمة الجادة جدًا في جلب المماطل والمحتال إلى بيت النظام ليُنفذ فيه حكم القضاء فورًا أو يواجه خطوات عملية مؤلمة، ليس أولها السجن فحسب، وإنما تعطيل جميع أعماله التجارية وتعاملاته البنكية وحظر سفره وفصله مؤقتًا من وظيفته إن استدعى الأمر، وعلى أن يتم ذلك دون مرور شهور وشهور بل وسنوات أحيانًا.
الأنظمة مهمة، لكن روح الأنظمة أشد أهمية، والعزم على إنفاذها بسرعة ودون تردد هو السر الأكبر وراء نجاحها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في قضية الكاشيرات .. موقف وزارة العمل (2)

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/04/article_672138.html

عبد الله باجبير

تحدثنا أمس الأول عن قضية أمر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفصل كاشيرات مكة المكرمة.. وقلنا إن هذا الأمر يتجاوز صلاحيات الهيئة.. وإن صاحب القرار هو من قام بالتعيين.. المهم أن هذا يحدث في مكة المكرمة حيث البطالة بين النساء وصلت 86 في المائة حسب آخر إحصاءات "حافز" لمعونة البطالة في السعودية.
وزارة العمل هي الجهة الوحيدة المخولة بتفعيل عمل المرأة، وبالتالي الدفاع عن أي فصل تعسفي وجماعي تتعرض له المرأة العاملة سواء كانت في وظيفة كاشيرة أو خلافه، لم يعد اليوم من حق أي جهة منع النساء من العمل في أماكن مكشوفة أمام الناس وفق آليات التوظيف التي اعتمدتها وزارة العمل صاحبة الحق الوحيد في هذا المجال وفق توجيه ولي الأمر.
مطلوب من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن وزارة العمل والعمال إيضاحات لملابسات حادث فصل "كاشيرات مكة المكرمة" حتى لا يتكرر في مكان آخر.
ونحن نرى أن مسؤولية وزارة العمل مسؤولية أساسية في هذا الموضوع.. فالعمل والعمال مسؤولية وزارة العمل وإلا فما عملها؟.. فإذا اعتدت هيئة أخرى أو جهة أخرى على هذا الحق فما دور وزارة العمل بالضبط، وهي تسكت على سلبها حقها الحكومي والقانوني في رقابة العمل والعمال.
إن السماح لجهة أخرى بالتدخل في عملها إلى هذا الحد يلغي دورها فعلا، ولعلنا نتساءل ما وظيفة أو دور أو عمل وزارة العمل، مع كل التقدير لوزيرها المحترم؟
إن القضية ليست بسيطة كما قد يراها البعض بل هي قضية خطيرة.. تعني أن كل جهة تتدخل في أعمال كل جهة أخرى.. وقد يأتي يوم تأمر فيه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفصل جميع الصحفيات والكاتبات في دور الصحف.. ويومها عليهن إصدار صحف حائط في البيوت ومحال البقالة وحتى صالونات التجميل.. عجبي!

كوارث القطارات لماذا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120703/Con20120703514669.htm

د. هاشم عبده هاشم

• بعد سنوات طويلة.. كان يقال لنا فيها.. إن إيجاد شبكة قطارات واسعة تربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها بغربها هو مشروع «خيالي» وغير واقعي.. ولا يخضع لأية جدوى اقتصادية.. بالرغم من أهمية المشروع من النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا.
• أقول.. بعد سنوات طويلة من هذا الكلام الذي يحتاج الآن إلى فتح ملفات ومحاسبة شديدة لمن كانوا يرددونه، جاء الملك عبدالله ليوجه ويستعجل جهات الاختصاص في أن تنفذ المشروع فورا.. جزاه الله عنا جميعا خير الجزاء.
• وأنا هنا لست بصدد الإشارة إلى ضرورة هذا المشروع الهام الذي سبقتنا إليه دول صغيرة.. وإنما أنا بصدد استشعار الفزع الذي بدأ يحس به الناس من أن يتحول هذا المشروع الحضاري الكبير في المستقبل القريب إلى مأساة متصلة.. بعد أن تكررت حوادث القطارات لدينا في الآونة الأخيرة.. وهي ما تزال محدودة.. وفي نطاق ضيق.. فلماذا يحدث هذا؟!
• أخشى أن يكون السبب في ذلك هو نظام التعاقد على المشاريع على أساس السعر الأدنى وبالتالي لا نحصل على النوعية التي توفر لنا السلامة وتؤدي ما هو مطلوب منها بكفاءة.
• وإذا قيل لنا إن ذلك لم ولن يكون السبب في عقود الصفقات القادمة.. فهل يمكن القول إن إجراءات الاستلام لم تكن صحيحة.. وإنها لم تتم من خلال مؤهلين؟!
• وإذا شئنا أن نفترض سوء النية ونتصور أن هناك خللا في تنفيذ المواصفات وأن هذا الخلل تم بمعرفة بعض من أداروا الصفقة.. فإن الأمر يكون في هذه الحالة أخطر بكثير مما ذكر وتردد وأنا أرجو ألا يكون الأمر كذلك تماما.
• لكن توالي تلك الحوادث وإن كان مؤسفا إلا أنه ينبهنا إلى أن هناك خللا أو أكثر.. وأن علينا أن نفتح عيوننا للآخر وأن نكفل السلامة لمئات الآلاف ممن سيستقلون هذه القطارات وأن نمنع أي خطأ متوقع سواء بسبب أعطال فنية.. أو إجراءات مالية وإدارية.. أو بسبب فساد من نوع أو آخر.
• وليت الأمور تتوقف عند هذا الحد قبل فوات الأوان.

إدارة التنوع الإنساني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/03/article748726.html

محمد محفوظ

ثمة حقيقة إنسانية ثابتة وراسخة في الوجود الإنساني.. وهي أنهم متنوعون ومتعددون، ولايمكن أن يكون الإنسان نسخة كاملة من الإنسان الآخر.. فالباري عز وجل خلق الإنسان وأوجد فيه هذه الجبلة الإنسانية..
وأي سعي لتجاوز هذه الجبلة الإنسانية أو مخاصمتها، فإنه (أي السعي) لا ينتج إلا المزيد من الاستبداد وكل متوالياته الكارثية..

ولكن هذا التعدد والتنوع الإنساني في القناعات والميولات والأهواء والأولويات ، ليس مدعاة للفوضى أو الانعزال والانكفاء عن الجماعات الإنسانية .. فالناموس الرباني الذي أودع في كل إنسان قابلية الاختلاف وحقائق التنوع على المستوى العقلي والنفسي ، هو ذاته الذي دعانا جميعا إلى بناء حياة إنسانية مشتركة قائمة على هذه الحقائق وصياغة أنظمة اجتماعية وأخلاقية لا تمارس العسف بحق مقتضيات الجبلة الإنسانية..

فنحن جميعا كبشر مختلفون ومتنوعون ، ولكن هذا الاختلاف والتنوع ، لا يبرر لنا أن نعيش وحدنا أو ننعزل عن محيطنا الاجتماعي أو نهرب إلى الكهوف رافضين المساهمة في بناء حياة إنسانية واجتماعية على أسس متينة ومنسجمة ونواميس الخالق عز وجل في الوجود الإنساني..

فالمطلوب في هذا السياق هو إدراك أننا كبشر متنوعون ، والله سبحانه وتعالى خلقنا على هذه الجبلة .. ولكن في ذات الوقت جاءت التوجيهات الربانية لتدعونا إلى التعارف والانفتاح والتواصل مع الإنسان الآخر .. إذ يقول تبارك وتعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (الحجرات 13)..

فالآية القرآنية الكريمة ، ترسي وتؤصل لمبدأ الكرامة الإنسانية الذاتية ، وأن الفضل بين البشر ليس وليد شكل الإنسان أو لونه أو قومه ، وإنما هو وليد كسبه الذاتي الذي تشير إليه الآية القرآنية بأن (أكرمكم عند الله أتقاكم) فالتقوى ليست إرثا يحصل عليه الإنسان ، كما أنها ليست صنوا لقوم معين أو جماعة بشرية محددة ، وإنما هي قيمة أخلاقية وسلوكية يحصل عليها أي إنسان بصرف النظر عن قومه وبيئته هذا إذا هذب نفسه وسيطر على شهواته وأهوائه .. فالبشر يتفاضلون مع بعضهم البعض من جراء كسبهم الذاتي وليس لشيء آخر..

فالتنوع الإنساني حقيقة راسخة في الوجود الإنساني ، وجميع البشر تجاه هذه الحقيقة سواء .. بمعنى لا يوجد عرق أفضل من عرق آخر ، ولا يوجد شعب أفضل ذاتياً من شعب آخر .. فالجميع متساوون ووسيلة التفاضل الوحيدة بين البشر هي وسيلة كسبية ومرهونة بقدرة كل فرد أو مجتمع على بناء واقعه على أسس صلبة تمكنه من التقدم وحيازة الصفوف الأولى في السباق البشري..

وحتى لا يتحول التنوع الإنساني إلى سبب للفوضى أو الصراع المدمر بين المجتمعات فهناك قيمتان مركزيتان تضبطان حقيقة التنوع وتديرهما على أسس صحيحة ، وهاتان القيمتان هما:

-1العدل : إن التنوع الإنساني بكل مستوياته ، يتحول إلى مصدر للجمال والثراء المعرفي والأخلاقي ، حينما يدار وفق قيمة العدل .. فالاختلافات الإنسانية لا تشرع لأي أحد للافتئات على أخيه الإنسان..

وإنما الاختلاف ينبغي أن يدار ويضبط بقيمة العدالة ومقتضياتها الأخلاقية والسلوكية.. لذلك يقول تبارك وتعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون) (سورة المائدة8)..

وجاء في تفسير هذه الآية أن العدل شعار الإسلام في الحياة .. وينطلق القرآن في التأكيد عليه في بناء شخصية الإنسان المسلم بمختلف الأساليب ، من أجل إلغاء كل النوازع والأفكار والمشاعر المنحرفة من تكوينه الذاتي ، لئلا تحول بينه وبين الانسجام مع حركة الخط المستقيم في الحياة..

فتعالوا جميعا من مختلف مواقعنا الفكرية والاجتماعية أن لا يخرجنا تباين قناعاتنا واختلاف مواقفنا في أي أمر أو موضوع عن العدالة ومقتضياتها .. لأننا جميعا مأمورون بالالتزام بالعدالة ، وأن لا تكون اختلافاتنا المبرر الأخلاقي لعدم الالتزام بالأمر الرباني .. فالله سبحانه وتعالى خلقنا مختلفين وأمرنا بالعدالة في القول والفعل..

وأعتقد أن الكثير من المشكلات القائمة بين المختلفين سواء أكانوا أفرادا أم جماعات هو من جراء عدم الالتزام بمقتضيات العدالة .. فالاختلاف مهما كان حجمه لا يشرع للظلم ونحن جميعا مطالبون بالالتزام بالعدالة..

-2التعارف:

لكوننا على المستوى الإنساني ، نعيش التنوع والتعدد بكل أشكاله ، فإن المطلوب دائما ليس خلق الحواجز بيننا ، وإنما فتح آفاق التعارف وإطلاق مشروعات للتواصل لكسر حاجز الجهل المتبادل وتطوير مستوى الفهم والتفاهم بين الأفراد والجماعات .. فالتنوع الديني أو المذهبي أو القومي أو الأثني ، لا يشرع لأحد الانغلاق والانزواء وبناء مجتمعات خاصة مغلقة ، وإنما هي مدعاة لنا جميعا للانفتاح والتواصل وتعزيز قيم التعارف..

ولابد أن ندرك في هذا السياق : أن التعارف ليس هدفه إنهاء الاختلافات والتباينات ، وإنما إدارتها على أسس مشتركة تضمن للجميع حقوقهم المادية والمعنوية .. لهذا ومن منطلق قيمة العدالة والتعارف ، فإننا نرفض كل أشكال التحريض بين المختلفين وندعو الجميع من موقع المحبة إلى الالتزام بمقتضيات العدالة والتعارف .. والتحريض بكل أشكاله ضد

العدالة والتعارف وهو يؤسس لمناخات نفسية واجتماعية تدمر المشتركات وتطلق غرائز التدمير والحروب وتفكك أسس النسيج الاجتماعي..
لهذا كله : فإننا في الوقت الذي نقر فيه بحقيقة التعدد والتنوع الإنساني ، وندرك أن هذا التنوع ، سيقودنا لقناعات ومواقف مختلفة في شؤون الحياة المختلفة .. ولكن هذا الاختلاف في القناعات والمواقف ، ينبغي أن يحكم بقيمتي العدالة والتعارف ، حتى نتمكن جميعا من صيانة استقرار مجتمعاتنا والحفاظ على أسس العيش المشترك أو الواحد..

لا وظيفة للمرأة بلا مواصلات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/07/02/article748644.html

راشد محمد الفوزان

الحديث عن عمل المرأة محل نقاش وجدل، وكلنا نريد حماية المرأة، رغم أنها في تحصين ذاتي أولا من خلال دينها، وقيمها ، وتربيتها ، وأسرتها التي تحرص عليها أشد الحرص كما هم الشباب ، فلا أحد يفرق بين أبنائه. حين نتحدث عن العمل للمرأة ، ولم نهيىء ونضع الأرضية الصلبة لها لكي تنجح سواء بالتدريب أو منح الفرص ، ولكن الأهم برأيي هي « المواصلات « والتنقل ، فكيف للمرأة أن تنتقل لعملها ؟ هي الآن تستخدم وسائل مكلفة في الغالب ، إما سائق خاص لها ، أو سائق خاص غير متفرغ ، أو أسرتها وهذا مرهق للأسرة ، ولا يتوفر نقل عام « باص – قطار – مترو « كما هي بقية دول العالم للتنقل بين المنزل والعمل والمدرسة والأسواق فهذا خيار غير مطروح . إذاً كيف نعالج بطالة المرأة وهي لا تجد وسيلة « توصيل « لها ، وقد تجد العمل ، ولكن كم تكلفة النقل ؟؟ السائق الخاص لن يتوفر لكل واحدة ، وكل وظيفة قد يسمح الدخل وقد لا يسمح ، ولا نريد توظيفاً لكي تصبح الموظفة موظفة عند السائق تستلم الراتب من هنا ويسلم له من هناك أو معظمه .
نحن نعالج ونمارس كل شروط التوظيف للمرأة ، التي أصبحت في عهد الملك عبدالله حفظه الله ، تحصل على فرص اكبر ودور أهم ، ولكن يجب أن تراعي الوزارات وصانع القرار ، أن التعثر ليس بقدرة المرأة على العمل ، ولا بمهارتها ، ولا بصبرها ، ولا رغبتها ، فكل العوامل تنجح بها المرأة ، لأن الفرصة شحيحة لدينا ، فحق المرأة بالعمل كما الرجل ، فهي لها طموح ومستقبل ورغبة وقدرة وأهداف ، فيجب تسهيل العمل للمرأة أولا وقبل كل شيء « بالمواصلات « إما توفير نقل عام شامل وواضح ومكتمل ويعم كل المملكة وبدرجة كافية ومرضية، ولا يجب أن نفكر أن العمل لا يأتي إلا من الشركات الكبرى التي توفر النقل ، فليس كل الوظائف تأتي من شركات كبرى أو ذات قيمة ومكانة ، فيجب أن يفتح ملف « النقل والمواصلات « نحن نعالج « هوامش « في مشكلة التوظيف « بالبحث « عن وظيفة ، وهي ليست الهم الأكبر فالعمل متوفر وكثير ومقتنع بذلك ، ولكن ما هو السبيل للوصول له ، والأهم هو قدرة المرأة على الاستمرار بالعمل ، فما يحدث دوران عال في التوظيف للمرأة ، فهي لا تبقى بالعمل بالقطاع الخاص في الغالب لمدد طويلة « سنوات وأن بالغت سنة أوسنتين ، والسبب عدم القدرة على تحمل مصاريف ومشاق التنقل فهي قاسية وصعبة وطاردة للمرأة ، ونحن نشاهد كم الأجانب الذين يمارسون عمل « سائق خاص « لنقل الموظفات والمعلمات، وعدد السائقين ، وكم هائل من ذلك ، هل تم حساب كم يكلفنا ذلك من مليارات ، ونحن نمنع حق المرأة بأن تتولى شؤونها بنفسها ؟؟.

يا أولياء أمور الطلاب اتحدوا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120702/Con20120702514404.htm

صالح إبراهيم الطريقي

يخبرنا رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي والتدريب في مجلس الغرفة الدكتور عبدالرحمن الحقباني أنهم لم يتلقوا أية دعوة للمشاركة في وضع ضوابط تحديد رسوم المدارس الأهلية ، ويحذر من مغبة الاجتماع بدونهم ، وأن لديهم طلبات من مئات الملاك يطالبون بالتدخل .

يخبرنا أيضا أن الوزارة ستحرج نفسها كثيرا لو قررت وضع سقف للرسوم ، مؤكدا «على أي أساس» ؟

بعد هذا التحذير يقول لنا مفسرا أسباب رفع الرسوم : «إن المدارس الأهلية لم تزد رسومها للربح ، بل من أجل تغطية زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين والسعوديات بعد صدور الأمر الملكي بوضع حد أدنى لرواتبهم 5 آلاف ريال و 600 بدل نقل» .

وتساءل : «هل هذا الاستثمار ـ أي المدارس الأهلية ـ أساسي يجب التحكم بأسعاره ، أم تكميلي من أراد ألا يدفع فهو ليس مجبرا» ؟

وسؤال الدكتور منطقي بالنسبة للتاجر، براجماتي بالنسبة للتربوي ، إذ أن التاجر ينظر للتعليم على أنه مثل بيع الجوالات ويمكن استثماره ، فيما التربوي يرى أن التعليم أمر أساسي يجب أن تدخل الدولة في عدم تغول سعره ، لأن التعليم حق لكل مواطن .

بعيدا عن سؤال المسؤول بغرفة التجار ، هل يعلم الدكتور المسؤول عن التعليم الأهلي أن ارتفاع الرسوم لم يكن حالة طارئة هذا العام، بل حالة مستمرة كل عام ؟

أيا كانت إجابته تثير الحنق .

الحق يقال : إن أولياء الأمور يتحملون جزءا من المشكلة ، فهم يتذمرون لكنهم لا يفعلون شيئا ، ولا ينظمون أنفسهم كما يفعل تجار المدارس .

ويخيل لي لو أن بعض أولياء الأمور بمدرسة ما ، قاموا بتنظيم أنفسهم واتصلوا بباقي أولياء أمور الطلاب ، وبدأوا يتفاوضون مع المدرسة باسم الجميع في مسألة الرسوم ، سيحققون نتائج مبهرة ، فالمدرسة تتحمل إبعاد طالب رفض ولي أمره الزيادة، لكنها تخسر كثيرا إن تكتل أولياء الأمور ، وستقبل الجلوس معهم على طاولة للتفاوض والوصول لحل يرضي الطرفين ، أما عدم اتحاد أولياء الأمور سيجعلهم لقمة سهلة لكل مدارس التجار .

التعليم والطالب: مَن في خدمة مَن؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120701/Con20120701514132.htm

شايع بن هذال الوقيان

من المشكلات الكبرى أن يكون لنظام التعليم أهداف غير «تعليمية»، وأن يتخذ من الطلاب وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.
كان الفيلسوف الأمريكي جون ديوي يرى أن هدف التعليم الوحيد يجب أن يكون ضمان التعليم للكل واستمراره لا أن تكون له أهداف مقررة ومسبقة.
من المعروف أن نظام التعليم لدينا ذو أهداف مسبقة ومقررة، وكثيرا ما يتباهى بها. بصرف النظر عن محتواها الآن إلا أنه من الظلم للطالب وخصوصا الطفل الصغير أن يكون أداة لتجسيد أهداف التعليم التي ليست هي ذاتها أهداف الطالب الحقيقية. إن هذا يذكرني بذلك الأب الذي يتباهى بأن ابنه المطيع ينفذ كل الأوامر ويحقق أمله فيه! وكأن الابن مجرد وعاء أو وسيلة لا كينونة حرة ومستقلة ذات أهداف مختلفة عن كل آخر.
حينما يحشى رأس الطالب بأهداف ليست له ولا من اختياره فإنه سيكون ضحية وسيكون نظام التعليم هو الجاني. فما بالك والأهداف هذه التي يملأ بها رأسه هي أهداف غير واقعية في أغلبها وغير عملية: أي إنها ليست مقتبسة من واقع الطالب نفسه، بل هي تعليمات قررها أشخاص معينون فيها بعض الاجتهادات والتأويلات التي لا تناسب العصر، ناهيك عن الميول والأهواء الايديولوجية لهؤلاء «الأشخاص» الذين لا يهمهم الطالب إلا بالقدر الذي يحقق فيه أهدافهم.
يجب أن نغير تصورنا للتعليم، فهو لم يعد كالسابق حشوا للمعلومات وتدريبا للطلاب على اتخاذ نمط حياة غير مناسب لهم. المعلومة أصبحت اليوم ملكا مشاعا لكل أحد. المهم الآن هو المهارات التي تلائم كل طالب وتهيئه للمستقبل. والأهم هو إفساح المجال للطالب لكي يختبر نفسه وقدراته ويعرف حقيقته، ولكي يتربى على معنى «الاختيار».
إن تصورنا للتعليم ينبغي ــ لتحسينه ـ أن يترافق مع تغيير مفهومنا للطالب من الأساس. الطالب (والطفل تحديدا) كينونة مستقلة عن أبويه أولا ، وعن مدرسيه ثانيا. إن التعامل معه على هذا الأساس سيكون هو الطريق الأسلم لكشف حقيقته والتعرف على شخصيته. الاستقلال هو المعنى العميق للشخصية، وأي إهدار له فهو تمزيق للشخصية ذاتها. إن من طبيعة الإنسان أن يكون حرا، وكل أهداف أو تعاليم تتجاهل هذه الطبيعة أو تعارضها فمن الأجدى التخلي عنها.
اطلعت على أهداف نظام التعليم عندنا ولم يشر إلى مفهوم الحرية ولا الاستقلال ولا الفردية. وكل مرة يذكر فيها «الفرد» يكون مقترنا مع «الأمة»، وهذا يؤكد على خطورة الموقف وعدم الوعي بإشكالية أن يكون الفرد مجرد أداة لتحقيق الأهداف الكلية. ورغم أن بعض الأهداف في ظاهرها قد تكون مقبولة إلا أنها في واد وحياة الطالب في واد آخر. العكس هو ما يجب أن يحدث: أن يكون التعليم في خدمة الطالب لا أن يكون الطالب في خدمة التعليم وأهدافه..
أما على الجانب التطبيقي فالوضع أسوأ. ولا أظنني أحتاج إلى الإيضاح. فالحياة اليومية في المدرسة أشبه بمعركة ضارية بين المعلمين من جهة والطلاب من جهة أخرى. وأيضا بين الطلاب فيما بينهم . في هذه المعركة الخاسر الأكبر هو «الشخصية» وقدراتها التي تضيع يوما تلو يوم.

بدل العدوى حق

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.al-madina.com/node/387346

بدر أحمد كريم

« بدل العدوى صُرِفَ بأمر ملكي، ونحن جهة تنفيذية، لا يحق لـها نَـزْعُ أو سَحْبُ ما يحق للموظف» هذا ما قاله مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة، الدكتور عبد الله الطائفي (صحيفة الوطن، 30 رجب 1433هـ، ص 20) وما دام الأمر كذلك، فبأيِّ حق يفاجأ « أكثر من 300 فني أشعة، ومختبر، بخصم 750 ريالا، من راتب كل منهم، تمثل قيمة بدل العدوى» إذاً من حقهم «توكيل محام، للترافع عن قضيتهم، التي سيرفعونـها ضد الصحة، مطالبين بأحقيتهم في البدل» من ناحية ثانية فإن هناك « ما يزيد عن 40 فني مختبر، وأشعة، راجعوا إدارتـهم، للمطالبة بإعادة صرف بدل العدوى، أُسْوَةً بزملائهم، الذين يعملون معهم في المستشفى نفسه، ويحملون التخصصات نفسها» مما يعني اتساع حجم القضية،، والحاجة الملحة لوضع الإجراءات التي تتسق مع حجمها، وتُطَمْئِن الفنيين بأن حقوقهم مصانة، ولا يمكن بأيِّ حال من الأحوال انتهاكها.

من الصعب أن يراجع أحد الفنيين، الذين سُحِب منهم بدل العدوى» المديرية، ولم تُفِدْهُم بأيِّ شيء» بل طلبتْ منهم» محامياً يتحدث عنهم، لافتا إلـى أن المديرية اعتمدت على بيانات قديمة، فيها خطأ ما بين وزَارَتَـيْ: الخدمة المدنية، والصحة، وقَعَ تأثيرُهُ عليهم» فإن كان ما قاله الرجُل صحيحا، والقضية تخص مجموعة كبيرة من الفنيين في وزارة الصحة، فمن المسؤول عن وضعهم المتفاقم ؟ ألم يسمعوا رئيسة قسم التمريض في وزارة الصحة «الدكتورة منيرة العصيمي» التي سَبَقَ أنْ طالبت عام 1430هـ « الجهات المسؤولة في وزارة الصحة، بصرف بدل عدوى للممرضين والممرضات، بدون قيود أو شروط، لجميع العاملين في القطاعات الصحية، في مهنة التمريض، بمختلف مسؤولياتـهم الفنية والصحية» (صحيفة الرياض، 24 شعبان 1430هـ).

ليس أشد ألـمَاً على النفس البشريّة في أيِّ مجتمع، من عدم إعطائها حقها، ولا أجـد مبررا لعدم صرف بدل العدوى، ما دام صادرا بأمـر ملكـي، رقمـه (أ/ 28) وتاريخه 1432/3/20هـ، وعودوا إلـى الفقرة السابعة منه، ليتضح لكم أنّ بدل العدوى حق مُكْتَسَب، توخاه وليُّ الأمر (الملك عبد الله بن عبد العزيز).

كيف نقضي على الواسطة ؟

المصدر: جريدة اليوم الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/53312.html

عبد اللطيف الملحم

الكل في مجتمعنا السعودي كتب وتحدث وانتقد الواسطة لدينا، والكل أجمع على أن لها تأثيرا سلبيا على المجتمع، لكن هناك دائما سؤال معلق وهو : هل بالإمكان القضاء على الواسطة بالنسبة لرأيي المتواضع ؟ الجواب : نعم وبكل سهولة.
أول خطوة للقضاء عليها أو تقليلها لأضيق الحدود هو أن أي مؤسسة حكومية أو أهلية يجب أن تطبق القانون بشفافية وبمساواة، وقد يقول البعض : إن هذا شيء صعب، لكن الجواب يبدأ من بنك التسليف العقاري، فهل سبق أن سمع مواطن أن أحدا في البنك العقاري استطاع أن يقوم بأخذ توصية من أي كان ليقوم الصندوق بتقديم رقم طلبه ويقوم بإعطائه سلفة البنك قبل من تقدم قبله ؟ ولماذا لا نسمع من أي مواطن بأنه سيذهب إلى فلان ليساعده في التعجيل بصرف السلفة، لأنه وببساطة يعلم بأنه لا يمكن ذلك، وفي هذه الحالة الكل علم بأن الواسطة لا تنفع مع البنك العقاري، فلماذا استطاع البنك العقاري سن قوانين قضت على الواسطة، بل لم تترك للواسطة مجال في هذه المؤسسة الحكومية ؟
والشيء الآخر هو : هل سمع أحد أن فلانا قام بإخراج واسطة لزميل أو قريب لإقناع شركة أرامكو كي تعيده للعمل بعد أن بلغ عمره سن التقاعد؟ ببساطة.. لم أسمع بذلك لأن الكل يعلم بأن هناك قوانين موجودة من المستحيل تغييرها عن طريق ورقة واسطة مرسلة من ذوي النفوذ.
لماذا المواطن السعودي عندما يذهب إلى دولة خارجية يحترم القوانين أكثر ؟ السبب يعود لأنه يعرف أن القوانين من الصعب كسرها بورقة واسطة، لذلك لا يتعب نفسه في معركة خاسرة. فالمواطن لدينا لا تقنعه كلمة (لا) لأنه يعرف أن كلمة (لا) من الممكن تغييرها إلى (نعم) بمجرد مكالمة، لذلك يعرف أن هناك طرقا من الممكن أن تحقق مبتغاه، لذلك عندما يقوم مستشفى حكومي بإبلاغ مواطن بأنه لا يوجد سرير لوالده المريض، فإنه لا يقتنع، لأنه يعرف أن مواطن من الطبقة العليا سيتم إيجاد سرير لوالده بورقة واسطة.
لقد تحدثت عن مثالين في الواسطة هما بنك (صندوق) التنمية العقاري كمؤسسة حكومية وشركة أرامكو كقطاع خاص، وهذا يعني أنه من الممكن أن تقضي أو تقلل من الواسطة عندما تطبق النظام على القوي والضعيف بكل شفافية وأمانة، وعندها المواطن هو من سيحارب الواسطة ويقضي عليها. أما إذا كان الكلام فيه تعرجات، فالواسطة باقية معنا إلى الأبد.

نساء بدون حقوق

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/06/30/article748047.html

د.هيا عبد العزيز المنيع

يعاني كثير من النساء من مشاكل اسرية تستدعي حلا جذريا يتمثل في الطلاق وليس الخلع...، وايضا يعاني بعض الرجال من مشاكل مع زوجاتهم لا حل لها سوى الطلاق .....، الفرق بين الحالة الاولى والحالة الثانية ان المجتمع ومعه مؤسسات القضاء يعطيان للرجل حق الطلاق مع تجميل واضافة مبررات تؤكد حقه في ذلك بل وربما يصل الامر الى اعطائه (اعانة) مالية لتساعده في عبء الزوج بل ربما يصل الامر لعرض احدهم ابنته عليه ليتزوجها اكراما له ولصبره على زوجته ، اما الحالة الثانية المتمثلة في زوجة ارادت الطلاق فعليها الصبر والدعاء في النصف الاخير من الليل للخلاص من زوج لا يقبله اي قاض لابنته ولكن الجملة اصبري يمكن يعقل ويهديه الله هي مفتاح كل قضية، وكلما اصرت على الخلاص كلما تنوعت مطالب الصبر وتبينت مزاياه في الدنيا والآخرة ولا اعرف هل الصبر قيمة نسائية فقط ...؟ عموما تؤكد لهم عيوب الزوج المخالفة للشرع فينصحونها جميعا بالصبر حيث يعدها الجميع بأنه سوف يعقل بس عليها بالدعاء له في منتصف الليل، سؤال هل دعاء منتصف الليل خاص بزوجات المدمنين والمتعاطين والمعنفين فقط ام هو حق وكرم من رب العباد لكل العباد...؟؟

تؤكد الاخبار ان احداهن تتسول بقرب المساجد لتحصل مهرها لتدفعه لزوجها ليتم طلاقها .....؟ اتساءل ومن واقع معايشة بحكم عملي الاجتماعي اجد كثيراً من الصابرات وكثيراً من الجاحدات يقابلهن امثالهن من الرجال ولكن المجتمع يقسو على المرأة في حال رغبتها بالطلاق فعليها ان تكون ثكنة عسكرية بكل دلالات الحرب من كر وفر لتصل الى حيث تكون راحتها.....، الامر بالنسبة لي ليس طلاقا فقط بل هي قضية حقوق مؤسسية ...، نعم حين تلجأ امرأة للتسول ليتم طلاقها في الوقت الذي تخرج فيه المرأة من المنزل بمجرد طلاقها فنحن بذلك نظلم المرأة وايضا نخالف الشرع ، وحين لا تحصل المرأة على نفقة ابنائها بمجرد طلاقها فاننا بذلك نخالف الشرع سيقول البعض ان القاضي يحكم ولكن الزوج لا يطبق اقول ايضا الزوج في حال الخلع لا يكتب إلا بعد ان تحضر المال ايعجز قضاتنا عن ايجاد آلية تلزم الرجل نظاما بالنفقة إن عجزوا فعليهم الاستفادة من بنوكنا في استحصال قروضهم من المواطنين....؟ اؤكد مرة اخرى ان الطلاق كان شاهداً لغياب حقوق المرأة في المؤسسات الرسمية، اما العادات والاعراف فالوقت ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كفيلة بتغييرها مع مرور الوقت وعلى المرأة ان تبذل جهدها التربوي في تغيير طائفة العادات المسيئة لها او سالبة حقوقها خاصة وان الكثير من مؤسساتنا الرسمية تتاثر بتلك المنظومة بقوة فاعلة.....، امرأة في السعودية تتسول لتحصل على طلاقها عار على المؤسسات الحكومية وخاصة الشرعية التي تعجز عن اعطاء كل ذي حق حقه بصرف النظر عن نوعه فالحقوق يكفلها النظام إلا حقوق المرأة السعودية تخضع للاعراف والرؤى الاجتماعية فهي مطلقة لا حقوق وهي مواطنة ليس لها حق في الاسكان وليس لها حق في استخراج جواز وبعض شركات السيارات ترى ان ليس لها حق شراء سيارة باسمها وحضانة ابنائها بدون نفقة ..... شواهد حال غياب الحقوق يقابلها في الواقع اصوات اعلامية تؤكد ان حال المرأة ظاهرة صوتية تحتاج لحراك عملي يعطي كل ذي حق حقه.

مملكة الإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 شعبان 1433 هـ - 28 يونيو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120628/Con20120628513481.htm

غازي فلمبان

إن ما يميزنا عن غيرنا من الحكومات والشعوب أن العلاقة التي تربط القيادة بالشعب علاقة تسودها كل معاني الإنسانية حتى أصبحت تلك المعاني منهجا مألوفا نراه كعين الشمس يمارسه حكام هذه البلاد من أبناء الملك عبدالعزيز رحمه الله بما انتهجوه من مدرسة المؤسس الذي أرسى قواعد الحكم على كتاب الله وسنة رسوله وعلى مبادئ إسلامية إنسانية في التعامل مع الشعب فنراهم حريصين كل الحرص على مصلحة المواطن الإنسان في أمنه وكرامته وكافة أمور معيشته اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وتعليميا ونراهم قريبين من كل أطياف الشعب من خلال سياسة الباب المفتوح فنرى خادم الحرمين الشريفين يستقبل في مجلسه من أراد السلام عليه أو من له مطلب أو مظلمة، وكذلك يفعل أمراء المناطق بل رأينا خادم الحرمين الشريفين يزور العلماء في بيوتهم ويتفقد الأسر الفقيرة ورأينا العفو عن المساجين في الحق العام عادة سنوية تتزامن مع حلول شهر القرآن ورأينا وقفات إنسانية مؤثرة عند الكوارث والأزمات ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى العالم الإسلامي أجمع ورأينا التوجيه الدائم للوزراء والمسؤولين لخدمة المواطن والعمل على تيسير الأمور وبناء التنمية المستدامة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للمجتمع السعودى ليرتقى إلى مصاف مجتمعات الدول المتقدمة. إن هذه اللمسات الإنسانية في التعامل هي سر المحبة التي يكنها كل فرد من أفراد المجتمع السعودي لحكام هذه البلاد وهي سر التلاحم الوطني بين الشعب والقيادة. فكم ذرفت الدموع حزنا على فراق نايف الأمن والأمان.

وكم لهجت الألسن بالدعاء بأن يتغمد الله الفقيد بالرحمة والمغفرة ويسكنه فسيح جناته. وفي جانب آخر كم فرحت القلوب على نيل الأمير سلمان بن عبدالعزيز ثقة خادم الحرمين الشريفين وتوليه منصب ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى منصبه وزيرا للدفاع، وكم سعدنا بتعيين الأمير أحمد بن عبدالعزيز وزيرا للداخلية فهما خيرا خلف لخير سلف. تعرفت على ريادة الأمير سلمان في العمل الإسلامي والإغاثي عندما كنت مسؤولا في هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ولمست حرص سموه ومتابعته لإغاثة الملهوفين والمنكوبين في البوسنة والهرسك والصومال وفلسطين وأحسب أن حبا كبيرا لسموه يسكن قلوب من عاش فترة الأزمات في تلك الدول.

لسموه أيادٍ بيضاء امتدت لقضاء حوائج المحتاجين والفقراء والمرضى وعتق الرقاب يذكرها دائما المقربون من سموه، كما لسموه دور بارز في دعم الجمعيات الخيرية بمختلف تخصصاتها وأنشطتها، وارتبط اسمه بمراكز مرضى الفشل الكلوى وزراعة الأعضاء وأبحاث الإعاقة بل إن سموه يملك بطاقة تبرع بالأعضاء هو وأبناؤه لتشجيع المجتمع على ذلك لإنقاذ مرضى المصابين بالفشل الكلوي وهو بهذه اللفتة الإنسانية إنما يجسد القلب الكبير لكل مريض أو محتاج في مملكة الإنسانية، كما يعتبر سموه من مؤسسي جمعيات الإسكان الخيرى في المملكة بما يجسد نظرته التنموية لمكافحة الفقر.

لسمو الأمير سلمان باع كبير في الثقافة والتاريخ والتراث الوطنى كما أنه إدارى من الطراز الأول ينتهج منهج الإدارة الإنسانية التي تقدر الإخلاص والأمانة والتفاني وتقدر الحاجات الإنسانية في التسلسل الهرمي، عرف عنه الدقة والالتزام في الواجبات وقربه الوجداني لكل من يلتقي به سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى العمل، وحقق إنجازات كبيرة في تطوير العاصمة عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا.

سمو الأمير سلمان هو القدوة التى نفتخر بها ونبايعه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عضدا لخادم الحرمين الشريفين حفظهما الله.

فرحتنا موصولة للأمير أحمد بن عبدالعزيز وله في ذاكرتي مناسبة عزيزة منذ قرابة 40 عاما عندما كنت طالبا جامعيا وسلمته المصحف الشريف في افتتاح الملتقى الأول للجامعات في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز. الأمير أحمد بن عبدالعزيز بما عرف عنه من الهدوء والحكمة وإنسانية التعامل والحزم في الحق يكمل مسيرة الأمن الشامل بكل ثقة

واقتدار بمنهج ثابت يستند على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبما سار عليه فقيد الأمة الأمير نايف بن عبدالعزيز رحمه الله بقيادة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله..
فهنيئا لنا بهم جميعا حكاما وقادة في مملكة الإنسانية.

البحرين تؤكد تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاتحاد السبت 10 شعبان 1433 هـ - 30 يونيو 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=63646&y=2012

جنيف (وام) –
أكدت مملكة البحرين تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، وأنها كانت وستظل من أكثر الدول تعاونا مع المجلس ووفية لالتزاماتها الدولية ذات الصلة، مشيرة إلى زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للبحرين بناء على دعوة منها وتعاون المملكة مع المجلس في تقريريها الأول والثاني في المراجعة الدورية الشاملة والردود التي تبعث بها باستمرار إلى المقررين الخاصين.
ونقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) عن السفير الدكتور يوسف عبدالكريم بوجيري مندوب المملكة الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف في بيان تقدمت به البحرين ردا على البيان المشترك الذي أدلى به ممثل الاتحاد السويسري نيابة عن بعض الدول الأوربية واللاتينية عن حالة حقوق الإنسان في البحرين على هامش اجتماعات الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في جنيف خلال الفترة من 18 يونيو إلى السادس من شهر يوليو المقبل 2012 أن البيان المشترك لا يعكس حقيقة المبادرات الإيجابية لمملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان وإنجازاتها في هذا المجال، كما أن الدول المتبنية له لم تراع الحد الأدنى من الاعتبارات التي حاول وفد البحرين بشتى الطرق بيانها وتوضيحها لمعظم الوفود المشاركة في تقديمه.
وأعرب مندوب البحرين عن أسف بلاده، وهو البلد المعني لعدم استشارته وبشكل موضوعي وشفاف وحرفي عندما بدأ التحرك في هذا الاتجاه، مما يعطي الانطباع أن البيان المشترك جاء استنادا إلى معلومات غير دقيقة و بإيعاز من بيانات صادرة عن بعض المنظمات الحقوقية التي لا تستهدف إلا خدمة أغراض سياسية ضيقة، وأن الدول التي تبنت البيان المشترك لا تقف على واقع وحقيقة ما يجري على الأرض من تطورات ولا تعلم بالقدر الكافي ماهية إنجازات البحرين في مجال حقوق الإنسان.
وأوضح أن البيان المشترك ينتقص من الجهود التي قامت بها البحرين ويسيء إلى الصورة الحقيقية لاحترام حقوق الإنسان المتحققة فيها، والتي تشهد بها أحكام المحاكم وحريات الصحافة والاجتماع، مشيرا إلى أن أي إجراء يتم اتخاذه فيما يتعلق بتظاهرات غير سلمية أو غير مرخص بها أو عبث بأمن الناس يتم في إطار من القانون واحترام حقوق الإنسان.
وذكر بأبرز الإنجازات التي حققتها البحرين، ومن بينها اتخاذ العديد من الخطوات الجذرية التدريجية لإصلاح ما خلفته الأحداث من آثار بداية من إطلاق حوار التوافق الوطني و تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها المملكة خلال شهري فبراير ومارس عام 2011 والعمل على تنفيذ توصياتها بشكل حثيث.
وأكد المندوب الدائم عدم جدوى الإدلاء بالبيان جملة وتفصيلا لأنه ليست له أية قيم حقيقية مضافة، وأن عملية التفاعل مع المشاغل التي آثارها البيان المشترك تتطلب جهدا ووقتا مناسبا للوفاء بها لذا كان من الأولى إعطاء الفرصة الملائمة وبعث مناخات تدفع بالمزيد من الدعم في عملية تنفيذ تلك التوصيات الصادرة عن اللجنة المستقلة ومواصلة الحوار الوطني في مسار متواز، بدلا من إرسال رسائل وبيانات تتجه في الاتجاه المعاكس والسلبي.
واختتم السفير بيانه بالتأكيد على عزم البحرين الثابت وجديتها التامة في المضي قدما في تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان في إطار من الموضوعية والشفافية المنسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الإمارات اليوم

جدل حول حقـــوق المرأة المصرية بعد الثورة

المصدر:صحيفة الامارات اليوم الاحد 11 شعبان 1433 هـ - 1 يوليو 2012م
http://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2012-07-01-1.495847

المصدر: ترجمة: مكي معمري عن «لوفيغارو»

فيما ابتهج الكثيرون في مصر بقدوم أول رئيس منتخب في تاريخ مصر الحديث، عبر آخرون عن قلقهم من هذا التحول الديمقراطي غير المسبوق.

ومن هؤلاء الموظفة في أحد المصارف المصرية، هديل الشيخ، التي فضلت البقاء في المنزل عندما كان الآلاف يحتفلون بفوز الدكتور محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية، لأنها رأت في الانتصار «انتكاسة» لحقوق المرأة في مصر.

وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها مرسي، إلا أن هديل (29 عاما)، تتخوف من أن تنتزع منها جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي، مكاسب حققتها المرأة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، خصوصا تلك المتعلقة بالطلاق والتحرش الجنسي، وأيضاً مسألة ختان البنات.

وتعتقد هديل أن بداية «الإخوان» في البرلمان ليست مشجعة، إذ اقترح نواب في الجماعة تعديل قانون الخلع الذي يجيز للمرأة الحصول على الطلاق من زوجها دون موافقته من أجل حماية «مؤسسة العائلة»، حسب تعبيرهم.

فيما طالب نواب سلفيون بخفض سن الزواج للفتيات. إلا أن النواب وسرعان ما تخلوا عن هذه المطالب أمام ردود فعل غاضبة من المنظمات النسوية والليبراليين.

وتقول رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، نهاد أبوالقمصان، «يجب ألا ننخدع، فـ(الإخوان) يقدمون أنفسهم على أنهم ليبراليون، في الوقت الذي يدفعون فيه السلفيين لتقديم مشروعات قوانين رجعية»، وتضيف أن «الإسلاميين قلقون من ارتفاع معدلات الطلاق، وهم مقنعون بأن حقوق المرأة تهدد التوازن الاجتماعي».

يذكر أن مصر، البلد المحافظ، تبنت خلال سنوات العقد الماضي قوانين صارمة ضد التحرش الجنسي وختان الفتيات، اللذين باتا يعاقب عنهما القانون، لتتعزز بذلك حقوق المرأة المصرية، التي لا يسمح لها بأن تتزوج إلا عند بلوغها سن الـ18 كما تمت مراعاة حقوق الأمهات المطلقات في ما يخص الأبناء.

وفي هذا السياق، تضيف الناشطة الحقوقية أبوالقمصان، أنه «لم يكن مبارك يهتم بهذه المسائل بشكل خاص، وكان دائما يعتبرها مسألة قابلة للنقاش، شأنها شأن بقية المسائل الخلافية»، إلا أن أبوالقمصان ترى أن الرئيس المخلوع اهتم بحقوق المرأة نسبياً، نظرا لفشله في مجالات اخرى مثل حرية التعبير والحد من التعذيب.

وبعد أيام من وصولهم إلى مجلس الشعب، طالب نواب حزب العدالة والحرية، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، بإلغاء مجلس حقوق المرأة، الذي أسسته سوزان مبارك عقيلة الرئيس المخلوع، لأنهم يرون فيه امتداداً للنظام السابق.

ومن جهته، حاول مرسي تطمين الرأي العام مصرحاً، بداية يونيو، بأن «هناك قوانين موجودة تحمي النساء ولا نية لتغييرها، سواء في ما يتعلق بالسن القانونية للزواج، أو الخلع، أو الختان». أما النائبة الإسلامية عزة الجرف، فترى أن «هذا الجدل حول حقوق المرأة هو ثمرة حملة منهجية قام بها النظام السابق، لجعل الناس يفقدون الثقة بجماعة الإخوان».

ويذكر أن الجرف أصبحت مصدر إزعاج لدعاة حقوق المرأة، منذ أن أعلنت موافقة على مراجعة نصوص القوانين السبع التي تنظم بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال، لأنها رأت أنها تمثل مصدر ضرر للمجتمع. وتوضح النائبة، أنه «في الواقع لم نقدم أي مشروع قانون في هذا الصدد، لأن الأولوية بالنسبة لنا حاليا هي تشجيع تحرير المرأة من خلال التطور الاقتصادي للبلاد». ولا يبدو هذا الكلام مقنعاً لكثير من معارضي الجرف. مثل العديد من الناشطات في مجال الحقوق النسوية، تعتقد هديل الشيخ أن الصعود الأخير للتيار الإسلامي يمارس ضغوطاً على المرأة المصرية لم تكن موجودة في السابق، «قبل خمس سنوات، كان البنك الذي أعمل فيه يمنع المحجبات من الاتصال المباشر مع العملاء»، حسب هديل، التي تضيف «واليوم، يتعين علي ارتداء لباس طويل للقضاء على نظرات المارة العدائية بشكل أو بآخر، وفي بعض الأحيان أواجه تهديدات». أما إيمان محمد (23 عاماً)، فتجسد وجهاً آخر للمرأة المصرية، فهي ترتدي الحجاب لكن

بطريقة أنيقة، وتقول انها تحلم بأن تسير على خطى منى الشاذلي، مقدمة البرامج الحوارية الشهيرة، لأنها تحب «اللباس المحترم»، ولا تشعر إيمان بالقلق أو الخطر من صعود الإسلاميين ووصولهم إلى الحكم في مصر.

تنظمه جامعة نايف وينطلق اليوم في بيروت

ملتقى عربي عن قضايا المخدرات وتأثيرها على الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 شعبان 1433 هـ - 2 يوليو 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120702/Con20120702514292.htm

فارس القحطاني (الرياض)

تبدأ اليوم الاثنين في بيروت أعمال الملتقى العلمي الأول لأجهزة مكافحة المخدرات في الدول العربية «قضايا المخدرات وتأثيرها على الأطفال» الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- إدارة العلاقات العامة والإعلام - بالتعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة من 12-1433/8/15هـ.

وأوضح مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة الدكتور خالد بن عبدالعزيز الحرفش أن هذا الملتقى الذي سيشارك في أعماله من الدول العربية المختصون في أجهزة مكافحة المخدرات، ووزارات الداخلية والاجتماعيون بوزارات التربية والتعليم والاختصاصيون في وزارات التعليم العالي والجامعات، ووزارات الشؤون الاجتماعية، والأجهزة الأمنية (الجمارك، الحدود، الأمن العام) ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات ذات العلاقة، يأتي في إطار سعي الجامعة لمعالجة مشكلة المخدرات التي لم تعد مشكلة محلية تعاني منها بعض المجتمعات أو بعض الأفراد، بل غدت مشكلة دولية تسعى جميع الدول لمكافحتها ومواجهتها بشتى الأساليب والطرق نتيجة لمردودها السلبي على الأفراد والمجتمعات، حيث تعدى شر هذه الآفة الخطيرة ليصل إلى الأطفال الذين يعانون من تبعات تعاطي المخدرات سواء أكان ذلك نتيجة تعاطيهم أو تعاطي أحد أفراد أسرهم، ويأتي هذا الملتقى ليتناول بالدراسة والتحليل قضايا المخدرات وتأثيرها على الأطفال من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية والأمنية.

ويهدف الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف المهمة من أبرزها تشخيص ظاهرة تعاطي الأطفال للمؤثرات العقلية في المجتمعات العربية والتعرف على عوامل الخطورة والحماية المرتبطة بتعاطي الأطفال للمؤثرات العقلية، وإيضاح الأدوار المتوقعة من المؤسسات المجتمعية في مواجهة مشكلة تعاطي الأطفال للمؤثرات العقلية، واستكشاف التجارب العربية والعالمية الناجحة في مواجهة المشكلة، واقتراح السبل الملائمة لمعالجة المشكلة وخفض ضررها على الأطفال.

وسيناقش الملتقى أوراقه العلمية من خلال عدد من المحاور وهي الانعكاسات السلبية على الأطفال جراء تعاطي الكبار للمؤثرات العقلية، وتعاطي الأطفال للمؤثرات العقلية (عوامل الخطورة والحماية) وخفض الضرر الذي لحق بالأطفال نتيجة تعاطي المؤثرات العقلية.

بعد حرمان ثلاث سعوديات من دخول أراضيها

منقبات في فرنسا رغم "المنع".. 8000 تأشيرة إلى فرنسا لسعوديين خلال شهرين

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 13 شعبان 1433 هـ - 3 يوليو 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/07/03/374934

الدمام – منى الشهري

ازداد عدد التأشيرات للسعوديين المتجهين إلى فرنسا، على الرغم من صدور قانون «منع النقاب» الذي فُرض على المسلمات، ووصل عدد التأشيرات التي تم استخراجها لإجمالي المواطنين السعوديين المسافرين إلى فرنسا خلال الشهرين الماضيين نحو 6000 إلى 8000 تأشيرة، بحسب الموظف في قسم استخراج التأشيرات في السفارة الفرنسية في الرياض شيخ رضي، الذي ذكر أن عدد التأشيرات التي تم إصدارها للسعوديين للسفر إلى فرنسا لصيف 2012م بلغ قرابة مائتي تأشيرة يتم إصدارها يومياً، فيما بيّنت سعوديات عائدات من فرنسا أنه تتم مراعاة السياح، لافتين إلى أنّ المنقبات لم يتم إيقافهنّ في شوارع باريس، فيما انتقدت مواطنة فرنسية هذا القرار الذي عدّته تعدياً على الحريات، وهو عكس ما روّجت له وزيرة العدل الفرنسية (ميشيل أليو- ماري) حينما قالت إنه يمثل نجاحاً للديمقراطية وللقيم التي تمثلها الجمهورية الفرنسية من حرية ومساواة بين الرجال والنساء والإخاء والقدرة على العيش معاً في مجتمع واحد.

حظر بالقانون

وجاءت موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع القانون الذي قدمته وزيرة العدل الفرنسية ميشيل أليو- ماري، لحظر ارتداء النقاب في جميع الأماكن العامة في فرنسا منذ عام 2010م، حيث تم وضع غرامة مالية تصل إلى 150 يورو تُفرض على من تغطي وجهها بالنقاب وغرامة ثلاثين ألفاً لكل من يفرض على المرأة ارتداء النقاب والسجن مدة عام. فيما تشير التقديرات إلى وجود 1900 امرأة يغطين وجوههنّ بالنقاب.

20% حجوزات

وذكر مدير المبيعات في وكالة داناتا للسفر والسياحة في الخبر اسمه (أكبر) أن نسبة المسافرين السعوديين إلى فرنسا شكلت ما نسبته 20% من نسبة الحجوزات، وأوضح أن السعوديين بدأوا الحجوزات إلى فرنسا منذ شهر مارس وفبراير الماضيين، حيث تتضمن الاستعدادات الإيفاء بمتطلبات التأشيرات التي تعدّ نوعاً ما دقيقة.

إلغاء حجوزات

وذكر موظف الحجوزات في وكالة ريكسون للسفر والسياحة في جدة سامح طلعت، أن عائلتين سعوديتين قامتا بإلغاء حجزهما إلى فرنسا هذا الصيف بعد سماعهما بتطبيق القرار، حيث تم طلب تحويل وجهة العائلتين إلى دول أوروبية أخرى.

مراعاة السيّاح

وأوضحت نورة محمد التي عادت مؤخراً من فرنسا، أنها خلال رحلتها لم تشاهد منعاً لارتداء النقاب أو اللثام، غير أن ذلك ملاحظ في مطارات فرنسا فقط لأسباب أمنية – كما يظهر لها.

وذكرت أم شريف وهي مواطنة تدرس في فرنسا منذ حوالى العام، أن النقاب واللثام يمنع ارتداؤه فقط في وسائل النقل العام والمطار ومحطة القطار والدوائر الحكومية، كما يمنع أن تقود المنقبة والملثمة السيارة، بينما لا يوجد في الشارع تشدد حول هذا الأمر، مشيرة إلى أنه في المطار يتم التنويه بأن النقاب ممنوع، ولكن بشكل عام لا يتم إزعاج السياح والخليجيين خصوصاً.

قرار لا هدف له

وتقول المواطنة الفرنسية «ليتيسيا» إن القرار الذي صدر منذ عام لا هدف له وغير عادل، لأن فرنسا دولة الحريات وكل فرد له حرية اختيار الديانة التي يرغبها وحرية ما يريد ارتداءه من ملابس، وأشارت إلى أنه حتى قبل صدور القرار لم تُشاهد أي امرأة منقبة في فرنسا، لكن تتوقع بأن هناك جهات تريد أن تسلط الضوء على الإسلام بإثارة موضوع «ارتداء المرأة للنقاب» في محاولة لتصوير هذا الدين بأنه يقيد المرأة ويجعلها غير قادرة على فعل ما تريد، خاصة وأنه ليس كل الفرنسيين قادرين على استيعاب هذه الثقافة الدينية، وقالت ربما يتغير هذا القانون خاصة وأن الرئيس الفرنسي تغيّر.

القانون صعب التنفيذ

وأوضح رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا الدكتور أحمد جاب الله، أن الاتحاد سبق وأن أعلن أن قانون منع ارتداء النقاب في فرنسا فيه تقييد للحريات، مؤكداً أن القانون يُطبق أحياناً وأحياناً أخرى يتم فيها غضّ الطرف، وهذا يدلّ على عدم وجود جدية في إصدار القانون وإنما أراد من أصدروه لفت الأنظار إلى الإسلام والتضييق على المسلمين رغم أن صيغته عامة وترفض تغطية الوجه بشكل عام، ولكن لا يوجد في الديانات الأخرى من يقوم بتغطية وجهه غير المسلمات، مشيراً أن البعض رأى أن هذا القانون صعب التنفيذ، حيث لا يطبق القانون على المرأة المنقبة عندما تكون داخل السيارة كونها مكاناً خاصاً وليست مكاناً عاماً مفتوحاً كأن تمشي في الشارع، والحالات التي تم تطبيق القانون عليها ليست كثيرة، وأضاف أن غض الطرف من قِبل أفراد الشرطة عن النساء المنقبات في شوارع باريس ليس تعاطفاً معهنّ، وإنما عدم الرغبة في الدخول في المشكلات، مشيراً إلى أن غالبية المسلمين والمسلمات يقطنون في مدينة باريس وضواحيها، حيث يبلغ عدد المسلمين ستة ملايين في فرنسا، وقال إن الحجاب لايزال حتى الآن ممنوعاً بشدة في المدارس الحكومية، غير أن قانون المنع الصارم هذا لا يسري على طالبات مدارس السفارات أو المدارس الخاصة، كما أنه لا يُطبق في الجامعات، مؤكداً أن بعض المضايقات التي قد تحدث في الجامعات للمُسلمات المحجبات غير قانونية.

وأضاف جاب الله أن «جمعية 15 مارس» للدفاع عن الفتيات المحجبات في فرنسا، تابعة للاتحاد وهدفها دعم الفتيات اللواتي يتعرضن للمضايقة، وكانت من الجهات التي شجبت هذا القرار، وقال»مع الأسف، طالما أنه يوجد قانون وتم اعتماده والتصويت عليه في البرلمان، فإننا لا نستطيع إلا أن نلتزم». ويرى جاب الله أن تغيّر الحكومة والرئيس الفرنسي الجديد سيزيد من التشدد في فرض قوانين منع الحجاب في المدارس ومنع ارتداء النقاب في المدارس، لأن الحكومة الجديدة من الحزب الاشتراكي العلماني الذي يحاول طمس معالم الأديان. وأضاف أن الشعب الفرنسي يتأثر بالإعلام الذي قدّم صورة النقاب بشكل مشوّه وربطه بالإرهاب.

المحجبات مستهدفات

وبحسب تقرير أعده موقع (CIIF) لعام 2012م، الذي يُعنى بدراسة أوضاع المسلمين في فرنسا خاصة فيما يتعلق بالتمييز ضدهم، فإن النساء المسلمات يواجهن اعتداءات هناك، حيث تعرضن إلى خمسة اعتداءات جسدية، بالإضافة إلى وجود مواقف معادية لهنّ مثل التخويف والشتم والتحرش، ودوماً ما تكون النساء المحجبات مستهدفات بنسبة 94% من الحالات.

القرني: القرار لم يفرّق بين مقيمة وسائحة وننصح بالاطلاع على الإرشادات

أكد نائب رئيس البعثة لسفارة خادم الحرمين الشريفين في فرنسا الدكتور علي القرني، أن القانون الفرنسي يحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة، حيث بدأ تطبيقه منذ أكثر من عام، وأن على من يريد زيارة فرنسا الالتزام بقوانينها. كما أوضح أن التحذيرات الخاصة بالسفر إلى فرنسا موجودة في كتيب طبع كدليل للسائح، كما أن تعليمات وإرشادات السفر إلى فرنسا موجودة على موقع السفارة الإلكتروني، وأن الفقرة الثانية من التحذيرات تختص بقانون النقاب في فرنسا.

وحول الحديث المتداول حول أن القانون يقتصر تطبيقه على المقيمات في فرنسا، أشار إلى أن القرار لم يُفرّق بين مقيمة وسائحة، وأنه لم تصلهم أي شكوى من مواطنين سعوديين تختص بالنقاب، مشيراً إلى أن السعوديات الثلاث اللواتي مُنعن من دخول فرنسا بسبب ارتدائهن النقاب لم يتصلن بالسفارة ولم يطلبن المساعدة من السفارة، وأنهن لو طلبن المساعدة لأمكن للسفارة حل الإشكال، وأكد على تعاون السلطات الفرنسية مع السفارة السعودية، كما أكد أيضاً أنه لم تصل السفارة أي شكوى من الطالبات السعوديات فيما يتعلق بارتداء الحجاب بالجامعات، كون الممنوع النقاب وليس الحجاب. وناشد السيّاح بضرورة تسجيل جوازاتهم لدى السفارة فور وصولهم كما تطالب وزارة الخارجية، حتى تتسنى مساعدتهم من قِبل السفارات في حال حدوث أي مكروه لا قدر الله.

قالت إنه لم يميز بين الشيوخ والأطفال والنساء

"هيومان رايتس": نظام بشار عذّب المعتقلين بالفلقة وبساط الريح

المصدر: صحيفة سبق الاربعاء 14 شعبان 1433 هـ - 4 يوليو 2012م
http://sabq.org/Kdkfde

سبق- متابعة:
كشف تقرير صادر عن منظمة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" أن السلطات السورية تنتهج سياسة التعذيب ضد المعتقلين باستخدام وسائل متعددة، مثل "الفلقة وبساط الريح والدولاب" ودون التمييز بين الشيوخ والأطفال والنساء.
وقال طارق، أحد نشطاء المعارضة ممن تم اعتقالهم وتعذيبهم من قبل القوات السورية في تصريح لشبكة CNN الإخبارية: "تعرضنا للتعذيب في كل الأوقات، وباستخدام كل الوسائل."
وأشار طارق إلى أنه خاض تجربة التعذيب باستخدام ما يعرف بالدولاب، حيث توضع يدي المعتقل ورأسه داخل دولاب للسيارة قبل البدء بضربه، والتعذيب بأسلوب "بساط الريح" حيث يربط المعتقل ويثبت على لوح خشبي ليتم تعذيبه دون أي قدرة له على التحرك بالإضافة إلى "الفلقة" التي تقوم على تثبيت قدمي المعتقل قبل القيام بجلدهما.
وأضاف طارق: "كانوا يصبون الماء البارد على أجسادنا العارية، ويتبولون علينا"، وقال المعتقل السابق حسام الذي يبلغ من العمر 13 عاماً: "استخدموا الكهرباء لصعقي في منطقة البطن، حيث تغيبت عن الوعي."
وأضاف حسام: "في كل مرة كانوا يحققون معي كانوا يقومون بضربي واستخدام الكهرباء لصعقي بالإضافة إلى نزع أظافري باستخدام الكماشات."
وقال أحد أطباء الأسنان المعتقلين في وقت سابق بسبب تقديمه بعض العناية الطبية لجرحى المظاهرات: "استخدم السجانون وسائل مختلفة لتعذيبي، مثل صعقي بالكهرباء في المناطق الحساسة، بالإضافة إلى إغراقي في دلو مملوء بمياه المرحاض."
وجاء في التقرير أنه وبعد الاستماع لشهادات نحو 200 من المعتقلين السابقين والجنود المنشقين، تم الكشف عن نحو 27 مركزاً للاعتقال، لا تزال تستخدم في عمليات التعذيب والإهانة الإنسانية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن السبت 10 شعبان 1433هـ - 30 يونيو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3531

المصدر: جريدة الحياة السبت 10 شعبان 1433هـ - 30 يونيو 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/414865

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11شعبان 1433هـ - 1 يوليو 2012م

http://www.al-madina.com/node/387406

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 11 شعبان 1433هـ - 1 يوليو 2012م

http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120701/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nam=%C7%E1%E3%DC%DC%C7%D6%ED&sms=6569

	المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 شعبان 1433هـ - 2 يوليو 2012م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/415368
	المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 شعبان 1433هـ - 2 يوليو 2012م http://www.aleqt.com/2012/07/02/article_671647.html

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 13شعبان 1433هـ - 3 يوليو 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/415630

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر:الاقتصادية
الثلاثاء 13شعبان 1433هـ - 3 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/section_comic.html

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 14 شعبان 1433هـ
- 4 يوليو 2 201م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/415769

المصدر:الاقتصادية
الاربعاء 14 شعبان 1433هـ
- 4 يوليو 2 201م

http://www.aleqt.com/2012/07/04/article_672039.html